



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية التربية
قسم التاريخ

مؤسسة الأزهر وأثرها الاجتماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

أطروحة تقدم بها الطالب

أحمد رحيم فرهود العكيلي

إلى مجلس كلية التربية - جامعة القادسية

وهي من متطلبات درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ الدكتور محمد صالح حنيور الزياتي

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ

هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ

إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ

رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾ آل عمران: ٧

إقرار المشرف

إقرار المشرف :

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة :

مؤسسة الأزهر وأثرها الاجتماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ .

قد جرت تحت إشرافي في قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة القادسية، وهي جزء

من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .

التوقيع :

المشرف : أ. د محمد صالح حنيور الزيايدي

التاريخ : / ٩ / ٢٠١٧م

بناءً على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبيرين العلمي واللغوي أشرح

الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس القسم : عباس خميس

التاريخ : / ٩ / ٢٠١٧م

إقرار المقوم اللغوي

.....

اشهد إنني راجعت أطروحة الطالب احمد رحيم فرهود عجيل العكيلي الموسومة
(مؤسسة الأزهر وأثرها الأجماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١) من
الناحية اللغوية وصحت ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت
الأطروحة مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع

الاسم : رحمن غركان

المرتبة العلمية: أ. د


التاريخ: ٢٠١٧/٩/

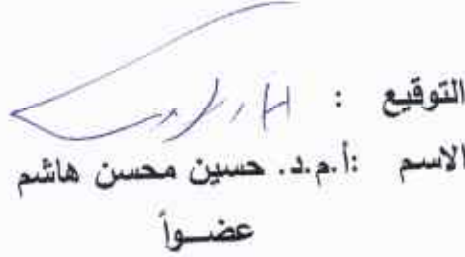
إقرار لجنة المناقشة

شهد أننا أعضاء لجنة المناقشة ، أننا إطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ
(**مؤسسة الأزهر وأثرها الإجتماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١**)
بعد مناقشة الطالب (احمد رحيم فرهود العكيلي) في محتوياتها وفيما له علاقة
بموضوعها وجدنا إنها جديرة بنيل درجة (الدكتوراه) في التاريخ الحديث والمعاصر
بدرجة (ممتازة عالية) .

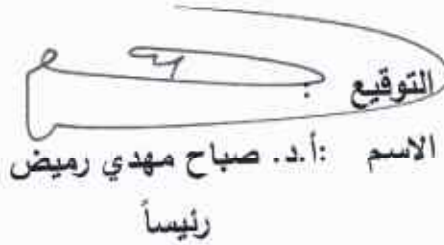

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. علي عبد المطلب خان
عضواً


ع :
أ.د. عبد الله حميد العتابي
عضواً


التوقيع :
الاسم : أ.م.د. حسين محسن هاشم
عضواً


ع :
أ.م.د. حيدر جاسم عبد
عضواً


التوقيع :
الاسم : أ.د. صباح مهدي رميض
رئيساً


ع :
أ.د. محمد صالح الزيادي
عضواً ومشرفاً

بإدارة عمادة كلية التربية .

بمقر عمادة كلية التربية - جامعة القادسية على قرار لجنة المناقشة .


عميد كلية التربية

أ.د. خالد جواد العادلي

٢٠١٧ / ١٠ / ٢٩

الإهداء

إلى ... تراب وطني الغالي ... العراق المكلوم
إلى ... بعض جذور العراق ... والدي ووالدتي في رحاب الله (عليك)
إلى ... بعض نبتة العراق ... غايتي أشقائي وزوجتي
وشقيقاتي

إلى ... بعض ثمار عراق المستقبل... زهور حياتي أبنائي وبناتي
إلى ... من قال فيهم الشاعر :

يجود بالنفس ان صن الجواد بها و الجود بالنفس أقصى غاية الجود
شهداء العراق وإبطاله مصيبي الحربية.

إلى ... من أشدد بهم أوزي ويقوى بهم عضدي عمومتي
وأبناء عشيرتي

الباحث

الشكر وأمتنان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

وأنا أنهى بحثي هذا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والأمتنان إلى كل من ساعدني في إخراجه بهذه الصورة ، وأشكر أولاً أستاذي المشرف الدكتور محمد صالح الزيادي الذي رافقتني في مدة بحثي الطويلة ولم يبخل بالوقت والجهد لتصحيح مسار الأطروحة وسد الهفوات التي كانت بها ، فكان نعم المشرف فله مني جزيل الشكر والإمتنان .

وأود أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي في السنة التحضيرية على توجيهاتهم العلمية الدقيقة ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور نائل حنون والأستاذ الدكتور حسن علي عبد الله والأستاذ الدكتور أحمد محمد طنش والأستاذ الدكتور عبد الكريم حسين الشيباني والأستاذ الدكتور عبد العزيز حيدر والأستاذ مساعد الدكتور علي عبد الواحد والأستاذ مساعد الدكتور عاصم حاكم عباس والأستاذ مساعد الدكتور جبار رشك.

وأشكر الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض على المساعدة التي قدمها لي، وجزاه الله خير الجزاء .

وأقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علاء الرهيمي على المساعدة التي قدمها لي ، وأشكر الأستاذ المساعد الدكتور علي عظم كريدي، وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمود القيسي ، وأشكر الأخ العزيز محمد جلاوي ، الذي مهما تقدمت له بالشكر فلن أستطيع أن أوفي حقه فله مني جزيل الشكر، وفائق التقدير والإحترام.

ولا يفوتني أن أسجل شكري إلى العاملين في المكتبة الوطنية ، والمكتبة الحيدرية في النجف الاشرف والمكتبة المركزية في جامعة بغداد ، والعاملين في

مكتبة العلوم السياسية جامعة بغداد ، وموظفي المكتبة المركزية في كلية التربية بنات ، وموظفي المكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية ومكتبة الديوانية العامة ، كما أخص بالشكر مؤسسة كاشف الغطاء ومكتبة الأمام الحكيم في النجف الاشرف .

وأتقدم بالشكر إلى زملائي في السنة التحضيرية، ويدفعني الإنصاف إلى أن أنوه بفضل أسرتي الكريمة التي أحاطتني برعايتها ، وتحملت الكثير من أجل إنجاز مهمني ، وأخص منهم بالذكر زوجتي وأبنائي ، فلهم مني جزيل الشكر والتقدير .

وأتقدم أخيراً بالاعتزاز لكل من ساعدني في بحثي هذا ولم أنكره فلهم مني شكري وتقديري.

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية .
ب	الإهداء .
ج - د	شكر وأمتنان .
٦-١	المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر .
٨٧-٨	الفصل الأول : الأزهر: التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في مصر حتى عام ١٩٥٢ .
٣١-٨	المبحث الأول : الخلفية التاريخية ظروف النشأة والتكوين .
٦٧-٣٢	المبحث الثاني : الأزهر وأحتواء المجتمع المصري الاتجاه الفكري والثقافي .
٨٧-٦٨	المبحث الثالث : الأزهر ومسارات العمل الفقهي الديني في مصر .
١٧٣-٨٩	الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ .
١٢١-٨٩	المبحث الأول : التربية والتعليم في اتجاهات الإصلاح لمؤسسة الأزهر .
١٤٨-١٢٢	المبحث الثاني : الأنشطة الفكرية والثقافية لمؤسسة الأزهر .
١٢٨ - ١٢٢	١- الصحافة الأزهرية .
١٤٣ - ١٢٩	٢- مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية .
١٤٨ - ١٤٤	٣- مكتبة الأزهر التوصيف والعمل المكتبي .
١٧٣-١٤٩	المبحث الثالث : الأزهر ووجهات الإصلاح الاجتماعي .

١٦٦-١٤٩	١- شؤون الأسرة المصرية .
١٦٨-١٦٧	٢- مشكلة المخدرات .
١٧٣-١٦٩	٣- الغناء والموسيقى والسينما .
٢٣٨ - ١٧٥	الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ .
١٩٨-١٧٥	المبحث الأول: موقف مؤسسة الأزهر من القضايا الإسلامية .
٢١٥ - ١٩٩	المبحث الثاني: موقف مؤسسة الأزهر من القضية الفلسطينية .
٢٣٨-٢١٦	المبحث الثالث : موقفه من قضايا المسلمين في العالم .
٣٠٠ - ٢٤٠	الفصل الرابع : موقف مؤسسة الأزهر من التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ .
٢٥٦-٢٤٠	المبحث الأول: الأزهر والنظام السياسي في مصر .
٢٨٢-٢٥٧	المبحث الثاني: مؤسسة الأزهر إدارة الإصلاح وتوجيه المؤسسات الإسلامية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ .
٣٠٨-٢٨٣	المبحث الثالث: الأزهر وسياسات السلطة تجاه القضايا الإسلامية والوطنية ١٩٥٢ - ١٩٨١ .
٢٩١ - ٢٨٣	أ. الأزهر وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية .
٣٠٠ - ٢٩٢	ب. موقف الأزهر من الجماعات الإسلامية .
٣٠٨ - ٣٠١	ج . الأزهر والقضايا الوطنية .
٣١٧ - ٣٠٩	الخاتمة .
٣٦٩ - ٣١٨	المصادر .
	الملخص الانكليزي .

فهرست الإشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
٩٢	التعليم الابتدائي الأزهرى وإعداد تلاميذه ومدارسه	١
٩٥	المعاهد الأزهرية الإعدادية في المحافظات المصرية كافة	٢
٩٨	المعاهد الثانوية الأزهرية في المحافظات المصرية كافة	٣
١٠٥	عدد طلاب جامعة الأزهر في السنوات قبل وبعد التطوير ١٩٥٣ - ١٩٨١	٤
١١١	عدد طلاب جامعة الأزهر حسب الكليات المختلفة ١٩٦٤ - ١٩٨٠	٥
١١٢	إعداد المتخرجين في كل كلية بجامعة الأزهر ١٩٦١ - ١٩٨٠	٦
١١٥	إعداد طلاب جامعة الأزهر المقيدون بإقسام الدراسات العليا	٧
١٣١	عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية ١٩٦٤ - ١٩٧٧	٨
١٨٢	إسهامات الكتاب الشيعة والسنة في موضوعات التقريب بين المذاهب الإسلامية في مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٥٢ - ١٩٨١	٩

فهرست الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	نوعية المعاهد الأزهرية وإعداد طلاب الأزهر والمعاهد الدينية للعام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ .	٩٠
٢	التعليم الابتدائي الأزهرى وإعداد التلاميذ (ذكور - إناث) والمدرسين للعام الدراسي ١٩٥٢-١٩٨١ .	٩١-٩٢
٣	الخطة المتبعة في المعاهد الأزهرية الابتدائية بالمقارنة بنظيرتها في وزارة التربية .	٩٣
٤	توزيع المعاهد الأزهرية الإعدادية في كافة المحافظات المصرية طلاب (ذكور - إناث) والمدرسين للعام الدراسي ١٩٥٢-١٩٨١ .	٩٤-٩٥
٥	الخطة المتبعة في تدريس المرحلة الإعدادية بالمقارنة مع وزارة التربية	٩٦
٦	توزيع المعاهد الأزهرية الثانوية في المحافظات المصرية كافة تلاميذ (ذكور - إناث) والمدرسين للعام الدراسي ١٩٥٢-١٩٨١	٩٧-٩٨
٧	خطة الدراسة في المرحلة الثانوية من خلال المقارنة مع وزارة التربية	٩٩
٨	المعاهد الأزهرية وعدد الطلاب والمدرسين خلال المدة ١٩٥٢-١٩٧١	١٠١-١٠٢
٩	عدد طلاب جامعة الأزهر في سنوات قبل وبعد التطوير موزعين حسب كلياتهم	١٠٤-١٠٥
١٠	تزايد إعداد طلاب جامعة الأزهر حسب الكليات المختلفة بأقسام البكالوريوس (الليسانس) للأعوام ١٩٦٤-١٩٨١	١١٠
١١	إعداد المتخرجين في كل كلية بجامعة الأزهر خلال الأعوام الدراسية ١٩٦١-١٩٨٠	١١١-١١٢
١٢	عدد طلاب الدراسات العليا في جامعة الأزهر للأعوام ١٩٦٢-١٩٦٣	١١٣
١٣	عدد طلاب جامعة الأزهر المقيدون بأقسام الدراسات العليا بكليات الجامعة المختلفة خلال المدة ١٩٦٦-١٩٨١	١١٤-١١٥
١٤	عدد البعثات للدارسين لمرحلتى (الدكتوراة والماجستير) خلال الأعوام ١٩٦٣-١٩٨١	١١٦
١٥	تطور إنفاق جامعة الأزهر خلال المدة ١٩٦٢-١٩٧٤	١١٧
١٦	التطور الحاصل في ميزانية الأزهر خلال المدة ١٨٩٢-١٩٧٠	١١٨
١٧	عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٧	١٣٠
١٨	إسهامات الكتاب الشيعة والسنة الذين كتبوا في موضوعات التقريب بين المذاهب الإسلامية في مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٤٩-١٩٧٢	١٨٠-١٨٢
١٩	عدد مبعوثي الأزهر إلى البلدان العربية والإسلامية وغير الإسلامية خلال المدة ١٩٥٣-١٩٦٤	٢٢٢
٢٠	الدول العربية والإسلامية التي ردها الأزهر بالمبعوثين وعدد الموفدين منه إلى الخارج خلال المدة ١٩٧١-١٩٨١	٢٢٢-٢٢٣
٢١	المنح الدراسية الأزهرية للعام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣	٢٢٥-٢٢٧
٢٢	عدد المنح الأزهرية موزعة على المعاهد والجامعات المصرية للعام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١	٢٢٧-٢٢٨
٢٣	عدد الطلاب الوافدين والمقيمين في الدراسات بالأزهر في العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١	٢٢٩-٢٣٠
٢٤	عدد الطلاب الوافدين والمسجلين في الدراسات بالأزهر في العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١	٢٣١-٢٣٢

قائمة المختصرات والرموز المستعملة في هوامش الأطروحة

توفي	(ت) :
دون تاريخ .	(د.ت) :
الدار العربية للوثائق	(د.ع.و)
وثيقة	و :
DOC : Document	وثيقة :
N.D. : No Date	بدون تاريخ الطبع :
N.P. : No place	بدون مكان الطبع :
Vol. : Volume	مجلد :



المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر

يمثل الأزهر أهمية كبيرة في حياة المسلمين عامة ومسلمين مصر على نحو خاص ، ليس بأنه مجرد جامع ، أو جامعة وإنما تكمن قوته في طاقته الرمزية ، إذ تكرست في أنفسهم قداسته وهيبته فضلاً على ذلك دوره الاجتماعي والحضاري الرائد فهو مدرسة للتعليم الإسلامي ومساهم في حل المشكلات ، والمشاركة في صنع الأحداث وتعزيز موقف الإسلام كديانه سماوية وكسلوك اجتماعي رصين ولعل من الأسباب التي دعنتي إلى اختيار عنوان الأطروحة : ((مؤسسة الأزهر وأثرها الاجتماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١)) توفر مجموعة من الوثائق غير المنشورة ذات الصلة بالدراسة، فضلاً عن ذلك أهمية الدور الذي تميز به علماء الأزهر وقادة الفكر الديني في توجيه المجتمع وإعادة بنائه البناء السليم وعلى وفق المستويات الآتية :

١. المستوى المحوري لعلماء الدين ورجال الفكر في الأزهر ٢. البناء المؤسسي للأزهر ٣. الأزهر مؤسسة تربوية وأعداد كوادر تخصصية تعمل في قطاعات عديدة في المجتمع ، أما الإطار الزمني فقد حدد عام ١٩٥٢ وذلك لأنها مدة حديثة من تاريخ الأزهر، إذ يوجد اتفاق بصدها من قبل المهتمين بدراساتها على أنها مازالت تعاني من قصور شديد في دراستها العلمية حيث توقفت معظم الدراسات ، عند المدة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أما عام ١٩٨١ فكانت هي نهاية حكم الرئيس أنور السادات وبداية عهد جديد .

وقد حتم علينا موضوع الدراسة أن نقف على دور الأزهر بعلمائه وطلابه في القضايا الاجتماعية والسياسية ، وما قاموا به في تلك المدة من أدوار مختلفة من أجل خدمة المجتمع المصري بوصفها مؤسسة دينية وقعت على عاتقها مسؤولية المشاركة الاجتماعية والسياسية.

أولاً : مشكلة الدراسة :

تراجع مستوى أداء الأزهر في كونه مرجعية إسلامية عالمية أولاً ومصرية ثانياً وعدم قدرته على احتواء طبيعة الخطاب الديني الإسلامي المتطرف الذي شهده العالم الإسلامي ما بعد أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ وإلى اليوم .



المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر

ثانياً : أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في إيجاد السبل الموضوعية في أن يكون الأزهر مؤسسة مستقلة وليست تابعة إلى السلطة السياسية ولكن واقع الحال تماماً أن الأزهر تابع الإدارة سياسة الدولة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى اليوم .

ثالثاً : فرضية الدراسة ، أنه باستطاعة الأزهر أن يعيد خارطة طريق عمله مستقلاً على المستوى الفكري والإحتماعي لقيادة التوجهات الإسلامية إذا ما أصر على استقلالية عمله دون ضغوط وتدخلات سياسية ولتعزيز هذه ، الفرضية تطرح الدراسة التسؤولات الآتية وتحاول الأجابة عليها .

- هل أثبتت صحة رؤية البعض من الباحثين أن الأزهر ولد من رحم السياسية ودار في فلكها أم العكس .

- ما موقف الأزهر من الحركات الإسلامية المتطرفة وكيف تعامل معها واقعاً .

- هل أدى الأزهر دوره الإصلاحي الحقيقي في التعامل مع منظومة الإدارة السياسية في مصر .

- ما موقف مشيخة الأزهر في إجراءات الحكومات المصرية المتعاقبة في تغيير وتعديل المناهج الدراسية فيه ؟

- هل نجح الأزهر في كسب ثقة العالم الإسلامي في ظل بعض طروحات المشايخ وفتاواهم المختلفة وعبر مصادر متعددة .

- لماذا وصفت بعض مواقف الأزهر بأنها مواقف متذبذبة تجاه بعض القضايا الاجتماعية والسياسية في مصر والعالم الإسلامي .

واقترضت طبيعة الموضوع وتعقيداته الإعتماد على المنهج التاريخي القائم على تتبع الأحداث والوقائع المختلفة ، وراعينا كذلك خصوصية وحدة الموضوع كي تكون مكملة لمنهج المذكور والهدف تقديم عرض تاريخي متسلسل في وقائعه وأحداثه .



المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر

تضمنت الدراسة مقدمة ، وأربعة فصول وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ، **كان الفصل الأول بعنوان : الأزهر : التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في مصر حتى عام ١٩٥٢** ، وكانت مادته قد توزعت على ثلاثة مباحث تناولت الخلفية التاريخية ظروف النشأة والتكوين ، كما إختص بدراسة الأزهر وأحتواء المجتمع المصري الإتجاه الفكري والثقافي ، كما تناول الأزهر ومسارات العمل الفقهي الديني في مصر .

أما الفصل الثاني فحمل عنوان : الأزهر وخطه الفكري ودوره الإجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ وتوزعت مادته العلمية على ثلاثة مباحث التربية والتعليم في اتجاهات الإصلاح لمؤسسة الأزهر والأنشطة الفكرية والثقافية لمؤسسة الأزهر ١٩٥٢-١٩٨١ ، كما تناول الفصل دراسة الأزهر وواجهات الإصلاح الاجتماعي .

فيما جاء الفصل الثالث تحت عنوان : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي ، والدولي وأثرها على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ ، فقد ركز الباحث فيه على موقف المؤسسة من القضايا الإسلامية والقضية الفلسطينية ، كما تناول الفصل الموقف من قضايا المسلمين في العالم .

وجاء الفصل الرابع : لبيان موقف مؤسسة الأزهر من التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ منها موقف مؤسسة الأزهر من النظام السياسي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ ، كما سلط الضوء على موقف مؤسسة الأزهر تجاه إدارة وإصلاح وتوجيه المؤسسات الإسلامية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ ، كما درس موقف مؤسسة الأزهر وتطورات الأحداث السياسية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ .

وقد شكلت مسألة الموازنة بين الفصول في الأطارح العلمية قاعدة منهجية لا جدال فيها ، ولكن يفرض الموضوع الذي تعالجه الدراسة وتقسيماته المنهجية والعلمية في بعض الأحيان أن تتوسع في مجال على حساب الآخر .

أما في الخاتمة فقد تضمنت الاستنتاجات التي توصلت إليها الأطروحة.

تحليل المصادر: اعتمدت الأطروحة على المصادر الآتية :



١. الوثائق غير المنشورة :

إعتمدت الأطروحة على عدد كبير من الوثائق غير المنشورة في مقدمتها الوثائق المصرية المحفوظة في أرشيف مؤسسة الأزهر، والتي استفاد منها الباحث كثيراً في معرفة طبيعة هذه المؤسسة ، ومنها ملف الشخصيات ومشايخ الأزهر، فضلاً عن الوثائق الخاصة بإصدارات الفتاوى ذات الصلة بالقضايا الإجتماعية والتعليم ، وتحديد النسل ، وحقوق المرأة في المجتمع المصري ، كما كان للوثائق الخاصة بعلاقة الأزهر في التقريب بين المذاهب الإسلامية ، فضلاً عن ملفات دور الأزهر في القضايا السياسية ومجموعة متفرقة أخرى .

٢. الوثائق المنشورة :

شغلت الوثائق المنشورة التي استخدمها الباحث في كتابة الأطروحة حيزاً واسعاً في ثناياها ، تأتي في مقدمتها :
أ. ملفات العالم العربي : والتي تصدرها الدار العربية للوثائق ، والتي ركزت على جوانب مختلفة من السياسة الداخلية لمصر، والتي أغنت الأطروحة كثيراً لاسيما في الفصل الأول والثالث .

ب. المطبوعات الحكومية :

مثلت تلك المطبوعات رافداً مهماً للدراسة لما حوته من معلومات قيمة ، وتأتي في مقدمتها : قوانين الوقف والقوانين المتعلقة بها ، ومجموعة الدساتير المصرية ١٨٠٥-١٩٧١ .

٣. الدراسات السابقة (الرسائل والاطاريح الجامعية) :

وكان للدراسات العلمية أهمية في رفق الأطروحة بمعلومات قيمة أرشدت الباحث إلى مواطن المعلومات الضرورية والتي وظفت معلوماتها من أجل الدراسة ، منها أطروحة الدكتوراه المعنونة (رسالة الأزهر الثقافية في بعض دول إفريقيا دراسة مقارنة) للباحث عرفات عبد العزيز ، وأطروحة الباحثه أماني محمد قنديل والموسومة



المقدمة : نطاق البحث وتحليل المصادر

(صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤-١٩٨١)
وأطروحة بعنوان : (الأزهر والسياسية المصرية ١٩١٩ - ١٩٢٩) للباحثة سامية حسن
إبراهيم ، وغيرها من الرسائل و الأطاريح تفاصيلها في قائمة المصادر .

٤ . المذكرات الشخصية :

وتعد كتب المذكرات الشخصية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها ، لاسيما أن أصحابها
معاصرين لمدة الدراسة ، وقد أسهمت معلوماتها في أغناء الأطروحة بالمعلومات
المهمة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تعامل الباحث مع تلك المعلومات بحذر نظراً لذاتيتها .

٥ . الكتب العربية والمعربة :

شكلت الكتب العربية والمعربة رافداً مهماً من روافد الأطروحة ، إذ استخدم العديد
من الكتب لمؤلفين مصريين منهم : عبد العزيز محمد الشناوي في كتابه (الأزهر جامعاً
وجامعة) لما يتضمنه من معلومات قيمة عن تاريخ الأزهر، وقد عالج الأحداث
بأسلوب علمي ، وكتاب عبد العظيم رمضان (مشيخة الأزهر منذ نشأتها حتى الآن)
الذي ساهم في إعطاء صورة عن مؤسسة الأزهر من خلال تناوله لتأريخ مشايخ
الأزهر، وأبرز الأحداث في سنوات توليهم المشيخة ، وكتاب سعيد إسماعيل علي
(الأزهر على مسرح السياسة المصرية دراسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة)
تناول فيه الباحث تطور التعليم بالأزهر، كما كان لكتاب عاصم الدسوقي (مجتمع علماء
الأزهر في مصر ١٨٩٥ - ١٩٦١) دور كبير في دراسة البناء التنظيمي والاجتماعي
لمؤسسة الأزهر في مدة الدراسة .

أما الكتب الأجنبية فكان منها: (Charis Waddy, The Muslim Mind)

(Longman Group Ltd) , (Gabiell Baer , Studies in the social Hitory of
modern Egypt)



٦. الدوريات (المجلات والصحف) :

أ. المجلات : أسهمت المقالات والبحوث المنشورة في العديد من المجلات في تعزيز المحتوى العلمي للأطروحة ، إذ اطلع الباحث على العديد منها وعلى سبيل المثال لا الحصر مجلة الأزهر ، ورسالة الإسلام ومنبر الإسلام والكاتب .

ب. الصحف : واطلع الباحث أيضاً على الصحف التي وظفها في الأطروحة لمعرفة الرأي العام في مصر ، وموقفه من الأزهر ، والأمور المتعلقة به ، إذ تمثل الصحف وجهات نظر ، وأراء مختلفة تمثل إتجاهات ، وتيارات عديدة ، وقد تنوعت تلك الصحف ما بين مستقلة ، ومعارضة ، وحكومية ، وكان أبرز هذه الصحف (الأهرام والجمهورية والأخبار اليوم) ، وغيرها من الصحف التي سترد في ثنايا الأطروحة وموجودة في قائمة المصادر .

واجهت الباحث صعوبات عديدة ، منها ندرة المعلومات الوثائقية في المكتبات العراقية ، الأمر الذي الزمني السفر إلى موطن المعلومات مصر وحتى هناك ظهرت أشكالية الحصول على بعض الوثائق ذات الأهمية للدولة لاسيما فيما يتعلق بعلاقة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع بالسلطة السياسية ولكن هذا لم يخرج عن حسابات الباحث فأن طريق البحث شاق ومتعب ، ولكن يسر الله الأمور فله الحمد والشكر .

وفي الختام أرجو أن يكون جهدي المتواضع هذا والذي أضعه بين أيدي أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل ، قد إرتقى قبولهم ورضاهم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب

العالمين

الباحث

الفصل الأول

**الأزهر : التسمية والخلفية التاريخية والفكرية
والاجتماعية في مصر حتى عام ١٩٥٢ .**

**المبحث الأول : الخلفية التاريخية ظروف النشأة
والتكوين .**

**المبحث الثاني : الأزهر وأحتواء المجتمع المصري
الإتجاه الفكري والثقافي .**

**المبحث الثالث : الأزهر ومسارات العمل الفقهي
الديني في مصر .**

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

المبحث الأول : الخلفية التاريخية ظروف النشأة والتكوين .

بدأ جوهر الصقلي^(١)، ببناء الجامع الأزهر في ٢٤ أيار عام ٩٧٢م بأمر الخليفة المعز لدين الله الفاطمي^(٢)، وقد أقيمت أول صلاة للجمعة فيه عام ٩٧٤م، بعد أن اكتمل البناء فيه^(٣)، وقد سمي عند إنشائه بإسم جامع القاهرة^(٤)، وعد هذا الجامع من أبرز إنجازات الدولة الفاطمية^(٥).

تألف الجامع من ثلاثة أيونات حول الصحن، وضمت الأيونات الواقعة في الجانب الشرقي خمسة أروقة^(٦)، وقد كانت الأروقة المطلة على الصحن قائمة على

(١) جوهر الصقلي (٩٢٠ - ٩٨١ م) ولد في جزيرة صقلية، نشأ في كنف الدولة الفاطمية بين موالى الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ثم تقلد منصب الوزارة عام ٣٥٧ هـ / ٩٧٠ م، سيطر على مصر عام ٣٥٨ هـ / ٩٧١ م التي أصبح حاكما عليها. للمزيد ينظر: علي إبراهيم حسن، تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي، مكتبة النهضة المصرية، ط ٢، (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٩ - ١١٧.

(٢) المعز لدين الله (٩٣٢ - ٩٧٥) وهو رابع الحكام الخلفاء الفاطميين في تونس، وأول الحكام الفاطميين في مصر، ويعد أيضا الإمام الرابع عشر من أئمة الإسماعيلية، حكم منذ العام ٩٥٣ حتى وفاته، كان المعز لدين الله إلى جانب اهتمامه بالعقيدة والفلسفة والأدب اهتمامات علمية جعلت مجلسه يعجّ بالعلماء والأطباء والفنانين. للمزيد ينظر: حيدر لفته سعيد، المعز لدين الله الفاطمي وأثره في المغرب ومصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

(٣) تقي الدين احمد بن علي المقرئ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، ج ٢، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، د.ت.)، ص ٢٧٣؛ علي مبارك، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ٢، دار الكتب القومية، مطبعة دار الكتب، ط ٢، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ٢٥٥.

(٤) علي حسني الخربوطلي، مصر العربية الإسلامية، السياسة والحضارة في مصر في العصر العربي الإسلامي منذ الفتح العربي الى الفتح العثماني، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٦٣)، ص ٢٣٤؛ عبد الجبار ناجي، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠١)، ص ٢٤٣.

(٥) جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة، ترجمة مصطفى العبادي، (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٥٢.

(٦) أروقة: هي منازل أعدت لسكن الطلاب، وكانت تضم غرفاً متعدد وفي كل غرفة أماكن معدة للملابس والكتب، وقد قسمت هذه الأروقة بحيث يكون كل رواق مخصص لطلاب بلد إسلامي محدد. للمزيد ينظر

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أكتاف، في حين قامت الأروقة المتبقية على أعمدة من الرخام، كما بنيت في كل من الجانب القبلي والشمالى ثلاثة أروقة^(١)، كان المطل منها على الصحن مستنداً على أكتاف ايضاً، إما الجدار الغربى فلم تكن فيه أروقة^(٢)، وكان للجامع ثلاثة أبواب بنيت في الجهات القبلىة والشمالىة والغربىة^(٣)، كما تم بناء مقصورة كبيرة ضمت ٧٦ عموداً من الرخام الأبيض^(٤)، وكان له عند إنشائه منارة واحدة^(٥).

: على إبراهيم حسن ، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربى الى الفتح العثمانى ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٥ = ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ١٠٦ ؛ عبد العزيز محمد الشناوى ، أروقة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامىة ، (القاهرة ، ١٩٢٩) ، مج ٢ ، ص ٧-١٢ .

(١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامىة ، الأزهر بين القديم والحديث ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٧٠؛ إدارة الإعلام ، جامعة الأزهر فى ظل التطوير الجديد (مفخرة من مفاخر الثورة) منشورات جامعة الأزهر - أمانة المكتبات والعلاقات الخارجىة والإعلام ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ١٥ .

(٢) سعيد إسماعيل على ، الأزهر على مسرح السىاسة المصرىة ، دراسة فى تطور العلاقة بين التربىة والسىاسة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٧٤) ، ص ٣٦ .

(٣) صبرى أبو المجد وآخرون ، أعلام الأدب والفكر والدين يروون قصة الأزهر رحاب العلم والإيمان ، سلسلة كتاب الهلال ، العدد ٢٦٥ ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٤-١٥ .

(٤) على حسنى الخربوطلى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ ؛ على إبراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٤٨ ؛ حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السىاسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (العصر العباسى الثانى فى الشرق ومصر والمغرب والأندلس ٤٤٧هـ - ٦٥٦هـ ، ١٠٥٥م-١٢٥٨م) ، مكتبة النهضة المصرىة ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ج ٤ ، ص ٦١٦ ؛ احمد محمد عوف ، الأزهر فى إلف عام ، سلسلة البحوث الإسلامىة (١٢) ، مجمع البحوث الإسلامىة ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٣٤ .

(٥) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامىة ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ عبد الحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب فى تقدمه ، دار المعارف ، ط ٥ ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٧٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أقترح الوزير أبو الفرج يعقوب بن كلس^(١) ، في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي (٩٧٨ - ٩٩٩)^(٢) ، تغيير إسمه إلى الجامع الأزهر فوافق الخليفة المذكور على ذلك^(٣)، وأخذ الوزير بالجلوس فيه كل يوم جمعة لقراءة الكتب التي قام بتأليفها ولاسيما كتاب (الرسالة الوزيرة)^(٤)، التي قام بتأليفها في أيلول ٩٨٢ م^(٥).

وبعد زوال الدولة الفاطمية وتأسيس الدولة الأيوبية على يد صلاح الدين الأيوبي^(٦)، في كانون الثاني عام ١١٧١م شرع في تغيير مبادئ الفاطميين، فصرف قضاة مصر الشيعة كلهم، وأبطل الخطبة ، وقد ذكر في هذا الصدد

(١) يعقوب بن كلس (٥٣٣١ / ٩٤٢ م) وهو يهودي ولد في بغداد واسلم عام ٩٦٧ م ثم سافر الى المغرب وعاد مع المعز الى مصر حتى ولاة الوزارة ؛ محمد كامل ألفقي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، المطبعة المنيرة بالأزهر ، (القاهرة ، ١٩٥٦) ، ج ١ ، ص ١٦ .

(٢) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ م ؛ رمزية الاطرقجي ، الأزهر في ظل الفاطميين : دراسة في تراثه الفني والثقافي ، كلية الآداب (مجلة) ، العدد ٢٥ ، بغداد ، شباط ١٩٧٩ ، ص ٤٩١ .

(٣) سنينة قراة ، مساجد ودول ، مطابع دار أخبار اليوم ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٤) محمد حمدي المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، سلسلة مكتبة الدراسات التاريخية ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ١٠٦ ؛ محمد جمال الدين سرور ، مصر في عصر الدولة الفاطمية ، سلسلة الألف كتاب (٢٧٤) ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٢١٨ ؛ محمد عمارة ، عندما أصبحت مصر عربية (دراسة عن المجتمع المصري في العصر الفاطمي) ، (بيروت ، ١٩٧٤) ، ص ٧٢ .

(4) Charis Waddy, The Muslim Mind, Longman Group Ltd. , London , 1976, p.p. 138-139.

(٦) صلاح الدين الأيوبي (١١٣٨ - ١١٩٣) ولد في مدينة تكريت بالعراق وقد ظل لسنوات في بلاط نور الدين محمود زنكي سلطان السلاجقة في دمشق ، وبعد وفاة عمه شيركوه حل صلاح الدين الأيوبي محله في منصب الوزارة عام ١١٦٨ ، منحه المستضي بالله الخليفة العباسي لقب سلطان عام ١١٧٦ مارس الاستبداد والظلم ضد علماء الشيعة في مصر بحث تميزت مدة حكمه بالطغيان والدموية فقد قام بعزل الكثير من علماء والفقهاء الشيعة وقتل البعض الآخر منهم لذلك لقيت فترة حكمه بالدموية وكانت له بعض الاعمال في محاربة الشيعة منها تحديد النسل من خلال عزل الذكور عن الاناث كما عمل على حرق جميع الكتب الخاصة بالفقه الشيعي . للمزيد: عبد الرحمن زكي ، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٤٩ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

المؤرخ المصري عبد الرحمن زكي أن : " العباداة في الأزهر " بعد تولي صلاح الدين الأيوبي كانت قد عطلت^(١)، وهو ما يمكن توضيحه إعتقاداً على المقرئزي المتوفي عام ٤٣٣م ، الذي ذكر أن صلاح الدين الأيوبي عين صدر الدين عبد الملك بن درباس^(٢) .

بمنصب قاضي القضاة وهو على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي^(٣)، الذي نص على عدم جواز إقامة خطبتين للجمعة في بلد واحد^(٤)، وعليه ألغى الخطبة في الجامع الأزهر وأقرها في الجامع الحاكمي^(٥)، لأنه أكبر حجماً وبذلك حجبت خطبة الجمعة فقط منه وليس الصلاة بشكل عام^(٦) .

(١) عبد الرحمن زكي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٢) صدر الدين بن عبد الملك بن درباس (٥١٦هـ / ١١٢٢م - ٦٠٥هـ / ١٢٠٨م) : ولد في الموصل درس الفقه في بلاد الشام ، واشتهر برواية الحديث ، وأصبح قاضي الديار المصرية ، على المذهب الشافعي . للمزيد ينظر : شمس الدين الذهبي ، سير إعلام النبلاء ، تحقيق : بشار عواد ومحى هلال ، مؤسسة الرسالة ، (بيروت ، ١٩٨٤) ، ج ٢١ ، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٣) محمد بن إدريس الشافعي (٧٦٦ - ٨١٥) ولد في غزة في فلسطين ، انتقل مع والدته الى مكة المكرمة بعد عامين من ولادته ، جاء الى بغداد في عام ٨٠٦ ثم وفد على مصر في عام ٨١٠ ، انصرف الى العبادة والقراءة والتأليف حتى وفاته وقد دفن في مدينة القاهرة ؛ عبد العزيز محمد الشناوي ، الأئمة الأربعة (حياتهم ، مواقفهم ، آرائهم) ، مكتبة الإيمان ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ٣ - ٣١ .

(٤) مصطفى بزم ، تاريخ الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٠٢) ، ص ١٠ ؛ سنية قراعة ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ؛ سعاد ماهر ، الأزهر اثر وثقافة ، إشراف محمد توفيق عويضة ، سلسلة دراسات في الإسلام (٢٢) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٦٢) ، ص ٥٠ .

(٥) الجامع الحاكمي : هو الجامع الذي بدأ ببناءه الخليفة العزيز بالله الفاطمي في رمضان عام ٣٨٠ - ، خارج باب الفتوح الذي كان أحد أبواب مدينة القاهرة ، وقد أكمل ببناءه ابنه الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ؛ تقي الدين احمد بن علي المقرئزي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٦) المقرئزي ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٥-٢٧٦ ؛ دريد عبد القادر نوري ، سياسة صلاح الدين الأيوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة ١١٧٤-١١٩٣ ، مطبعة الإرشاد ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٤٣٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

ومن خلال النصوص السابقة يتبين لنا أن الأزهر أستمتر في أداء دور يتوافق مع المتغيرات السياسية التي طرأت على مصر، إلا وهي سقوط الدولة الفاطمية، إذ أصبح مركزاً لتدريس مذاهب أهل السنة ، ورغم أن مكانته قد تأثرت نتيجة تأسيس مدارس أخرى إلا انه بقي محافظاً على ثبات وتميز دوره الحضاري في تلك المرحلة .

وبعد تحول السلطة في مصر إلى دولة المماليك قام الأمير عز الدين أيدير الحلبي نائب السلطان الظاهر بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧) أحد سلاطين دولة المماليك البحرية^(١)، بنقل مقر سكنه إلى منطقة مجاورة للأزهر، واتخذ بعض الإجراءات كان في مقدمتها إعادة بعض الأوقاف التي إستولى عليها بعض الناس إليه ، كما تبرع له بالمال الكثير من أجل إعمار جدرانه التي أصابها الوهن ، وقام بتبييضه وإصلاح سقوفه ، ومفروشاتة وأنشأ به مقصورة جميلة^(٢)، كما قام الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار الظاهري ببناء رواق كبير فيه أوقف عليه المزارع ، والأبنية ، وجعل غلاتها لا تنفق سوى على من يتفرغ في هذا الرواق لقراءة القرآن الكريم ، ورواية كتب السنة النبوية ، وتدريس فقه الإمام محمد بن إدريس الشافعي^(٣)، وقد بذل الأمير عز الدين أيدير الحلبي جهوداً مضمينة من أجل إعادة الخطبة إلى الجامع الأزهر^(٤)، على الرغم من عدم جواز عدد من الفقهاء بذلك

(١) المماليك البحرية (١٢٥٠ - ١٣٨٢) : المماليك هم فئة من الأرقاء الذين تم شراؤهم بالمال ، تمكن السلطان أيك من تأسيس دولة المماليك البحرية في عام ١٢٥٠ ، دبرت زوجته شجر الدر عملية قتله في عام ١٢٥٧ ، جاء بعده السلطان المنصور نور الدين (١٢٥٧ - ١٢٥٩) ، ثم أعقبه السلطان سيف الدين قطز الذي تمكن من إلحاق الهزيمة بالمغول في معركة عين جالوت في عام ١٢٦٠ ؛ علي إبراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٨ .

(٢) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٣) محب الدين الخطيب ، الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة الى إصلاحه ، المطبعة السلفية ومكتبتها (القاهرة ، ١٩٢٦) ، ص ١٤ ؛ صبري أبو المجد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٤) محب الدين الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٤ - ١٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وفي مقدمتهم الشيخ تاج الدين عبد الوهاب^(١)، ومجموعة من الفقهاء، إلا أنه أخذ برأي فقهاء أجازوا ذلك وفي مقدمتهم الشيخ شمس الدين الحنبلي^(٢)، فأقيمت صلاة الجمعة فيه مجدداً في ١٨ آذار ١٢٦٧^(٣).

ويبدو أن تحسن الأوضاع في الجامع الأزهر في عهد دولة المماليك البحرية يعود إلى الإهتمام الكبير الذي أبداه سلاطين هذه الدولة، ورصدهم المبالغ الكبيرة من أجل أعمارها، وإصرارهم على عودة خطبة الجمعة إليه.

تعرضت مصر عام ١٣٠٣ إلى زلزال كبير كان نتيجته تدمير جزء كبير من الأزهر، مما دفع الأمير سالار^(٤)، إلى أعمار ذلك الجزء الذي تم تدميره^(٥).

(١) تاج الدين عبد الوهاب (٥٧٢٨ - ٥٧٧١ / ١٣٧٠ م) ولد في القاهرة في المنوفية سافر إلى دمشق تولى القضاء فيها حتى أصبح قاضي القضاة وهو على المذهب الشافعي له الكثير من المؤلفات منها شرح مختصر ابن الحاجب، والقواعد المشتملة على الاشتباه والنظائر وغيرها. للمزيد ينظر: ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٩٣)، ج ١١، ص ٨٦-٨٧.

(٢) محمد بن شاكر ألكتيبي، عيون التواريخ، تحقيق فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، سلسلة كتب التراث (٩٠)، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٨٠)، ج ٢٠، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٣) محمد بن شاكر ألكتيبي، المصدر السابق، ص ٣٤٧؛ شاكر مصطفى، المدن في الإسلام حتى العصر العثماني، دار ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٤) سيف الدين سالار بن عبد الله المنصوري (٧٠٨ - ٧٠٩ / ١٣٠٨ - ١٣٠٩) وهو من التتار قام بشراؤه من الملك الصالح علي بن قلاوون، ثم أصبح بعد موته في خدمة المنصور قلاوون، عرف بالشجاعة وإليه نسب من الملابس والآلات الحربية. للمزيد ينظر: ورود نوري حسين، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الحاكمة في عصر المماليك الشراكسة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠١٥)، ص ١٦؛ محمد عبد الغني الأشقر، سالار الأمير التتري، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(٥) علي عبد الواحد وافي، لحة في تاريخ الأزهر، ط ٢، (القاهرة، ١٩٣٦)، ص ٤؛ سعاد ماهر، المصدر السابق، ص ٥٢.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وفي عهد السلطان أبو سعيد برقوق^(١)، أمر إلى تعيين أول ناظر للأزهر، وهو الأمير بهادار الطوشي^(٢)، ليكون مسؤولاً عنه ، وعن إدارة شؤونه ، وقد نجح الطوشي في الحصول على مرسوم من السلطان قضى بأن كل من توفي من مجاوري^(٣) الأزهر ، وليس هناك من يرثه فان تركته تعطى لزملائه من المجاورين^(٤).

وفي عام ١٣٩٨م تعرضت منارة الجامع إلى السقوط ، إلا أن السلطان أبو سعيد برقوق أعاد بنائها^(٥)، كما أهتم السلطان الأشرف أبي النصر قايتباي^(٦)،

(١) أبو سعيد برقوق (— ٥٧٨٤ / ١٣٨٣) : يعد مؤسس دولة المماليك البرجية الذي جلب من بلاد الجركس وبيع ببلاد القرم ومن ثم إلى القاهرة . للمزيد ينظر : تقي الدين أحمد بن علي المقريري ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة وآخرون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٥٧) ، ص ١٤٢ .

(٢) عبد الرحمن زكي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٣) المجاورون : هم من سكنوا الأماكن الدينية المقدسة ، واعتكفوا في المساجد وكانت هذه الصيغة هي الغالبة على طلبة الأزهر ؛ أحمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، هامش رقم (١) ، ص ٢٨٨ .

(٤) تقي الدين أحمد بن علي المقريري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ؛ محب الدين الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٥) عبد الرحمن زكي ، القاهرة ، تاريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥) من جوهر القائد الى الجبرتي المؤرخ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٥١ .

(٦) الأمير أبي قايتباي (٥٨٢٦ / ١٤٢٣م - ٥٩٠١) من أصول جركسي في منطقة القبجاق في روسيا الحالية أعتقه السلطان الظاهر جمقمق ، لذلك عرف بالظاهري ببيع له بالسلطة عام ١٤٦٨م كان يمتاز بالقوة والحزم قضى على (اق قوينلو) . للمزيد ينظر: مؤرخ مجهول ، تاريخ الملك الاشرف قايتباي ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية ، (بيروت ، ٢٠٠٣) ، ص ٣٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

بالجامع المذكور، إذ قام ببناء منارة^(١)، أخرى له ، وقاعتين لغرض تدريس علوم الدين والشريعة اللتين ألحقنا به^(٢) .

وبعد تولى السلطان قانصوه الغوري^(٣)، مقاليد الحكم (١٥٠٠ - ١٥١٦) شرع أيضاً ببناء منارة للجامع عام ١٥٠٩ م^(٤) .

كان دخول السلطان العثماني سليم الأول عام ١٥١٧^(٥)، مدينة القاهرة إيذاناً على نهاية دولة المماليك البحرية ، إذ أصبحت مصر جزءاً من الدولة العثمانية، وقد أولى السلطان سليم عنايته بالأزهر وقد رصد له مبلغاً كبيراً من المال في أول زيارة له^(٦)، ولم يتدخل في شؤونه، إذ أبقى لغته العربية^(٧)، على الرغم من أن

(6) Richard B.Parker and Robin Sabin , Islamic Monuments in Cairo, A practical Guide, The American University in Cairo press, 1988 , p. 181. ،Second printing, Cairo

(٢) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، مدينة القاهرة ، الخطوط العربية على عمائر القاهرة ، سيرة احمد بن طولون ، ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب ، (القاهرة ، ١٩٩٢) ، ج ١٠ ، ص ١٨٨ .

(٣) أبو النصر قانصوه الغوري (٥٨٥٠ / ١٤٤٦ م - ١٥١٦) من الملوك الجراكسة كان أصله حركسي الجنس من ممالك الاشراف قايتباي تولى نيابة طرابلس ، ثم حاجباً بحلب أصبح ملك على مصر عام ٥٩٠٦ / ١٥٠١ م = للمزيد ينظر: هنادي زعل مسعود الهنداوي ، السلطان قانصوه الغوري ونهاية دولة المماليك ١٥٠٠ - ١٥١٧ م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة اليرموك ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢) ، ص ١٢ .

(٤) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٥) سليم الأول (١٤٧٠ - ١٥٢٠) ولد في مدينة اماسيا ، وهو ابن السلطان بايزيد الثاني، تقلد مناصب إدارية منذ سن مبكرة إذ تولى منصب حاكم طرابزون للمدة (١٤٨٧-١٥١١) ثم تقلد منصب السلطنة عام ١٥١٢ ، واستمر فيها السلطنة ، اشتهر بانتصاراته في المشرق على الصفويين في معركة جالديران وقضائه على المماليك في معركتي مرج دابق و الريدانية للمزيد ينظر : جاسم محمد حسن العدول ، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠ م، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، (جامعة الموصل، كلية التربية ، ٢٠٠٤) ، ص ٧٦-٧٧ .

(٦) محمد فريد بك الحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ، (بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ٧٦ .

(٧) عبد العزيز محمد الشناوي ، دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني ، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، (آذار-نيسان) ١٩٦٩ ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ج ٢ ، ص ١٤ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الدولة العثمانية قد جعلت اللغة العثمانية هي اللغة الرسمية في الدواوين الحكومية في مصر^(١) ، وظل محتفظاً بدوره القيادي ومحافظةً على تراثه العربي^(٢).

وفي عهد الوالي محمد علي باشا^(٣) عام ١٥٩٥م تم تجديد ما تعرض له الجامع من تخريب وتهديم^(٤)، إلا أن سيطرة المماليك على مصر مرة أخرى قام الأمير إسماعيل بن ايواص (١٥٩٧-١٦٠٠م) بترميم ، وإصلاح سقوف الجامع الأزهر والاهتمام بشؤونه العلمية^(٥)، واستحداث منصب شيخ الأزهر^(٦)، وكان أول من تولى هذا المنصب رسمياً هو الشيخ محمد جمال الدين عبد الله الخرشني^(٧)، فقد

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨ .

(٢) علي السيد احمد طنش ، تحديث المجتمع المصري والتعليم بالأزهر بين تخريج الداعية والعالم الداعية دراسة تاريخية مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية ، قسم المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩١) ، ص ١٢٣ .

(١) محمد علي (١٧٦٩ - ١٨٤٩) ولد في مدينة قولة في مقدونيا ، التحق في شبابه بسلك الجندية ، لم يعد الى الحياة العسكرية الأبعد غزو نابليون بونابرت مصر وبعد تعبئة الدولة العثمانية قواتها ، فوصل الى مصر في آذار ١٨٠١ معاوناً لرئيس كتبية قولة ، أصبح والياً على مصر عام ١٨٠٥ . للمزيد ينظر: ناصر الأنصاري ، موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم وإعلامهم ورموزهم ، دار الشروق ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ١٢١ .

(2) P. M. Holt (ed.), political and Social Change in Modern Egypt, Oxford London, 1968 ,P.117.

(٣) سنية قراعة ، تاريخ الأزهر في ألف عام ، مكتب الصحافة الدولية ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٤) محمد خالد حسنين ، أقدم جامعة إسلامية في العالم (التجديد في الأزهر) ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٤٠) ، ص ٤ .

(٧) محمد الخرشني (١٦٠١ - ١٦٩٠) ولد في قرية أبو خراش في مصر ، تلقى العلم على يد علماء الأزهر منهم والده الشيخ عبد الله الخرشني والشيخ إبراهيم ألقائي درس بالأزهر ومن تلاميذه بعض مشايخ الأزهر كالشيخ عبد الباقي القليني والشيخ إبراهيم الفيومي تسلم مشيخة الأزهر من (١٦٥٦ - ١٦٩٠) . للمزيد ينظر : محمود أبو العيون ، الجامع الأزهر نبذة في تاريخه ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ٢٧ ؛ سنية قراعة ، تاريخ الأزهر في ألف عام ، ص ٤٠٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

مثل استحداث المنصب المذكور خطوة مهمة، وفاعلة باتجاه تحسين أوضاع هذا الجامع إذ أصبح هناك شخص يتولى إدارة شؤونه في الجوانب الدينية والتعليمية، ولديه صلاحية الاهتمام بأحواله وتنظيمها، وقد مكن هذا المنصب علماء الأزهر من التعبير عن متطلباتهم الشخصية، والقيادية التي تحظى باحترام وتقدير الناس والسلطات الحاكمة (١).

كانت أكبر عمليات التجديد في الجامع الأزهر الشريف قد حصلت في عام ١٧٥٣ عندما قام الأمير عبد الرحمن كتحدا ببناء مقصورة في الجامع ضمت (٥٠) عموداً من الرخام (٢)، وبذلك زاد سعة الجامع بما يقارب النصف، كما بنى خزاناً للمياه (٣)، ومحراباً، ومنبراً، ورواق الصعايدة (٤).

ويبدو أن دور الأزهر بدأ يظهر من خلال مواقفه الشجاعة ضد الواقع المرير الذي يعيشه الشعب المصري خلال عهد المماليك، ففي عام ١٨٧٥ كان لأحد علماءه وهو، الشيخ أحمد الدردير موقفاً متميزاً ضد إعتداء أحد الأمراء المماليك على ممتلكات المواطنين (٥).

الأزهر في ظل ظروف الحملة الفرنسي على مصر:

(١) محمد خليل المرادي (ت ١٧٩١م)، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تحقيق أكرم حسن ألعلي، دار صادر، (بيروت، ٢٠٠١)، ج٤، ص ٧٦.

(٢) محب الدين الخطيب، المصدر السابق، ص ٢١؛ محمد شفيق غربال، صحيفة من تأريخ الأزهر، الأزهر، مج ٢٣، ج ٩، ٢٥ أيار ١٩٥٢، ص ٦٠؛ عبد الرحمن زكي، الأزهر وما حوله من الآثار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٣١.

(٣) عبد الرحمن زكي، القاهرة تأريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥) من جوهر القائد الى الجبرتي المؤرخ، ص ٥٢.

(٤) علي مبارك، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٥) محمد رجب البيومي، الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٣٨٧، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٢٦ - ٢٧.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

في عهد الاحتلال الفرنسي لمصر الذي كان وراءه دوافع عديدة^(١)، فقد أدرك الفرنسيون وعلى رأسهم نابليون بونابرت ما لجامع الأزهر من أهمية تمثل في الدور المؤثر لعلمائه في توجيه الناس ودورهم القيادي بينهم^(٢)، فما أن دخل مدينة القاهرة حتى أصدر قراراً في ٢٥ تموز ١٧٩٨ بإنشاء ديوان القاهرة^(٣)، وعلى الرغم من ذلك لم يقف علماء الأزهر مكتوفي الأيدي إزاء الاحتلال الفرنسي بحيث توجه أحد علماء الأزهر الشباب في ٢١ تشرين الأول ١٧٩٨ إلى أحد شوارع القاهرة ، وخطب في عدد كبير من الناس داعياً المؤمنين بالله التوجه إلى الأزهر، واعتبر ذلك اليوم هو يوم الجهاد ضد القوات الفرنسية ، وكانت إيذاناً بإنطلاق ثورة القاهرة الأولى^(٤)، إذ كانت هناك لجنة لقيادة الثورة اتخذت من الأزهر مقراً

(١) للمزيد من التفاصيل عن طبيعة ظروف الحملة الفرنسية على مصر . ينظر: جلال يحيى ، مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥ ، منشأة المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٦٩) ، ص ٣٣١ - ٣٤٢ .

(٢) عبد الرحمن الرفاعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، مطبعة النهضة ، (القاهرة ، ١٩٢٩) ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٣) ديوان القاهرة : وهو الديوان الذي إنشأ من قبل نابليون في ٢٥ تموز ١٧٩٨ وكان يتكون من كبار علماء الأزهر كان الهدف من إنشائه هو لتقليل من ويلات الاحتلال ولم تكن لهذا الديوان أي سلطة في أية مسألة تعرض عليه . للمزيد ينظر : عبد العزيز محمد الشناوي ، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية) ، سلسلة أعلام العرب (٦٧) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر - دار الكاتب العربي ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٤٤ - ٤٥ ؛ احمد حسين الصاوي ، فجر الصحافة في مصر ، دراسة في أعلام الحملة الفرنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ١١٣ ؛ محمود الخفيف ، الشيخ عبد الله الشرقاوي ، " الأزهر " ، مج ٢٣ ، ج ١٠ ، القاهرة ، ٢ حزيران ١٩٥٢ ، ص ٧٧ ؛ ج . كريستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجعة محمد احمد أنيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٣) ثورة القاهرة الأولى : اندلعت في ٢٠ تشرين الأول ١٧٩٨ ضد الحملة الفرنسية على مصر قادها الأزهر وشيوخه كان من أهم أسباب الثورة فرض الفرنسيين للضرائب الباهظة خاصة على التجار على عكس وعود نابليون عند قدومه لمصر، وتفتيشهم للبيوت والدكاكين بحثاً عن أموال، وهدم أبواب الحارات لتسهيل مطاردة رجال المقاومة وهدم المباني والمساجد بحجة تحصين المدينة . للمزيد ينظر : محمد عبد الله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ١٦٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

لها^(١)، وبلغ عدد الثوار الذين تجمعوا في الأزهر (١٥) إلف متطوع ، وبذلك بدأت الثورة منه فشرعت القوات الفرنسية بقصفه بالمدفعية من أجل القضاء على الثورة ، ومن ثم قامت بإقتحامه ، وتم تعطيل عمل الديوان^(٢)، كما أصدر نابليون بونابرت في (٢١) كانون الأول ١٧٩٨ قراراً بتشكيل ديوان جديد تكون من هئئتين الأولى ديوان عام مكون من (٦٠) عضواً مثل سكان القاهرة ومن ضمنهم علماء الأزهر وديوان خاص تكون من (١٤) عضواً قام بانتخابهم أعضاء الديوان العمومي^(٣)، وقد كان من بين أعضاء الديوان الخصوصي خمسة من كبار علماء الأزهر من بينهم الشيخ محمد عبد الله الشرقاوي^(٤)، الذي أصبح رئيساً له وفي (٢٠) آذار ١٨٠٠ قامت ثورة القاهرة الثانية التي ساهم فيها علماء وطلبة من الأزهر من خلال التحريض على الثورة^(٥)، بعد أن انتشروا في مختلف أنحاء القاهرة^(٦)، وفي ١٤ حزيران من العام نفسه تمكن أحد طلبة الأزهر وهو سليمان الحلبي^(٧)، من قتل كليبر (Kleber)^(٨)، وفي (٢٠) حزيران من العام نفسه

(٤) احمد حسين الصاوي ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

(١) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٢) محمد عبد الله الشرقاوي (١٧٩٣ - ١٨١٢) ولد في مدينة الفيوم تلقى تعليمه على يد علماء وشيوخ الأزهر مثل الملوي والجوهري والصعيدى والحنفى وتخصص في التوحيد والنحو والحديث والتاريخ واهم كتبه التحفة البهية في طبقات الشافعية تولى المشيخة في مرحلة من أهم مراحل التاريخ المصري حيث عاصر الثورة ضد الفرنسيين وكان في مقدمة زعماء الشعب ومن أهم زعماء مجلس الشورى . للمزيد ينظر : حمادة حسني ، جماعة كبار العلماء بالأزهر ١٩١١ - ١٩٦١ ، مكتبة بيروت ، (القاهرة - ٢٠٠٨) ، ص ١٤٤ .

(٣) صبري أبو المجد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٤) محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٥) سليمان الحلبي (١٧٧٧ - ١٨٠١) ولد في حلب واصله محل اختلاف اهو عربي ام كردي ، وقد عرض سليمان على الوالي (احمد اغا) رفع الديون المترتبة على والده مقابل اغتياله قائد الحملة الفرنسية على مصر وقد وافق الوالي على ذلك ، استطاع سليمان اغتيال كليبر عام ١٨٠٠ بعد تنكره بزي متسول يرغب في الحصول على المال

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

حضر مينو (Mino)^(٢)، إلى الأزهر بدعوى التفتيش عن أسلحة المخبأة فيه^(٣)، كما أجرى إحصاء لمن كان فيه، فرأى الشيخ محمد عبد الله الشرفاوي انه من المتعذر مواصلة العبادة في ظل هذه الظروف فأمر بإغلاق الأزهر في (٢٢) حزيران ١٨٠٠^(٤).

عقد علماء الأزهر بعد زوال الاحتلال الفرنسي ونتيجة لسياسات الوالي العثماني أحمد خورشيد^(٥)، إجتماعاً فيه في ٢ أيار ١٨٠٥ قرروا من خلاله إيقاف الدراسة فيه، ثم عقد إجتماع آخر في المكان نفسه حضره علماء الأزهر ومندوبون عن الوالي فتقدم علماءه بمطالب للوالي تمثلت بعدم بقاء قوات الجيش في القاهرة

من كليبر،. للمزيد ينظر: فيصل حلول، مصر بعيون فرنسية، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٤٣.

(٦) كليبر (١٧٥٣ - ١٨٠٠) ولد في مدينة ستراسبورك الفرنسية دخل الأكاديمية العسكرية في الألمانية وستقال بعد ذلك بسبب صعوبة في الترقية ثم عاد بعد ذلك لينضم إلى حملة نابليون على مصر وقيادتها ، ثم عمل على مفاوضات الانكليز في معاهدة العريش . للمزيد ينظر : عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والحياة الإجتماعية والسياسية في مصر ١٧٩٨ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٤) ، ص ١٣٧.

(١) عبد الله جاك مينو (١٧٥٠ - ١٨١٠) اسمه الحقيقي جاك فرانسو مينو ولد في غرب فرنسا التحق بالسلك العسكري تسلم قيادة الحملة الفرنسية على مصر بعد مقتل كليبر ١٨٠١ أعلن اعتناقه للإسلام وسمى نفسه (عبد الله) . للمزيد ينظر : هنري لورنس وآخرون ، الحملة الفرنسية في مصر نابليون والإسلام ، ترجمة بشير سباعي ، سينا للنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٥) ، ص ١٧٢ - ١٧٥ .

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات ، الأزهر في ألف عام ، مسلسل (١٩٦) ، (د . م . ١٩٨١) ، ص ١٠ .

(٣) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(٤) أحمد خورشيد (- ، ١٨٢٢) ولد في القوقاز من أصل جورجي وأصبح من الانكشارية وحماية حرس السلطان محمود الثاني ثم بعد ذلك تحول للإسلام شغل مناصب عديدة منها حاكم وصدر أعظم عثماني ثم عين عمدة للإسكندرية بعد جلاء الفرنسيين عن مصر عام ١٨٠١ عزله بعد ذلك محمد علي باشا عام ١٨٠٥ . للمزيد ينظر : فوزي جرجيس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٣٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وعدم فرض أية ضرائب دون موافقة علماء الأزهر الشريف والأعيان^(١)، فرفض الوالي العثماني المذكور هذه المطالب^(٢)، لذا عزم علماء الأزهر الشريف على عزله وتنصيب محمد علي باشا قائد الجنود الألبانيين محله^(٣)، وعليه توجهت أعداد كبيرة من الناس تمثل مختلف فئات الشعب في ١٣ أيار ١٨٠٥ إلى منزل محمد علي باشا وقدم إليه الشيخ محمد عبد الله الشرقاوي والسيد عمر مكرم^(٤)، نقيب الأشراف شروطاً لجعله والياً تركزت على العدالة ، وأن لا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة قادة الشعب فوافق محمد علي باشا على ذلك^(٥)، وبعد توليه المنصب لم يقيم بأي محاولة لإصلاح الأزهر، أو يساعد علماءه في إصلاحه^(٦)، وإنما ابتدأ في إجراءاته بتجنيد المصريين في الجيش والبحرية^(٧)، فطلب من بعض علماء الأزهر مساعدته في إضفاء صفة الشرعية على نظام التجنيد^(٨)، وقد ساعده في

(٥) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) عبد العزيز محمد الشناوي ، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية) ، ص ١٠٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

(٤) عمر مكرم (١٧٥٠ - ١٨٢٢) ولد في مدينة أسيوط ، ثم رحل الى القاهرة ودرس في الأزهر الشريف ، لكنه بعد تخرجه منه لم يعمل بالتدريس كما فعل أكثر العلماء في ذلك الوقت وإنما عمل في إدارة الأوقاف ، في عام ١٧٩٣ تم تعيينه نقيباً للأشراف ، وكان له دور بارز في التصدي للاحتلال الفرنسي ، عزل من نقابة الإشراف ونفي الى دمياط عام ١٨٠٩ ، ثم نفي الى طنطا عام ١٨٢٢ ؛ عبد العزيز محمد الشناوي ، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية) ، ص ٢٢ - ٢٨٨ .

(٥) صيري أبو المجد وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(3) William R. Polk and Richard L. Chambers (ed.), Op. Cit, p. 271

(4) F. Robert Hunter,(Egypt's High Officials in Transition from a Turkish to a Modern Administrative Elite 1849- 1879) , "Middle Eastern Studies"(magazine), London, Vol. 19, Number (3) , July 1983,p.277.

(٨) طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، دار الوحدة ، (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ١٥ -

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

ذلك وكان في مقدمتهم الشيخ خليل الرجبي^(١). بعدها قام بعدة إجراءات منها التزام القرى^(٢)، التي كانت بيد المماليك وتوزيعها على علماء الأزهر الشريف^(٣).

وفي عام ١٨٠٧ أقدمت حملة بريطانية (حملة فريزر) لاحتلال مصر ساهم علماء الأزهر في التصدي لها، وأصدروا فتوى بضرورة الجهاد وحشدوا طاقات الشعب وساهموا في الإشراف على إمداد القوات بالمؤن والأعتدة حتى تحقق الانتصار على القوات الغازية^(٤)، الأمر الذي فسح لمحمد علي باشا بالإستمرار في إجراءاته، فقرر عام ١٨٠٩ فرض (ضريبة المال الميري)^(٥)، على أراضي الأوقاف المسماة (الرزق الاحباسية) المخصص إيرادها للمساجد وأعمال الخير أراضي (الأوسية) التي كانت ملكيتها تعود للملتزمين وكانت جميع هذه الأراضي معفاة من الضرائب سابقاً^(٦)، كما قرر مصادرة نصف الفائض، وهو المبلغ الذي يحصل عليه الملتزم لنفسه من الفلاحين بعد دفعه للمبلغ المحدد لخزانة الحكومة،

(١) خليل الرجبي (١٧٦٦ - ١٨٣٤) ولد في القاهرة، من أصل مغربي، تلقى العلم في الأزهر الشريف على يد كبار علمائه، تولى رئاسة تحرير جريدة "الوقائع المصرية" للمدة ١٨٢٨ - ١٨٣٠، أصبح شيخاً للأزهر الشريف في عام (١٨٣٠ - ١٨٣٤). للمزيد ينظر: أحمد تيمور، أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث (تراجم نخبة من رجالات العلم والأدب والدين والإصلاح في مصر والشام والعراق والحجاز وتونس والجزائر)، تقديم محمد يوسف، لجنة نشر المؤلفات التيمورية، (القاهرة، ١٩٦٧)، ص ١٩ - ٢٧.

(٢) الالتزام: بموجب هذا النظام يقوم المتعاقد بدفع مبلغ محدد من المال سنوياً للحكومة من خلال استحصال أموال الضرائب من الفلاحين ضمن منطقة التزامه؛ حيدر صبري شاكر سلمان، الأوضاع الاقتصادية في مصر (١٨٤٠ - ١٨٧٩) دراسة تاريخية، مطبعة الميزان، (النجف الأشرف، ٢٠١٥)، ص ٣٢.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية)، ص ١٧١.

(٤) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي، الأزهر في ١٢ عام، الدار القومية، (القاهرة، د-ت)، ص ٢٣.

(٥) ضريبة المال الميري: وهي الضريبة التي فرضها الوالي محمد علي باشا على الأراضي التي كانت تعود ملكيتها للمشايخ ورؤساء النواحي. للمزيد ينظر: حيدر صبري شاكر، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٦) عبد الرحمن الرافي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر (عصر محمد علي)، مطبعة النهضة، (القاهرة، ١٩٣٠)، ج ٣، ص ٧٧.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

إذ كان معظم الملتزمين لأراضي (الرزق الاحباسية) من علماء الأزهر الشريف^(١)، كما أن معظم أراضي (الأوسية) ملكاً لهم^(٢).

وبموجب هذه القرارات أصبحت الدولة هي التي تقوم بالحصول على إيرادات هذه الأراضي وإنفاق بعضها حسب شروط الوقف (الأزهر والمساجد الأخرى) أما البقية فتحول لخزينة الدولة^(٣)، وبذلك ألغى نظام الإلتزام وصادر أراضي الأوقاف من دون أن يلغي الوقف كمؤسسة^(٤)، وتجلّى تأثير هذا القرار انه أصبح علماء الأزهر الذين كانوا يملكون الأرض المسماة (الرزق والاحباس) وأراضي الوقف الزراعية التي كانت مساحتها عام ١٨١٢ (٦٠٠) إلف فدان^(٥)، في القاهرة والمناطق المحيطة بها^(٦)، معتمدين على المنح التي يقدمها الوالي محمد علي باشا لاستمرار عملهم وتبدير أمور معيشتهم^(٧)، مع ذلك فقد كان من نتائج هذه السياسة أن الحصص اليومية من الطعام التي كانت توزع على الطلبة

(١) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي ، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية) ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٣) سعيد إسماعيل ، علي المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(2) Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, The University of Chicago Press , Chicago, 1969 , p. 79.

(٥) الفدان :وحدة لقياس الأرض مستخدمة في مصر والسودان ، تعادل ٢م٤٢٠٠ ؛ أحمد ماجد عبد الرزاق ، التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية دراسة تاريخية ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم تاريخ ، ٢٠١٣) ، ص ٢١ .

(4) Gabriel Baer, A history of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950 , Middle Eastern Monographs (4) , Oxford University Press, London , 1962 ,p.2

(5)William R. Polk and Richard L. Chambers (ed.), Beginnings of Modernization in the Middle East press (the Nineteenth Century) , Chicago, 1968 the University of Chicago press, p.270

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

بحسب شروط الوقف لم يعودوا يحصلون عليها في شهر رمضان ولم تعد الحكومة تقدم سوى تكاليف الترميم الأساسية وأجور كبار الموظفين^(١).

يتضح مما سبق أن الوالي محمد علي باشا قام بسياسة احتواء علماء الأزهر من خلال تشكيل مجلس المشورة الذي سلب فيه كل الصلاحيات الخاصة بعلماء الأزهر واقتصر ودورهم على أبداء النصح والمشورة فقط، ولم يكن بإمكانهم مناقشة القضايا السياسية المتعلقة بالدولة وهذه هي الخطوة الأولى لمنع علماء الأزهر من التدخل في الحياة السياسية وكان كل ما بإمكانهم فعله تقديم النصيحة في القضايا العامة التي تهم السكان مثل التعليم وحتى مع هذا الدور المحدود لم يمتلكوا سلطة إلزام الحكومة بإقرارها .

كان لخلفاء محمد علي دوراً مهماً في عملية إصلاح الأزهر ففي عهد الخديوي محمد سعيد باشا^(٢)، كان شيخ الأزهر إبراهيم الباجوري^(٣)، قد أستأذن في عملية توسيع الجامع بحيث أصبح يشمل أرواق متعددة، أما في عهد الوالي محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) فقد استعاد الأزهر سيطرته على الأوقاف المخصصة له^(٤)، عن طريق القانون المعروف باسم (اللائحة السعدية) بل زادت أوقافه^(٥).

(١) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) محمد سعيد باشا (١٨٢٢-١٨٦٣) : ولد في القاهرة تولى الحكم في مصر عام ١٨٥٤ أول من حاول إلغاء تجارة الرقيق وكان مهتماً بالإصلاح الإداري وفي عهده تم حفر قناة السويس . للمزيد ينظر : جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، دار مكتبة الحياة ، ج ٢ ، (بيروت ، د.ت) ، ص ٥٩ .

(٣) إبراهيم الباجوري (١٧٩٨-١٨٧٧) ولد في مدينة المنوفية تلقى تعليمه على أيدي الشرقاوي والقويسني كان مولعاً بالفنون كان حريصاً على كرامة العلماء وكان يحضر بعض دروسه عباس باشا الأول حاكم مصر تسلم مشيخة الأزهر عام ١٨٤٧-١٨٦٠ . للمزيد ينظر: محي الدين الطعمي ، أسلاك الجواهر في طبقات المعاصرين من شيوخ الجامع الأزهر ، دار المعارف ، (القاهرة ، ٢٠١٣) ، ص ٦ .

(٤) طارق البشري ، المصدر السابق ، ص ٣١٨-٣١٩ .

(٥) حيدر صبري شاکر سلمان ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ تموز ١٨٨٢ عد علماء الأزهر ذلك الاحتلال بأنه حرب صليبية^(١)، وعلى أثر ذلك عقدت الجمعية العمومية التي شكلها الثوار لإدارة شؤون البلاد إجتماعاً في ١٧ تموز ١٨٨٢^(٢)، وخلالها أعلن الشيخ العدوي^(٣)، أحد كبار علماء الأزهر أن الخديوي محمد توفيق قد خرج عن دين الإسلام ومن اللازم إقصاؤه^(٤)، وأصدر كبار علماء الأزهر في المؤتمر الثاني للجمعية العمومية المنعقد في (٢٢) تموز ١٨٨٢ فتوى بخروج الخديوي محمد توفيق عن تعاليم الدين الإسلامي ووصفه بالخيانة بسبب لجوئه إلى أعداء البلاد، مما يحتم عزله عن منصبه، ومن الذين وقعوا على هذه الفتوى مجموعة من شيوخ الأزهر^(٥)، وعلى الرغم من هذا الموقف من بعض علماء الأزهر، فإن هناك عدداً آخر ممن أيد الخديوي أمثال الشيخ حمزة فتح الله^(٦)، الذي أصدر جريدة

(١) لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨١) ، ص ٣٦٦ .

(٢) علي الخديوي ، عبد الله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة إعلام العرب (٩) ، مكتبة مصر ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٢١٠ .

(٣) حسن العدوي الحمزاوي (١٨٠٦ - ١٨٨٥) ولد في مدينة عدوة بالقاهرة التحق بالأزهر تلقى تعليمه على يد الشيخ أحمد والشيخ القويسي والشيخ مصطفى البولاقى أشتهر بحفظ السنة وسيرة الصالحين وكان يسعى في مصالح الطلبة وقد بنى مسجدين له العديد من المؤلفات منها مشارف الأنوار والنفحات النبوية . للمزيد ينظر : محي الدين الطعي ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦ .

(٤) لطيفة محمد سالم ، المصدر السابق ، ص ٣٦٥ .

(٥) منهم الشيخ شمس الدين محمد الأنباي و الشيخ عبد الله الدرسناري ، والشيخ محمد عليش . ينظر : محمد رجب البيومي ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٦) حمزة فتح الله (١٨٥٣ - ١٩١٨) ولد في الإسكندرية من أصل مغربي التحق بالأزهر أسس صحيفة الرائد التونسية ثم عمل مديراً للمطبعة الأميرية ، ثم أسس جريدة البرهان ومن ثم الاعتدال شارك في الثورة العرابية . للمزيد ينظر : زكي محمد مجاهد ، الإعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية ، دار الغرب الإسلامية ، ط٢ ، (بيروت ، ١٩٩٤) ، ج٢ ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

(الاعتدال) ، وأخذ ينتقد الصراع العسكري مع بريطانيا والذي تمخض عنه قيام ثورة أحمد عرابي التي أيدها معظم علماء الأزهر^(١).

وتعرض علماء الأزهر ممن أيد ثورة أحمد عرابي^(٢)، إلى الاعتقال والمحاكمة بعد فشلها، إذ تم إلقاء القبض على الشيخ محمد عبده^(٣)، وقدم للمحاكمة بسبب نشاطاته الثورية^(٤)، وقد حكم عليه بالنفي ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر^(٥)، كما تعرض العديد من علمائه إلى النفي، وعقوبات أخرى^(٦).

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل باشا الى ثورة ١٩١٩ ، المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الهيئة العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٨ .

(٢) للمزيد عن ثورة أحمد عرابي ينظر: عتاب حمود أسفيح الزيدي ، انتفاضة أحمد عرابي في مصر ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩) ، ص ١٢٢-١٢٧ .

(٣) محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ولد في محافظة البحيرة تلقى دروسه الأولى على يد شيخ القرية التحق بالجامع الأزهر ١٨٦٥ نال الشهادة العالمية عام ١٨٧٧ أصبح أستاذا للتاريخ ١٨٧٩ عين رئيساً لتحرير الوقائع المصرية نفي الى بيروت بعد هزيمة ثورة ١٩١٩ عمل مع أستاذه جمال الدين الأفغاني فأصدر معه مجلة العروة الوثقى كان ناشطاً سياسياً أكثر من كونه مفكراً عمل عضواً في مجلس إدارة الأزهر وعمل مفتياً للديار المصرية عمل جاهداً على إصلاح الأزهر . للمزيد ينظر : محمد عبده ، مذكرات الأمام محمد عبده ، عرض وتحقيق وتعليق طاهر الطناحي ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٦١) ، ص ١٦٥ ؛ عبد الودود شليبي ، صور من جهاد الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ٣٢ ؛ عثمان أمين ، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، (القاهرة - ٢٠٠٦) ، ص ١٣-١٧ .

(2) Jacob M . Landau,(Prolegomena to a Study of secret societies in , vol. 1, No. 2, January modern Egypt)," Middle Eastern studies" 1965 , Footnote No. (69), P .176.

(٥) مصطفى عبد الرازق ، محمد عبده ، دار المعارف للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٤٦) ، ص ١٢٠ ؛

Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community, An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt 1804- 1952, Harvard University press, Cambridge,1961 , p. 62.

(٦) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وبعد أن تولى الخديوي (عباس حلمي الثاني) ^(١)، مقاليد الحكم في مصر أدى صلاة الجمعة في الجامع الأزهر لأول مرة في ١٣ أيار ١٨٩٢ ^(٢)، كما قام بتجديد الجناح الأيمن للواجهة الرئيسية للجامع في عام ١٨٩٤ ^(٣)، وفي أواخر عام ١٨٩٤ اقترح الشيخ محمد عبده على الخديوي المذكور إصلاح الأزهر، وتم الاتفاق على أن يقدم له مذكرة حول رأيه في الجوانب المراد إصلاحها ^(٤)، فقدم له خطته للإصلاح ، ونجح في أن يستصدر من الخديوي قانون تشكيل مجلس إدارة الأزهر في (١٥) كانون الثاني ١٨٩٥ ^(٥)، تمحور نص هذا القانون على أن يكون هذا المجلس برئاسة الخديوي والشيخ حسونة النواوي ^(٦)، وكيل مشيخة الجامع وخمسة أعضاء من بينهم الشيخ محمد عبده ^(٧)، وقد أبدى علي شعراوي ^(٨)،

(١) عباس حلمي الثاني (١٨٧٤-١٨٩٢) ولد بالإسكندرية دخل المدرسة التي بناها والده بجوار قصر عابدين بين عامي ١٨٨٣-١٨٨٧ تلقى تعليمه في مدارس سويسرا ثم انتقل الى فينا وانتظم في مدرستها الملكية العليا تولى الحكم (١٨٩٢-١٩١٤) . للمزيد ينظر : عباس حلمي الثاني ، عهدي : مذكراتي خديوي مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤ ، ترجمة جلال يحيى ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٩٣) ، ص ٣٧-٤٢ .

(٢) احمد شفيق مذكراتي في نصف قرن ، عباس حلمي الثاني ، القسم الأول من يناير سنة ١٨٩٢-١٩٠٢ ، (القاهرة ، ١٩٣٦) ، ج ٢ ، ص ٣٠ .

(7) Richard B. Parker and Robin, Op. Cit, p.180 .

(٤) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٥) عبد المنعم حمادة ، الأستاذ محمد عبده ، مطبعة الاستقامة ، (د.م ، د.ت) ، ص ١٦٢ .

(٦) حسونة النواوي (١٨٥٥-١٩٢٤) ولد في مدينة أسيوط تلقى تعليمه في الفقه على يد الشيخ البحري عين مدرساً للفقه بقلعة محمد علي ثم عين مفتياً ١٨٩٨ وجمع بين الإفتاء ومشيخة الأزهر عام ١٨٩٦-١٩٠٠ وضع قانوناً لتنظيم الأزهر عارض الحكومة في تعديل قانون المحاكم الشرعية . للمزيد ينظر : مؤسسة الأزهر ، الديوان الملكي ، ١٣ ، صورة أمر كريم صادر إلى رئيس مجلس النظار بانفصال الشيخ حسونه النواوي من مشيخة الأزهر ومن دار الافتاء المصرية ، رقم الملف ٢/٥٠ ، حزيران ١٨٩٩ ، و ١ ، ص ١ ؛ محي الدين الطعمي ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(٧) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٨) علي باشا شعراوي" هو أحد أعيان محافظة المنيا وهو زوج هدى شعراوي المناضلة المصرية الشهيرة شارك في

العمل السياسي يعد أحد مؤسسي حزب الوفد مع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعبد العزيز

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

ومحمود سليمان عضوا مجلس شورى القوانين خلال مناقشة في المجلس اعتراضهما على رئاسة الخديوي لمجلس الأزهر الأعلى عند الضرورة ، وعلى حقه في تعيين شيخ الجامع الأزهر ، وطالبا بأن يكون إنتخاب شيخه بوساطة علمائه ، كما طالب إلغاء رئاسة الخديوي لمجلس الأزهر الأعلى إلا أن هذه التعديلات قد رفضت بالأغلبية^(١)، وبدلاً من ذلك أصدرت سلطات الاحتلال البريطاني في اتموز ١٩١٣ قانونه رقم (٢٩) الذي نص على تشكيل الجمعية التشريعية عن طريق الإنتخاب ، وقد منعت هذه الجمعية من مناقشة موضوع الاحتلال البريطاني في مصر^(٢)، وكان من بين أعضائها الشيخ محمد شاکر أحد كبار علماء الأزهر ممثلاً للتربية العامة والدينية وهو من مؤيدي الخديوي^(٣)، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ طلبت رئاسة مجلس الأزهر الأعلى من طلبته الابتعاد عن التجمعات ، وأن يظلوا في منازلهم^(٤)، وكانت بريطانيا تهدف من ذلك تأمين حالة من الهدوء في البلاد ، فطلبت من رئيس الوزراء المصري حسين رشدي باشا^(٥)

فهمي وأحمد لطفي السيد وآخرين وكان رفيق وصديق سعد زغلول في ثورة ١٩١٩ التي كانت من أقوى عوامل زعامة سعد زغلول والتمكين لحزب الوفد. للمزيد ينظر : الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص ٣٢٤ .

(١) مصطفى النحاس جبر يوسف ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ١٨٧ .

(٢) مصطفى النحاس جبر يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٨٨-١٩٠ .

(٣) سعد زغلول ، مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، عبد العظيم رمضان ، مركز وثائق مصر المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، هامش رقم (٧١٩) ، ج ١ ، ص ٤٥٢ .

(٤) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ، مطبعة شفيق باشا ، (القاهرة ، ١٩٢٦) ، ص ٤٥ .

(٥) حسين رشدي باشا (١٨٦٣-١٩٢٨) وهو سياسي مصري ورئيس وزراء مصري لمدة أربع مرات ما بين ١٩١٤-١٩١٩ تلقى تعليمه في باريس تولى العديد من المناصب الحكومية . للمزيد ينظر : عبد العظيم

رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٩٩) ، ج ١ ، ص ١٧؛ مصطفى النحاس جبر يوسف ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الإستعانة بعلماء الأزهر لتحقيق ذلك^(١)، فأصدرت هيئة كبار العلماء بياناً في ٦ تشرين الثاني ١٩١٤^(٢)، دعت فيه الناس إلى التزام الهدوء والسكينة، وعدم القيام بأي عمل يؤدي إلى عواقب خطيرة، وان لا يتدخلوا في القضايا التي ليس لهم صلة بها^(٣).

ونتيجة خشية السلطات البريطانية من الدور الوطني للأزهر حاولت إيقاف الدراسة فيه ، إلا ان علماءه ابلغوا المستشار البريطاني لوزارة الداخلية أنه جامع للصلاة ، ومن غير الممكن إغلاقه ، ففكرت سلطات الاحتلال البريطاني في تقليص عدد طلبته الذين بلغ عددهم في ذلك الوقت (٨٢٢٢) طالباً ، فأوعزوا إلى شيخ الأزهر سليم البشري^(٤) ، أن يقوم بفصل الطلبة الذين عرفوا بعدائهم للسلطات للسلطات البريطانية من المصريين والأتراك ، وأبناء المستعمرات البريطانية ، والفرنسية وبذلك تم فصل (٣٠٠٦) طالباً ، ثم قامت السلطات البريطانية بالتدخل لتخريج (١٠٠٠) طالب في إمتحان سريع ، وهكذا إنخفض عدد الطلبة إلى النصف^(٥).

(١) سنية قراعة ، تاريخ الأزهر ... ، ص ٣٠٠ .

(٢) احمد شفيق ، حوليات مصر حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ٥١ .

(٣) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٤) سليم البشري (١٨٣٢ - ١٩١٦) ولد في محلة بشر من قرى محافظة البحيرة تلقى علومه بالأزهر على يد علمائه كالشيخ الباجوري والشيخ عيش تولى مشيخة الأزهر (١٩٠٠-١٩٠٢) (١٩٠٩-١٩١٦) كان نقيباً للمالكية وعضواً في مجلس إدارة الأزهر كان اول من طالب بزيادة مقدرات العلماء صدر في عهده القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الذي نص على تشكيل مجلس الأزهر الأعلى . للمزيد ينظر : مؤسسة الأزهر ، الديوان الملكي رقم ٤٢ ، تعين سليم البشري على مشيخة الأزهر ، رقم الملف ٨٦ ، ١٩٠٩ ، و ٤٦ ، ص ١ ؛ احمد محمد عوف ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٥) مصطفى النحاس جبر يوسف ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أما موقف الأزهر من ثورة عام ١٩١٩ فنقول أنه بعد أن أقدمت السلطات البريطانية على إعتقال ونفي سعد زغلول^(١)، ورفاقه في آذار ١٩١٩ كان لهذا الحدث أصداء واسعة في مصر فقد خرج طلبة وعلماء الأزهر يشاركون في المظاهرات^(٢)، من خلال إثارة الحماسة لدى الوطنيين بالخطب في ساحة الجامع الأزهر، إذ أخذ علماء الأزهر يخطبون في الناس صباحاً ومساءً^(٣).

وحينما قررت قوات الاحتلال منع الجمهور من دخول الأزهر، ووضعت على أبوابه طائفة من الجنود المصريين^(٤)، لصد الجماهير، ومنعهم من الدخول إليه، كما حاصرت قوات الاحتلال الأزهر، ومنعوا الأفندية من دخوله، ولكن ذلك لم يمنع الطلبة من التتكر والدخول إليه^(٥)، وبعد فشل بريطانيا في منع الاجتماعات

(١) سعد زغلول (١٨٥٧-١٩٢٧) ولد في بلدة ابيانة في إقليم الغربية في مصر في بيئة فلاحية ، والتحق بالدراسة في الأزهر الشريف في عام ١٨٧١ ، عين وزيراً للمعارف عام ١٩٠٦ - ١٩١٠ ، تم اختياره وزيراً للحقانية عام ١٩١٠-١٩١٣ ، أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٢٤ ، شغل منصب رئاسة مجلس النواب في عام ١٩٢٥ ؛ قدرتي قلعي ، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في الشرق العربي ، سلسلة أعلام الحرية (١) ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٥ - ١٠٧ .

(٢) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣) وكان من بين الخطباء الشيخ عبد ربه مفتاح والشيخ محمود أبو العيون والشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود خطاب السبكي . ينظر : محمد طاهر الزنكلوني ، الشيخ عبد ربه مفتاح ، الأزهر ، مج ٦٤ ، ج ٣ ، القاهرة ، نيسان ١٩٩٢ ، ص ١٢٣٠ ؛ عبد المجيد هاشم ، محمود أبو العيون ، الأزهر ، مج ٥٩ ، ج ٥ ، القاهرة ، أيار ١٩٨٧ ، ص ٦٣٧ ؛ خلف عفل احمد شريف ، مصطفى القاياتي ، الأزهر ، مج ٥٧ ، ج ٢ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٨٤ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٦ ؛ محمد رجب البيومي ، محمود خطاب السبكي ، الأزهر ، مج ٧١ ، ج ٦ ، القاهرة ، تشرين اول ١٩٩٨ ، ص ٩٣٨ .

(٤) السعيد حجاج وعبد العزيز غنيم ، في أثناء الثورة المصرية ١٩١٩ ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٢ .

(٥) الأهرام (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٢٣١٢) أيار ١٩٢١ ، ص ٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

والتظاهرات في الأزهر طلبت من الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي^(١)، في نيسان ١٩١٩ غلق أبواب الأزهر فرفض محتجاً إن المسجد تقام فيه الشعائر الدينية، وقد بلغ علماء الأزهر قمة الوعي الوطني في قيادة هذه الثورة عندما جعلوا من الأزهر قلعة مصرية تعمل على تعميق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، إذ ارتفع في الصليب مع الهلال في الجامع الأزهر، وقد ذكر في هذا الصدد الشيخ محمد الأحمد الطواهري^(٢)، في مذكراته : " أن للأزهر نصيب كبير في الحركة الوطنية بل كان يدير التدبيرات والتنظيمات التي قامت الثورة عليها"^(٣).

(١) محمد أبا الفضل الجيزاوي (١٨٤٧ - ١٩٢٧) ولد في قرية وراق الحضر في الجيزة ، التحق بالدراسة في الأزهر الشريف ودرس علم القراءات ، ثم قام بالتدريس فيه ، وتلقى العديد من العلماء معارفهم على يده ، عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر عام ١٨٩٥ ، ثم أصبح وكيلاً للأزهر في عام ١٩٠٧ ، تولى منصب شيخ معهد الإسكندرية الديني التابع للأزهر وظل فيه ثمانية سنوات ، ثم شيخ الجامع الأزهر عام ١٩١٦ ، وأضيف إليه منصب شيخ السادة المالكية في عام ١٩١٧ ، وظل في منصبه حتى توفي ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٤٢ ، أمله الشخصية للشيخ محمد أبي الفضل ، رقم أمله ٩١٨٧ ، ٣١ آذار ١٩٠٨ ، و ١٨ ، ص ٣ ؛ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥ ، (القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٣٥ .

(٢) محمد الأحمد الطواهري (١٨٨٧-١٩٤٤) ولد بمحافظة الشرقية ، تلقى تعليمه في الأزهر حصل على العالمية ١٩٠٢ تولى المشيخة في تشرين اول (١٩٢٩-١٩٤٤) اقبل على الإصلاح وصدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ كما صدرت في عهده مجلة للأزهر باسم نور الإسلام ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي ، رقم ٦٨ ، بتعيين شيخ الجامع الأزهر محمد الطواهري ، رقم المله ٥٧ ، ١٩٢٩ ، ١ ، ص ١ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٤٢ ، بقبول استقالة الشيخ محمد الطواهري ، رقم المله ٢٦/٤ ، ١٩٣٥ ، ١ ، ص ١ ؛ محمد عبد العليم حسين ، مشيخة الأزهر الشريف ، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٥٤ ؛ فخر الدين الطواهري ، السياسة والأزهر ، من مذكرات شيخ الإسلام الطواهري ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ، ١٩٤٥) ، ص ٢٠٤ - ٢٣٩ .

(٣) نقلاً عن : عبد الوهاب النجار ، الأيام الحمراء ، أشرف ودراسة ، احمد زكريا الشلف ، أعداد وتحقيق ، مصطفى الغريب محمد ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، (القاهرة ، ٢٠١٠) ، ص ٣٠٦ ؛ حمد الطنخي ، الأزهر وثورة سنة ١٩١٩ ، الأزهر ، مج ٢٧ ، ج ٢ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٥٥ ، ص ٣٩٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وتأسياً على ما سبق يتضح الدور الفاعل والمؤثر لعلماء الأزهر في تعميق ، وترصين الروح الوطنية بين المكونين الأساسيين للشعب المصري وهما المسلمون والأقباط ، والتصدي الحازم لكل المحاولات التي قامت بها سلطات الإحتلال البريطانية للنيل من الحركة الوطنية ، وإضعافها بما ينسجم مع قيم الإسلام وتعاليمه التي أكدت على ضرورة العلاقة الحسنة بين المسلمين، وأهل الكتاب .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

المبحث الثاني : الأزهر وأحتواء المجتمع المصري الاتجاه الفكري والثقافي .

كان أنشاء الجامع الأزهر من قبل الدولة الفاطمية في مصر لنشر دعوتها المذهبية المتمثلة في المذهب الأسماعيلي الشيعي^(١)، بدلاً من ان تلجا إلى نشر المذهب قهراً على شعب يتبع المذهب السني، إذ اتجه علماء الأزهر وبتوجيه من الدولة الفاطمية إلى إتباع عدد من الوسائل لترويج الدعوة الشيعية ، ولعل من أبرزها التعليم بالأزهر فقد عقدت أول حلقة دراسية في الأزهر في شباط عام ٩٧٥م^(٢)، إذ قام أبو الحسن علي بن النعمان القيرواني^(٣)، بقراءة المختصر

(١) الإسماعيلية الشيعة : يمثل التيار الأسماعيلي في الفكر الشيعي الجانب العرفاني والصوفي الذي يركز على طبيعة الله والخلق وجهاد النفس بالاضافة إلى التمسك بجميع ماورد في الشريعة الإسلامية من صلاة وحج وصوم وغيرها وفيه يجسد أمام الزمان الحقيقية المطلقة بينما يركز الاثنا عشري الأكثر من آل بيته باعتبارهم منارات إلى سبيل الله وتوزيعهم في العالم المباركون - السبعية - الفاطميون - القرامطة - الدرروز - الموحدون - عقيدة الأسماعيلية . للمزيد ينظر :
<https://lar.m.org>

.wikipedia.

(٢) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ إدارة الإعلام ، جامعة الأزهر في ظل التطوير الجديد (مفخرة من مفاخر الثورة) منشورات جامعة الأزهر - أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية والإعلام ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ١٥ .

(٣) علي ابن النعمان القيرواني (٩٤٠-٩٨٤) ولد في مدينة المهديية إحدى المدن التونسية أخذ العلم والفقاه من والده حفظ القرآن الكريم والأدب والنحو والشعر وقد حضر إلى مصر بصحبة الخليفة الفاطمي المعز لدين الله عام ٩٧٣ فقد التف حول درسه بالجامع الأزهر حشد من العلماء حتى لقب بداعي الدعاة . للمزيد ينظر: جمال الدين سرور ، العصر الفاطمي ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص٦٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

الذي ألفه والده في فقه الشيعة الإسماعيلية والمسمى كتاب الاقتصار^(١)، أمام عدد كبير من العلماء وكبار القوم وقام بتسجيل أسماء من حضروا هذا الدرس^(٢).

وكانت هذه الحلقة في تقييمنا هي الخطوة العملية الأولى نحو جعل الأزهر مرتكزاً ، ومنطلقاً للدعوة الفاطمية وفكرها الديني، وإعلاناً صريحاً لهويتها الدينية ، وخطوة أولى لجعله مركزاً للدراسة والعلم إلى جانب دوره التقليدي مكاناً لإقامة الصلاة ، والشعائر الدينية.

ففي عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي (٩٧٨ - ٩٩٩) أقترح الوزير أبو الفرج يعقوب بن كلس في أيلول ٩٨٢ تحويل هذا الجامع الى جامعة^(٣)، كما طلب من الخليفة العزيز بالله الفاطمي تخصيص الرواتب لعدد من الفقهاء ليقوموا بالتدريس فيه ، فوافق على ذلك ، وبني لهم أيضاً داراً قرب الجامع^(٤)، فكانوا يحضرون للأخير كل يوم جمعة لإلقاء دروسهم بعد صلاة الظهر حتى صلاة العصر^(٥)، إذ بلغ عددهم ٣٥ فقيهاً^(٦)، وقد أنفق الوزير عليهم من ماله الخاص أيضاً^(٧).

(١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛ عبد الحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، ط ٥ ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٧٧ .

(٢) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) محمد جمال الدين سرور ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ ؛ محمد عمارة ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٤) تقي الدين احمد بن علي المقريري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ ؛ رمزية الاطرقجي ، الأزهر في ظل الفاطميين : دراسة في تراثه الفني والثقافي ، كلية الآداب (مجلة) ، العدد ٢٥ ، بغداد ، شباط ١٩٧٩ ، ص ٤٩١ .

(٦) جاستون فييت ، المصدر السابق ، ص ٥٦ ؛ محمد حمدي المناوي ، المصدر السابق ، محمد كمال السيد محمد ، الأزهر جامعاً وجامعة ، أو مصر في إلف عام ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ص ٣٥٧ .

(٧) تقي الدين احمد بن علي المقريري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

ومن العرض السابق يتبين الدور الأساس للوزير أبي الفرج يعقوب ابن كلس في أنتقال مستوى الدراسة في الأزهر من النمط البسيط الذي كان يسير عليه ، الفقهاء والعلماء في إلقاء دروسهم من دون وجود رواتب ثابتة ، أو نظم محددة إلى النمط الدراسي المتقدم، إذ حددت رواتب ثابتة للفقهاء ، ووفر سكن دائم لهم قرب الجامع ومن الواضح ان ما دفع هذا الوزير إلى ذلك رغبته في تطور العلم ، والمعرفة لاسيما أنه كان عالماً ، وله مؤلفات ، ومما يؤيد ذلك أنه كان ينفق على الفقهاء ، والعلماء العاملين فيه من ماله الخاص زيادة على ما كان ينفقه الخليفة العزيز بالله الفاطمي.

أما نوع الحلقات الدراسية التي كانت تعقد فقد كانت على النحو الآتي :

١. حلقات علمية مفتوحة أمام عامة الناس ٢. حلقات علمية يحضرها الطلبة^(١).
٣. حلقات دراسية سميت بمجالس الحكمة وترأسها داعي الدعوة^(٢) ، ٤. الحلقات الدراسية النسائية لتبصيرهن بالأمور المتعلقة بالدين^(٣).

إما مواد الدراسة في تلك المرحلة فقد شملت علوم الدين، واللغة العربية وعلم القراءات والنحو والمنطق والفلك^(٤)، وكان المدرسون يجلسون قرب أعمدة الجامع ويبيدهم النصوص الدراسية فيما كان الطلبة يجلسون حولهم^(٥).

(١) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) داعي الدعوة : هو رئيس الدعوة للشيععة الإسماعيلية كان منصبه يتقدم منصب قاضي القضاة في المترلة ، وكثيراً ما كان يجمع بين الوظيفتين ، يساعده في نشر مبادئ الدعوة ١٢ نقيباً عد حلقة الوصل بين الخليفة وأنصاره من الشيعة الإسماعيلية ؛ سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٣) احمد محمد عوف ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(4) cob E .Safra , Chirman of the Board Jorge Aguilar – Cauz , president, The New Encyclopaedia Britannica , Vol 1, London , 1943 , p. 756

(5) haris Waddy , The Muslim Mind, Longman Group Ltd. , London , 1976, p.p. 138-139.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

كان الطلاب من مصر ومن مختلف الدول الإسلامية يأتون إلى الدراسة في الأزهر^(١)، وقد أعدت لهم قرب الجامع أروقة، يسكنونها ، وكان يقوم بنفقاته كمسجد جامع الحاكم شأن بقية المساجد الأخرى ، إلا أن الحاكم بأمر الله وهو ثالث الخلفاء الفاطميين في مصر قرر تخصيص مورد مالي ثابت للأزهر حتى لا يكون عرضة للتذبذب ، ولا يرتبط بشخص معين ، لكي يستمر الأزهر في أداء وظيفته عبر الأحقاب فكان أول من أوقف^(٢)، بعضاً من الأموال الثابتة سواء من أمواله ، أو من أموال الدولة له، إذ لم يكن يوجد حدود مالية فاصلة بينهما في ذلك الحين^(٣)، وهكذا إعتد الأزهر جامع وجامعة منذ العهد الفاطمي ، وفي العصور التي تلتها ماعدا عصر الدولة الأيوبية على الأحباس ، العامة والخاصة التي كان يقفها أصحابها على الأزهر^(٤)، وكان انتشار الأروقة فيه سبباً في كثرة إيقاف أهل البر للوقفات العديدة على الفقراء المقيمين فيها ، فيما كانت الأرزاق التي تصرف

(١) ذوقان قرقوط ، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥-١٩٣٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ٣٦ ؛

the Muslim Mind , Longman Group Ltd . London , 1976 , Charis waddy, p.138-139

(٢) من الأمور المتفق عليها عند علماء الشريعة الإسلامية الوقف وهو صدقة جارية لإتباع ولاشتري ولا توهب ولا تورث ويصرف ريعها الى جهة من جهات البر التي يوصي بها الوقف ، ويرجع تاريخ الوقف في مصر الى السنة الأولى لدخول الفاطميين مصر ، ومنذ ذلك الحين ، وفي فترة الدولة الأيوبية اقتصر نظام الوقف على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية حيث أصبحت متحولات الأوقاف تقوم بدور الصدقة في مجال التضامن الاجتماعي فضلاً عن نفقات المساجد والجوامع ؛ محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (١٢٥٠ - ١٥١٧) دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، د.ت) ص ٢٣٤ ؛ الشئون العامة بوزارة الأوقاف ، الأوقاف اشتراكية عريقة ، (القاهرة ، ١٩٦٣) ، ص ١٣٢ .

(٣) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٧٢ .

(٤) عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامعاً وجامعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ج ١ ، ص ٨١ -

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

للمدرسين والطلبة تشمل الراتب الشهري الذي يصرف لهم^(١)، وعدد محدد من الطلبة ، إلى جانب الجراية (الخبز) الذي كان يعطى لهم يومياً ، زيادة على ذلك المنح المالية التي كانت تعطى لهم في المناسبات^(٢)، ثم أنشأت دار الحكمة عام ١٠٠٥ لتعليم علوم وعقائد الشيعة الإسماعيلية^(٣)، إذ كان يتم تعليم النشئ وفق المذهب الشيعي الإسماعيلية من خلال كتب دينية مذهبية لا تتناول سوى شرح المذهب الفاطمي الإسماعيلي^(٤)، وقد كانت الدولة هي التي تختار العالم الذي يتصدر الحلقة الدراسية ، والكتاب الذي يدرس منه، ووصل حرص الدولة الفاطمية^(٥)، من أجل نشر وترويج مذهبها إلى تلوين عدد من الاختصاصات الرسمية للدولة بظلال^(٦)، هذا المذهب من خلال وظيفة، قاضي القضاة حيث كان يلي داعي الدعاة في الرتبة ، وكثيراً ما سندت الوظيفتان لشخص واحد وكانت مهمة داعي الدعاة هي الاشراف على المحاضرات التي تلقى بمجالس الدعوة ، وهي المحاضرات التي كان لابد من عرضها على الخليفة قبل إلقائها على الناس^(٧).

(١) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٦م) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ج ٢ ، ص ٢٥١ ؛ تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) علي إبراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٥١ .

(٣) محمد عبد عنان ، المصدر السابق ، ص ٤٤ - ٥٦ .

(٤) عبد المنعم النمر ، الشيعة المهدي الدوروز تاريخ وثائق ، دار الحرية ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ٣٤ - ١٤٢ .

(٥) الأزهر تاريخه وتطوره ، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ١٠٢ - ١٠٧ ؛ احمد شلي ، تاريخ التربية الإسلامية ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٤٠) ،

ص ٣٨٩ - ٤٠٣ .

(٦) عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامع وجامعة ، المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

(٧) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ ؛ محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن الدولة الفاطمية اتجهت نحو ترسيخ مذهبها الرسمي ، ونشره من خلال فتحها أبواب الأزهر أمام الراغبين بسماع تلاوة القرآن الكريم ، وتفسيره ، وعقد الحلقات العلمية علاوة على مبادراتها المتميزة في عقد حلقات دراسية للنساء لتعليمهن المسائل المتصلة بالدين، وهذا يشير في جانب منه إلى درجة عالية من الإنفتاح الإجتماعي للدولة الفاطمية من خلال الاهتمام بمكون أساسي في المجتمع إلا وهو المرأة .

سعت الدولة الأيوبية بعد زوال الدولة الفاطمية التي جاءت بعدها والتي كانت تعتمد المذهب السني إلى إصدار فتوى من قاضي القضاة من أجل إضعاف مكانة الأزهر، وتجاهله كمدرسة علمية دينية لها مكانتها في العالم الإسلامي وإيقاف الدراسة فيه^(١)، كما عمل صلاح الدين الأيوبي على بناء المدارس التي كانت تدرس الفقه والدين على المذهب السني لا سيما الشافعي لسد الفراغ الفكري الذي نشأ عن زوال الدولة الفاطمية ، أما الدراسة في الأزهر فقد اقتصر على مذاهب أهل السنة وكانت المواد التي تدرس فيه القرآن الكريم ، وعلم القراءات ، والنحو، والصرف ، والبلاغة ، والتفسير، والحديث النبوي الشريف^(٢)، ومما ذكر أن الكثير من العلماء الذين تخرجوا من هذه المدارس كانوا قد تلقوا تعليماً من قبل مدرسيه العهد الفاطمي، وكان فيه عدد كبير من الطلبة ، كما احتفظ الأزهر في العصر الأيوبي بسمعته العلمية الممتازة وبصفته كمعهد للدرس والقراءة رغم محدودية الدعم الرسمي له، لذا قصدته علماء كبار مثل عبد اللطيف

(١) عبد الرحمن زكي ، موسوعة مدينة القاهرة ، ص ١٤٩ .

(2) Bayard Dodge , World Affairs , Vol 123 , (World Affairs Institute , 1960) , p.p44-46 .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

البغدادي^(١)، الذي تولى التدريس فيه حتى وفاته، كما قام بالتدريس فيه أيضاً المؤرخ شمس الدين ابن خلكان^(٢)، مؤلف كتاب (وفيات الأعيان) الذي جاء إلى مصر في عام ١٢٤٠ بوصفه أساساً لنشر هذا المذهب السني الشافعي^(٣).

ومن خلال النصوص السابقة يمكن القول أن الأزهر كان جامعة حرة تُدرّس فيها العلوم العقلية، أو العلوم المدنية إلى جانب العلوم الدينية بصورة منتظمة خلال العصر الأيوبي استمراره في أداء دوره الذي توافق مع المتغيرات السياسية التي طرأت على مصر، الأ وهي سقوط الدولة الفاطمية، إذ أصبح مركزاً لتدريس مذاهب أهل السنة على الرغم من تأثر مكانته نتيجة تأسيس المدارس، إلا أنه بقي محافظاً على ثبات وتميز دوره الحضاري في الحياة الثقافية، والفكرية لتلك المرحلة.

استمرت محاولة إضعاف الأزهر إلى ما يقارب من ثمانين عاماً أصيب الأزهر خلالها بنوع من الركود العلمي والفكري إلى أن جاء عهد المماليك، ومن بعدهم العثمانيين، إذ تجمعت للأزهر في عهد هاتين الدولتين عدد من العوامل التي لم تؤد فقط إلى نهوض الأزهر من ركوده الفكري، بل جعلته يتبوأ مكان الصدارة

(١) عبد اللطيف البغدادي (١١٦٢ - ١٢٣١) ولد في بغداد وهو موصلبي الأصل بعد إكمال دراسته توجه إلى الموصل ثم إلى دمشق، بعد ذلك قصد القدس ثم عكا، كان طبيباً متميزاً، كانت له مؤلفات في مختلف العلوم ومن بين مؤلفاته في الطب، مقال الحواس وكتاب الإفادة والاعتبار؛ عبد اللطيف البغدادي في مصر، مطبعة ومجلة المصري، (القاهرة، د.ت)، ص ٧؛ محمود الحاج قاسم محمد، الطب والمستشفيات في عصر صلاح الدين الأيوبي، دراسات تاريخية (مجلة)، العدد ٣، بغداد، تموز - أيلول، ٢٠٠١، ص ٧٤.

(٢) شمس الدين ابن خلكان (١٢١١ - ١٢٨٢) ولد في أربيل وعاش واستقر في دمشق وهو يعتبر من كبار المؤرخين وقاضي وأديب واحد أعلام مدينة دمشق ومنبع في الأحكام والفقه وأصول الدين فقد ولاه الملك الظاهر قضاء الشام، عزل بعد عشر سنين تولى التدريس في مدارس دمشق. للمزيد ينظر: ابن خلكان،

وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان، (د.ت، دمشق)، ج ١، ص ١٠.

(٣) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المصدر السابق، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

في مصر والعالم الإسلامي من خلال الدور الفكري الهام الذي قام به خلال هذه المدة ، وكانت هذه العوامل قد انبعثت من داخله وأخرى من خارجه من السلطة من ناحية ومن التحولات العنيفة التي شهدتها هذه المدة من ناحية أخرى ، ومنها عوامل خاصة بالأزهر ويقصد بها تلك التي انبعثت من طبيعة النظام المالي والعلمي للأزهر ومكانة علمائه^(١) .

كان للاستقلال المالي للأزهر أثر كبير في اتخاذ علمائه مواقف حاسمة من السلطة السياسية ، ويرجع منشأ هذا الاستقلال إلى الموارد المالية (الأوقاف) التي أوقفها الدولة الفاطمية على الأزهر، إذ انه وبعد زوال الدولة تحولت أموال الأوقاف من قيد يقضي على استقلال العالم إزاء السلطة إلى أداة تكفل له الاستقلال تجاهها عقب ان أضحى أمر إدارة الأوقاف متروكاً للعلماء إلى ان أصبح شيخ الأزهر في عهد الدولة العثمانية هو المسؤول عن هذا^(٢)، زيادة على ذلك دخول علماء الأزهر ميدان التجارة والمشاركة في الحرف^(٣)، وميدان الالتزام وذلك منذ بدء تطبيق ذلك النظام في مصر عام ١٨٥٨ وهي عناصر أغنت علماء الأزهر عن الاعتماد على السلطة وبالتالي التحكم في مواردهم المالية ، ومن ثم مواقفهم

(١) محمد محمد رمضان ، دور الأزهر الثقافي في العالم الإسلامي ، (القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ١٥ - ٢٠ .

(٢) علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ، (القاهرة ، ١٣٠٦ هـ) ، ج ٤ ، ص ٢١ .

(٣) فقد عمل كثير من العلماء ومنذ القدم بالتجارة لأسباب عدة منها المحافظة على استقلالهم الفكري تجاه الحاكم ومما يوضح هذا انه عندما رأى احد الأشخاص الإمام سفيان الثوري ومعه مائتان من الدنانير يتاجر فيها قال له كل هذا المال وأنت زاهد فأجاب سفيان الثوري بكلمته المشهورة لولا هذه الدنانير لتمنل بنا الأمر ؛ عبد الحليم محمود ، إمام التابعين سعيد بن المسيب ، المطبع الدار المصرية ، ط ١٠ ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٤٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

تجاهها، وأدت ضمن عوامل أخرى إلى تكوين الدور السياسي المستقل للأزهر^(١)

إما الاستقلال العلمي للأزهر فقد كان وعلى الرغم من عدم استقلاله في إدارة شؤونه الإدارية^(٢)، مستقلاً في عدد كبير من شؤونه الخاصة منها اختيار الرئاسة العلمية للأزهر وهي التي تعرف بالمشيخة^(٣)، وعلى الرغم من إنشاء السلطة لهذا

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، المطبعة جامعة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٧٤) ، ص ٩٤ .

(٢) وانطلاقاً من ان الأزهر لم يكن له قيادة معينة في بدء إنشائه تدير شؤونه الإدارية فكان يتولى إدارته في البداية حكام مصر كما هو الحال في سائر المساجد وهو الأمر الذي ظل سارياً طول حكم الفاطميين والأيوبيين والمماليك البحرية الى ان عين في عهد السلطان بقوق ١٣٨٣ أول سلاطين المماليك البرجية مشرف للأزهر يسمى ناظر وذلك كرئاسة إدارية وليس علمية للأزهر وكان يختار من بين كبار رجال الدولة من الأمراء ويعد نائباً عن الحاكم من حيث الأشراف المالي والإداري على شئون الأزهر فضلاً عن كونه منفذاً للتعليمات والأحكام السلطانية المتعلقة بالأزهر ؛ عاصم الدسوقي ، مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥-١٩٦١ ، دار الثقافة الجديدة ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ١٠-١١ ؛ عبد الجواد صابر إسماعيل ، مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، (جامعة الأزهر ، كلية الآداب ، اللغة العربية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٤٧ . وكان التعيين لمنصب ناظر الأزهر قاصراً على أمراء المماليك ولم يظفر به أي من علماء الأزهر حتى انتقل إليهم في أوائل حكم محمد علي ؛ عبد العزيز الشناوي، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

(٣) لا يعرف على وجه التحديد تاريخ نشأة مشيخة الأزهر ومن الملاحظ انقسام الآراء في هذا الصدد ما بين أكثرية رأت ان نشأة المشيخة تبدأ في عهد العثمانيين وبالتحديد عام ١٦٩٠م بتولي الأمام محمد عبد الله الخرشبي المشيخة ؛ أحمد محمد عوف ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ؛ محمد كمال السيد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ ؛ الأزهر في عيده الألفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ٢٢٧ . وما بين أقلية رأت ان نشأة المشيخة ترجع الى ما قبل هذا بجوالي ثلاثين عاماً وبالتحديد في ١٦٥٨م ؛ أمين سامي ، تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة ، ج ٢ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣٦) ، ص ٥٩ ؛ أحمد عطية الله ، القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ١٩٤-٢٠٤ ؛ دانييل كريسييلوس ، ظهور شيخ الإسلام

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

المنصب المحوري^(١)، لأنها لم تضع قوانين محددة كما حدث فيما بعد لتوضح طريقة تعيين المشايخ ، وتحدد بالتالي نطاق علاقتها الوظيفية الأمر الذي جعل إختيار الشيخ يتم باتفاق العلماء فيما بينهم ، فإذا أجمعوا على إختيار أحدهم قام الحاكم بإعلان تعيينه شيخاً للأزهر، أما إذا اختلفوا في هذا الصدد لجؤ إلى إختيار أكثرهم أتباعاً^(٢)، ويدل إعلان الحاكم عن شيخ الأزهر علو ومكانة هذا المنصب .

أما تصريف شؤونه الدينية والتعليمية ، فقد كان خطيب المسجد هو المشرف الفعلي على كل مايتعلق به من أمامه، وخطابة ، وحلقات الوعظ^(٣)، فلم يكن الحاكم يتدخل لتحديد موضوعات معينة تلقى سواء في الخطبة ، أو حلقات الوعظ مما أعطى علماء الأزهر قدراً كبيراً من الحرية في تناول المشكلات ، والقضايا المثارة في تلك المجالس التي كان يعقدها عدد من علماء الأزهر للعامة في العهدين المملوكي ، والعثماني ، ويلقون فيها دروساً في معاني العدل ، وواجبات الحاكم ، والمحكومين ، ويوجهون من خلالها نقدهم للحاكم^(٤) .

باعتباره الزعيم الديني البارز في مصر ، في أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (آذار-نيسان) ١٩٦٩ ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ج ١ ، ص ٤٨٧-٤٨٩ .

(١) من الأمور المتفق عليها بين الباحثين في هذا المجال ان السلطان العثماني سليمان القانوني هو صاحب فكرة ان يكون للأزهر شيخ يتفرغ لشئون الأزهر الدينية ، ويكون حلقة الوصل بين الحاكم والعلماء وذلك بعد ان كثر عدد الطلبة والمدرسين بالأزهر وتطلب الأمر وجود من ينظم أمورهم ، ويحدد مرتباتهم ، ويقوم شعائهم وكانت المشيخة أول الأمر تعطى للمالكية ثم للشافعية ثم للحنفية ثم انتقلت بين المذاهب الفقهية المختلفة ولم تعد مقصورة على مذهب واحد ؛ علي باشا مبارك ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٢) علي عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٣) تقي الدين أحمد بن علي المقريري ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٤ - ٧٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤ - ٧٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

وذكرت المصادر التاريخية أن هؤلاء الشيوخ هم : الحنفي، وابن النقيب، وعلي الصعيدي حيث عاصروا أشد حكام المماليك ظلماً وهما علي بك الكبير^(١)، ومحمد أبو الذهب^(٢)، أما بالنسبة لشؤون الأزهر التعليمية فقد كان لعلمائه مطلق الحرية في إختيار مايدرسونه من كتب ، أو مناهج دون توجيه من الحاكم من هنا دُرست في الأزهر كتب مختلف المذاهب وأصبح الأزهر في عهد المماليك مكاناً هاماً فتفرّد في الساحة العلمية ، وللدراسات الدينية السنية إلى جانب الدراسات الأدبية ، واللغوية^(٣)، وهناك العديد من العوامل الداخلية ، والخارجية التي تضافرت لكي تسهم معاً في علو مكانة الأزهر كمركز للإشعاع الديني والفكري ، والعلمي ففي الداخل (داخل مصر) كان الأزهر هو المعهد الوحيد الموجود على الساحة العلمية وذلك بعد ان أصاب الاضطراب المعاهد التعليمية الموجودة ، وبخاصة تلك التي أقامها حكام الدولة الأيوبية لنشر المذهب السني مثل المعاهد الناصرية ، والقمحية ، والسيوفية ، والصلاحية ، ولكن هذه المعاهد فقدت مواردها بعد أن انهارت الدولة الأيوبية ، إذ ركز حكام الدولة المملوكية والعثمانيين اهتمامهم ورعايتهم على الجامع الأزهر^(٤)، الذي اتسعت فيه مجال الدراسة ،

(١) علي بك الكبير (١٧٢٨-١٧٧٣) : ولد في مصر اسمه الحقيقي يوسف داود انتهز فرصة الحرب بين روسيا وتركيا عام ١٧٦٨ فطرد الباشا العثماني من مصر ، ورفض دفع الجزية للباب العالي في الاستانه واستقل بمصر وسك الأموال باسمه ، لقب نفسه بسطان مصر . للمزيد ينظر : جرجي زيدان ، مصر العثمانية ، تحقيق : محمد حرب ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص٢٣٤-٢٥٨ .

(٢) محمد أبو الذهب (١٧٣٥-١٧٧٥) واحد من المماليك الذين سيطروا على زمام الأمور في مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، وقد أصبح الساعد الأيمن لعلي بك الكبير وترأس حملة إلى بلاد الشام لمساعدة الشيخ ظاهر العمر في حربه مع والي دمشق العثماني ولكنه ما لبث أن عاد إلى مصر وتولي زمام الأمور في مصر . للمزيد ينظر : عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامع وجامعة ، ص٣٧٩ .

(٣) عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامع وجامعة ، ص١٦٧ .

(٤) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص٤٧-٤٨ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

وتنوعها إلى جانب تقديمه السكن والمرتببات والجرارية بالمجان دون تمييز^(١)، وهو الأمر الذي ذكره الشيخ عبد الله مراد بن يوسف الحنفي الأزهرى في رسالته الكنز المفيض الأنور في ذكر نبذة لسيرة من فضائل الجامع الأزهر^(٢)، من هنا اجتذب الأزهر عدداً من ابرز علماء عصره منهم عبد الرحمن ابن خلدون ، والمحدث سعيد الدين الحارس الحنبلي ، والشيخ جلال الدين الأسيوطي^(٣)، والشيخ شهاب الدين السهروردي^(٤)، والمؤرخ شمس الدين بن خلكان، والفقيه تقي الدين أبو الحسن ألسبكي، والنحوي محمد بن يوسف الغرناطي^(٥)، إذ كان لنشاط هؤلاء

(١) الذين كان لهم قدماً رواق بالأزهر يتلقون فيه العلوم المنطقية والشرعية ومن المسحيين الذين درسو بالأزهر أولاد العال وهم من كبار مثقفي القبط وميخائيل عبد السيد صاحب صحفية الوطن الذي درس بالأزهر ثم انتقل إلى دار العلوم عندما نشأت، ووهي تادرس الشاعر الذي كان يحفظ القران وتخرنسيس العتر الذي كان يحضر دروس الشيخ محمد عبده بالأزهر ؛ طارق البشري ، مصر الحديثة بين احمد والمسيح ، الكاتب (مجلة ، العدد (١٠٧) ، القاهرة ، شباط ١٩٧٠ ، ص٢١ .

(٢) جميل عرفة منتصر ، دور علماء الأزهر في مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الإسكندرية - كلية الآداب ، ١٩٨٠) ، ص١٢٩ .

(٣) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (١٤٤٥-١٥٠٥) ولد في القاهرة اشتهر بالعلم والتدين وكان ذو مكانة علمية كبيرة ومحل عناية ورعاية عدد من العلماء الذين تأثر بالكثير منهم كانت لديه رحلات إلى بلاد عديدة طلباً للعلم كان له العديد من المؤلفات منها تاريخ مصر والأشباه والنظائر والجامع الصغير من حديث البشير النذير . للمزيد ينظر: مجاهد توفيق الجندي ، صفحات مطوية من تاريخ الأزهر نظام الدراسة بالجامع الأزهر في عصر السيوطي ، (القاهرة ، ٢٠٠٥) ، ص١-٤ .

(٤) شهاب الدين السهروردي (١١٣٩-١٢٣٤) ولد في بغداد وهو من إعلام أهل السنة والجماعة ومن إعلام التصوف السني ومؤسس الطريقة السهروردية الصوفية له العديد من المؤلفات منها عوارف المعارف والرسالة = العشرية و أحياء علوم الدين وشمس المعارف الكبرى . للمزيد ينظر: شهاب الدين السهروردي ، عوارف المعارف ، دار صادر للنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص٦ .

(٥) محمود المحرس ، عود الى اجماد ماضينا في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الأزهر بين القديم والحديث ، منبر الإسلام (مجلة) ، مج٢٣ ، ج٨ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٩ ، ص٦٦-٦٧ ؛ الأزهر تاريخه وتطوره ، المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٩ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

العلماء ، ولغيرهم أثر بارز على النشاط الفكري والحضاري للأزهر، فقد أثر نشاط ابن خلدون العلمي على سبيل المثال في التفكير المصري ، إذا اعتمد عليه بعض أعلام الكتاب المسلمين في مصر كما درس عليه عدد من كبار العلماء مثل الحافظ بن حجر العسقلاني المحدث والمؤرخ ، وكذلك المقرئ الذي اعتبره الكثيرون من أبرز مؤرخي مصر الإسلامية في القرنين التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، وكان يعد من أكثر تلاميذ ابن خلدون تأثراً بآرائه في مجالس الإقتصاد والاجتماع^(١)، هذا وقد ترك هؤلاء العلماء وغيرهم عدداً هائلاً من المؤلفات يرقى بعضها إلى مستوى الموسوعات الأكاديمية، والتي لا تزال إلى الآن مرجعاً هاماً لمختلف الدارسين ، وبخاصة الدارسين للتاريخ المصري^(٢) .

ومن الأمور الأخرى التي رفعت من مكانة الأزهر العلمية هو تدهور المعاهد التعليمية في مصر، وسائر البلاد الإسلامية ، وذلك على أثر زحف التتار على بغداد ، وحملات الصليبيين على دول الشرق، واضطهاد الأسبان للمسلمين في الأندلس، وهي الأمور التي أدت مجتمعة الى رحيل طلبة العلم والعلماء من هذه الدول إلى دول أخرى أكثر استقراراً ، إذ كان أفضل مكان لهم مصر بأزهرها^(٣)، ونظراً لصبغتها الإسلامية ، والعربية علاوة على وقوعها في مكان يتوسط العالم الإسلامي ، وما كان لوادي النيل من ثقافة قديمة جعلتها مكاناً صالحاً

(١) عبد الرحمن محمد ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج٢ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص٦٥ ؛ ويعد في هذا الإطار كتاب المقرئ إغاثة الأمة بكثيف الغمة من آثار هذا الاتصال الفكري بينه وبين ابن خلدون ؛ عبد العزيز الشناوي ، المصدر السابق ، ص١٣٧- ١٤٢ .

(٢) عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامع وجامعة ، المصدر السابق ، ص١٤٣ ؛ محمد السعدي فرهود ، الأزهر بين المحافظة والتجديد (الكتاب التذكري بمناسبة احتفالات العيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص١٥ .

(٣) عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

لنمو العلوم والآداب^(١)، ومن هنا أسهم الحشد الهائل من العلماء الذين توافدوا على الأزهر في إثراء التراث الحضاري الإسلامي بإنتاج علمي متلاحق أدى إلى بروز دور مصر الفكري ، والحضاري ، ومعه دور الأزهر بوصفه مركز إشعاع لهذا الدور^(٢) ، إذ تم المحافظة على علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية (وهي علوم التفسير والحديث والعلوم الفقهية والعقائدية) ، إلى جانب التاريخ الإسلامي^(٣) .

ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك عوامل أدت إلى الدور الفكري ، والثقافي ، والحضاري للأزهر وساعدت بذلك على تحقيق عدد من النتائج الهامة في تاريخ الأزهر سواء على مستوى الداخل ، أو الخارج ، لعل من أهمها إن الأزهر (المؤسسة والعلماء) كان لهم الأثر الكبير المتوافق مع توقع أفراد المجتمع له، مما مكن الأزهر أن يكون مستقلاً في رسم وتحديد الدور الذي يقوم به، انطلاقاً من التزامه بالإطار الفكري والعقيدة الإسلامية ، ووفقاً لما يتوقع منه أفراد المجتمع ، ويتناسب مع توجهات علمائه الذي عملوا من خلال وجودهم بالأزهر على أداء أدوار متعددة متوازنة في كافة مجالات المجتمع الدينية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، إذ تعود أسباب قوة الدور الذي قام به العلماء ، وبخاصة في المجال الإجتماعي إلى الاستقلال الاقتصادي للعلماء .

ففي مجال الثقافة السياسية أثر الأزهر في بلورة وتشكيل القيم السائدة في المجتمع، التي تتصل بعلاقة إفراده بالسلطة السياسية سواء بصورة مباشرة، أو

(١) سيد نوفل ، أشهر الثورات السياسية في تاريخ الأزهر في قصة الأزهر في رحاب العلم والأيمان ، مطبعة دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص٢٦ .

(٢) فاروق يوسف احمد ، دراسات في الاجتماع السياسي القوة السياسية ، ج٢ ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص٣٢ .

(٣) سيد نوفل ، المصدر السابق ، ص٢٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

غير مباشرة^(١)، وهي العلاقة التي تمكن الأفراد من ذكر دورهم في المجتمع ، وتحمل المسؤوليات التي تفرض عليهم^(٢) .

أما في مجال الهوية فقد ساعد الأزهر في تكوين الهوية، بمعنى معرفة المواطن بأولوية انتمائه^(٣)، إذ ساهم في التقريب بين أفراد المجتمع ، وخلق إحساس لديهم بانتمائهم إلى شعب معين ووطن معين، يجب الدفاع عنه، وهي الإعتبارات التي تعطي معنى واستمرارية للعمل السياسي، مما أعطى وضوحاً للأثر الاجتماعي^(٤).

وعقب إنتهاء المرحلة السابقة التي وصل في نهايتها الأزهر إلى قمة قوته من خلال تعيين محمد علي والياً وهو يدرك عملياً القوة الحقيقية للعلماء ، وهي القوة التي ولته السلطة لذلك عمل من أجل القضاء عليها نظراً لتعارضها مع رغبته في الإنفراد بالسلطة وبناء دولة حديثة تستلهم النموذج الغربي حيث نظر إليه على أنه مركز التقدم في جميع المجالات^(٥).

(١) للثقافة السياسية تعريفات كثيرة وهي في تعريف لوثيان باي عبارة عن الاتجاهات والمعتقدات التي تعطي معنى ونظاماً للعملية السياسية وتقدم افتراضات أساسية وقواعد تحكم السلوك في النظام السياسي ؛
Lucian w . pye ,Aspects of poLicl development Boston :(Little Brown, 1965) p.104.

(٢) محمد محمد رمضان ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) فاروق يوسف احمد ، السلام وأزمة الهوية في مصر ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ٥ .

(4) Peter du preez , the politics of Identity (New york st . Mmrtin s press , 1980) p.1-3 .

(٥) سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث في مصر وإبعاده الثقافية ، ط ٢ ، مكتبة غريب ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٥٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

ومن هنا عد محمد علي أن إضعاف الأزهر يعد متطلباً سابقاً من أجل تغيير بناء الدولة فاتجه إلى إنشاء مدارس علمانية يتعلم فيها جيل من المصريين يدينون له بالولاء ، ورفض تماماً فكرة الإهتمام بالأزهر ، وإصلاحه مقررأ ان مناهجه تبعد عن تدريس العلوم الحديثة التي يحتاج إليها تطور المجتمع^(١).

أدت المدارس علاوة على البعثات التعليمية أثرها الاجتماعي في المجتمع المصري ، إذ نشأت بموجبها فئة جديدة من المتعلمين تكونت منها الصفوة الجديدة وهي علمانية الفكر والسلوك على عكس صفوة العلماء^(٢)، وهو ما أدى إلى تغييرات في بناء الصفوة المصرية ، فلم يعد العلماء، يحتلون المكانة الأولى في النسق الاجتماعي، ولم يعد نفوذ الصفوة الجديدة مستعداً من تعليمها الديني أو ثروتها، وبذا أصبحت هذه الصفوة هي المسؤولة عن التحديث في مصر^(٣)، وهكذا ومن خلال هذه المدارس حدث ولأول مرة في مصر ازدواج في نمط التعليم ، وهو ما عاد على المجتمع بنتائج خطيرة ، إذ وجدت ثنائية في الكيان الاجتماعي والفكري للشعب، مما أثر على الثقافة السياسية والهوية ، وبهذا دخل الأزهر (المؤسسة والعلماء) بمجئ محمد علي مرحلة جديدة تعد نقطة تحول هامة في تاريخ الأزهر، تميزت بفقدان الاستقلال الذاتي للعلماء ، كما إنحصر دورهم في الدور التعبوي فقط بتجميع التأييد لسياسات الحاكم^(٤).

(١) المصدر نفسه ، ص ٥٧.

(٢) جرجيس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، (القاهرة ، د. ت) ، ص ٧٨ ؛ عمر طوسن ، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهد عباس الأول وسعيد ، (القاهرة ، ١٩٣٤) ، ص ٤٥.

(٣) محمد سعيد فرح ، الشخصية القومية ، مطبعة المعارف ، (الإسكندرية ، د. ت) ، ص ١٧٨-١٧٩ .

(٤) عن حال التعليم بالأزهر في عهد محمد علي . ينظر : عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من الجهاد في الإصلاح ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٩-١٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

شهدت مصر في المدة الممتدة من ١٨٤٠-١٩٥٢ حكم عدد من الولاة^(١)، إذ تولى عباس الأول^(٢)، الذي لم يكن من رواد الثقافة الأوربية ، أو محبيها فأتسم حكمه بالجمود ، وخلفه على الحكم محمد سعيد(١٨٥٤-١٨٦٣) الذي حضى الأزهر خلال مدة حكمه من الرعاية والاهتمام الكثير، إذ كان يزوره ويمنح طلابه الهبات المالية^(٣)، بل زاد على ذلك تشجيعه للعلماء فقد حضر إلى القاهرة المصلح والمفكر الإسلامي جمال الدين الأفغاني^(٤) عام ١٨٧٠ وعلى الرغم من أنه لم يبقَ فيها سوى أربعين يوماً ، إلا أنه عزز صلاته مع عدد من طلبة الأزهر^(٥)، وقد كان من أبرز هؤلاء الطلبة الذين تأثروا به الشيخ محمد عبده^(٦)، فقد أخذ منه بعض العلوم الرياضية والحكمية (الفلسفية) ، والكلامية ، ودعا الناس إلى التلقي ،

(١) حيث تولى عباس باشا الأول من ١٨٤٠ - ١٨٥٤ ، ومحمد سعيد باشا من ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، وإسماعيل باشا من ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، وتوفيق باشا من ١٨٧٩ - ١٨٩٢ ، وعباس حلمي الثاني من ١٨٩٢ - ١٩١٤ ، والملك فؤاد من ١٩١٧ - ١٩٣٥ ، والملك فاروق من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ؛ أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٢) عباس الأول (١٨١٣ - ١٨٥٤) ولد في القاهرة ابن طوسون ابن محمد علي ، تولى مقاليد الحكم عام ١٨٤٨ وكان شديد الكره للأوربيين في أيامه أنشأت المدرسة الحربية في العباسية بالقاهرة وبوشر بإنشاء السكة الحديدية بين القاهرة والإسكندرية وأغلق الكثير من المصانع والمدارس . للمزيد ينظر : جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، دار مكتبة الحياة ، (بيروت ، د.ت) ، ج ٢ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٣) بيارد دودج ، الأزهر في إلف عام ، ترجمة حسين فوزي ، الهيئة العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٩٧) ، ص ١١٣ .

(٤) جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) ولد في قرية سعد آباد الأفغانية وقد بدأ تعليمه في مدينة كابل الأفغانية وتعلم اللغة العربية والعلوم الدينية والعقلية ، اصدر جريدة " العروة الوثقى " في باريس عام ١٨٨٤ ، عينه ناصر الدين شاه رئيساً للوزراء عام ١٨٨٩ لغاية ١٨٩٠ ؛ فهمي جدعان ، المصدر السابق ، ص ٥٨٠ ؛ فاطمة عبد الرحمن رشيد (وآخرون) ، جمال الدين الأفغاني ومشروعه الإصلاحية (مجموعة مقالات) ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، (طهران ، ٢٠٠٤) ، ص ١٢٩ - ١٥٧ .

(٥) بيارد دودج ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٦) محمد كامل ألفقي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧١ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

عنه ثم زار مصر في نيسان ١٨٧١ بتشجيع من رئيس الوزراء المصري مصطفى رياض باشا^(١)، وخصصت له الحكومة راتباً شهرياً^(٢)، وقد استفاد من علومه بعض طلبة الأزهر مثل سعد زغلول ، وإبراهيم الهلباوي^(٣)، وعبد الكريم سلمان، وإبراهيم القاني^(٤) .

وبعد تولي الخديوي إسماعيل^(٥)، قام بإنشاء دار العلوم في ٦ أيار ١٨٧٠ والتي كان بعض طلبتها من الأزهر، كما ألقى فيها كبار علماء الأزهر دروساً في اللغة والأدب^(٦)، إذ كان الهدف من إنشائها هو إعداد مدرسين للغة العربية للمدارس الحكومية بشرط أن لا تمس نظام التعليم الديني الذي كان قائماً

(١) مصطفى رياض (١٨٣٤ - ١٩١١) ولد في القاهرة وتخرج من مدرسة المفروزة العسكرية تدرج في الوظائف حتى أصبح عضواً في المجلس المخصوصي الذي كان بمثابة مجلس نظارة ثم رئيساً للديوان الخديوي ثم ناظراً أول عام ١٩٧٨ شكل ثلاث وزارات من عام ١٩٧٩ - ١٨٩٤ من أهم أعماله أنه أوقف ١٨٠٦ أفدانه بالوجه البحرية مساهمة منه في إنشاء دار الكتب . للمزيد ينظر : يونان لبيب رزاق ، حسن يوسف ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ٨٠-٨١ .

(٢) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، المبحث الثاني الفكر السياسي والاجتماعي ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ج ١ ، ص ٦٧-٦٨ .

(٣) إبراهيم الهلباوي (١٨٥٨ - ١٩٤٠) ولد في الجيزة من ابرز محامي مصر انحرف في الحركة الوطنية عام ١٩٠٦ انتخب نقيب للصحفيين المصريين عام ١٩١٢ شارك في ثورة ١٩١٩ وأصبح عضواً في مجلس النواب المصري لأكثر من مرة . للمزيد ينظر : أحمد الشربيني السيد ، المعتدلون في السياسة المصرية دراسة في شخصية إبراهيم الهلباوي ، الهيئة المصرية العامة ، (القاهرة ، ١٩٩١) ، ص ٤٣ .

(٤) أحمد شفيق ، مذكرتي في نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٠٩ .

(٥) إسماعيل باشا (١٨٣٠ - ١٨٩٥) ولد في القاهرة وتعلم فيها ثم انتقل إلى فرنسا وأصبح والياً لمصر عام ١٨٦٣ وهو أول من أطلق عليه لقب خديوي من رجال أسرته في حكمه أنشاء حكومة دستورية وقضى على تجارة الرقيق . للمزيد ينظر : خير الدين الزركلي ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، (بيروت ، ١٩٧٩) ، ص ٦١٠ .

(٦) بيارد دودج ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

في الأزهر، لكن ذلك أثر على إحدى الوظائف الأساسية للأزهر وهو إعداد مدرسي اللغة العربية^(١)، وفي تموز ١٨٧٠ أصبح محمد العباس المهدي^(٢)، شيخاً للأزهر، الذي استطاع بمكانته الاجتماعية من الحصول على هبات كانت سندا لمركز الأزهر المالي، كما ساهم في صدور القانون رقم (٢٤) في شباط ١٨٧٢ وهو أول قانون لتنظيم شؤون الأزهر^(٣)، نص على أنه لا يسمح بالتدريس فيه إلا لمن كان ملماً بعلوم التفسير، والحديث النبوي الشريف، والأصول، والتوحيد، والفقه، والنحو، والصرف، والمعاني والبيان، والمنطق^(٤)، وأن ينجح في إمتحان هذه العلوم أمام لجنة يرأسها شيخ الأزهر^(٥)، كما أستحدث هذا القانون شهادة (العالمية) التي تمنح لمن ينجح في هذا الامتحان^(٦).

وعندما تولى الخديوي عباس حلمي الثاني^(٧)، الحكم وافق على اقتراح قدمه الشيخ محمد عبده من أجل إصلاح الدراسة في الأزهر وقد نجح في استصدار قانون تشكيل مجلس إدارة الأزهر في ١٥ كانون الثاني ١٨٩٥ نص على أن يكون

(١) طارق البشري، المسلمون والأقباط، المصدر السابق، ص ٣١٩.

(٢) محمد العباس المهدي (١٨٢٧-١٨٩٧) ولد بالإسكندرية حفظ القرآن تلقى تعليمه في الأزهر تولى العديد من المناصب منها مفتياً للديار المصرية تولى مشيخة الأزهر ١٨٦٣-١٨٧٩ له العديد من المؤلفات منها الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية ورسالة في مسألة الحرام على مذهب الحنفية. للمزيد ينظر: محمد العباس المهدي،

الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية، مطبعة الأزهرية المصرية، (القاهرة، ١٨٨٣)، ص ٩-١.

(٣) مصطفى عبد الرازق، محمد عبده، دار المعارف للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٤٦)، ص ٤٣.

(٤) علي عبد الواحد وافي، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٦) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، ص ١٨٥-١٨٦.

(٧) عباس حلمي الثاني (١٨٧٤-١٩٤٤) ولد في مصر ابن الخديوي توفيق تولى حكم مصر عام ١٨٩٢ حاول إن ينتهج سياسة إصلاحية عزل من العرش عام ١٩١٤ بعد رفضه الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). للمزيد ينظر: سهير حلمي، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية، (القاهرة،

٢٠٠٣)، ص ٢٤٩-٢٧٧.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

المجلس برئاسة شيخ الأزهر، ووكيل المشيخة ، وخمسة أعضاء من بينهم محمد عبده^(١)، وتم إلحاق الدراسة في الجامع الدسوقي ، ومعهد دمياط بالجامع الأزهر في تموز ١٨٩٥، وقد أدخل دراسة العلوم الحديثة، وتم إلغاء الإلزام بتدريس كتب محددة، كما نص على إجراء مسابقات سنوية في العلوم الحديثة لطلبته، وخصص مكافآت مالية لمن تفوق فيها، واستحدث شهادة سميت (الشهادة الأهلية) يتقدم للحصول عليها من قضي ثمانية سنوات في الأزهر، وقد أهتم هذا القانون بظروف معيشة الطلبة^(٢)، تركز موقف السلطة من الأزهر في هذه المدة في تحجيم أثره المستقل وهو الموقف الذي عبر عنه الخديوي عباس حلمي الثاني بقوله في إحدى خطبه عام ١٩٠٦ ان الجامع الأزهر قد أسس على ان يكون مدرسة دينية إسلامية تنتشر علوم الدين الحنيف في مصر، وجميع البلاد الإسلامية وطلبه من علمائه وطلبته أن يكون الهدوء سائد في الأزهر، وأن يقتصر عملهم على تلقي العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيغ العقائد وشغب الأفكار ولأنه مدرسة دينية قبل كل شي ، وفي هذا حصر دور الأزهر في المجال الديني التعليمي، وهو أمر قلل من الشأن والمكانة التي وصل إليها الأزهر^(٣).

وتأسياً على رغبة السلطة في القضاء على أثر الأزهر الحضاري كمؤسسه إسلامية كبرى استخدمت عددا من الوسائل للسيطرة على الأزهر منها التحكم في الإطار القانوني للأزهر، والقضاء على استقلاله المالي وفيما يأتي نوضح باختصار عمل السلطة للسيطرة على الأزهر من خلال هاتين الوسيلتين :

(١) عبد المنعم حمادة ، المصدر السابق ، هامش رقم (٢)و(٣) ، ص ١٦٦ .

(٢) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٨٠-٨٢ .

(٣) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، مطبعة المنار ، (القاهرة ، ١٩٣١) ، ص ٥١٢-٥١٤ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

١. الإطار القانوني للأزهر: يعد من الخطوات الأولى والأساسية التي اتبعتها السلطة للقضاء على استقلال الأزهر، التحكم في إطاره القانوني ذلك إن السلطة عندما تريد استيعاب الأزهر تعمل أولاً على تقييد أثره مثلما فعل محمد علي، ثم تقدم على تقنين هذا التقييد وبالنظر الى القوانين العديدة للأزهر التي صدرت في المدة إجمالاً من ١٨٧٢ - ١٩٣٦^(١)، لوجدنا ان كل منها قد صدر ليقيّد ، ويكبل

(١) وتمثل في القوانين التالية :

١. قانون امتحان التدريس المعروف بقانون الشيخ المهدي الصادر في ١٨٧٢ .
٢. قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر الصادر في ١٨٨٥ .
٣. قانون ضبط إعداد أهل الجامع الأزهر الصادر في ١٨٨٥ .
٤. قانون امتحان التدريس ، المعروف بقانون الشيخ الأنباي الصادر ١٨٨٨ .
٥. قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر في ١٨٩٥ .
٦. قانون صرف المرتبات بالجامع الأزهر في ١٨٩٦ .
٧. قانون كساوى التشريف الصادر في ١٨٩٦ .
٨. قانون الجامع الأزهر في ١٨٩٦ .
٩. قانون بشأن الجامع الأزهر وما شاكله من المدارس ١٩٠٨ .
١٠. قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .
١١. قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالإحكام التأديبية .
١٢. قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢١ الخاص بتعديل قانون الأزهر . =
١٣. قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ بإنشاء قسم التخصص بالجامع الأزهر .
١٤. قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام جديد لمدرسة القضاء الشرعي وإنشاء شهادة تخصص في الشريعة الإسلامية .
١٥. قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٧ بنظام مدرسة القضاء الشرعي .
١٦. مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٩ بشأن تنفيذ الشروط الخاصة بإجراءات في حجم الأوقاف .
١٧. مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية
١٨. قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم التخصص .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

جزء من إستقلال الأزهر ، ونظامه المالي ، والاهتمام بالناحية الداخلية للأزهر من حيث المواد الدراسية ، وأحوال الدارسين ، والعاملين ، والإدارة دون التعرض رغم كثرتها لما هو أهم وهو رسالة الأزهر ، وأهدافه ، وأثره كما يجب أن يكون^(١)، فـقانون ١٩٠٨ تم بموجبه تقيّد شيخ الأزهر بمجلس إدارة الأزهر الذي كانت السلطة الحاكمة فيه ممثلة من عضوين هما رئيس الديوان العربي الخديوي ، ومدير عموم الأوقاف^(٢)، كما أشتراط في المادة (٣٦) ضرورة تقديم تقرير عام من رئيس المجلس العالي للأزهر (شيخ الأزهر) عن أحوال التعليم إلى الخديوي، وبموجبه تم تقسم الدراسة إلى ثلاثة مراحل أولى وثانوية وعالية ويمنح الطالب بعد اجتيازه المرحلة الأولى شهادة تسمى (شهادة أولية) ، وعند اجتيازه المرحلة الثانية يمنح شهادة تسمى (الشهادة الثانوية) ، وعند اجتيازه المرحلة العالية يمنح شهادة تسمى (الشهادة العالمية)، ونص القانون المذكور على تدريس مجموعة من المواد الجديدة دفعة واحدة بحيث أن طالب السنة الثانية مثلاً يدرس مواد لم يتلقَ مبادئها في السنة الأولى كما نقل إلى الأزهر جميع المواد التي كانت مقرره بالمدارس ماعدا اللغة الأجنبية^(٣)، وكان التطبيق العملي لهذه القانون له آثار جانبية تمثلت في المصاعب التي واجهها الطلبة والعلماء، إذ فرضت علوم جديدة مما أظهر قلاقل ،

١٩ قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ . للمزيد . ينظر: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، مطبعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٤٠) ، ص ٣٤ - ٦٧ .

(١) مصطفى محمد رمضان ، تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث (١٨٧٢ - ١٩٦١) ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ١٦ .

(٢) مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٣) المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٤٢ ، مذكرة بخصوص الحصول على الشهادة العالمية ، رقم الملف ٤٢٣ ، ١٩١١ ، و ٢ ، ص ١ ؛ الأهرام ، العدد (١٥١١٢) ، ١٠ تموز ، ١٩٢٦ ، ص ٧ ؛ عيشة حسن بركات ، دور علماء الأزهر في المجتمع المصري في الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم تاريخ - ٢٠١٠) ، ص ١٦٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

واضطرابات بين طلبة الأزهر للمطالبة بإلغائه^(١)، وأخذوا ينشرون مطالبهم في الصحف، ويقدمونها إلى دوائر الإختصاص، وأضربوا عن الدراسة حتى تجاب مطالبهم، لأن النظام الحديث أضاع العلم في الأزهر والمعاهد الدينية ، وان العلوم الحديثة زاحمت العلوم القديمة ، ولما اشتدت الحركة وجدت الحكومة أن الأمر بدأ يخرج من يدها، أصدرت أمراً بتأليف لجنة من كبار العلماء للنظر في مطالب هذه الحركة، وقدمت اللجنة تقريرها في ٢١ آذار ١٩١٠، وقد قبلت بعض الطلبات ورفض البعض الآخر منها وبموجب قانون رقم (١٠) عام ١٩١١ الذي صدر في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤) وعهد المشيخة الثانية الى سليم البشري^(٢).

تحددت سلطات شيخ الأزهر أكثر من خلال مجلس جديد سمي بمجلس الأزهر الأعلى كبديل لمجلس إدارة الأزهر، إذ كان الملك يعين به ثلاثة من خارج الأزهر ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم ، وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكون من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع المذكور والمعاهد الأخرى حسب ما جاء بنص القانون^(٣)، تضمن القانون الجديد (١٦٨) مادة موزعة على عشرة أبواب تمحورت حول زيادة مدة الدراسة إلى خمسة عشر

(١) عبد الحميد يونس وعثمان توفيق ، الأزهر ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٤٦) ، ص ١٠٦ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٤٩ ، قرار ملكي بتأليف لجنة من وزير الحقانية لبحث مشروع إعادة تنظيم الجامع الأزهر ، رقم الملفه ١/١ س ، ١٩١٠ ، و ٦٨ ، ص ٦٧ ؛ الأهرام ، العدد (٨٦٩٢) ، ٢ آذار ١٩٠٨ ، ص ٦ .

(٣) مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٥٦ ؛ محمد رشيد رضا ، النظام الجديد للأزهر ، المنار (مجلة) ، مج ١٣ ، ج ١١ ، بيروت ، أيلول ١٩١١ ، ص ٨٤٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

عاماً، كما قسمت إلى مراحل كل مرحلة خمس سنوات فيها نظام ومواد خاصة^(١)، كما أضيفت إلى المواد الدراسية علوم جديدة وحديثة هي التاريخ ، الجغرافية، الرياضة ، مبادئ الطبيعة ، الكيمياء، وأنشئ مجلس الأزهر الأعلى للأشراف على شؤون الأزهر تحت رئاسة شيخ الأزهر وثمانية أعضاء من بينهم شيوخ مذاهب أهل السنة الأربعة ويكون تعيينهم بقرار من الخديوي بناء على توصية مجلس الوزراء^(٢) .

اعتبرت المواد والفقرات الجديدة التي نظمها هذا القانون علامات واضحة تشير إلى النهضة التعليمية في الأزهر التي انبعثت من داخله، ولم يتوقف سير هذه النهضة رغم المصاعب التي واجهتها^(٣)، وعد القانون شيخ الجامع الأزهر إمام أكبر لرجال الدين المسلمين وجعل تعيينه وشيوخ المعاهد التابعة له مرتبطاً بأمر الخديوي مجلس إدارة وعينها بأسمائها وهي مدارس الإسكندرية، طنطا، دسوق، دمياط^(٤)، وحدد للموظفين نظاماً في التعيين ، والترقية ، والتأديب ، والأجازات، وجعل للطلاب شروطاً للقبول وحدوداً للعقوبات ونظم الامتحانات والشهادات^(٥) .

(١) محمد رشيد رضا ، قانون الجامع الأزهر وما يتبعه ، المنار ، مج٧ ، ج١٤ ، بيروت ، تموز ١٩١١ ، ص ٥٢١ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٦٤ ، لائحة الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية ، رقم الملف رقم ٥٦ ، ١٩١٤ ، و٢٦ ، ص ٢٦ .

(٣) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٤) الأهرام ، العدد (١٢٤١) ، ٣ تشرين أول ١٩١٠ .

(٥) تشكلت لجنة لإصلاح الأزهر بسبب إضراب طلبته في عام ١٩٠٩ الذين تقدموا الى الشيخ حسون النواوي بطلبات تضمنت زيادة مرتبات العلماء وتعين أصحاب الكفاءة وأبدوا احتجاجهم على القانون رقم (١) لسنة ١٩٠٨ تضمنت لجنة كل من إسماعيل صدقي وكيل وزارة الداخلية ، احمد فتحي زغلول وكيل الحقانية وعبد = الخالق ثروت النائب العمومي ، والتي قامت بإعداد هذا القانون ؛ السيد الشحات احمد

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

ومنع القانون المذكور علماء الأزهر من مدرسين ، وطلبة إلى جانب الموظفين من الإشتغال بالسياسة ذلك بموجب المواد (٦٨ ، ٧٣) ، إذ نصت المادة (٦٨) على أن الطلبة ممنوعون منعاً باتاً من الإشتراك في أية مظاهرة ومن كل إجتماع يوجب التشويش على الدروس ، أو الإخلال بالنظام، وهم ممنوعون من إعطاء أخبار للصحف ومن إبداء ملاحظات بواسطتها ، ومن أن يكونوا مكاتبين، أو وكلاء لأية صحيفة كانت و لايجوز لهم مكاتبها ، إلا في المسائل الدينية والعلمية^(١).

ونصت المادة (٧٣) على أن المدرسين والموظفين ممنوعون من الإشتراك في أي مظاهر ومن مكاتبه الصحف في غير المسائل العلمية، والدينية ومن إعطاء أخبار إليها مباشر أو بالواسطة^(٢)، ولمزيد من حرص الحكومة على إلزام الطلبة والمدرسين بعدم الإشتغال بالسياسة، خصصت باباً يوضح قواعد تأديب الطلبة، والمدرسين والموظفين المخالفين لأحكام القانون وللوائح الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى أو قرارات مجلس الأزهر الأعلى أو مجلس الإدارة ، أو أمر المشيخة ، أو من تعدى على غيره بالأذى ، أو ارتكب أمر يخل بالنظام، أو شرف العلم والدين، حيث تراوحت العقوبات ما بين التوبيخ والرفض^(٣).

ومما تقدم نجد أن القانون فيه بعض الإيجابيات منها زيادة الإقبال على الأزهر من جديد، إذ وصل عدد طلابه في عام ١٩١٧ إلى أكثر من عشرين ألفاً، وأن دراسة مواد جديد قد قرب تلامذة الأزهر من المعاهد الأخرى وغير عقليتهم ،

حسن ، تطوير التعليم المدني (دراسة تحليلية في مصر ١٨٠٠-١٩٢٣ ، سلسلة المكتبة العربية للدراسات

التربوية ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ٢٤١ .

(١) لجنة إصلاح الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢) مصطفى النحاس جبر يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٣) مصطفى النحاس جبر يوسف ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

ووسع أفقهم ، وأدخل المطالعة ، والمحفوظات ، والإنشاء مادة دراسية في الأزهر ، مما خلقت هذه المواد الدراسية مجموعة كبيرة من الكتاب والشعر ، ومكنتهم من القدرة على الخطابة والوعظ^(١).

وما يعد شبيهاً بمرسوم قانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١ ما جاء في المادة (١٨) من قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، والمعاهد الدينية^(٢) ، وأيضاً ماجاء بمرسوم اعتماد للائحة الداخلية للمعاهد الدينية في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥^(٣) ، وهي أمور دفعت الأزهر إلى غلق أبوابه في وجه الانتفاضات ،

(١) الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، لائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية ، المطبعة المعاهد الدينية ، (القاهرة ، ١٩٣١) ، ص ١ .

(٢) جاءت هذه المادة إذا وقع من أحد العلماء ، موظفاً كان أو غير موظف ما لا يناسب وصف العالمية حوكم إمام هيئة كبار العلماء بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر ، وهذه الهيئة ان تحكم بإجماع عشرين عضواً من الهيئة من بينهم شيخ الجامع الأزهر بإخراجه من زمرة العلماء ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه وترتب على إخراج العالم من زمرة العلماء ، محو اسمه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية ويتبع في المحاكم الإجراءات التي تبين في لائحة يضعها مجلس الأزهر الأعلى إلا انه وحسب ماجاء بالمادة ١٩ من هذا القانون فانه يجوز لمن صدر الحكم بإخراجه من زمرة العلماء بموجب المادة السابقة ان يطلب بعد مضي عشرة سنين من تاريخ الحكم إعادة النظر في أمره ؛ مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣٠) ، ص ٥-٦ .

(٣) جاء بهذه المادة ٣٣ الطلبة ممنوعين منعاً باتاً من الأشتراك في أية مظاهرة ومن كل اجتماع بموجب التشويش على الدروس أو الإخلال بالنظام ، وذكرت المادة ٣٤ محظور على الطلبة إعطاء إخبار للصحف أو إبداء ملاحظات بواسطتها أو ان يكونوا مكاتبين أو وكلاء لأية صحيفة كانت ولا يجوز لهم مراسلتها وجاء بالمادة ٣٥ محظور على الطلبة الاشتغال داخل الجامع الأزهر أو غيره من المعاهد أو المساجد أو خارجها بإلقاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو توزيع منشورات أو مطبوعات مما يخل بالنظام العام أو ينتهك حرمة المساجد ، ولا يجوز ان تكون لهم أية علاقة سياسية بأحد الأحزاب أو الجمعيات السياسية ، وكل من ثبت عليه شي من ذلك يعاقب تأديباً . للمزيد ينظر : مرسوم باعتماد للائحة الداخلية للمعاهد الدينية ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣١) ، ص ٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

، وإيقاف الدراسة إلى أن هدأت الأحوال، وهو فعل خالف به الأزهر سنته الأولى، إذ كان يوقف الدراسة ويأمر بإغلاق المتاجر والحوانيت من أجل الاشتراك في الانتفاضة ، كما أضى شيخ الأزهر يطالب شيوخ الكليات الأزهرية بإسداء النصح للعلماء والطلاب بترك العمل السياسي للزعماء والقادة، بعد أن كان شيخ الأزهر في طليعة الثائرين^(١).

أخذت مشيخة الأزهر في فرض العقوبات على الطلاب، والمدرسين من أجل صرفهم عن المشاركة في الأمور السياسية ، وفرضت عليهم تعهدات بذلك ومن يثبت اشتراكه في السياسية توقع عليه عقوبات منها قطع الجراية^(٢)، وقد وصل الأمر بالمشيخة أن قامت بتعيين عدد من رجال الأمن السياسي لكتابة تقارير تتضمن تفاصيل عن حالة الطلبة ، وعلماء الأزهر ، والجوامع الأخرى ، وبدوريتهم من اجتماعات وتنظيم المظاهرات وغيرها^(٣).

(١) على الرغم من هذا فقد وجدت مواقف وطنية لعدد من الشيوخ منهم شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي الذي سجل موقف وطنياً شجاعاً عندما رفض إغلاق الأزهر إثناء ثورة ١٩١٩ عندما طلبت منه دار الحماية البريطانية هذا ، وكان أساس رفضه ان الأزهر مسجداً تقام فيه الشعائر الدينية ، ومن ثم فليس له ان يوصد أبوابه في وجه المصلين ، فكان انه طلب منه ان يفتح الأزهر في مواعيد الصلاة فقط فرفض ، كما سجل عدداً من طلبة الأزهر عدداً من المواقف الوطنية ، عندما خرجوا للاشتراك في ثورة ١٩١٩ برغم كل المخاذير التي حملها إليهم قانون ١٩١١ . للمزيد ينظر : عبد الرحمن الرفعي ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ط ٢ ، مؤسسة دار الشعب ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، مجلس إدارة الأزهر (العقوبات) ، قطع الجراية عن الطالب عبد الحميد عزام من روق الصعايدة ، رقم الملفه ٢/ب ، ١٩٢٥ ، و ٦٤ ، ص ٢ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، النظر في قانون الجراية في الأزهر ، رقم ملفه ٥٦ ، ١٩٢٥ ، و ٣ ، ص ٣ .

(٣) المجلس الأعلى للأزهر ، مجلس إدارة الأزهر ، كشف بأسماء الطلاب المشاغبين والتي أرسلها المراقبون عن الطلبة الأزهريين لمجلس إدارة الأزهر ، رقم الملفه ٦٦٧ ، ١٩٢٠ - ١٩٢٧ ، و ٢٣ ، ص ٨ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

حاولت السلطة اصدار قوانين تنظيم الجامع الأزهر ففي عام ١٩٣٦ أصدرت حكومة توفيق نسيم باشا^(١)، الائتلافية قانوناً استهدف تقريب الأزهر إلى سياسة الملك ضد حزب الوفد^(٢)، على وجه الخصوص وهو الحزب الذي تتمتع في ذلك الحين بشعبية هائلة^(٣)، وإمعاناً بإضعاف استقلالية الأزهر وإحباط دور علماءه في قضايا المجتمع ، فإن السلطة لم توجد قوانين محددة توضح طريقة تعيين مشايخ الأزهر ومن ثم لم تحدد نطاق علاقته الوظيفية، وإنما كان يتم ذلك وفقاً للتقاليد، وما جرى العمل به سابقاً، كما أضحى تعيين الوظائف الدينية الرئيسية مثل شيخ المذاهب والملحقات والوكلاء إلى جانب منصب شيخ الأزهر من اختصاص الحاكم^(٤)، وإن كان هذا يتم بناء على ترشيح شيخ الأزهر بعد أن كان الأخير ولمدة طويلة السلطة الوحيدة المطلقة التصرف في شؤون الجامع^(٥).

(١) توفيق نسيم (١٨٧١ - ١٩٣٨) ولد في القاهرة تخرج من كلية الحقوق عام ١٨٩٤ تولى وزارة الأوقاف عام ١٩١٩ ، ثم وزارة الداخلية في العام نفسه حتى عام ١٩٢٠ ، تولى مهام رئيس الوزراء ووزير الداخلية في وزارته الأولى ثم تولى رئاسة الوزراء ثانية عام ١٩٢٢ ومرة ثالثة عام ١٩٣٤ . للمزيد ينظر : لمى عباس محمد ، العلاقات المصرية السعودية ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠١٠) ، ص ٨ .

(٢) حزب الوفد : حزب سياسي شعبي تشكل في مصر عام ١٩١٨ للمطالبة بالاستقلال وإلغاء الحماية البريطانية عن مصر تزعمه سعد زغلول وكان حزب الأغلبية قبل ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ عاد الحزب إلى نشاطه في عهد الرئيس السادات وكان اسمه حزب الوفد الجديد عام ١٩٧٨ . للمزيد ينظر : كوثر رشيد عبيد الفتلاوي ، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة تموز ١٩٥٢ ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، العدد ٤ ، مج ١٥ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٣٧ - ١٣٢٤ .

(٣) محمد البهي ، حاضر الأزهر بعد الأزمة ، الأزهر ، مج ٥٦ ، ج ٣ ، تشرين اول ١٩٥٢ ، ص ١٠١٧ - ١٠١٨ .

(٤) من ذلك ما جاء بالمادة ٢١ من قانون ١٩٠٨ ، والمواد ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، من قانون ١٩١١ ، والمواد ١٠ ، ١٤ ، من قانون ١٩٢٩ .

(٥) مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

ساهم هذا التدخل المستمر من جانب السلطة الحاكمة في شؤون الأزهر بصفة عامة و المشيخة بصفة خاصة أعداداً من شيوخ في جعل هذا المنصب الكبير مهتماً كل الاهتزاز بحيث أضحى، ولمدة غير قصيرة متوسط بقاء أي شيخ فيه لا يزيد عن ثلاث سنوات^(١)، مما إحداث اضطراب في تسير شؤون المشيخة^(٢).

٢. الاستقلال المالي للأزهر : يمثل الاستقلال المالي ركيزة اقتصادية لمؤسسة الأزهر هامة لا بد من توفرها مع الركيزة التنظيمية لضمان الاستقلال الفكري

(١) فعلى سبيل المثال تولى الشيخ سليم البشري المشيخة في (١٨٣٢ - ١٩١٦) والشيخ علي بن محمد البيلاوي (١٩٠٢ - ١٩٠٥) والشيخ عبد الرحمن الشريبي (١٩٠٥ - ١٩٠٦) والشيخ حسونة النواوي (١٨٩٦ - ١٩٠٠) للمزيد ينظر : حمادة حسني ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ ؛ جمال حسن عبيدة ، موسوعة شيوخ الأزهر منذ تأسيسه ولغاية اليوم ، المطبعة الرشاد ، (بيروت ، ٢٠١٣) ، ص ٣٦٢ ؛ محمد الجوادي ، أصحاب المشيختين ، مكتبة الشروق الدولية ، (القاهرة ، ٢٠٠٩) ، ص ٣٥ .

(٢) يمكن القول انه أصبح بموجب دستور ١٩٢٣ من حق الملك فؤاد تعيين شيخ الأزهر والمفتي ومشايخ المعاهد الأزهرية وغيرهم من كبار علماء الدين وفي هذا تقنين دستوري لتدخل الحاكم في شؤون الأزهر حيث جاء بالباب السادس مادة ١٥٢ من هذا الدستور ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيها يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن . ينظر : الدستور في عهد الرحمن الرافي ، في إعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، دار الشعب ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٢٥٢ ؛ والجدير بالذكر ان = النص الدستور كان مادة للخلاف بين فؤاد وحزب الوفد والأحزاب الليبرالية التي بعثت من اجل إحداث إصلاح إداري وتعليمي في الأزهر يجعل الأزهر يقع في النهاية تحت إدارة وزارة التعليم وهي الجهود التي قاومها بشدة معظم علماء الأزهر من الذين رغبوه في استمرار سلطة الملك على المؤسسة الأزهرية ؛

Charles D . smith , Islam and the search for social order in modern Egypt: Abiography of muhammed Husayn Haykal (new york : new york press 1983p-109.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

لعلمائه وقد كان الأزهر يعتمد في تمويله على أموال الأوقاف وهو الأمر الذي بدأ يضعف تدريجياً وذلك عندما تدخلت السلطة معطية لنفسها حق منح عطايا لبعض العلماء في صورة مرتبات تمنح بصورة غير منتظمة تحت ما يسمى استجلاب الدعوات الصالحات من العلماء، والمحتاجين، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى كسر قلوبهم^(١)، ثم جاءت الضربة القاصمة لاستقلال الأزهر المالي عندما وضعت نظارة المالية مبلغ مائتي جنيه كمعونة سنوية للعلماء^(٢)، ثم توالى فقدان الأزهر لاستقلاله المالي عندما عرضت الحكومة المصرية على شيخ الأزهر مساعدة مالية سنوية لتحسين الوضع المالي لعلماء الأزهر كان ذلك في عام ١٩١٥ من خلال المستشار المالي للحكومة المصرية وهو بريطاني الجنسية في مقابل ان تشرف الحكومة المصرية على أوقاف الأزهر^(٣)، وبهذا فقد الأزهر وعلماءه الاستقلالية المالية إزاء السلطة السياسية، وبعد تحديد السلطة السياسية للإطار القانوني للأزهر من خلال سيطرتها على أموال الأوقاف أخذت تعمل من أجل القضاء على أثره الاجتماعي المستقل^(٤).

(١) لجنة إصلاح الأزهر، المصدر السابق، ص ٦٠-٦٧.

(٢) كان هذا المبلغ بموجب ميزانية عام ١٨٩٥ ونتيجة لذلك صدر أول قانون لمرتبات العلماء عام ١٨٩٦.

للمزيد ينظر: عاصم الدسوقي، مجتمع علماء الأزهر، ص ٥١-٥٢.

(٣) للمزيد ينظر: مجموعة القوانين القديمة، المصدر السابق، ص ٢٢؛ وعن مشكلة الأوقاف والتراع على إدارتها

منذ بداية القرن التاسع عشر. ينظر:

Gabriel Baer, studies in the social History of modern Egypt (London :the university of Chicago press, 1969 p.82-84.

(٤) ويختلف في هذا الإطار موقف علماء السنة والشيعة من السلطة فبينما يخضع أهل السنة (ومنهم علماء الأزهر)

للسلطة نتيجة فقدانهم الاستقلال المادي فلا يخضع علماء الشيعة لهذا نظراً إلى ان فقهم يرى ان كل سلطة

سياسية تعد غير شرعية في غياب الأمام ثم انه لديهم ماعرف بزكاة الخمس حيث كان على كل شيعي ان

يدفع إلى الشيخ الذي يسترشد برأيه خمس فائض إرباحه السنوية بالإضافة إلى الزكاة ويتولى الفقيه توجيهه

هذه الأموال المتجمعة لديه إلى المصارف الشرعية المختلفة ويحصل منها على مايعطي نفقاته هو وأسرته فضلاً

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

أما بالنسبة للسيطرة الاستعمارية البريطانية على مصر فلم تقف عند حد السيطرة العسكرية ، ولكنه نفذ إلى ما هو أعمق وذلك عن طريق السيطرة الفكرية على الشعب المصري ، وهي سياسية اتخذت أبعاد عديدة^(١)، ففي مجال التعليم خلقت سلطات الاحتلال البريطاني منافس لما يقدمه الجامع الأزهر في هذا المجال تمثل في التعليم المدني سواء في مدارس وزارة المعارف ، أو في المدارس الأجنبية، كما تم إنشاء بعض المؤسسات التعليمية التي تنافس الأزهر فأقيمت مدرسة القضاء الشرعي ومدرسة دار العلوم الأولى لتخريج قضاة في المحاكم الشرعية، والثانية لتخريج مدرسين للغة العربية في مدارس وزارة المعارف الابتدائية والثانوية^(٢)، ثم أتجه الاحتلال البريطاني إلى مجال التعليم في القرى فإنشاء ما يسمى بالمكاتب الراقية، ولكي يعد مدرساً غير أزهري لهذا المكاتب أنشأ مدارس المعلمين الأولية وهي المدارس التي تنافس مرحلة التعليم الابتدائي

عن كل ما تتطلبه مهمته من أعباء مادية وبهذه الطريقة كان الفقيه يضمن مورداً ثابتاً للرزق وهذا هو الأهم موقفاً مستقلاً من السلطة من هنا كانت حرية الفقيه الشيعي في الحركة ولاجتهاد أوسع بكثير من قدر الحرية المتاحة لنظيره السني بعد ان أضحي ربع الأوقاف في يد الدولة ؛ أمية حسني أبو السعود ، دور المعارضة الدينية في السياسية = الإيرانية في الفترة ١٩٢٤ - ١٩٧٩ ، أطروحة دكتورا (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ، ص ٣٥٤ ؛ كليم صديقي ، التوحيد والتفسيخ بين السياسات الإسلامية والكفر ، ترجمة ظفر هويدي ، بين العلماء والأمراء ، مطبعة العربي ، (القاهرة ، ١٩٨١) ، ص ٢٩ ؛

Shahough Akhavi , Religion and politics in contem porary Iran : ciegy – state Relations in the pahlavi period (new york : state university of new york , Albany , 1980) p.18

(١) ماجدة علي صالح ، الاستعمار الجديد في المنطقة العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ، ص ٢٥٣ - ٢٦٨ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، رقم ملفه ٦٧١٩ ، مدرسة القضاء الشرعي وتبعية إدارتها لوزارة الحقلانية ، ١٩١٦ ، ٢ ، ص ٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

في الأزهر، وتمثلت الحجة التي قدمها الاحتلال لإنشاء هذه المدارس في تطوير الثقافة الإسلامية وجعله مؤهلاً لتولي الوظائف الحكومية في الدولة ، ذلك لان التعليم الأزهري يجعل المدرس غير صالح لنقل المعلومات الإسلامية إلى التلاميذ في المراحل المختلفة، وبذا مثل وجود الاحتلال البريطاني من خلال هذا العامل عنصر تحد لسيادة الأزهر وسيطرته على الشريعة والتعليم^(١) .

وتمثل العامل الثاني في قيام سلطات الاحتلال البريطاني على تقليل إعداد الطلبة الدارسين بالأزهر بقدر الإمكان حيث أوعز البريطانيون إلى أنصارهم من ، الحكام وأعضاء الحكومة ، ومشيخة الأزهر بتقديم اقتراح في هذا المجال ينص على انتساب أبناء الأقاليم إلى المعاهد القريبة من بلادهم وذلك بحجة تيسير الأمر للطلاب حتى لا يتكبدوا عناء السفر إلى قراهم البعيدة عن العاصمة، أما السبب الحقيقي فقد تمثل في أضعاف الأزهر من خلال الحد من عدد الدارسين به^(٢)، والعمل على عزل الأزهر عن المجتمع لإعطاء إنطباع بأن نقطة الضعف تكمن في الدين الذي يدعو إليه عالم الأزهر، وفي المواد التي يدرسها المتخرج منه ، وليس في الثقافة الغربية من هنا إتجه الاحتلال البريطاني يساعده عدد من المستشرقين إلى مهاجمة الأزهر والتضييق على المتخرجين منه بعدم توفير فرص عمل لهم^(٣)، فضلاً عن ذلك جهود الاحتلال البريطاني في هذا المجال عمل بعض

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عهد محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٣٨) ، ص٥٧٦ .

(٢) محمد علي غريب ، أزهريات ، الدار القومية للطباعة ، (القاهرة ، د.ت) ، ص٦٤ - ٧٦ .

(٣) علي عبد الحليم محمود ، الغزو الفكري وأثره في المجتمع الإسلامي المعاصر ، دار البحوث العلمية ، (بيروت ، ١٩٧٩) ، ص١٢٨ - ١٣٠ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

أبناء الأزهر أنفسهم على إضعاف الأزهر لعل من أبرز هؤلاء طه حسين^(١)، الذي نادى بان يدرس اللغة العربية غير الأزهريين وان يلغي التعليم الديني في مراحل التعليم المختلفة ، ويصبح التعليم مدنياً بأكمله، كما جاء دور الغزو الفكري^(٢)، في تغيير نظرة الشعب إلى علماء الدين^(٣).

كان الأزهر والمدارس الدينية المركزيين الوحيدين في مجال التعليم ، وكانت الثقافة العربية الإسلامية هي الثقافة الوحيدة المعترف بها وهو ما أعطى لعلماء الأزهر الصدارة في المجتمع ولكن منذ القرن التاسع عشر حدث تحول في نتيجة الانفتاح على الغرب في مجال التعليم وهي السياسة التي بدأها محمد علي وسار عليها حكام الأسرة العلوية من بعده^(٤)، وحدث بموجبها تغييرات أساسية في المجتمع، منها ما حدث في المجال التعليمي بإقامة مدارس حديثة على النمط

(١) طه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) ولد في محافظة المنيا وهو أديب وناقد مصري لقب بعميد الأدب العربي يعتبر أبرز الشخصيات في الحركة الأدبية الحديثة وهو من أبرز دعاة التنوير في العالم العربي تلقى تعليمه الأول في الأزهر له العديد من المؤلفات منها الفتنه الكبرى وعثمان والأيام ودعاء الكروان وشجرة البؤس والمعذبون في الأرض . للمزيد ينظر : طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، دار المعارف ، ط٢ ، (القاهرة ، ١٩٣٧) ، ص٥-١٠ .

(٢) الغزو الفكري : وهو سياسة تستخدم من اجل التغيير النهائي لمبادئ وقيم الطرف المغزو . بما يحقق أهداف الطرف الغازي ؛ ماجدة صالح ، المصدر السابق ، ص٧٠-٨٢ .

(٣) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، مطبعة المعارف ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ج٣ ، ص٤٦٥ ؛ الجمهورية (جريدة) ، العدد (٢٦٤٧) ، القاهرة ، ٢١ تشرين أول ١٩٥٥ .

(٤) محمد فؤاد شكري ، عبد المقصود العناني وآخرون ، بناء دولة محمد علي (السياسة الداخلية) ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص٦٥ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، مصر إسماعيل ، النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص٨٧ ؛ محمد الغزال ، ظلال من الغرب ، ط٢ ، دار الكتاب الحديثة ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص٦٥ ؛

Robert L . Tignor , modernizataion and British colonial Rile in Egypt 1882 – 1914 (new york : princetion university press ,1966) p. 339-340 .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

الأوربي وإرسال البعثات التعليمية إلى عدد من دول أوروبا وهو ما أدى إلى فتح الباب أمام أنماط جديدة من الأفكار والحلول، وظهور جماعة جديدة وهي الصفوة الجديدة من المثقفين ، والتي رأت ضرورة الأخذ عن الغرب من أجل التقدم^(١).

وبنهاية القرن التاسع عشر لم يعد المجتمع المصري ذلك المجتمع الإسلامي التقليدي بمؤسساته ، وثقافته ، ونظرته إلى الأمور ولكن انقسم إلى مجتمع تعددت فيه الرؤى بين من ينادي بالمحافظة والتقليدية ، ومن يرى ضرورة الأخذ عن الغرب كمتطلب لازم للتقدم ، ومن ينادي بضرورة أخذ موقف وسط بحيث أصبح المجتمع وبسبب استمرارية التغريب^(٢)، فيه منقسم إلى مجتمعين : مجتمع حديث ، ومجتمع تقليدي كل منهما يعيش في عالم ، وكلما زاد معدل التغريب كلما ازدادت الفجوة بينهما أتساعاً^(٣).

وقد عمل أحد علماء الأزهر وهو الأمام محمد عبده ، من ناحيته على تجاوز هذه الفجوة من خلال الرؤية التي قدمها لإصلاح الأزهر إذ رأى إنه ومن أجل القضاء على الجمود بالأزهر ضرورة ان يعمل الأزهر على تنويع الدراسة به

(١) علي عبد الحليم محمود ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ؛ عبد الستار فتح الله سعيد ، الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام ، دار الأنصار ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٦٧- ٦٨ .

(٢) التغريب في اللغة هو الاندفاع نحو الغرب ، ومحاولة صبغ الشرق بقيم الغرب وهي محاولة ذات جذور قديمة تعود الى فترة ما بعد الحروب الصليبية من خلال حركتي الأستشراق والتبشير وهما أداتان من الأدوات التي اعتمد عليها الاستعمار ولازال في توطيد نفوذه الفكري والثقافي ؛ محمود حمدي زقزوق ، الأستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، ط ٢ ، (قطر ، ١٩٨٣) ، ص ٨٩ ؛ أنور الجندي ، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية ، مطبعة الرسالة ، (القاهرة ، د. ت) ، ص ٥٦ .

(2) Cyriac k pullapilly , Lslam In the contemporary world (Lndiana :cross roads Books . 1980) , p159- 160 .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

بإدخال بعض العلوم الحديثة مثل الرياضيات، والفلسفة، والجغرافية، والاجتماع، حيث يتم من خلالها ربط الدين الإسلامي بالمعاصرة^(١).

وهكذا يتبين أن عمل كل من السلطة، والاحتلال البريطاني على القضاء على الأثر الاجتماعي المستقل للأزهر وهي الأمور التي وأن استطاعت بصفة عامة تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تتجح تماماً في القضاء على هذا الرصيد الهائل من القوة الاجتماعية التي حققها في المراحل السابقة من أداء الأدوار المتعدد في الداخل والخارج، ولما تولى الشيخ مصطفى عبد الرزاق^(٢)، مشيخة الأزهر شيدت قاعة كبرى للمحاضرات تكمل رسالة الأزهر، وأطلق عليها قاعة الشيخ محمد عبده، تقام فيها ندوات دينية وأدبية وعلمية، وتلقى فيها محاضرات المواسم الثقافية التي ينظمها الأزهر، وتعقد فيها مؤتمرات دولية ومحلية وقد خصصت القاعة لإعداد الرأي العام بجميع فئاته لحل الأزمت الفكرية والنفسية والروحية التي تطرأ عليه من وقت لآخر، كما تقام فيها حفلات تكريم رؤساء الدول الإسلامية عندما تمنحهم جامعة الأزهر الدرجات الجامعية الفخرية^(٣).

وصل الأزهر إلى قمة تدهوره في المدة المحصورة ما بين (١٩٤٧-١٩٥٢) من ناحية محاولة العثور على أثر اجتماعي قوي لعلمائه وأضحت مطالب الأزهرين مركزه على مطالب داخلية بالأساس وتتمثل في المطلب الاقتصادي، من

(١) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الأمام، ج ١، ص ٤٩٣.

(٢) مصطفى عبد الرزاق (١٨٨٥-١٩٤٧) ولد في محافظة المنيا، تتلمذ على يد الشيخ محمد عبد، ثم سافر عام ١٩٠٩ إلى فرنسا للدراسة، ثم عاد عام ١٩١٤ وتعين في الأزهر يعد من مجددي الفلسفة الإسلامية وهو مؤسس المدرسة الفلسفية العربية، تولى وزارة الأوقاف شغل منصب شيخ الأزهر عام ١٩٤٥. للمزيد ينظر: لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، دار الشروق، ط ٢، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٥٨٦-٥٩٣.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي، الأزهر جامعاً وجامعة، ص ٤٦٠.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

خلال مطالب علمائه بزيادة المرتبات، ومساواة علمائه وخريجيه بالمتخرجين من الجامعة المصرية ، ووزارة المعارف ، والمطلب الإصلاحي بإصلاح التعليم بالأزهر، وهكذا تركزت مطالب علمائه في نواحي مادية بحتة، من ذلك عندما تولى الشيخ عبد المجيد سليم^(١)، مشيخة الأزهر للمرة الثانية عام ١٩٥٠^(٢)، وقع خلاف بينه وبين رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس^(٣)، بسبب ميزانية الأزهر، إذ طالب شيخ الأزهر النحاس بوجوب تسوية الأزهريين المتخرجين من الأزهر بغيرهم من المتخرجين من الجامعة وذلك بعد ان أعلن الطلبة الأزهريين الانقطاع عن الدراسة من أجل تسوية حالتهم ، فكان رد النحاس على شيخ الأزهر هو تهديده بضرب الأزهريين بالرصاص ان لم يعودا إلى الدراسة، وهذا الموقف

(١) عبد المجيد سليم (١٨٨٢-١٩٥٤) ولد في محافظة المنوفية وتعلم مبادئ العلوم الأساسية التحق بالأزهر ودرس الفقه عمل بالتدريس بالمعاهد الأزهرية تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى في ٨ تشرين ثاني ١٩٥٠ والثانية في عام في ١٠ شباط ١٩٥٢ اشتهر بين زملائه باسم ابن سينا، حيث جاهد على النهوض بالأزهر وبرسالته عالمياً دعا الى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الحية عهد إليه الأشراف على الدراسات العليا بالأزهر فنظمها ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ٢١ ، بتعين عبد المجيد سليم شيخاً للسادة الحنفية ، رقم الملفه ٤/١٣، = ١٩٢٩ ، و ١ ، ص ١ . ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، هيئة كبار العلماء ، أمر ملكي بتعيين الشيخ عبد المجيد سليم على مشيخة الأزهر ، رقم الملفه ١٤ / ٦ ، ١٩٥٢ ، و ١ ، ص ١ ؛ محمد عبد المنعم خفاجي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ ؛ تقرير الحالة الدينية في مصر ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٢) علي عبد الحليم محمود ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ؛ عبد الستار فتح الله سعيد ، المصدر السابق ، ص ٦٧ - ٦٨ .

(٣) مصطفى النحاس (١٨٧٩-١٩٦٥) ولد في محافظة الغربية في مصر يعد أحد أبرز السياسيين في مصر في القرن العشرين تولى منصب رئيس وزراء مصر ورئيساً لمجلس الأمة ساعده على تأسيس حزب الوفد وعمل زعيماً له من ١٩٢٧ - ١٩٥٢ كما ساهم في تأسيس جامعة الدول العربية . للمزيد ينظر: عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية في

مصر حتى عام ١٩٥٢

يعني الكثير للأزهر الذي تحول بعد أن كان يشكل أداة هامة لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية إلى مجرد قائم بالدور الذي تحدده له السلطة السياسية (١).

وبهذا يتبين للباحث مجمل الأثر الذي قام به الأزهر وعلمائه على الساحة الاجتماعية في المجال الداخلي والخارجي من خلال الآتي :

١. أن عمل السلطة السياسية من ناحية، والاحتلال البريطاني من ناحية أخرى قد أدى إلى القضاء على الدور الاجتماعي المستقل للأزهر .

٢. اختلفت وتعددت مواقف علماء الأزهر تجاه قضايا المجتمع ، فقد اتجه البعض من العلماء إلى تأييدها فيما اتجه البعض الآخر إلى تأييد موقف الحاكم منها، الأمر الذي جعل الفعل الاجتماعي الذي يقوم به العلماء ينكمش في مقابل ما أداه العلماء من فعل ديني .

٣. على الرغم من قيام الأزهر وعلمائه بأداء دورهم التعبوي والخاص ببناء الشرعية ومراقبتها إلا أن الدور الأول طغى تماماً على الدور الثاني فلم نجد من علماء الأزهر من قام بتعيين ، أو خلع الحاكم بل اتجه عدد كبير منهم إلى القيام بالدور التعبوي بما يعنيه من تعبئة الأفراد لتأييد سياسات الحاكم .

(١) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٤٤ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

المبحث الثالث : الأزهر ومسارات العمل الفقهي الديني في مصر .

يمكن أن تتحد طبيعة العلاقة والأثر الذي يؤديه الأزهر بصفة عامة وشيخه خاصة مع الشعب والحاكم وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ومدى استقلالية الأزهر من ناحية ، وسيطرة السلطة عليه من ناحية أخرى، وقبل تحديد طبيعة العلاقة ، والأثر الذي يمكن أن يؤديه علماء الأزهر في المجتمع ، يجدر بنا أن نحدد من هم علماء الأزهر ، وما نوع التعليم الذي تلقوه لكي نتضح أسباب المكانة التي وصلوا إليها، وفي محاولة لتحديد ذلك، نجد أنهم مجموعة من العلماء الذين ينقسمون إلى تخصصات وظيفية عديدة : فقهاء، ومفتين، ومجتهدين وقضاة، وأئمة، ومدرسين وقد ذكر رفاة الطهطاوي^(١)، في محاولة منه لتحديد من هم علماء الأزهر أصحاب اليد البيضاء في إنقاز الأحكام الشرعية ، العلمية، والأعتقادية ، وما يجب من العلوم الأولية مثل علوم العربية والمنطق ، والوضع ، وآداب البحث والمقولات ، وعلوم الأصول^(٢) .

ومن هنا نجد أن المسميات التي تطلق على العلماء الذين تخصصوا في فهم الإسلام ما هي إلا تعريفات وظيفية، فكان من يفهم الإسلام يمكن أن يطلق عليه عالم، وكل من توسع في فهم الإسلام يكون فقيهاً، وكل من كان قادراً على استنباط

(١) رفاة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ولد في طنطا في مصر ، ودرس في الأزهر في عام ١٨١٧ ، عين إماماً لمرافقة أول بعثة دراسية مصرية الى فرنسا عام ١٨٢٦ ، عاد الى بلاده عام ١٨٣١ ، تولى إدارة مدرسة الألسن عام ١٨٤٢ التي انشأ فيها قلم الترجمة عام ١٨٤١ ، أصبح رئيس تحرير جريدة الوقائع عام ١٨٤٢ . للمزيد ينظر : فهمي جدعان ، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي ، ط٣ ، (عمان ، ١٩٨٨) ، ص ٥٩٢ ؛ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، التمدين والحضارة وال عمران ، دراسة وتحقيق ، محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ج١ ، ص ١٥٧ .

(٢) رفاة الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية ، ط٢ ، مطبعة شركة الرغائب ، (القاهرة ، ١٩١٢) ، ص ٢٧٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الأحكام الشرعية يعد مجتهداً ، وكل من كان ذا قدرة على تخريج الأحكام يكون مفتياً^(١).

ويمكن القول أن عالم الأزهر يعد مثل غيره من العلماء الذين ينتمون لأي مؤسسة إسلامية أخرى مثل عالم الزيتونة بتونس وعالم القيروان بالمغرب، إذ أن صفة الأزهر التي تلتصق بلقب عالم ما هي لا لقب أطلق على أفراد يعملون في مؤسسة بذاتها ، وليس للفرقة بين عالم ينتمي لمؤسسة الأزهر، وعالم ينتمي إلى مؤسسة أخرى، إذ اكتسب عالم الأزهر هذا اللقب من حيث المؤسسة وليس العلم^(٢).

تكون علماء الأزهر ثقافياً من أربعة أنواع أساسية من التعليم الديني هي القرآن، والحديث، والشريعة، وقواعد اللغة العربية^(٣)، وهي العلوم الأساسية التي أضفت عليهم مكانة دينية ، وإجتماعية لدى أبناء الشعب نظراً للدور المحوري للدين الإسلامي لدى المصريين، ومنزلة عالم الدين في الإسلام ، وهي الاعتبارات التي أدت مع عوامل أخرى إلى أن يحتل علماء الدين مكان الصدارة في المجتمع المصري في فترتي حكم المماليك، والعثمانيين، إذ كانوا يقدمون على سواهم من فئات المجتمع فقد كانوا أول المدعوين في الاحتفالات ، والمناسبات العامة

(١) للمزيد من التفاصيل عن عدد من هذه التخصصات . ينظر : أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الفقيه والمتفقه ، دار إحياء ، (د.م ، ١٩٧٥) ، ج ١ ، ص ١٧-٢٣ ؛ وعن المجتهد ، سيف الدين الامدى ، الأحكام في أصول الأحكام ، مؤسسة النور ، (الرياض ، د.ت) ، ج ٤ ، ص ١٦٢ ؛ وعن المفتي : أحمد بن حمدان الحرائي الحنبلي ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، المكتب الإسلامي ، (بيروت ، ١٩٧٧) ، ج ٤ ، ص ٣١ .

(٢) أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(3) Hiham sharabi , Arab Tntellectuals And The west : The Formative yers 1875- 1914 (London : The Johns Hopkns press , 1970) p.11.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

والخاصة، وكان يأتيهم الولاة من الأمراء في منازلهم^(١)، وهي المكانة التي جعلتهم يشكلون وبحق صفوة المجتمع^(٢)، إذ توفرت لديهم وطبقاً للنظرية التقليدية للصفوة ثلاثة شروط أساسية هي : الوعي الذاتي، والتماسك الداخلي، والتعاون فيما بينهم وذلك من أجل تحقيق المقاصد الشرعية العليا، وهي الشروط الثلاثة التي ترتبط في النظرية بثلاث أساسيات هامة هي وجود قدر كبير من الاتفاق في المصالح بين أصحاب القوة ، واتفاق أصولهم الاجتماعية ، وإعتمادهم على ركائز أساسية للقوة تتمثل في ثلاث ركائز هامة هي الركائز الاقتصادية، والتنظيمية، والسياسية^(٣)، وهي الأساسيات التي بتطبيقها على علماء الأزهر نلاحظ توفرها لديهم على نحو الآتي :

١. وجود قدر كبير من الاتفاق في المصالح : وهو أمر ينبع من الهدف النهائي الذي سعى علماء الأزهر إلى تحقيقه في حقبة حكم المماليك والعثمانيين وهو الصالح العام، وهو ما يحقق في النهاية إرادة الآخرة حيث سعى العلماء إلى هذا

(١) فقد كان الولاة يتزلون من القلعة لزيارة المشايخ من أمثال أحمد باشا حافظ الخادم (١٥٩١) أو يستقبلونهم في القلعة مثلما كان والي المصري احمد باشا(١٧٤٩-١٧٥٠) قد أستقبل في قصره بالقلعة عدداً من أبرز العلماء ومنهم الشيخ حسن الجبرتي والد عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ الكبير، وكان يقول لو لم اغتنم من مصر إلا اجتماعي بهذا الأستاذ لكفاني ، كما دفعت ألكانه الكبيرة التي كانت للعلماء عدداً كبيراً من أفراد الشعب للتخلي عن الجنديّة وعن تولي الأمانة من اجل ان يصبحوا من العلماء ؛ عبد الرحمن الجبرتي ، وقائع الدهور في بدائع الزهور ، مطبعة بولاق ، (القاهرة ، د.ت) ، ج ١ ، ص ٢٧٧ ؛ محمود الشراقوي ، مصر في القرن الثامن عشر ، الأنجلوا المصرية ، (القاهرة ، ١٩٥٥) ، ج ٢ ، ص ١١٩-١٢٠ .

(٢) تعطى كلمة صفوة في اللغة العربية معنى الخلاصة فيقال صفوة الشيء خلاصة وخياره ويقال اصطفاه أي اختاره والصفوة من الماء ونحوه تعني القليل ؛ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد عبد اللطيف ألسبكي ، المختر الصالح ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .

(٣) ولتوضيح أسس وركائز نظرية الصفوة . ينظر : فاروق يوسف أحمد ، المصدر السابق ، ص ٤٩ - ١١٢ ؛ بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة ، محمد الجوهري وعلي شكري وآخرون ، ط ٢ ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٥٦-٦٠ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

متجردين من طلب الدنيا لذاتها من خلال تحقيق مصالح شخصية، إلا ان هذا لا يمنع من حقيقة هامة لا يستطيع الباحث المحايد إغفالها، وهي إنه برغم أن الأزهريين وصلوا إلى أقصى تماسكهم كجماعة متعاونة لتحقيق الصالح العام خلال هذه المرحلة إلا أنهم شكلوا وطوال تاريخ الأزهر جماعة متناسقة^(١)، من خلال روح العصبية الإقليمية^(٢)، التي لعبت دوراً كبيراً في إحياء عدد كبير من الأزهريين وفي توزيعهم إلى عصبيات ومجموعات عملت من أجل تحقيق مصالح خاصة ، مثل الوصول إلى مناصب معينة^(٣)، الأمر الذي جعلها توجه نشاطها ضد بعضها البعض^(٤).

٢. إتفاق الأصول الإجتماعية : أن معظم علماء الأزهر قد انتموا إلى الطبقات الدنيا، إذ جاءوا غالباً من القرى والمناطق الفقيرة في المجتمع الريفي إلا أن هذا لم يمنع بالطبع من وجود عدد غير قليل منهم انتمى من حيث الوضع الاجتماعي إلى

(١) حيث وجد على سبيل المثال تعصب بين الصعايدة والبحاروة وصل في كثير من الأحيان لحد إثارة المعارك بينهم ؛ محمد علي غريب ، الأزهر منذ أربعين سنة ، الأزهر ، مج ٥٥ ، ج ٦ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٥٩ ، ص ٥٦٦ .

(٢) ولعل من أهم تلك المناصب التي تنازع حولها الأزهريون منصب شيخ الأزهر وهو صراع استخدمت فيه الأساليب لنيل رضا السلطة السياسية صاحبة حق التعيين، فعلى سبيل المثال لما توفي الشيخ محمد أنشريقي حدث صراع وتنافس على المنصب بين كل من الشيخ أحمد النفراوي والشيخ عبد الباقي القليني ، وانقسم العلماء إلى فريقين كان أنصار الشيخ أنشريقي يؤيدون القليني فدخلوا في صدام مسلح بالبنادق مع أنصار الشيخ النفراوي إلى ان استقر الأمر بفوز الشيخ القليني بالمشيخة . ينظر : عاصم الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(3) Arek Hopwood , Egypt: politics and Society 1945- 1981 , St Antony 's College ,oxford , (London ,1922) , p137- 139

(٤) وقد كان عدد كبير منهم من أسباب تشجيع التعصب العنيف للمذاهب الفقهية فقد كان المالكية يتهمون بالجمود والتأخير، والشافعية يرمون بالغفلة والبلاهة، والحنفية يوصفون بالتححرر والابتدال، إما الحنابلة فكانوا قلة . ينظر : محمد علي غريب ، المصدر السابق ، ص ٥٦٦ ؛ محمد محمد البهي ، الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر :مشكلات الحكم والتوجيه ، ط ٣ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٣١٨ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أسر ثرية ومعروفة زيادة على ذلك ثراء بعضهم نتيجة عملهم بالتجارة ، والحرف ، والالتزام^(١) .

٣. الاعتماد على ركائز أساسية للقوة : والتي تعتمد عليها نظرية الصفوة في هذا الإطار كما سبق القول فيها والتي بتطبيقها على علماء الأزهر في المرحلة السابقة يلاحظ توفرها لديهم إلى حد بعيد وهو ما يتضح في الركيزة الاقتصادية لقوة العلماء فقد أمثلك علماء الأزهر ومنذ عهد الفاطميين ركيزة اقتصادية قوية تمركزت في أموال الأوقاف وهي الأموال التي أدت الى استقلالهم المالي إزاء السلطة في عهد المماليك، والعثمانيين، وأبعدتهم عن الاعتماد المالي عليها، ومن ثم التبعية لها ، وأكسبتهم بالتالي قوة اجتماعية هائلة في المجتمع^(٢).

والركيزة التنظيمية والوظيفية لقوة العلماء كانت لها أهمية كبيراً الى جانب العامل الاقتصادي في تحقيق القوة الاجتماعية للعلماء لأنها بمفردها لا تستطيع تحقيق هذه القوة ، فلا بد ان تتوفر له قوة تنظيمية للصفوة تتمثل في خطوط متشابكة للاتصال تؤدي إلى الإسراع في إيجاد الحلول وإتخاذ القرارات لمواجهة كل ما يطرأ من مواقف تحقيقاً للصالح العام، وهي الناحية التي ترتبط بزيادة عدد الأفراد العاملين بالإطار التنظيمي وتحديد دورهم من منطلق التخصص وتوزيع الأدوار، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله النظر إلى التنظيم على أنه نسق للقوة يؤثر فيه كل فرد على تصرف الآخرين، أو يضبطها على ضوء القواعد العامة للتنظيم فيكسب الفرد من دوره في ممارسة التنظيم بعض صفات القوة وذلك المنصب الذي يتولاه ، فكلما ارتفعت مكانة وأهمية المنصب كلما إمتلك الفرد قدراً

(١) عفاف لطفى السيد ، الحياة الاجتماعية واقتصادية لعلماء القاهرة في القرن الثامن عشر ، ترجمة أمين العيوطي ، الفكر العربي المعاصر (مجلة) ، العدد (١٥) ، بيروت ، أيار ١٩٦٩ ، ص٦٩-٧٤ .

(٢) فاروق يوسف ، المصدر السابق ، ص٦١-٦٤ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أكبر من القوة ، وكان في إمكانه السيطرة على سلوك الآخرين والعكس صحيح^(١)

بتطبيق الركائز التنظيمية ، والوظيفية على الأزهر، وعلمائه يتبين أن الأزهر افتقد في بداية نشأته وجود تنظيم يتمثل في إطار قانوني ينظم عمل أفراده (علماء الأزهر) وبين القوى الموجودة في المجتمع من ناحية أخرى فقد كان إذا أشكل عليه أمر استعان على حله بمشورة العلماء^(٢) .

ويمكن القول أن القوة الاجتماعية كانت له ولعدد من العلماء من ذوي تخصصات وظيفية مختلفة (قضاة ، مفتين ، فقهاء) كانوا يعملون معاً من أجل تبيان الرأي الإسلامي إزاء أمور المسلمين^(٣)، واتخاذ الحلول لكل ما يطرأ من مشاكل ومواقف كانت آراؤهم وردود أفعالهم تؤخذ في الحسبان، وكثيراً ما نزل الحكام على آرائهم ، واستطاعوا بهذا ان يشكلوا حدوداً على صانع القرار (السلطة السياسية)^(٤).

أما بالنسبة للاتصال مع الشعب فقد أدى توسط العلماء للعلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى أن يصبح العلماء ذوي إتصال وثيق مع أفراد الشعب وقد أدى هذا الإتصال إلى عدد من النتائج ترتبط بدور العالم إزاء الرعية في الإسلام، إذ قاموا من ناحية بتوضيح السياسة الشرعية والفقهية التي يجب ان يتبعها الأفراد لكي تأتي

(١) فاروق يوسف ، المصدر السابق ، ص٦٦-٦٧ .

(2)The Encyclopaedia of Islam , E .J . Brill , Vol 1 ,(Lelden ,1986) , p.p816-823

(٣) لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠ ، مشروع مقدم لصاحب العطفة محمد سعيد باشا قائم مقام الحضرة الخديوي ورئيس النظارة ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٢٨) ، ص ٣ .

(٤) لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠ ، المصدر السابق ، ص١٣-١٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

أفعالهم متمشية مع المنهج الإسلامي^(١) ، وعملوا على تصحيح المعتقدات الخاطئة وذلك من خلال التعليم وحلقات الوعظ ، وخطب الجمعة، وهي في مجملها علاقات تقوم على الاتصال المباشر بين العلماء ، وإفراد الشعب^(٢).

قام العلماء من ناحية أخرى بتوسط العلاقة بين الرعية ، والحكام بما يعنيه هذا من تحقيق حاجة الرعية إزاء السلطة السياسية بمختلف الوسائل ابتداءً من المطالبة بحق الأفراد للين ، وانتهاء باستخدام العنف إن لم يجد للين كوسيلة لإرجاع هذا الحق ، ويكون الاتصال هنا بين علماء الأزهر وأفراد الشعب عنصراً أساسياً في خلق القوة عن طريق إسراع العلماء باتخاذ القرار اللازم لمواجهة الموقف علاوة على ما يؤديه هذا من خلق روح التعاون والتضامن بين الأفراد، والتأكيد على الهوية الوطنية^(٣).

ساعدت نظم الحكم التي سادت في مصر في عهدي المماليك ، والعثمانيين على ظهور زعامة الأزهر في أكثر من ناحية^(٤) ، ويصبح المكان الذي يلجأ إليه المصريون عند نزول الكوارث بمختلف أنواعها من ناحية أخرى^(٥).

إنطلاقاً من كونه مكاناً يستجاب فيه الدعاء ، وهو التقليد الذي كان يلجأ إليه الشعب المصري بخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية ، ووقوع الأمراض ، والأوبئة حتى قبل بناء الجامع الأزهر وذلك تأسياً على الوظائف المتعددة التي

(2) Tamir moustafa , International Journal of Middle East Studies , Vol , 32 , NO1 , Cambridge University Press ,(Feb, 2000) , p.p ,3-22.

(٢) فاروق يوسف ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٤) حسنين ربيع ، العصر الأيوبي والعصر المملوكي ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٧٩ .

(٥) محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر أبو الجامعات في الشرق والغرب ، الأزهر ، مج ٧٣ ، ج ٩ ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٤٨٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

يقوم بها المسجد في الإسلام ، وما يوضح هذا فان القرامطة، وهم فرقة من غلاة الشيعة عندما حاولوا الاستيلاء على مصر قبل أن يستولي عليها الفاطميين استبد الذعر بالمصريين ولجؤوا إلى جامع عمرو للدعاء إلى الله كي يرفع عنهم ما سيحدث من كوارث^(١) .

كما كان لعلماء الأزهر دور معنوي تمثل بأداء صلاة الاستسقاء عندما كان يقل ماء النيل عن الحد اللازم للزراعة، إذ يهرع الناس للمشاركة في هذه الصلاة الخاصة والعامة ، ويتزعمهم علماء الأزهر والقضاة وكثيراً ما كان يحضر شيخ الأزهر بذاته^(٢)، مبتهلين وداعين الله أن يكشف عنهم هذه الغمة ، وكانت هذه الصلاة غالباً ما تقام خارج المدينة في الصحراء والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر في وزارة الناصر لدين الله عام(١٠٢٥)، أبان خلافة المستنصر الفاطمي عندما قلت مياه النيل وخلت مخازن الدولة من الغلال وارتفعت الأسعار على الناس ، حتى أنهم باعوا متاعهم وأثاث منازلهم لشراء الخبز وحينذاك هرول الناس إلى قاضي، القضاة وعلماء الأزهر يستغيثون من هذه المحنة فخرج علماء الأزهر إلى التجار يخبرونهم بأن إحتكار طعام المسلمين جحود وكفر وتوعدوا من يثبت عليه هذا، وانتشر ذلك في جميع أنحاء مصر، فما مرت أيام حتى أصبح الخبز في جميع البيوت وبسعر عشرة أرطال بدرهم بعد ان كان سعره الثلاث أرطال بدرهم^(٣).

أما المجاعة العظيمة التي حدثت في عهد الأشرف قايتباي في عام (١٣٧٤)، فيها والتي وارتفعت الأسعار، وعزت الأقوات ، وقل وجودها فمات الكثير من

(١) سيد إسماعيل كاشف ، مصر في عهد الإخشيدى ، مكتبة النهضة العربية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) احمد الشرباصي ، الأزهر والمجتمع ، الأزهر مج ٦٠ ، ج ٧ ، القاهرة ، أب ١٩٨٨ ، ص ٣٥٨ - ٣٦٠ .

(٣) محمد الخضر حسين ، مكانة الأزهر وأثره في حفظ الدين ، الأزهر ، مج ١٠ ، ج ٦ ، القاهرة ، آذار ١٩٣١ ، ص ٧٢٧ - ٧٣٢ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الجوع حتى إمتلأت الطرقات، فما كان من الفقهاء والقضاة من علماء الأزهر إلا أن بدأوا يعظون الناس بالإقلاع عن المعاصي والتوبة عنها والرجوع إلى الله سبحانه وتعالى عسى أن يرفع مقته وغضبه، كما حثوهم علماء الأزهر على صيام ثلاثة أيام من الاثنين إلى الأربعاء وقد شاركهم السلطان الأشرف قايتباي ذلك بنفسه (١) .

وفي عام (١٤٠٦) حدث بلاء ومحنة عظيمة في مصر، إذ جف النيل وأصيبت مصر بالقحط والجذب وتوقع الناس أن البلاء سوف يفنيهم لا محالة لذلك توجه كثير من العباد الى دار قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن البلقيني^(٢)، الذي صحبهم إلى الجامع الأزهر، وهناك ظلوا يصلون ويتضرعون إلى الله سبحانه وتعالى أن يفي عليهم من فيضه ، وظلوا على ذلك حتى زاد النيل ووصل إلى درجته الطبيعية^(٣).

وكان السلاطين يستفتون المشايخ والقضاة من علماء الأزهر عند وقوع الطاعون واشتداده في كيفية رفعه، وعن الذنوب التي تنزل هذا البلاء وعلى سبيل المثال أشد مرض الطاعون، عام ١٤٢٩ فأمره السلطان برسباي باستفتاء العلماء عن نازلة الطاعون وهل يشرع الاجتماع للدعاء برفعه أو يشرع القنوت له في

(١) محمد الخضر حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٦٣ .

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن البلقيني(٧٦٢-٨٢٤) ولد في القاهرة تلقى تعليمه على يد والده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في الفقه وكان من أبرز مشايخه أبو الحسن علي الأيوبي الاصبهاني والحافظ المحدث وهما الدين بن خليل وكان له العديد من المؤلفات منها بذل النصيحة في دفع الفضيحة والكبائر والصغائر . للمزيد ينظر: لمعي المطيعي ، هولاء الرجال من مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ، ج٢، ص ١٧١ .

(٣) أحمد الشرياصي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨- ٣٦٠ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الصلوات، فكتبت الأجوبة وتعددت وكانت خلاصتها ان يتم الشروع بالدعاء والتضرع والتوبة والخروج من المظالم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١) .

لقد كان لعلماء الأزهر وقضاته المعارضة للسلطة عندما كانت تستغل المحن والنوازل التي تمر على البلاد فتحاول ان تستولي على الأوقاف وتحاول ضمها إليها، أو فرض ضريبة أو أخذ أموال الناس ، واعترض العلماء والفقهاء على السلاطين بأن الأمراء يعيشون في ثراء مفرط ، فمن الأولى أن يتجردوا منه لصالح الدولة^(٢)، ومثال ذلك ماحدث في عام (١٥٠١) عندما مرت نازلة بالبلاد ، فشكا السلطان الغوري للقضاة خلو الخزائن من المال، وتكلم معهم في أخذ أوقاف الجوامع والمدارس لمواجهة هذه الأزمة فلم يوافقهم فقهاء الأزهر والقضاة على ذلك^(٣)، إلا أن بعض الفرق العسكرية من المماليك لبسوا آلة الحرب واستعدوا للوثوب على السلطان بسبب تأخير نفقتهم ثلاثة أشهر، فعقد الفقهاء والقضاة مجلساً ثانياً اتفقوا فيه مع السلطان على أن تبقى الأوقاف على حالها ولكن يأخذ من ريعها سنة كاملة لمواجهة هذه الأزمة ومنع مايمكن ان يصيب المصريين جراء هذا التمرد^(٤).

وفي إطار اهتمام المماليك بالأزهر كجامع وجامعة، فقد انصب إهتمامهم بعلمائه لعدم اختلاطهم بالشعب نتيجة عدم تحدثهم باللغة العربية وحاجتهم إلى سند يطمئنون إليه ، ويستعينون به للوصول إلى عامة الشعب واكتساب تأييده لذلك لم يكن أمامهم أفضل من العلماء لما كان لهم من قوة ، ومكانة في ذلك الوقت لذا

(١) المصدر نفسه ، ص٣٥٨ - ٣٦٠ .

(٢) الأهرام ، العدد (١٣٩٤) ، ١٢ أيار ١٩٥٤ ، ص٧ .

(٣) جاد الحق علي جاد الحق ، رسالة من الأزهر اليوم ، الأزهر ، مج ٢٧ ، ج ٩ ، القاهرة ، شباط ١٩٥٦ ، ص١٩٥ - ١٩٧ .

(٤) محمد رجب بيومي ، دفاع عن الأزهر ، الأزهر ، مج ٢٤ ، ج ٦ ، القاهرة ، آذار ١٩٥٣ ، ص٩٣٩ ؛ عبد المنعم خفاجي ، الأزهر يحكي قصته في ألف عام ، مطبعة دار الوفاء ، (القاهرة ، ٢٠٠٢) ، ص١٢-١٣ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

إتجه المماليك إلى محاباة العلماء بمختلف الوسائل كجزء من سياستهم الدينية التي كان من بين أهدافها التعامل مع الديانات المختلفة الموجودة بمصر، واكتساب تأييد مؤسسة الأزهر، وإقامة روابط مع الجماعات المتنفة في المجتمع المصري التي يأتي في مقدمتهم علماء الدين^(١).

وعلى الرغم مما حمله عهد المماليك من مميزات عديدة للأزهر وعلمائه، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للنظام الذي اتبعوه لحكم مصر، إذ تعاملوا مع الشعب بوصفهم الطبقة الحاكمة التي تملك كل أسباب القوة من مال وسلاح وجند وبيدها مقاليد الأمور فاتجهوا إلى القيام بإعمال السلب، والنهب من خلال الاستيلاء على الأمور العامة التي تخص الدولة، والأمور الخاصة للأفراد، وانطلاقاً من هذه المظالم وتأسياً على عدم إتقان المماليك للغة العربية، وعدم وجود اتصال مباشر بينهم وبين الشعب لم يجد أفراد الشعب بداً من اللجوء إلى علماء الأزهر لكي يرفعوا عنهم هذه المظالم^(٢)، وليكونوا واسطة في العلاقة بينهم وبين المماليك، وفي المقابل لجأ أفراد الشعب أيضاً إلى علماء الأزهر نظراً لمكانتهم في نفوس المسلمين، على اعتبار أن العلماء كانوا الفئة الوحيدة المتعلمة تعليماً دينياً، والتي يمكنها ان تحقق قواعد العدل بين الأفراد إلى جانب ذلك دور العالم في الإسلام إزاء الحاكم الخارج عن تطبيق شرع الله، لذلك كان اللجوء إلى العلماء كونهم أداة هامة تتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم وقاموا في هذه الصدد بدور فعال في مواجهة المماليك الذين كانوا يخشون الشعب، إذ سرعان ما كانوا يقومون

(4) Donald p . Little , Religion Under Mamluks , Muslim World , Vlxxlll .N3-4 July –October 1983, p. 172-181.

(٢) سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٤١ ؛ الأهرام ، العدد (٢١٨٨) ، ١٥ كانون أول ١٩٥١ ،

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

باسترضاء العلماء بالرجوع عن المظالم التي كانوا يكررون ارتكابها ليعودوا لمواجهة العلماء من جديد^(١).

ومن هنا يتبين كيف أدت المظالم التي ارتكبتها المماليك من ناحية ، واهتمامهم بالأزهر وعلماؤه من ناحية أخرى إلى علو مكانة وشأن الأزهر في عهد المماليك، الأمر الذي جعل المؤرخون والباحثون يجمعون على ان عهد المماليك يعد العصر الذهبي للأزهر^(٢).

ولم يقف أمر الاهتمام بالأزهر وتقدير علمائه على المماليك ، بل امتد ايضاً إلى العثمانيين من بعدهم^(٣)، ومما يفسر هذا عدد من الاعتبارات لعل من أهمها إن الأزهر أضحى عقب سقوط الدولة الفاطمية المركز الرئيسي للدراسة السنية في العالم الإسلامي، وهو المذهب الذي اعتنقه العثمانيين وتعصبوا له أشد التعصب، وكانت تدار وفقاً له المؤسسات العثمانية، من هنا عملت الدولة العثمانية على التقرب إلى العلماء والظفر بتأييدهم من خلال عدد من الوسائل منها الإبقاء على نظام الرزق الأحباس وهي الأموال التي كانت توقف على علماء الأزهر، والتي حافظت على استقلال العلماء إزاء العثمانيين وقد حرصت الدولة العثمانية على أن يشارك العلماء نظراً لمكانتهم في تولي الوظائف العليا في الدولة فاحتل المفتي المنصب الثاني بعد السلطان الذي كان عليه استشارته في المشاكل الهامة للدولة، ولم تقدم الدولة العثمانية على فرض اللغة التركية على الأزهر وجعلها لغة الدراسة بها وذلك أسوة بفرضها على دواوين الحكومة وجعلها للغة الرسمية للبلاد^(٤).

(١) محمد كمال السيد ، المصدر السابق ، ص ٨٧.

(٢) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ١٣٤-١٣٦ ؛ سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٧٩-٨٠.

(٣) محمد كمال السيد ، المصدر السابق ، ص ٨٩-١٢١ ؛ الأزهر تاريخه وتطوره ، المصدر السابق ، ص ٨٢-٨٦.

(٤) عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامع وجامعة ، ص ١٦٣.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

شابت حكم العثمانيين مع حكم المماليك لمصر في عدد من نقاط الضعف التي استفاد منها علماء الدين تماماً في تقوية مركزهم بين أفراد الشعب ، ومن بين تلك النقاط نظام الحكم غير المباشر الذي اتبعه العثمانيون حيث انعزلوا عن الشعب مكونين أرستقراطية حاكمة^(١)، إذ خلف نظام الحكم المذكور عدد كبير من المساوئ والمظالم التي وقعت على عاتق أفراد الشعب جعلتهم يلجأون إلى العلماء كواسطة في العلاقة بينهم وبين العثمانيين، وقد استجاب العلماء لهذا تماماً وجاء سلوكهم متسقاً مع توقع أفراد الشعب منهم^(٢) .

لقد قام علماء الأزهر بأدوار متنوعة تجاه الرعية تتراوح بين تعريف الأفراد أمور الدين لجعل سلوكهم متماشياً مع الحدود الشرعية وهو الأمر الذي تم من خلال دور الأزهر في مجال تنشأة أفراد الشعب^(٣)، إذ تعد تنشئة دوراً تربوياً في المقام الأول، وكان ذلك خلال حلقات الوعظ وخطب الجمعة^(٤)، أما بخصوص دور العلماء اتجاه بعضهم البعض، نجد أن علماء الأزهر قد قاموا بأدوار عديدة سواء كان ذلك في تصحيح أمر فقهي ، أو في الانتصار لبعضهم لدى الحاكم، مما أدى إلى اصطدامهم بالسلطة السياسية في أحيان كثيرة ، من ذلك ان حدثت مناقشة فقهية بين الشيخ علي الصعيدي وهو من كبار العلماء وبين الحاكم يوسف بك نظراً لاعتقال الحاكم لأحد العلماء في أمر إعتبره مخالفاً للشرع فلما ذهب إليه الشيخ علي الصعيدي ليوضح له حقيقة الأمر على اعتبار أن العالم لم يفعل ما يعد أمراً مخالفاً للشرع ، احدثت المناقشة بينهما إلى حد أن سب الشيخ الحاكم لمناصرة

(١) عبد العزيز الشناوي ، أوربا في مطلع العصور الحديثة ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ج ١ ، ص ٥٢٨ - ٥٤٣ .

(٢) الأهرام ، العدد (١٢٦٧) ، ١٤ حزيران ١٩٥٢ .

(٣) محمد الخضر حسين ، العلماء والأصالح ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ٧ ، القاهرة ، ١٦ أيار ١٩٣٦ ، ص ٨١٨ - ٨٢٢ .

(٤) الأهرام ، العدد (١٩٣٧) ، ٢٧ تموز ١٩٧٨ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

العالم السجين، فما كان من الحاكم إلا أن أطلق سراح العالم السجين، استرضاءً للشيخ الصعيدي^(١).

خلال العرض يتبين أن الأزهر و علمائه قاموا بأدوار اجتماعية هامة الأمر مما حقق المقاصد الشرعية العليا، بالرغم من الانحرافات العديدة في دور العالم ، وتقاعسه في أداء واجباته، إلا أن ذلك لم يكن يمثل الأصل الذي يقاس عليه بل تعده استثناء .

أما في عهد محمد علي باشا فلقد إتبع سياسة فرق تسد من أجل إضعاف هيبة الأزهر ، وهي السياسة التي ساعدت على انقسام العلماء على أنفسهم وتنافسهم، إذ شغل العلماء بمشاكل دنيوية عن الأمور الدينية والفقهية^(٢)، وهو ما أدى إلى تشويه صورتهم في أعين الشعب، وذلك بعد أن قام بمنحهم عدداً من المزايا المادية بتوزيع القرى التي كانت بحوزة المماليك والتي ألت إلى الحكومة على المشايخ وكبار العلماء فصار للعلماء حصص التزام كثيرة^(٣)، مكنتهم من شراء الأرض، والمنازل وما إليها والعيش في ترف وبذخ فكان أن إنصرف عدد

(١) حيث قال الشيخ للحاكم لعنك الله ولعن اليسر جي ويقصد به تاجر الرقيق الذي جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميراً ؛ علي عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٢) حيث حاول بعضهم إرضاء الحاكم بغض النظر عن مخالفة هذا لشرع أم لا كما ان من الأمور التي تأخذ على العلماء في هذه المرحلة دورهم السليبي ازاء التغيير الذي لحق بنظام القضاء في عهد السلطان سليمان القانوني وهو ما عرف بتمنه القضاء في مصر عام ١٥٢٢ م وهو عبارة عن تنظيم القضاء ليكونوا تحت سيطرة الأتراك بعد ان كان بأيدي علماء الأزهر وفي هذا نزاع السلطة القضائية من أيدي العلماء وهي السلطة التي كانوا يباشرونها بحكم التقليد المتوارث ، وبحكم أهم حملة الشريعة الإسلامية حيث لا يوجد ما يؤكد ان العلماء قاموا بدور ايجابي لا انتزاع هذه السلطة القضائية من الأتراك ، بل استلموا السلطة الجديدة ، وتولوا الدعاء لها منابر المسجد . ينظر : محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ - ٢١٧ ؛ عاصم الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ١٣-١٦ .

(٣) احمد عز الدين خلف ، الأزهر وفجر النهضة القومية الحديثة ، الأزهر ، مج ٦٧ ، ج ٦ ، القاهرة ، كانون اول ١٩٥٢ ، ص ٩٤٨ - ٩٤٩ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

كبير منهم تدريجياً عن الانقطاع عن شؤون الدين والعبادة علاوة على تأدية دورهم التقليدي في المجتمع تجاه الشعب، حتى بلغ من استغلالهم للنفوذ وعدم قيامهم بدورهم، إلى حد جعل الجبرتي يطلق عليهم (مشايخ الوقت)^(١)، أي الانتهازيين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، وهو الأمر الذي جعل محمد علي لا يخشاهم بعد هذا أو يستجيب لنصحهم، ثم لم يلبث أن عمل منذ عام ١٨٠٧ على إلغاء عدد من المزايا المالية للعلماء، ومنها احباسيات الرزق وهي الأموال التي كانت توقف على العلماء ولجأ إلى فرض ضرائب جديد على إيراداتهم من العقارات والسبل والأراضي الزراعية الطينية^(٢).

ولم يستطع العلماء مواجهة هذه الإجراءات من فعل شي على الرغم من أنهم الذين أتوا به إلى الحكم ، ولم يستطيعوا حتى إثارة الأهالي نظراً لتنافسهم وتفرق كلمتهم وانشغالهم عن تحقيق إرادة الآخرة بتحقيق مصالحهم الخاصة، وهي الأمور التي أدت إلى ضياع مكانتهم بين أفراد الشعب، نظراً لنفورهم منهم لتقصيرهم في أداء دورهم كنواب لهم^(٣).

أما في عهد الاحتلال البريطاني ظهرت مواقف متنوعة قام بها علماء الأزهر تجاه الرعية سواء في الوساطة في العلاقة بينهم وبين الحاكم، أو في مجال الدفاع عن عقائد المسلمين ومطالبهم للحكام بضرورة الاستقلال^(٤).

إما بالنسبة لدور علماء الأزهر تجاه الحفاظ على الدين الإسلامي ، والشريعة فقد قدم العلماء أكثر من إنموذج لتوضيح دور الأزهر من خلال بعض المؤلفات

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٩- ١٧ .

(٢) محمد عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، (القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ١٥٠- ١٥١ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣١٦ ؛ محمد الخضر حسين ، الاعتصام بالشريعة ، السعادة العظمى (مجلة) ، مج ١ ، ج ٣ ، القاهرة ، شباط ١٩٥٢ ، ص ٢١- ٢٥ .

(٤) عبد الرحمن جبرتي ، المصدر نفسه ، ص ٣١٦ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

التي أصدرها عدد من علماء الأزهر تضمنت دوره حول عدد من الأخطاء الجوهرية التي كان الهدف منها النيل من الدين الإسلامي، كما وقف علماء الأزهر ضد المحاولات التبشيرية التي كان الغرض منها تشويه الإسلام ولعل أفضل الأدلة في هذا المجال موقف الأزهر كمؤسسة إزاء الكتاب الذي أصدره الشيخ علي عبد الرزاق والمعنون بـ (الإسلام وأصول الحكم) والذي تضمن عدد من المفاهيم الخاطئة منها أن الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها، ولا نهى عنها وإنما تركها لترجع فيها إلى إحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسية^(١)، فما كان من الأزهر أن أصدر تقريراً من خلال جماعة كبار العلماء فند فيه مواقف ومزاعم الشيخ علي عبد الرزاق على أساس أن الدين الإسلامي نظام ومنهج إلهي يشمل كافة الجوانب الحياة ، استناداً إلى قوله تعالى : ((إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا))^(٢)، ولم يقف الأزهر إزاء خطورة موقف الشيخ علي عبد الرزاق ، بل عندها شكلت هيئة كبار العلماء محكمة علمية إدارية عام ١٩٢٥، ووجهت إلى الشيخ المذكور انتقادات على الكتاب لم يستطع الشيخ تنفيذها، فحكمت عليه المحكمة بإخراجه من زمرة العلماء^(٣)، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أصدر أحد علماء الأزهر وهو الشيخ

(١) علي عبد الرزاق ، الإسلام وأصول الحكم : بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت) ، ص ١١١-١١٣ ؛ عبد المجيد سليم ، الدين والسياسة ، رسالة الإسلام (مجلة) ، مج ٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٥٢ ، ص ١٣٦-١٣٩ .

(٢) القرآن الكريم : سورة النساء : آية ١٠٥-١٠٦ .

(٣) كمال مصطفى محمد ، الدعوة الإسلامية وبذور التغريب ، دار أبو المجد للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ١٢٢-١٢٩ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

محمد الخضر حسين^(١)، كتاباً فند فيه الأفكار التي طرحها الشيخ علي عبد الرازق^(٢).

ويمكن القول أن تصدي الأزهر وعلمائه للأفكار التي طرحها الشيخ علي عبد الرازق كان في غاية الأهمية كون المؤلف ليس فرداً عادياً، وإنما كان عالماً أزهرى وخطأه ينسب إلى الأزهر^(٣).

وفي هذا الإطار كان موقف الأزهر من كتاب طه حسين في الشعر الجاهلي واضحاً، ففي هذا الكتاب شكك من خلاله طه حسين في وجود إبراهيم وإسماعيل معتبراً أن مجرد اسميهما في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي^(٤)، كما قام بعض علماء الأزهر بمفردهم بالدفاع عن الإسلام من هؤلاء

(١) محمد الخضر حسين (١٨٩٣-١٩٥٨) ولد في تونس تخرج من جامعة الزيتونة ثم ألتحق بالأزهر ونال منه شهادة العالمية تولى مشيخة الأزهر (١٩٥٢-١٩٥٤) دعا الى نبذ الخلافات بين المسلمين وصف ثورة يوليو ١٩٥٢ بأنها أعظم انقلاب اجتماعي مر بمصر كان من أشد المؤيدين لاشتغال رجل الدين بالسياسة. للمزيد ينظر : المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي رقم ١٦ ، بتعين حضرة الشيخ محمد الخضر حسين شيخاً للأزهر ، ٢٢ رقم الملفه ٣/٥١ ، أيلول ١٩٥٢ ، و١ ، ص ١ ؛ سعيد عبد الرحمن ، شيوخ الأزهر ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، (القاهرة - ١٩٩٧) ، ج ٤ ، ص ٢٧ ؛ محي الدين الطعمي ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) محمد الخضر حسين ، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ، المطبعة السلفية ، (القاهرة ، ١٩٢٥) ، ص ١٢-١٤ .

(٣) محمد الخضر حسين ، المصدر نفسه ، ص ١٢-١٤ .

(٤) طه حسين ، في الشعر الجاهلي ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٢٦) ، ص ٢٦ ؛ سعيد إسماعيل علي ، المصدر السابق ، ص ٣١٥-٣١٧ ؛

Nasser Rabbat , Al- Azhar Mosque , Published by: Brill , Vol. 13 , 1996 , pp. 45- 50.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

شيخ الإسلام مصطفى صبري^(١)، الذي أعد مؤلفاً عمل من خلاله على تنفيذ عدد من الدعاوي التي انتشرت في أواخر القرن الماضي تنكر المعجزات الكونية، وتجعل الأيمان بالغيب مرادفاً للأيمان بالواقع^(٢).

كما كان موقف علماء الأزهر واضحاً تجاه محاولات التبشير وجهود المبشرين الرامية للنيل من الإسلام، تلك المحاولات التي لم تنقطع منذ عهد الإرساليات التبشيرية والتي تفاقمت بعد دخول المبشر الأمريكي زويمر (Zwemer)^(٣) الجامع الأزهر عام ١٩٢٨ حيث طاف بحلقات التدريس وعمل على التباحث مع الطلاب والأساتذة ووزع عليهم وريقات مطبوعة في التبشير المسيحي تحتوي هجوماً على الإسلام^(٤)، وعمل من خلال الشيخ محمد الأحمد الظواهري على طلب تدخل الحكومة حكومة إسماعيل صدقي باشا لكي

(١) مصطفى صبري (١٨٦٩-١٩٥٤) ولد في الأناضول كان للشيخ مكانة علمية وأدبية واسعة بين المعاصرين واستمر في التدريس والوعظ والإرشاد حتى تولى منصب المشيخة الإسلامية في عام ١٩١٩ له العديد من المؤلفات منها موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين وكانت معظم مؤلفاته تحمل صبغة الدفاع عن الدين والوقوف في وجه الأفكار الأدينية كما كان مناهضاً للمبادئ القومية التي تسعى لاستبدال فكرة الجامعة الدينية. للمزيد ينظر: مصطفى صبري، مختصر مواقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ورسله المسمى القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١-٢.

(٢) مصطفى صبري، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣) زويمر (١٨٦٧-) وهو مبشر أمريكي، تخرج من جامعة ميشيغان، وفي عام ١٨٩٠ تخرج من المدرسة اللاهوتية في نيو جرسري، أطلقوا عليه لقب (الرسول إلى الإسلام)، تولى رئاسة الإرسالية الأمريكية في البحرين عام ١٨٩٠، اصدر مجلة العالم الإسلامي عام ١٩١١. ينظر: Yohannes Bekele, Samuel Zwemer Missionary Strategy Towards Islam, Doctrol Dissertaion (Unpublished), The University Of Birmingham, 2012

(٤) السياسة (جريدة)، العدد (٨٤)، القاهرة ١٨ نيسان ١٩٢٨؛ عبد الله سامي، الإسلاميون والديمقراطية في مصر عصاف ورميم، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٩-٢٥٩.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

تعمل على وقف هذا النشاط التبشيري إلا أن الوزارة رأت ان عملاً كهذا لابد أن يغضب المندوب السامي البريطاني إلى جانب الولايات المتحدة ، وفرنسا ، فتراجعت عن ذلك الأمر ، فاتجه الشيخ الظواهري إلى إصدار نداء ندد فيه بوسائل المبشرين لإرغام المسلمين على ترك دينهم ، وطلب من الأباء المصريين عدم إلحاق أبنائهم بالمدارس الأجنبية حماية لهم من المبشرين^(١) ، كما نشرت من ناحية أخرى هيئة كبار العلماء بياناً تضمن الخطوات التي ستعمل الهيئة من خلالها على مواجهة النشاط التبشيري ومنها تكوين لجان فرعية تعمل تحت إشرافها تتولى التعريف بالإسلام، وكان الشرط الأساسي لكي تمارس هذه اللجان عملها إلا تتعرض إلى الشؤون السياسية^(٢) .

ومن خلال ما تقدم نجد أن المراحل التي مر بها الجامع الأزهر تمثلت بالمرحلة الأولى بعد تحقيق المقاصد الشرعية العليا ، إذ انصب جهد علمائه في محاولة تحقيق الهدف المذهبي للدولة الفاطمية الممثل في نشر مذهبها الشيعي ، إذ قام العلماء بدور تعبوي هام من أجل نشر المذهب وتعبئة أفراد المجتمع لقبول هذا المذهب، أما في المرحلة الثانية فقد تغير الهدف تماماً بعده ان اجتمعت لمؤسسة الأزهر عدداً من العوامل والمحددات أهمها الاستقلال المالي والعلمي للأزهر إلى جانب دور نظم الحكم السائدة ومن هنا أضحت الأزهر مستقلاً في ممارسة دوره لا انه ليس معنى نجاح الأزهر في القيام بدوره في هذه المرحلة حكماً يصدر على سبيل القطع فان كانت هذه المرحلة تعد وبحق العصر الذهبي للأزهر من ناحية استقلاله ونفوذ علمائه في المجتمع فقد وجد عدد من العلماء الذين تقاعسوا عن أداء الدور المنوط بهم أدائه في الإسلام ، ومن ثم لم يجتمعوا إلى تحقيق المقاصد

(١) سامية حسن إبراهيم ، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،

(جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ١٩٧٨) ، ص ١٣٧-١٣٨ .

(٢) سامية حسن إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

الشرعية العليا ، إلا إنه لا يكمن وضعهم كلهم في سلة واحدة نطلق عليهم من خلالها حكماً واحداً نهائياً حيث يمكن تقسمهم على النحو الآتي :

١. علماء تقاعسوا عن أداء المهمة الملقاة على عاتقهم باتخاذ موقف سلبي من إحداهن المجتمع حيث لاذوا بالصمت .

٢. علماء قاموا ومن منطلق عدم فهمهم الصحيح لبعض تعاليم الإسلام بالإساءة إلى كتاب الله وسنته .

٣. علماء إتجهوا إلى إرضاء الحاكم بتبرير أقواله وسياساته وان اختلفت مع رأي الإسلام حيث اعتبروا التعاون مع الحاكم وسيلة للحفاظ على مناصبهم داخل النظام الذي يستمدون منه هذه المناصب .

أما في المرحلة الثالثة فقد حدث تحول جوهري في أثر الأزهر بعد أن إجتمعت عليه قوتان عملتا بنجاح على تحجيم دوره الإجتماعي هما السلطة السياسية، والإحتلال الأجنبي وذلك من خلال عدد من الأساليب من أهمها القضاء على الاستقلال المالي للأزهر (الركيزة الاقتصادية) وتحديد إطاره القانوني في (الركيزة التنظيمية)، وبناء على هذا تضاعف دور الأزهر وعلمائه تماماً في المجال السياسي ، وان لم ينتهي، إذ قام عدد من العلماء في أحيان كثيرة بصفاتهم الفردية ، وفي أحيان أقل بصفاتهم المؤسسية بأدوار هامة في المجال الداخلي وبالذات في المجال الديني وأدوار أكثر أهمية في المجال الخارجي تجاه السلطة الأجنبية ، الأمر يعطي انطباعاً أن الأزهر وعلمائه وبعد ربطه بالسلطة السياسية خرج من صفوف قوى الثورة الاجتماعية التي تطالب بالتغير الإجتماعي عن طريق تغير نظام الحكم القائم ، ودخل في مجال قوى الثورة الوطنية إذا كانت ضد الاحتلال الأجنبي منضمين بذلك إلى سائر القوى الاجتماعية الموجودة وهذا هو دورهم الحقيقي في المرحلة الثالثة.

الفصل الأول : الأزهر التسمية والخلفية التاريخية والفكرية والاجتماعية

في مصر حتى عام ١٩٥٢

وهكذا يتضح ان الأزهر بدأ تابعاً للسلطة في المرحلة الأولى ثم استقل عنها في المرحلة الثانية ليقوم بدور حضاري هام في الدفاع عن الإسلام وحماية اللغة العربية وتكوين الثقافة السياسية والهوية الوطنية من خلال علمائه الذين جعلوا هدفهم الأساسي أعلاء شرع الله بتحقيق المقاصد الشرعية العليا ، ثم أنتهى في المرحلة الثالثة ، كما بدا في المرحلة الأولى تابعاً للسلطة ، إذ أجمعت عليه عدد من العوامل الحادة التي تسببت في إضعافه ، والتي يمكن تقسيمها مابين عوامل داخلية ، وأخرى خارجية فالعوامل الداخلية تنقسم إلى عوامل خاصة بعلماء الأزهر ، فلم يشكلوا في المرحلة الثالثة جماعة متماسكة يصدر عنها رأي موحد ، إذ انقسموا مابين البعض الذي يؤيد السلطة والبعض الثاني الذي يعارضها ، والبعض الثالث الذي يتعامل مع البريطانيين والبعض الرابع الذي ينتمي إلى الأحزاب بانتماءاتها المختلفة ، وانطلاقاً من سعي العديد منهم لتحقيق المصالح الخاصة لم يتخذوا موقفاً رافضاً إمام تحد من أكبر التحديات التي واجهت الأزهر في بداية المرحلة الثالثة وهو محاولة محمد علي إضعاف الأزهر وعلمائه ، وهو الموقف السلبي الذي تصدق معه إلى حد كبير المقولة الشهيرة ، أن السقوط يبدأ أول ما يبدأ من الداخل وليس من الخارج .

الفصل الثاني

الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر

١٩٥٢-١٩٨١

المبحث الأول : التربية والتعليم في اتجاهات

الإصلاح لمؤسسة الأزهر ١٩٥٢-١٩٨١.

المبحث الثاني : الأنشطة الفكرية والثقافية

لمؤسسة الأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١

المبحث الثالث : الأزهر وواجهات الإصلاح الاجتماعي

١٩٥٢-١٩٨١

المبحث الأول : التربية والتعليم في اتجاهات الإصلاح لمؤسسة الأزهر .

ظل الأزهر رغم التطورات التي أثرت على مراحل التعليم، وعلى مناهجه يمثل نمطاً خاصاً من أنماط التعليم ذات الصبغة الدينية، وكان ذلك يمثل أزواجان في نظام التعليم بمصر فهناك التعليم الديني في الأزهر، وهناك التعليم المدني بمدارس التعليم العام والجامعات والمعاهد العالية، ولكل منهما ثقافته التي يتميز بها زيادة على ذلك لم تكن الفرص متكافئة بالنسبة لخريجي الأزهر، إذ إن تعليمهم ديني في مجموعته، ولا يعد إلا للوظائف ذات الصبغة الدينية^(١) .

كان الرأي يميل إلى القضاء على الفوارق بين التعليميين وعلى الحواجز بين الثقافتين^(٢)، أي التعليم والثقافة في الأزهر والتعليم والثقافة في الجامعات والمعاهد العالية لذلك صدرت قوانين عديدة لتعديل نظم الدراسة بالأزهر نذكر منها قانون رقم (١١) لعام ١٩٥٤ الذي قسم بمقتضاه أعضاء هيئة التدريس إلى أساتذة ، وأساتذة مساعدين ومدرسين، بيد أنه مع بداية التوجه الاشتراكي لثورة تموز ١٩٥٢ صدر قانون رقم (١٠٣) لعام ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر والهيئات التابعة له^(٣)، إذ كان الهدف من هذا القانون حفظ التراث الإسلامي وتزويد العلماء المسلمين إلى جانب علوم العقيدة والشريعة بكفاية علمية ، ومهنية في كافة مجالات الحياة^(٤)، وبدأ علماء الأزهر في التفكير الجاد بالتغيير وكانت مجموعة

(١) رفعت سيد احمد ، إشكالية الصراع بين الدين والدولة في النموذج الناصري ، اليقظة العربية (مجلة) ، العدد (٤) ، السنة الأولى ، القاهرة ، حزيران ١٩٨٥ ، ص ٢٨ .

(٢) محمد عبد الرحمن حسين ، نضال شعب مصر ١٧٩٨-١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٧٠) ، ص ٤١٨-٤١٩ .

(٣) البيان (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٣٤١٠) ، ٣ تموز ١٩٦١ .

(٤) بسام عبد السلام حميد البطوش ، الفكر الاجتماعي في مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، أطروحة دكتورا ، (غير منشورة) ، (الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٢) ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

القوانين التي صدرت تعلن عن بدء عهد جديد للأزهر^(١)، وعلامات واضحة إشارة إلى نهضة تعليمية في الأزهر^(٢)، وقد نصت هذه القوانين على تبعية المدارس الدينية الإسلامية العلمية للأزهر^(٣)، وإن كل معهد ديني إسلامي ومعهد أهلي يؤسس في مصر بإدارة سنوية يتم إلحاقه بالجامع المذكور^(٤)، ويخضع للقانون المطبق به ، ويخضع لشيخ الأزهر ولأوامره ، وتقرر تأسيس عدد من المعاهد الدينية في بعض مراكز المديرية، واستمر نظام الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية على هذا الوضع في مصر والأقاليم الخاضعة لأرادته العامة في القاهرة برئاسة شيخ الجامع الأزهر، ومجلس الأزهر الأعلى^(٥) .

أخذت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ تنتظر إلى الأزهر بوصفه من أهم القطاعات التي تحتاج إلى إصلاح شامل^(٦)، فأخذت تعده وترعاه من خلال رفع ميزانيته في كل عام، كما سعت إلى إنشاء المعاهد الدينية ونشرها في أنحاء البلاد من أجل استيعاب عدد الطلاب المتزايد لما دعت الحاجة علماء الأزهر إلى الإسهام بدور كبير في جوانب الحياة المختلفة للمجتمع المصري^(٧)، من خلال توفر نوع من الخبرات التي تضم إلى جانب العقيدة الصحيحة كفاية علمية، ومهنية وعملية

(١) محمد مصطفى شحاته ، الأزهر وتطور التعليم ، الأزهر ، مج ٥٢ ، ج ٥-٦ ، القاهرة ، نيسان ، ١٩٨٣ ، ص ٨٤٤ ؛ الأهرام ، العدد (٣٦٥١٠) ، ١٨ آب ١٩٥٢ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه ١٧٣ ، ١٩٤٩ ، و ٢٠ ، ص ٢ ؛ الأهرام ، العدد (١٥١٧٢) ، ١٣ تشرين أول ١٩٥٢ .

(٣) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه ١٦٠ ، ١٩٤٨ ، و ٨ ، ص ٤ ؛ الأهرام ، العدد (١٢٦٨٠) ، أيلول ١٩٣٠ .

(٤) الأهرام ، العدد (٢٣٧٩١) ، ٧ آذار ١٩٦٢ .

(٥) قوللرس وجومييه ، المصدر السابق ، ص ٦٧ ؛ الأهرام ، العدد (٢٤١٨) شباط ١٩٣٠ .

(٦) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، نبذة تاريخية بتطور الإصلاح في الأزهر ، رقم الملفه ٢١٥٩٠ ، ١٩٥٢ ، و ٢ ، ص ٢ .

(٧) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مذكرة إيضاحية للقانون ٤٩٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل مواد من المرسوم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، ١٩٥٤ ، رقم الملفه ٢١٥٨٨ ، ٦ ، ص ١ .

تشارك في كافة المجالات للعمل والإنتاج فوق عملها الذي تقوم به^(١)، ومن أوائل المعاهد التي أنشأت في مصر هي معاهد^(٢) : الإسكندرية، القاهرة، طنطا، الزقازيق، أسيوط ، بني سويف، دمياط، وقد تزايدت تلك المعاهد الدينية بمرور الزمن، حتى غطت كافة المحافظات^(٣)، وأنشأت إدارة مركزية لها تسمى قطاع المعاهد الأزهرية^(٤)، والجدول الآتي يوضح نوعية المعاهد الأزهرية و إعداده طلاب الأزهر والمعاهد الدينية للعام الدراسي ١٩٥٤ - ١٩٥٥^(٥) . جدول رقم

(١)

المعهد	إعداد الطلاب للعام ١٩٥٤	إعداد الطلاب للعام ١٩٥٥
المعاهد الدينية النظامية	٢٠٣٢٢	١٨٩٥٧
الحرّة	٢٨٧٥	٢٤٥٨
القسم العام	٣٠٩٢	٢٣١٠
الكليات	٢١٩٧	٣٢٢٧
قسم التجويد والقراءات	٤٠١	٢٩٨
قسم الأجازات	٨٦٥	٧٢٨

- (١) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مذكرة وقرار لرئيس الجمهورية بشأن التنظيم الإداري للأزهر ، رقم الملفه ٢١٥٩١ ، ١٩٥٨ ، ٢ ، ص ٢ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، محضر اجتماع اللجنة المشكلة لبحث السياسة التعليمية في الأزهر ، رقم الملفه ٤٨٦ ، ١٩٥٢ ، ٥ ، ص ١ .
- (٢) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ ؛ الأهرام ، العدد (١٣٨٣٠) ، أشباط ١٩٧٩ .
- (٣) وزارة شؤون الأزهر ، إدارة الأزهر ، تعيين مدير عام للمعاهد الأزهرية ، رقم الملفه ٣٢٣ ، ١٩٦٧ ، ٢ ، ص ٢ .
- (٤) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، محضر اللجنة المشكلة لبحث السياسة التعليمية في الأزهر ، ص ٥ ؛ الأهرام ، العدد (١٣٤٠٢) ، أيلول ١٩٧٠ .
- (٥) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، تقرير المفتش العام المرفوعة الى مدير إدارة الأزهر بخصوص إحصاء بعدد طلاب المعاهد الدينية الأزهرية ، رقم الملفه ٦٤٤ ، ١٩٥٥ ، ٥٨ ، ص ٤ .

ومن خلال الجدول المذكور أنفاً يظهر مدى انخفاض الإقبال من أجل الدراسة في هذه المعاهد الأمر الذي تطلب من الجهات الحكومة توسيع الدراسة في الأزهر من خلال فتح معاهد جديدة في كافة المحافظات المصرية، وكان قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تسمية المعاهد الأزهرية لتمييز بينها وبين المدارس الحكومية .

١ . التعليم العام :

أما فيما يخص التعليم العام ومراحله في الأزهر فكان يتوزع على النحو الآتي:

أ . المرحلة الابتدائية : وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل التعليم ، ومدة الدراسة فيها أربعة سنوات وهي أشبه بالكتاتيب وتحفيظ القرآن الكريم، والإملاء ، والخط والتجويد، وهي منتشرة في أرجاء مصر ويتولاها الأزهر ويشرف عليها إشرافاً فنياً^(١)، والجدول الآتي يبين التعليم الابتدائي الأزهرى وعدد مدارس وإعداد التلاميذ (ذكور- إناث) والمدرسين للمدة من عامي (١٩٥٢-١٩٨١)^(٢).

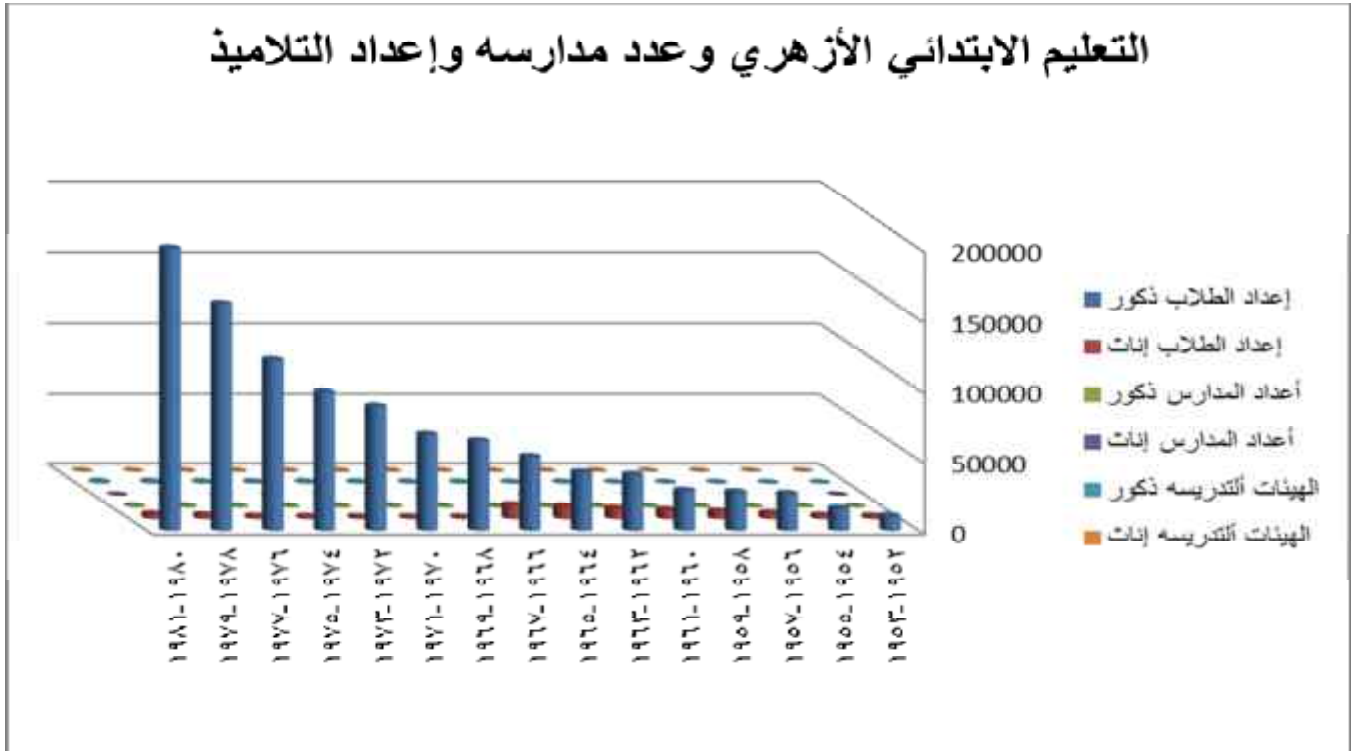
(١) مؤسسة الأزهر ، إدارة الإحصاء ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه رقم ٢٧٠ ، ١٩٥٤ ، و ٥٤ ، ص٦-٩ ؛ محمد علوى الهادي ، الأزهر بين القديم والحديث ، الأزهر ، مج ٢٥ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٠ أيلول ١٩٥٣ ، ص٨٤٨ ؛ مجاهد توفيق الجندي ، نظام الدراسة قديماً بالجامع الأزهر ، الأزهر ، مج ٦٥ ، ج ١١ ، القاهرة ، تشرين اول ، ١٩٦٥ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٧ ؛ أبو الحمد الوفا زيدان ، العدالة الاجتماعية في مؤسسات التعليم قيل الجامعي بالأزهر من منظور إسلامي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية البنات ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٣) ، ص١٩٧ ؛ دلال يسن ، التعليم الأزهرى قيل الجامعي بين الماضي والحاضر توجهات لتطويره ، دار الفكر العربي ، (القاهرة - ٢٠١٠) ، ص٧٤ .

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، الإحصاء المبدئي للتعليم الابتدائي الأزهرى ، رقم الملفه ٢٦٣ ، ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص٨-١٣ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، إحصاء التعليم بالمعاهد الأزهرية ، رقم الملفه ٥٨٣ ، ١٩٧١ و ١٨ ، ص١٤-١٨ ؛ محمد عبد الصبور محمد ، تطور التعليم في المعاهد الأزهرية بمحافظه سوهاج في القرن العشرين دراسة

جدول رقم (٢)

ت	العام الدراسي	إعداد التلاميذ		أعداد المدارس		الهيئات ألتدريسه	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١	١٩٥٣-١٩٥٢	١٠.٣٩٨	١٧٥٦	٦٣	-	١٤٧	١٦
٢	١٩٥٥-١٩٥٤	١٥٧٣٣	٢٣٨٧	٦٦	١	٢٥٨	١٢
٣	١٩٥٧-١٩٥٦	٢٦١٣١	٤١٤٣	٦٨	-	٣٦٧	١٤
٤	١٩٥٩-١٩٥٨	٢٧٢٤٢	٥٢٥٤	٧٤	١	٣٨٩	١٧
٥	١٩٦١-١٩٦٠	٢٨٣٥٣	٦٣٦٥	٧٠	-	٣٩٦	٢١
٦	١٩٦٣-١٩٦٢	٣٩٤٦٤	٧٤٧٦	١٤٦	١	٤٩٨	٤٠
٧	١٩٦٥-١٩٦٤	٤١٠٦٢	٨٥٨٧	١٥٠	-	٥٣٠	٦٥
٨	١٩٦٧-١٩٦٦	٥٢١٧٤	٩٦٩٨	١٦٠	-	٥٤٥	٦٩
٩	١٩٦٩-١٩٦٨	٦٣٢٨٥	١١٢٥	١٦٧	-	٦٣٤	٧٢
١٠	١٩٧١-١٩٧٠	٦٧٩٧٤	١٢٣٥	١٧٨	-	٦٧٤	٧٦
١١	١٩٧٣-١٩٧٢	٨٨١٨٥	١٣٤٦	١٨٠	-	٧٢٤	٧٨
١٢	١٩٧٥-١٩٧٤	٩٨٢٩٦	١٤٥٧	١٨٣	١	٧٦٧	٨٤
١٣	١٩٧٧-١٩٧٦	١٢٠.٩٦٥	١٦٤٥	٢٨٩	١	٨٤١	٨٩
١٤	١٩٧٩-١٩٧٨	١٦٠.٨٩٤	٢٦٧٨	٣٤٥	١	٩٨١	٩٣
١٥	١٩٨١-١٩٨٠	٢١٠.٨٧٥	٣٤٥٢	٣٦٧	٢	١٠١٢	١٠٢

تحليلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة سوهاج ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٥) ، ص١٤٣؛ مؤمن عبد الحميد ، عوامل تحول تلاميذ التعليم الأزهرى الى التعليم العام في مصر دراسة حالة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٥) ، ص٣٢ .



شكل رقم (١) يوضح التعليم الابتدائي الأزهرى وإعداد تلاميذه ومدارسه

يتبين من الجدول والشكل أعلاه مدى الزيادة الملحوظة في إعداد التلاميذ للأعوام الدراسية وفي المقابل انخفاض إعداد الهيئات التدريسية، مما إنعكس على ضعف المستوى التعليمي للطلاب في المعاهد الأزهرية التي كانت في الأصل مجرد مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم، والعناية فيها بالمواد الثقافية ويكفي أن نذكر ان التعليم الابتدائي الأزهرى ضم مدرسون لا يحملون أي مؤهل، وهناك مدرسون يحملون مؤهلات أقل من مستوى الكفاءة مثل الابتدائية، كما أن قسم من هذه المعاهد التي ضمت للأزهر بقيت على حالها، ولم ترتقي بمستواها العلمي مما جعلها تطلب بعودة تبعيتها لوزارة التربية مرة أخرى .

أما بالنسبة للخطة المتبعة في المعاهد الأزهرية الابتدائية في هذه المرحلة بالمقارنة بنظيرتها المماثلة في وزارة التربية تتوضح في الجدول الآتي:^(١)

جدول رقم (٣) .

وزارة	أزهري		وزارة	أزهري	
٣٠	٤٠	الصف الرابع	٢٦	٣٨	الصف الأول
٣٢	٤٢	الصف الخامس	٢٨	٣٨	الصف الثاني
٣٢	٤٢	الصف السادس	٣٠	٣٨	الصف الثالث
٢١٨	مجموع الفرق بين الخطتين ٦٠		١٩٨	المجموع	

ومن خلال الإمعان في الجدول أعلاه يتضح لنا بالرغم من تساوي عدد سنوات الدراسة في المراحل الابتدائية، إلا أن الخطة في الأزهر تزيد عما في مدارس وزارة التربية والتعليم ويرجع ذلك إلى زيادة حصص العلوم العربية والدينية .

ب. المرحلة الإعدادية: ومدة الدراسة فيها أربع سنوات، حتى تم تعديلها إلى ثلاث سنوات، رعاية للمناظرة بينها ، وبين مدارس وزارة التربية والتعليم وتدرس هذه المعاهد مواد (الفقه، التوحيد، التفسير، الإنشاء، المطالعة، النصوص، النحو والصرف، السيرة، الخط، والإملاء، تجويد القرآن الكريم وتسميعه، اللغة الأجنبية، التاريخ،

(١) هذه المقارنة طبقاً للخطة المتبعة ابتداءً من العام الدراسي ١٩٧٠ - ١٩٧١ بالنسبة للنوعين ؛ بيانات إحصائية عن المعاهد الأزهرية . ينظر : عرفات عبد العزيز سلمان ، رسالة الأزهر الثقافية في بعض الدول إفريقية (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية المقارنة والإدارة العامة ، ١٩٧٢) ، ص ٨٨ .

الجغرافيا، الرياضيات، العلوم العامة والصحة، التربية الفنية، التربية الرياضية، الأشغال اليدوية للبنين، العلوم العملية للبنات)^(١) .

جدول يوضح توزيع المعاهد الأزهرية الإعدادية في كافة المحافظات

المصرية تلاميذ (ذكور- إناث) والمدرسين للمدة من عامي (١٩٥٢-١٩٨١)^(٢)

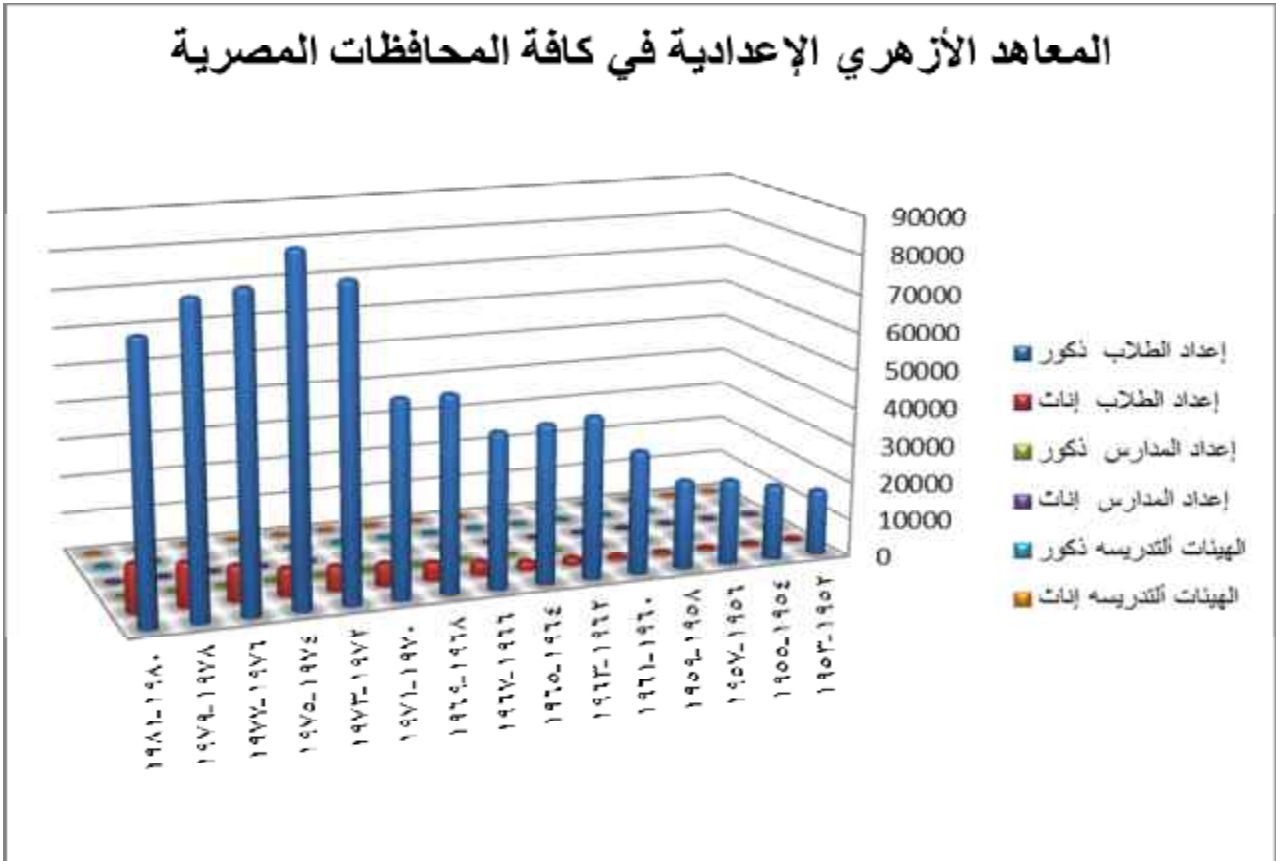
جدول رقم (٤)

ت	العام الدراسي	إعداد الطلاب		إعداد المدارس		الهيئات التدريسية	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١	١٩٥٣-١٩٥٢	١٧٤٧٦	٤٠٥	٣٣	٢	١٥٦	١٤
٢	١٩٥٥-١٩٥٤	١٩٨٩١	٥١٣	٣٤	٢	١٦٩	١٦
٣	١٩٥٧-١٩٥٦	٢٢٥٦٠	٧٣٢	٥٣	٣	١٧٦	٢٢
٤	١٩٥٩-١٩٥٨	٢٣٦٤٣	٨٨٩	٦٠	١	١٨٣	٢١
٥	١٩٦١-١٩٦٠	٣٢٦٤٤	١٠٧٦	٦١	٤	٢٤٢	٢٧
٦	١٩٦٣-١٩٦٢	٤٢٧٦٥	٢٠١٩	٦٢	٥	٢٨٩	٣٤
٧	١٩٦٥-١٩٦٤	٤١٧٨٠	٢٣٤٥	٦٣	٦	٣١٠	٤٠
٨	١٩٦٧-١٩٦٦	٤٠٨٧٨	٣٦٧١	٦٥	٥	٣٨٩	٤٤
٩	١٩٦٩-١٩٦٨	٥١٦٢٣	٤٧٩٢	٧٠	٧	٣٩٠	٤٦

(١) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، قرار رئيس الجمهورية بشأن أعضاء هيئة التدريس ، رقم الملفه ٢١٥٩٤ ، ٢٠ تشرين ثاني ١٩٥٦ ، و٤ ، ص ٢ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه ٢١١٤ ، و١٩٥٥ ، ص ٢٣ ، و٢ ؛ الأهرام ، العدد (١٣٤٢٠) ، أب ١٩٦٧ ؛ أبو الحمد الوفا زيدان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ .

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه ٢٦٣ ، ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص ٨-١٣ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء المركزي ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، رقم الملفه ٥٨٣ ، ١٩٦٧-١٩٨١ ، ص ١٤-١٨ ؛ عايدة فؤاد إبراهيم ، تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور في التعليم قبل الجامعي دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية ، قسم المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩٢) ، ص ١١٥-١١٦ ؛ مؤمن عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

٤٧	٣٩٧	١١	٨١	٥٨٩٤	٥١٦٥٤	١٩٧١-١٩٧٠	١٠
٥٢	٤٠٧	١٣	٨٤	٦٥٦٩	٨١٧٥٦	١٩٧٣-١٩٧٢	١١
٥٦	٤٦٧	١٥	٨٦	٧٤٢١	٩٢٨٣٤	١٩٧٥-١٩٧٤	١٢
٨٩	٤٧٨	١٧	٨٩	٩٥٣٢	٨١٦٢٢	١٩٧٧-١٩٧٦	١٣
٩٦	٤٩١	٢٢	٩٢	١١٦١٠	٨٠١٧٣	١٩٧٩-١٩٧٨	١٤
١٠٢	٥٠٦	٢٣	١٠٢	١٢٧٨٠	٧٠٨٥٦	١٩٨١-١٩٨٠	١٥



شكل رقم (٢) يوضح المعاهد الأزهرية الإعدادية في كافة المحافظات المصرية

من الجدول والشكل المذكور آنفاً يتبين أن هناك فرق كبير في توجه الطلاب للمعاهد الأزهرية، إذ قلت نسبة الإقبال على هذه المعاهد في السنوات الأخيرة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أسباب عديدة منها زيادة في الحصص المقررة للعلوم الدينية في المعاهد الأزهرية بالمقارنة بمدارس وزارة التربية والتعليم علاوة على ذلك طول مناهج العلوم العربية والعلوم الدينية بالمعاهد الأزهرية واعتبار أن كل مادة كانت مستقلة بذاتها بحيث إذا رسب الطالب في إحدى مواد العلوم الدينية أو العربية فإنه يلزم بإعادة السنة في حين ان الأنصاف يقضي بالنظر إلى المجموع

الاعتباري فقط، كما ان ضعف الإمكانيات بالمعاهد الأزهرية والعجز الشديد في مدرسي المواد الثقافية خاصة في اللغات الأجنبية أدى إلى ارتفاع نسبة الرسوب فيها بشكل كبير جداً خاصة في الشهادتين الإعدادية والثانوية الأزهرية .

أما الخطة المتبعة في تدريس المرحلة الإعدادية بالمقارنة مع وزارة التربية فتوضح في الجدول الآتي^(١) . جدول رقم (٥)

مجموع الفرق بين الخطتين	المجموع		الصف الثالث		الصف الثاني		الصف الأول	
	وزارة	أزهري	وزارة	أزهري	وزارة	أزهري	وزارة	أزهري
١٣	٩٦	١١٩	٣٢	٣٩	٣٢	٣٩	٣٢	٤١

ويتضح من الجدول أعلاه أن هناك تساوي في سنوات الدراسة للمرحلة الإعدادية، الا أنها تختلف في عدد الحصص المقررة لعلوم اللغة والدين أيضاً، ولو أنها زيادة غير مرتفعة نسبياً وذلك لتقارب المنهجين في كل من معاهد الأزهر ومدارس وزارة التربية والتعليم .

ج. المرحلة الثانوية: كانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات حتى تم تخفيضها إلى أربع سنوات لأن الطلاب مكلفون بالإضافة الى مقرراتهم الأصلية مقررات مدارس وزارة التربية والتعليم ، وتنقسم الدراسة فيها على قسمين : علمي، وأدبي من أول لحظة الالتحاق بالمعهد ويتفرع القسم العلمي في السنة الثانية إلى فرع للعلوم، وأخرى للرياضيات، وهو نظام سبقت بتطبيقه إدارة المعاهد الأزهرية، ومواد الدراسة هي (الفقه، التفسير، الحديث، التوحيد، النحو والصرف، البلاغة، الإنشاء، أدب اللغة، العروض، المطالعة، المنطق، استنكار القرآن الكريم، اللغة الأجنبية، المجتمع، التاريخ، الجغرافية، الجيولوجيا،

(١) عرفات عبد العزيز سلمان ، المصدر السابق ، ص ٨٨ ؛ الأهرام ، العدد (٣٣٤٢١) ، ٢٩ كانون ثاني ١٩٦٥ .

الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

الفلسفة، الرياضيات، الطبيعية، الكيمياء، علم الأحياء، التربية الفنية، الدراسات العملية، التربية الرياضية) (١) .

والجدول الآتي يبين توزيع المعاهد الأزهرية الثانوية في كافة المحافظات المصرية المدارس والطلاب والمدرسين (ذكور- إناث) للمدة من عامي (١٩٥٢-١٩٨١) (٢) جدول رقم (٦)

ت	العام الدراسي	إعداد الطلاب		إعداد المدارس		الهيئات التدريسية	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١	١٩٥٢-١٩٥٣	١٠٣٠٩	٣٠٥	٢٣	١	٨٧	-
٢	١٩٥٤-١٩٥٥	١٢٤٠٥	٣٩٧	٣١	١	٨٦	٥
٣	١٩٥٦-١٩٥٧	١٣٤٧٧	٤٦٥	٣٢	٢	٥٥	١٢
٤	١٩٥٨-١٩٥٩	١٤٧١٧	٦٣٥	٣٤	٣	٤٥	٦
٥	١٩٦٠-١٩٦١	١٥٩٣٩	٧٨٠	٥٦	٣	٤٠	-
٦	١٩٦٢-١٩٦٣	١٦٣٦٧	٨٩٠	٦١	٣	٤٧	٧
٧	١٩٦٤-١٩٦٥	١٧٥٧٦	٩٢١	٦٣	٤	٦٧	٤
٨	١٩٦٦-١٩٦٧	١٩٧٨٩	١٠٦١	٦٦	٤	٤٣	٨
٩	١٩٦٨-١٩٦٩	٢٠٩٨٠	٢٥٨٦	٦٨	٦	٤٩	٩
١٠	١٩٧٠-١٩٧١	٢١٥٦٧	٣١٣٤	٧١	٧	٥٣	٦
١١	١٩٧٢-١٩٧٣	٣٢٦٧٩	٣٩٨١	٧٧	٩	٤٣	٨
١٢	١٩٧٤-١٩٧٥	٤٢٧٩٠	٤١٢٣	٨١	١٢	٤٩	٩
١٣	١٩٧٦-١٩٧٧	٤٤٩٧٨	٥٦٣٤	٨٣	١٤	٥٣	٦
١٤	١٩٧٨-١٩٧٩	٥١٤٥٢	٦٧٨٣	٩٢	١٦	٤٣	١٦
١٥	١٩٨٠-١٩٨١	٦١٥٦٧	٨٤٩١	١٠٦	١٨	٥٠	٢٢

المعاهد الأزهرية الثانوية في كافة المحافظات المصرية

- (١) أبو الحمد الوفا زيدان ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ ؛ الأهرام ، العدد (٣٢٦٣١) ، ١٣ آب ، ١٩٦٤ .
 (٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، رقم الملفه ٢٦٣ ، ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص ٨-١٣ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الإحصاء ، رقم الملفه ٥٨٣ ، ١٩٦٧-١٩٨١ و ١٨ ، ص ١٤-١٨ ؛ مؤمن عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

60000
50000
40000
30000
20000
10000

شكل رقم (٣) يبين المعاهد الثانوية الأزهرية في كافة المحافظات المصرية

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أن المعاهد الأزهرية الثانوية على اختلافها قد عانت نقصاً حاداً في الهيئات التدريسية، ويبدو ذلك واضحاً في مقابل الزيادة الملحوظة في السنوات الأخيرة بأعداد الطلاب الكبيرة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة على العكس من الدراسة الابتدائية، والإعدادية، وهذه الحالة سببت انخفاض في نسب النجاح في المعاهد الثانوية بحيث وصلت إلى ٣٢,٧% وأغلب طلاب القسمين العلمي والأدبي يشتركون بالمعاناة في ظاهرة واحدة هي، الرسوب في المواد الثقافية وهذه المعاناة تنطبق حتى على الطلاب الذين حصلوا على درجات النجاح بصعوبة. أما خطة الدراسة في المرحلة الثانوية فيمكن توضيحها من خلال المقارنة مع وزارة التربية في الجدول الآتي^(١).

(١) المجلس الأعلى للأزهر، إدارة الإحصاء، المصدر السابق، رقم الملف ٢٦٣، ص ٨-١٣؛ المجلس الأعلى للأزهر، إدارة الإحصاء، المصدر السابق، رقم الملف ٥٨٣، ص ١٨، ١٤-١٨.

جدول رقم (٧)

القسم	الصف الأول		الصف الثاني		الصف الثالث		الصف الرابع		المجموع
	وزارة	أزهر	وزارة	أزهر	وزارة	أزهر	وزارة	أزهر	
علمي	٣٦	٣٨	٣٧	٣٦	٣٨	٣٧	٤٢	-	١٥٦
أدبي	٣٩	٣٨	٣٦	٣٢	٣٨	٣٦	٤٠	-	١٥١

يبدو أن المرحلة الثانوية بقسميها يشتركان في التخصص (أدبي، علمي) الدراسة إلا أنهما اختلفا في عدد سنوات ، ففي المعاهد الثانوية الأزهرية مدة الدراسة أربع سنوات، بينما هي في المدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية ثلاثة سنوات فقط، مما جعل الزيادة في الخطة مرتفعة، علاوة على ذلك، زيادة في عدد الحصص المخصصة للمواد اللغوية والدينية .

كان هناك التعليم النوعي إلى جانب التعليم العام في المعاهد التي تهدف إلى تأهيل المعلمين للمراحل الأولى فهناك الذي يعلم حفظ القرآن معهد للقراءات تعد لحفظ القرآن لإجادة أدائه، وتعليم أحكامه، ووجوه القراءات وتمنح هذه المعاهد شهادات في التجويد والقراءات والتخصص^(١) .

كان حفظ القرآن الكريم في معهد المعلمين مرتبطاً إرتباطاً وثيقاً بمعرفة التجويد علمياً وعملياً ومعرفة القراءات المتواترة والشاذة وتراجم القراء والرواة، وذكر أن الأزهر قد أنشأ أول معهد للقراءات عام ١٩٤٤، على أنه قسم ملحق بكلية اللغة العربية، وظل تابعا لها حتى عام ١٩٦٣ للإبقاء عليه حفاظاً على كيانه، شرط أن تكون تبعيته للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية^(٢)، كما أنشئ بعد ذلك معهد القراءات بسوهاج ، وفي السنوات الأخيرة توسع الأزهر في إنشاء

(١) الأهرام ، العدد (٣٢١٠٧) ، كانون ثاني ١٩٧٤ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر، إدارة الأزهر ، مرسوم بإنشاء قسم في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر لتدريس علم

تجويد القرآن الكريم وفن القراءات ، رقم الملفه ٩٢١٥ ، ١٣ تشرين اول ١٩٣٩ ، و٤ ، ص ٤ .

معاهد القراءات، وكان التدريس بهذه المعاهد تختص بعلم القرآن، والعلوم الشرعية والعربية، والعلوم الحديثة^(١).

وكان الأزهر يقوم بصرف مكافآت شهرية لطلابه، علاوة على تقديم الواجبات الغذائية لهم، حرصاً منه على انتشار التعليم، واستمراره في أداء رسالته الجليلة وتشجيعاً للطلاب على الالتحاق به، ومن المؤكد أن قطاع المعاهد الأزهرية بقي في تطور مستمر لاسيما بعد صدور قانون التطوير رقم (١٠٣) لعام ١٩٦١^(٢)، الذي إستطاع إزالة الحواجز والسدود التي كانت قائمة بين الأزهر، والجامعات الأخرى، ومعاهد التعليم حتى يتسنى للخريجين من الجامعات أن تتكافأ فرصهم في مجالات العلم والعمل، كما أنه دعا إلى التطور الرشيد في البناء من الأساس^(٣).

كان الغرض من إنشاء المعاهد الأزهرية أن تسير مع الهدف الكبير للأزهر الجديد وحرص القانون على التعاون الكامل بين وزارة التربية والتعليم والإدارة المختصة بالإشراف على الأقسام وإدارتها، زد على ذلك الحرص على تذويب الحواجز بين التعليم الأزهري والتعليم العام بحيث الحاصلين على شهادات المعاهد الأزهرية يحق لهم مواصلة التعليم في معاهد التعليم العام وسائر جامعات الدولة وبالعكس^(٤)، كما تم تحديد حدد لوائح تنفيذية بالمواد التي تدرس في كل المعاهد الإعدادية والثانوية للأزهر بناء على اقتراح لجنة من الأزهر ووزارة

(١) المجلس الأعلى للأزهر، إدارة الأزهر، مرسوم بإنشاء معهد ديني في سوهاج، رقم الملفه ٢٠١٦١، ١٢ آذار ١٩٤٦، ٢، ص ٢.

(٢) مؤسسة الأزهر، وزارة شؤون الأزهر، قرر نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء مديريات إقليمية، رقم الملفه ٥٤١، ١١ تشرين ثاني ١٩٦٥، ٣، ص ٣؛ مؤسسة الأزهر، وزارة شؤون الأزهر، إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، رقم الملفه ١٢٤٣، ٦ كانون اول ١٩٥٩، ١، ص ١.

(٣) مؤسسة الأزهر، وزارة شؤون الأزهر، معادلة الشهادات الأزهرية بشهادات الأخرى، رقم الملفه رقم ١٢٨٥، ٢٩ تشرين ثاني ١٩٦٥، ١، ص ١؛ الأهرام، العدد (٣٨٣٢)، ١٨ شباط ١٩٧٩.

(٤) الأهرام، العدد (٢٤٨١)، كانون ثاني ١٩٧٥.

التربية والتعليم وتحديد شروط القبول والنظام العام للدراسة والامتحانات في هذه المعاهد، وتم التأكيد على تشكيل لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم لوضع المناهج وتخطيط المواد الدراسية في المعاهد الأزهرية، وأصبح على الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية أن تنظم بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم بما يحقق وحدة فكرية ونفسية بين أبناء الوطن الواحد، ونوعاً من الخرجين مؤهلاً للقيادة في كل المجالات الروحية، والعملية للوطن والعالم الإسلامي، والجدول الآتي فيه بعض الإحصائيات التي تبين جهود الأزهر في نشر رسالته الثقافية بين المصريين من جانب ومدى إقبال الطلبة على المعاهد بعد صدور قانون التطوير من جانب آخر^(١).

والجدول الآتي يبين نمو المعاهد الأزهرية وعدد الطلاب والمدرسين خلال

المدة ١٩٥٢ - ١٩٧١^(٢) . جدول رقم (٨)

عدد المدرسين		عدد الطلاب		عدد المعاهد		المرحلة
١٩٧١	١٩٥٢	١٩٧١	١٩٥٢	١٩٧١	١٩٥٢	الابتدائية
١٧١٤	٤٦٢	٤٠٢٢١	١٢٥٠٠	١٨٣	٢٣	مدارس رسمية
٤٢١٣	٥٦٣	١٨٤٨١٧	٦٤٥٢	٤٢١٣	٦٧	مكاتب خاضعة ^(٣) للأشراف

(١) المجلس الأعلى للأزهر ، خطة الدراسة والمناهج ، رقم الملفه ٢٤٨٤ ، ١٩٥٩ ، ١٨ ، ص ٢ ؛ لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ - ٤٧٥ .

(٢) تقرير وزير شئون الأزهر ، بيانات إحصائية عن المعاهد الأزهرية ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ١ ؛ عرفات عبد العزيز المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(٣) المكاتب خاضعة للأشراف : يقصد بها مكاتب تحفيظ القرآن ، ومدارس ابتدائية أزهرية ، يشرف عليها الأزهر فنيا ، ويمدها بالكتب وتصرف إعانة سنوية للقائمين بأمرها ويمد بعضها بالمدرسين وقد بلغ قيمة الإعانات للعام ١٩٧١ - ١٩٧٢ أكثر من ٦٥ ألف جنيه لهذه المدرس . للمزيد ينظر : مؤسسة الأزهر ، إدارة المعاهد الدينية ، رقم الملفه ١٢٧ ، بيانات عن العام الدراسي ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، ١٠ ، ص ١ .

٢٣٧١	٥٥١	١٩٩٥٠	٦٧٨٤	٣٥	١٢	الإعدادية
٦٥٢	٢١٣	١٩٩٢٨	٧٢٠٠	٣٢	١٢	الثانوية

يتضح من الجدول أعلاه ، مدى الفرق الكبير عند المقارنة في الأعوام المذكورة ، وذلك نتيجة إقبال الطلاب على المعاهد الأزهرية لتزايد عدد السكان من ناحية، وتطوير هذه المعاهد بعد عام ١٩٦١ من ناحية أخرى، كما يلحظ الزيادة الواضحة في إعداد المكاتب التي أشرف عليها الأزهر، والتي تم افتتاحها خلال المدة ١٩٥٢- ١٩٧١ والتي أفرزت أعداداً كبيرة من الطلاب بلغ عددها (١٩٩٥٠) في المعاهد الإعدادية بينهم (٧٠١٠) في معاهد الفتيات، و(١٩٩٢٨) طالب وطالبة في المعاهد الثانوية بينهم (١٦٥٠)، إما مدارس التعليم الابتدائي الأزهرى فإنه توجد الى جانب المدارس الرسمية أكثر من (٥٠٠٠) مكتب لتحفيظ القرآن الكريم موزعة على مدن وقرى الجمهورية يشرف الأزهر عليها فنياً ضمت عدد كبير من التلاميذ والتلميذات .

٢- جامعة الأزهر :

تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي والبحوث التي تتصل بهذا التعليم، أو تترتب عليه وتقوم على حفظ التراث الإسلامي، ودراسته، وتجليته ونشره^(١)، لكي تؤدي رسالة الإسلام إلى الناس ، والعمل على أظهار حقيقته وأثره في تقدم البشر، وتهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري والروحي للأمة العربية، والعمل على تزويد العالم الإسلامي، والعالم العربي بالعلماء، من

(١) مؤسسة الأزهر ، وزارة شؤون الأزهر ، تقدير مشروع المباني للأزمة لجامعة الأزهر ، رقم الملفه ١٠/٦ / ١١٤ ، ١٩٦٢ ، ٤ ، ٤ ص ؛ الأهرام ، العدد (٣٤١٣٢) ، كانون أول ١٩٦١ ؛ أحمد عبد الرحمن ، تطوير التعليم الجامعي الأزهرى في مصر على ضوء التحديات والتغيرات العالمية المعاصرة تصور مقترح ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الأزهر ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٠) ، ص ٦٧ .

أجل توثيق الروابط الثقافية، والعلمية مع الجامعات، والهيئات العلمية الإسلامية، والعربية والأجنبية^(١) .

ويتمثل الهيكل الوظيفي لجامعة الأزهر على النحو الآتي : ١- مدير جامعة الأزهر ويعين بقرار من قبل رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من وزير شؤون الأزهر وباقتراح من شيخه^(٢)، والشرط الذي يجب توفره فيه أن يكون قد شغل أحد كراسي الأستاذية بجامعة الأزهر^(٣)، أو بإحدى الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة^(٤)، كما يعين وكلاء الجامعة، وأمين الجامعة، وعمداء الكليات بقرار، من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص واقتراح رئيس الجامعة وموافقة شيخ الأزهر^(٥)، والشروط المطلوبة لوكيل الجامعة، وهو أن يكون قد شغل أحد كراسي الأستاذية بجامعة الأزهر، أو إحدى الجامعات المصرية كما أن جامعة الأزهر لاتستطيع منح درجة العالمية الفخرية ، إلا بناءً على اقتراح مجلسها وبموافقة المجلس الأعلى للأزهر حيث يصدر قرار بذلك من رئيس الجمهورية^(٦).

(١) مؤسسة الأزهر ، وزارة شؤون الأزهر ، مذكرة الى وزارة شؤون الأزهر بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، رقم الملفه ١٣ / ٥٦ ، ١٩٦١ ، ٣ ، ص ٣ ؛ مرحلة تطوير الأزهر ، المصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) مشيخة الأزهر الشريف شيوخ وكلاء ورؤساء جامعة الأزهر ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٨٤ .

(٣) مؤسسة الأزهر ، وزارة شؤون الأزهر ، مذكرة الى وزير التربية والتعليم بخصوص مباني جامعة الأزهر ، رقم الملفه ٥٢ ، ١٩٦١ ، ٣ ، ص ٣ ؛ مؤسسة الأزهر ، جامعة الأزهر ، قرار رقم ٣/ بشأن تشكيل لجنة لتحديد احتياجات جامعة الأزهر وفروعها من المباني الجامعية ، رقم الملفه ٥٩ ، الجلسة الأولى في ١٣ كانون ثاني ١٩٦٢ ، ٨ ، ص ٨ .

(٤) علي عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .

(٥) مؤسسة الأزهر ، جامعة الأزهر ، ملف مباني جامعة الأزهر ، رقم الملفه ٤ ، ١٩٦١ ، ٤ ، ص ٤ .

(٦) محمد علوى الهادي ، الأزهر بين القديم والحديث ، الأزهر ، مج ٢٥ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٠ أيلول ١٩٥٣ ، ص ٨٤٨ ؛ مجاهد توفيق الجندي ، نظام الدراسة قديماً في الجامع الأزهر ، الأزهر ، مج ٦٥ ، ج ١١ ، القاهرة ، تشرين اول ، ١٩٦٥ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٧ .

تتكون جامعة الأزهر من الكليات الآتية : ١- كلية أصول الدين ٢- كلية الشريعة ٣- كلية اللغة العربية ٤- كلية المعاملات والإدارة ٥- كلية البنات الإسلامية^(١)، بعد صدور (قانون التطوير)^(٢)، الذي زاد من عدد هذه الكليات في الجامعة الأزهرية، وتتنوع ما بين كليات نظرية، وأخرى عملية، إعتمدت على التخصص الدقيق، منها ما لم يكن موجود قبل التطوير^(٣).

والجدول الآتي يبين عدد طلاب جامعة الأزهر في سنوات قبل وبعد التطوير موزعين حسب كلياتهم بما فيها الكليات التي أنشأت متأخرة^(٤).

جدول رقم (٩)

المجموع الكلي	كلية البنات الإسلامية	كلية المعاملات والإدارة	كلية اللغة العربية	كلية أصول الدين	كلية الشريعة	العام الجامعي
٢٨٩٣	-	-	١١٨٤	٥٣٧	١١٧٢	١٩٥٤/١٩٥٣
٣٤٩٢	-	-	١٥١٠	٦٥٢	١٣٣٠	١٩٥٦/١٩٥٥
٣٧٧٠	-	-	١٨٣٨	٧٥٢	١١٨٠	١٩٥٨/١٩٥٧
٣٦٦٥	-	-	١٨٥٣	٧٩٦	١٠١٦	١٩٦٠/١٩٥٩
٣٩٧٣	-	-	٢١٤٣	٨٠٠	١٠٣٠	١٩٦٣/١٩٦٢
٤٣٤٠	-	-	٢٢٧٤	٩٤٩	١١١٧	١٩٦٦/١٩٦٥
٤٩٧٠	-	-	٢٢٦٥	١٢٢٢	١٤٨٣	١٩٦٨/١٩٦٧
٥٧٥٣	-	-	٢٤١٦	١٥٥٠	١٧٨٧	١٩٧١/١٩٧٠

(١) مؤسسة الأزهر، جامعة الأزهر، لجنة التخطيط لكلية البنات الإسلامية، ملفه رقم ٥٧، ١٩٦٢، ص ٣، ٣

(٢) مؤسسة الأزهر، المجلس الأعلى للأزهر، محضر اجتماع اللجنة المشكلة لبحث السياسة التعليمية في الأزهر، رقم الملف ٤٨/أ، بجلستها المنعقدة ٢٥ حزيران ١٩٧٢، ص ٥٥، ٥٥.

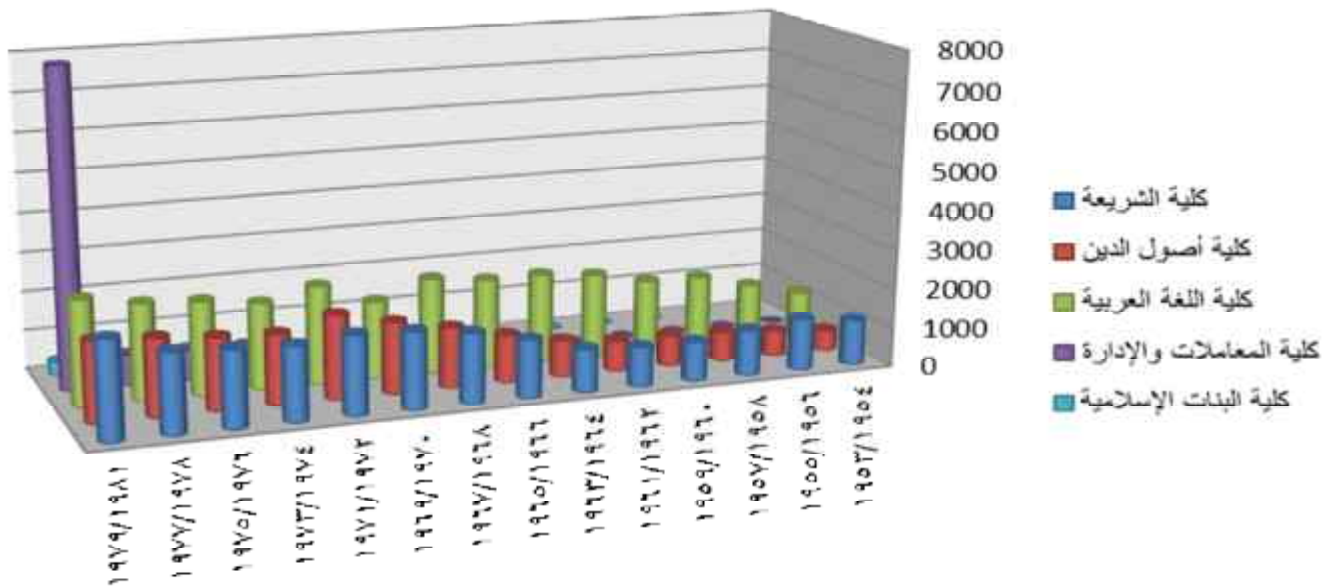
(٣) الأزهر الشريف والدعوة الإسلامية، المصدر السابق، ص ٣٠٠.

(٤) تقويم جامعة الأزهر، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢١٤؛ الأهرام، العدد (٢٢٢٩١)، ٩ أيار ١٩٧٥.

الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

٦١٠٨	-	٣٣٤	١٩٨٢	١٨٢٣	١٩٦٩	١٩٧٤/١٩٧٣
٧٤٢٨	١٥٣	٦٢٢	٢٤٩٠	٢١٤٠	٢٠٢٣	١٩٧٨/١٩٧٧
٦٨٥١	٢٠٢	٧٥١	٢٢٠١	١٧٩٨	١٨٩٩	١٩٨١/١٩٨٠

عدد طلاب جامعة الأزهر في سنوات قبل وبعد التطوير



شكل رقم (٤) يبين عدد طلاب جامعة الأزهر في السنوات قبل وبعد التطوير

يتبين من الجدول والشكل عدد الطلاب المقيدين بجامعة الأزهر خلال العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ هو (٦٨٥١) طالباً وطالبة وجميعهم بالأقسام المالية، يضاف إلى ذلك (٤٩٢) بأقسام الدراسات العليا للعام نفسه، علماً أن هؤلاء الطلاب كان عدد كبير منهم من غير أبناء مصر، إذ بلغ عددهم ٨٨١ طالب وطالبة بينهم (٧١) طالباً من طلاب الدراسات العليا، أما أعداد الطلبة في الكليات التي أنشئت حديثاً مثل كلية المعاملات والإدارة وكلية البنات الإسلامية فقد كانت إعدادهم قليلة نظراً لحدثة التأسيس فكان مثلاً يدرس في كلية اللغة العربية منطق

أحوال شخصية - فقه - فتوى - وكلية الشريعة كان يدرس فيها بلاغة - أدب - نحو وهكذا^(١) .

أما في الدراسات العليا فكان الطالب الذي يسعى لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) يدرس علوم الأزهر بصفه عامة، ثم تشكل لجنة لامتحان في العلوم الشرعية، وأصول الدين، والعلوم العربية حيث يمتحن الطالب لمدة ثلاثين، أو أربعين يوماً إمتحاناً شفوياً في حوالي خمس عشرة مادة تقريباً من المواد الدراسية المقررة عليه مع التركيز في المناقشة على مادة التخصص ليتخرج الطالب وهو مستوعب عدداً كبير من العلوم الأزهرية، وهكذا الحال في درجة التخصص (الماجستير)، إذ كان يمتحن الطالب بالأسلوب نفسه لكن على مستوى أقل قليلاً وهكذا وبعد ان كان الطالب يدرس في القسم العالي جميع المواد التي كانت تؤهله أن يكون عالماً أزهرياً^(٢).

أصبحت العناية تتجه إلى التركيز على مواد خاصة تدرس في كليات معينة ولا تدرس في غيرها بدعوى التخصص، وهي أمور تؤثر بالسلب على الدراسات الإسلامية، فان كان التخصص الدقيق مطلوب في علوم خاصة فإنه وبالنسبة للأزهري يعوقه عن الوصول إلى أن يطلق عليه (عالم الأزهرى) إذ كيف يدعى من تخرج من قسم العقيدة والفلسفة بالعالم الأزهرى، وهو لم يدرس الفقه والأصول والتفسير، والحديث، والنحو، والبلاغة^(٣)، فعلى سبيل المثال فان التخصص في كلية الشريعة والقانون ينصب على الفقه المذهبي والفقه المقارن، والسياسة الشرعية، وأصول الفقه، والتخصص في كلية أصول الدين يكون في العلوم القرآنية وعلوم السنة، والدعوة الإسلامية، والعقيدة وفي كلية اللغة العربية يكون في اللغويات العربية وأصول اللغة، والأدب والنقد، والبلاغة والتاريخ،

(١) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي، المصدر السابق، ص ٥١٦ .

(٢) علي العمري، الدراسة بالأزهر، منبر الإسلام (مجلة)، مج ٢٨، ج ٦، القاهرة، نيسان ١٩٨٣، ص ٨٥

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٥ .

والحضارة الإسلامية، والصحافة والإعلام، وفي كلية الدراسات الإسلامية والعربية يكون التخصص في علوم الفقه، وعلوم الأصول، وعلوم اللغة العربية^(١).

ومن الجدير ذكره أن خطأ إدخال الكليات العملية بجامعة الأزهر، ذلك إن الكليات العملية كثيرة ومنتشرة سواء في مصر، أو في العالم العربي، والإسلامي، وإذا كان الهدف من إيجادها بالأزهر، كما ذكر أن يتعلم الطالب فيها تعليماً دينياً يستطيع به ان يخدم المهنة التي يعمل فيها، ويخدم في ذات الوقت دينه^(٢)، فإن التطبيق الفعلي يوضح أن هذا لم يحدث فلم يدرس الطبيب وبشهادة أحد الأطباء الأزهريين لا تعليماً دينياً ، ولا تعليماً طبياً، إذ إن مستوى كلية الطب في الجامعة الأزهرية ، وإمكانيات الأساتذة لا ترقى إلى مستوى طبيب يرضون هم عنه، علاوة على رضا المختصين الآخرين في التعليم الطبي^(٣)، هذا إلى جانب أن دراسة الطالب للمواد الدينية في سنة واحدة تمهيدية أمر لا يخدم الدعوة الإسلامية ، وكان الأجدر أن يستقر الرأي على بقاء هذه الكليات وأن يدرس الطالب أصول التراث الإسلامي في حقل تخصصه، وهذا لا يحدث فالتأمل لخطط الدراسة في هذه الكليات يجد أن هذه الدراسات تكاد تكون متشابهة فيما بينها بشكل كبير مع خطط الدراسة في مثيلتها في الكليات الأخرى، وإذ كان هناك اختلاف فهو طفيف للغاية^(٤).

ويمكن القول إنه وبالنظر إلى نظام التدريس في الكليات الأزهرية بخاصة النظرية منها، نلاحظ الاعتماد الكلي على الكتب الحديثة التي كادت تحل محل

(١) تقويم جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٢) المذكرة الإيضاحية لقانون اعادة التنظيم للأزهر ، ص ٤٥ - ٤٧

(٣) عبد المنعم خزيم ، تصحيح الأوضاع في الأزهر ، منبر الإسلام ، مج ٤ ، ج ٣ ، القاهرة ، (آذار) ١٩٨٣ ، ص ١٠٩ ، عبد الستار فتح الله ، مطلوب تصحيح الأوضاع في الأزهر ، لواء الإسلام ، (مجلة) ، مج ٦ ، ج ٣ ، القاهرة ، حزيران ١٩٨٨ ، ص ٢٤-٢٥ .

(٤) حسن عبد المالك محمود الكفاءة الداخلية للنظام التعليم في جامعة الأزهر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الأزهر ، كلية التربية ، قسم الادارة والتخطيط التربوي ، ١٩٨٢) ، ص ٦٤ .

الكتب القديمة، فبعد أن درج الأزهر لمئات السنين على أن يكون هناك عدد من كتب التراث تعد عنصراً أساسياً في التعليم وبخاصة في الكليات الأزهرية الأصلية بدأ الوضع يتغير باتجاه بعض أعضاء هيئة التدريس إلى تأليف كتب تستهدف التبسيط والتيسير على الطالب، علاوة على ما يمثله تأليف هذه الكتب من رصيد للترقية في سلم الدرجات الجامعية^(١).

كما ظهر في الجامعة أيضاً الإتجاه إلى أن يترك عضو هيئة التدريس الكتب المتوفرة، أو كتب التراث ويقوم بطبع مذكرات تعد تجميعها لمادة علمية منقولة، وهو أمر كما أشار أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة لها أثر خطير على التعليم بالأزهر، إذ يبعد الطالب عن المورد الأصيل للمعرفة الدينية واللغوية، وهي كتب التراث^(٢)، ويؤدي لإختفاء الشخصية المتميزة للجامعة الأزهرية، فالأصل في الجامعة، أن يكون لها تقاليد خاصة بها يستمر خلال سنوات وجودها، وتعد عنصراً مميزاً لها، وهذا هو مفهوم الجامعة الحضارية، هذا فضلاً على أن هذا القانون جاء ليغي النظام التقليدي بالجامع الأزهر، وهو النظام القائم على حرية الدراسة، والاستزادة من علوم الدين واللغة، والاهتمام بكتب التراث وكان مفتوح أمام الراغبين فيه دون التقيد بنظام الإمتحانات، أو الحصول على شهادات دراسية بما كان يؤكد دور الأزهر في خدمة المجتمع من خلال التعليم غير النظامي والتعليم المستمر والدعوة إلى مبادئ وإحكام الإسلام^(٣)، وهي الأمور التي إنعكس بعضها على موضوعات الرسائل فبالنظر إلى هذه الموضوعات ومضامينها يتضح أن عدداً كبير منها يفتقد إلى المعالجة العصرية والمنهجية للمشكلات الإسلامية

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي، الكتاب رقم ١٨٨ من مطبوعات المجلس للدورة الثانية عشرة، أيلول - حزيران ١٩٨٤-١٩٨٥، تحت عنوان جامعة الأزهر، واقعها - مشكلاتها - مقترحات لتطويرها، ص ١٧٧.

(٢) مؤسسة الأزهر، المجلس الأعلى للأزهر، قانون إعادة تنظيم الأزهر، رقم الملفه ٤٥٦، ١٩٦١، ٢٤، ص ٧.

(٣) مجالس القومية المتخصصة، المصدر السابق، ص ١٨٢.

الملحة كما لا تعالج في أغلبها المشكلات الاجتماعية والسياسية والتربوية التي يعاني المسلمون من عدم وضوح رؤية صحيحة بشأنها فلم نجد رسائل تامة مثلاً لمواجهة الدعوات الكثيرة التي تردت لإعادة كتابة التاريخ وتنظير الفقه الإسلامي، وأسلمت العلوم الاجتماعية، وتوحيد الرؤية الإسلامية للعلوم والاقتصاد، وتأصيل النظريات التربوية الإسلامية، فبدلاً من ضياع جهد عدد من الباحثين في تناول قضايا قديمة عولجت من قبل، وكان جهد الباحث فيها إنه أعاد ترتيبها، أو جمعها بطريقة تختلف عما وجدها بينما أتجه بعضهم إلى الدراسات التي لا تتطلب ابتكار كبير من الباحث كتحقيق مخطوط ربما يكون محققاً في مكان آخر^(١).

وكان جواز إنشاء كليات، أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية على أن تتكون كل كلية من عدد من الأقسام العلمية ويتولى كل قسم منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ويقوم على بحوثها في كلية أو في غيرها من الكليات الجامعة ومعاهدها وتعين هذه الأقسام بقرار من الوزير المختص ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأقسام التي تتبع كل كلية من هذه الكليات كما يجوز أن تنشأ بقرار من الوزير المختص معاهد تابعة للكليات، إذا كانت الدراسة فيها تتصل بأكثر من قسم من الأقسام، وتسري على هذه المعاهد للأحكام الخاصة بأقسام الكلية، ويجوز أن تلحق بكليات الجامعة، أو بعضها مدارس تعليمية لمواد، أو دراسات تتصل بأغراض الأزهر، مثل مدرسة تجويد القرآن الكريم وتعليم القراءات، أو أقسام الإرشاد العامة المنشأة لمواجهة حاجات الذين يريدون التزود بالمعارف الدينية والعربية وغيرها من الفئات الشعب وتنظم الدراسة الخاصة لطلاب البعث من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة، ليتأهلوا لمتابعة الدراسة في الكليات والمعاهد

(١) عباس محبوب ، البحث العلمي في مناهج الجامعات الإسلامية ، الأمة (مجلة) ، العدد ٤٢ ، القاهرة ، آذار ١٩٨٤ ، ص ٢٤ - ٢٥ . وللإطلاع على موضوعات رسائل الماجستير (التخصص) والدكتوراه (العالمية) التي نوقشت في عدد من كليات جامعة الأزهر وبالذات في الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٤ . للمزيد ينظر : دليل رسائل التخصص والعالمية (القاهرة ، جامعة الأزهر ، أدره العامة للدراسات العليا والبحوث ، د. ت) .

مع نظرائهم من الطلاب العرب^(١) ، والجدول الآتي يوضح تزايد عدد طلاب جامعة الأزهر حسب الكليات المختلفة بأقسام (البكالوريوس ، الليسانس) للأعوام الدراسية ١٩٦٤-١٩٨٠^(٢) .

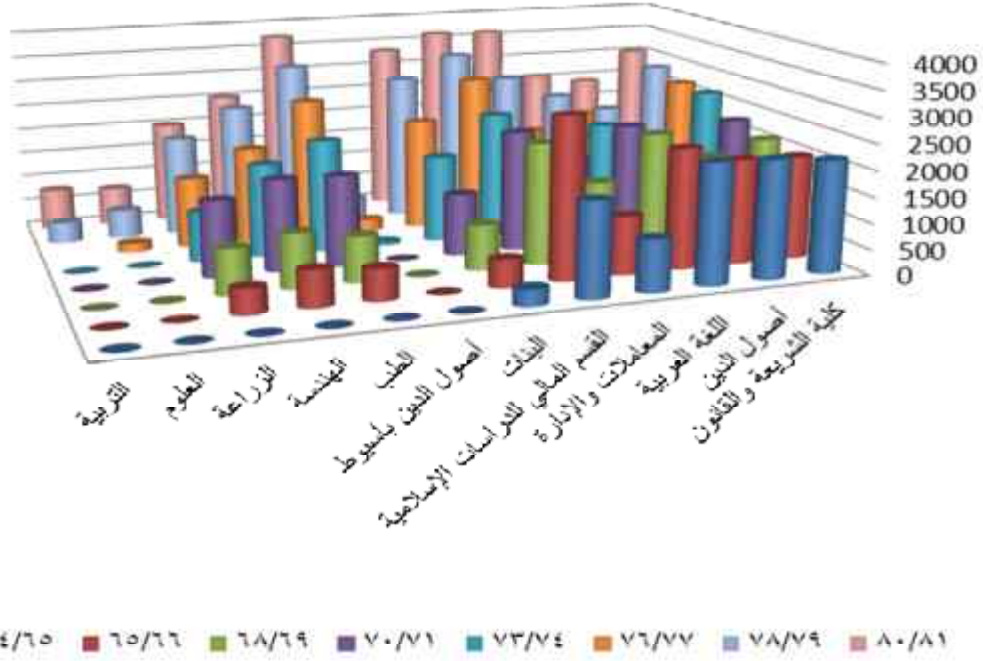
جدول رقم (١٠)

٨١/٨٠	٧٩/٧٨	٧٧/٧٦	٧٤/٧٣	٧١/٧٠	٦٩/٦٨	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	الكلية
٣٠٣٧	٢٨٥٥	٢٦٧٣	٢٦٤٧	٢٢٧٦	٢١٠٤	٢٠٠٤	٢١٨٠	كلية الشريعة والقانون
٢٤٢٢	١٩٨٢	١٥٦٩	١٥٤٦	١٦٣٦	١٨٣٨	٢٠٣٢	٢٢٧٨	أصول الدين
٢٥٨٨	٢٣٣٨	٢١٥٥	٢١١٢	٢٣١٢	٢٣٧٥	٢٣٣٥	٢٣١٥	اللغة العربية
٣٦٢٢	٢٧٩٨	١٨٦١	١٧٤٠	١٧٢٨	١٥٠٨	١١٤٣	١٠٠٥	المعاملات والإدارة
٣٦٥٢	٣٣٥٠	٣٠٠٩	٢٤٨٦	٢٣٤٥	٢٣٥٦	٣١٢٢	١٨٢٠	القسم المالي للدراسات الإسلامية
٣٣٤٤	٢٩٠٢	٢٢١٤	١٧٠٤	١٢٠٨	٨٨٦	٥٤٢	٣١٨	البنات
-	٤١٣	٢٤١	٦٥	-	-	-	-	أصول الدين بأسبوط
٣٧٤٤	٣٢٩٨	٢٧٧٨	٢٢٠٠	١٧٥٤	٨٩١	٦٠٠	-	الطب
٢٥٣٨	٢٥١٠	١٨٨٦	١٨٢٠	١٧٧٤	١٠٥٧	٦٩٣	-	الهندسة
٢٠١٦	١٩٤٧	١٣٧٣	١٠٠٠	١٤٨٨	٨٨٧	٤٨٧	-	الزراعة
٧٤٣	٥٦٨	١٧٢	-	-	-	-	-	العلوم
٨٠٧	٤٠٣	-	-	-	-	-	-	التربية
٢٩٥٩٤	٢٥١٩٢	١٩٨٥٥	١٧٩١٠	١٦٥٢١	١٣٩٠٢	١٢٩٥٨	٩٩١٦	المجموع

(١) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٦ .

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : وزارة شؤون الأزهر ، بيانات إحصائية عن جامعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ص ٤ ؛ جامعة الأزهر ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة ، بيان الخرجين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ص ١-٤ ؛ تقويم جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢٦ ؛ عرفات عبد العزيز سليمان ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

عدد طلاب جامعة الأزهر حسب الكليات المختلفة



شكل رقم (٥) يوضح عدد طلاب جامعة الأزهر حسب الكليات المختلفة

يتضح من الجدول والشكل المذكور أنفاً الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب المنتمين إلى الكليات الأزهرية خاصة بعد التوسع في بناء كليات جديد في الجامعة، واستحداث كليات إضافية بحيث أصبح الإقبال على الجامعة واضح خاصة في السنوات العشرة الأخيرة .

والجدول الآتي يبين أعداد المتخرجين في كل كلية بجامعة الأزهر خلال الأعوام الدراسية ١٩٦١-١٩٨٠^(١) . جدول رقم (١١)

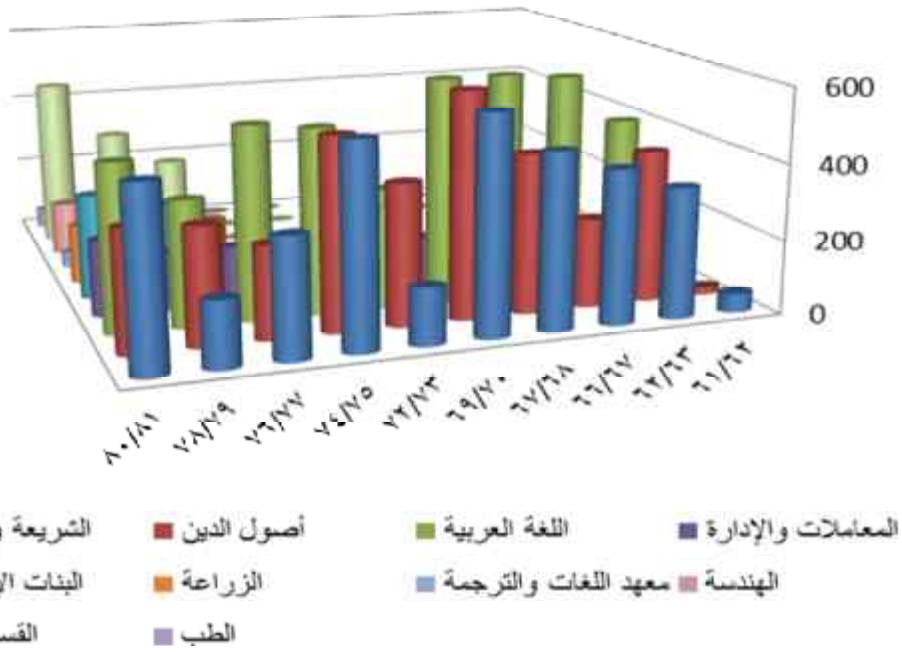
الكلية	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٧٠/٦٩	٧٣/٧٢	٧٥/٧٤	٧٧/٧٦	٧٩/٧٨	٨١/٨٠
الكلية الشريعة والقانون	٤٩	٣٤٩	٤٠٨	٤٦٧	٥٧٤	١٥٢	٥٣٣	٣١٦	١٧٣	٤٧١

(١) جامعة الأزهر ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة ، المصدر السابق ، ص١-٤ ؛ عرفات عبد العزيز سليمان ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

٣٢٤	٣١٣	٢٥٠	٥١٠	٣٧٨	٦٠٦	٤٢٦	٢٤٠	٤٠٨	٢٠	أصول الدين
٤٤٥	٣٣٧	٥١٤	٤٩٦	٣٢٤	٦٠٦	٦٠٣	٥٨٦	٤٥٨	٤٧	اللغة العربية
٢٠٨	١٥٧	١٥٨	١٦٤	١٢٦	١٣٦	-	-	-	-	المعاملات والإدارة
٢٨٧	٢٤٦	٢٢	٨٨	١٧٤	١١٦	-	-	-	-	البنات الإسلامية
١٦٤	١٦٣	١٥١	-	-	-	-	-	-	-	الزراعة
٤٥	١٨	١٢	-	-	-	-	-	-	-	معهد اللغات والترجمة
١٤٧	١٥٧	٢٤	-	-	-	-	-	-	-	الهندسة
٤٦٩	٣١٠	٢١٤	-	-	-	-	-	-	-	القسم المالي
٥٤	٥٣	-	-	-	-	-	-	-	-	الطب
٢٦١٤	٢٠٩٠	١٦٦١	١٧٩١	١١٩٠	٢٠٣٨	١٤٩٦	١٢٣٤	١٢١٥	١١٦	المجموع

إعداد المتخرجين في كل كلية بجامعة الأزهر



شكل رقم (٦) يوضح إعداد المتخرجين في كل كلية بجامعة الأزهر

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن عدد الطلاب المتخرجين في كل كلية من كليات جامعة الأزهر ومدى ما تؤديه جامعة الأزهر من خدمات ثقافية تعليمية متنوعة تمكن خريجها من الإسهام في بناء مجتمعهم سواء كان في مصر، أو خارجها وتقدمه، زيادة على ذلك تزويدهم بثقافة دينية رشيدة، كما نلاحظ زيادة في أعداد الخريجين في السنوات الأخيرة وهذا يرجع إلى الزيادة في عدد الكليات وتنوعها، طبقاً لقانون التطوير .

أما بالنسبة للدراسات العليا فالجدول الآتي يوضح عدد طلاب الدراسات العليا في الأعوام الدراسية ١٩٥٣ - ١٩٦٣^(١) .

جدول رقم (١٢)

٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	٥٩/٥٨	٥٨/٥٧	٥٧/٥٦	٥٦/٥٥	٥٥/٥٤	٥٤/٥٣
٤١١	٨٤٠	٩٧٠	١١٧٥	٩٨٢	٨٢٥	٧٨٧	٥١٧	٦٩١	٨١٩

تمثل الأرقام السابقة في الدراسات العليا ، عدد الطلبة في : كليات القضاء الشرعي والدعوة والإرشاد والتدريس ، حتى عام ١٩٦٢-١٩٦٣ وكان الإقبال عليها شديداً لميزانيتها المالية ، إذ كانت ترفع راتب حاملها عند التعيين من ١٠/٥ (عشرة جنيه ونصف) إلى ١٥ (خمسة عشر جنيهاً)^(٢) .

ويلحظ أن العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣ وهو أول الأعوام بعد التطوير بالنسبة لإيفاد مبعوثين من جامعة الأزهر للحصول على مؤهلات عليا في الخارج ، وكانت البعثات في ذلك العام على النحو الآتي^(٣) : كلية المعاملات والإدارة - ٥ بعثات ، الهندسة والصناعات - ٢٤ بعثة ، الطب - ١٦ بعثة، الزراعة-٥ بعثات

(١) تقرير مدير جامعة الأزهر عن العام الجامعي ١٩٦٢/١٩٦٣ ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ٤٦ .

؛ عرفات عبد العزيز سليمان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

ومدة كل من هذه البعثات ٤ سنوات للحصول على درجة الدكتوراه تمثلت في الأرقام السابقة في الدراسات العليا .

أما بالنسبة للدرجات العلمية التي تمنحها جامعة الأزهر فهي على النحو الآتي^(١):

أولاً - درجة الأجازة العالية للكليات والمعاهد، وتعادل البكالوريوس في الجامعات الأخرى بالجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً - درجة التخصص في دراسة من الدراسات المقررة في إحدى الكليات وتعادل درجة الماجستير .

ثالثاً - درجة العالمية في أي الدراسات الإسلامية، أو العربية من إحدى كليات الدراسات الإسلامية، والدراسات العربية، للحاصلين على الأجازة العالية منها، أو من غيرها من الكليات وتعادل درجة الدكتوراه .

٤- درجة العالمية أو الدكتوراه في الدراسات العليا من أي الكليات الأخرى ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية التعديل في الدرجات العلمية، بالإضافة أو بالحذف، ويكون ذلك بناء على عرض الوزير المختص، وبعد أخذ رأي مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر فيما يخصه، والجدول الآتي يوضح عدد طلاب جامعة الأزهر المقيدون بأقسام الدراسات العليا بكليات الجامعة المختلفة خلال المدة ١٩٦٦-١٩٨١^(٢) . جدول رقم (١٣)

١٩٨١/١٩٨٠		١٩٧٩/١٩٧٨		١٩٧٧/١٩٧٦		١٩٧٠/١٩٦٩		١٩٦٧/١٩٦٦		الكلية
دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	
١٢٣	٤١٩	١٥	٢٠٩	٣١	٣٨٠	٦٩	٤٠٨	١٨	٤١٢	الشرعية والقانون
٦	٥٥٨	١٨	٥٧٢	٣٥	٢٦٥	٥٥	٢٥٤	٢٥	٣٦٠	أصول الدين

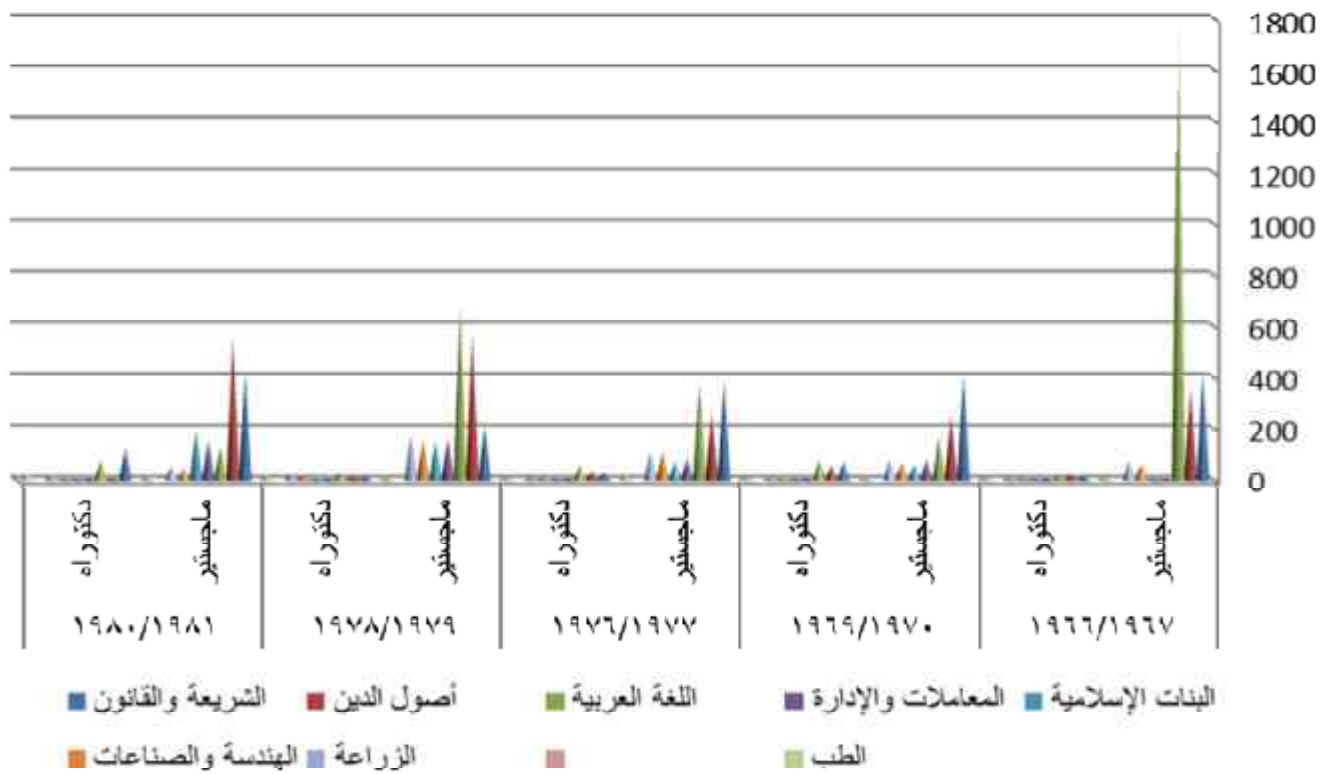
(١) عرفات عبد العزيز سلمان ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٢) وزارة شؤون الأزهر ، بيانات إحصائية عن جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٣ .

الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

٧٤	١٣٠	٣١	٦٧٣	٥٥	٣٧٥	٧٧	١٦٩	١٣	١٨٣٩	اللغة العربية
١	١٥٢	-	١٦٤	-	٨٥	-	٧٩	-	-	المعاملات والإدارة
-	١٨٩	-	١٤٨	-	٧٠	-	٦١	-	-	البنات الإسلامية
٢	٤٣	١٧	١٥٧	٨	١١٢	٦	٦٨	٦	٦٢	الهندسة والصناعات
٢٨	٥٤	٢٨	١٧٥	٩	١٠٩	٩	٨٢	٩	٧٤	الزراعة
٢٧	٩	١٩	٦	١٢	٢٠	١٠	٦	١٠	٨	الطب
٢٦١	١٥٥٤	١٢٨	٢٠٨٦	١٥٠	١٤١٦	٢٢٦	١١٧٢	٨١	٢٧٦٤	المجموع الكلي

عدد طلاب جامعة الأزهر المقيدين بأقسام الدراسات العليا



شكل رقم (٧) يبين إعداد طلاب جامعة الأزهر المقيدون بإقسام الدراسات العليا

يتضح من الجدول والشكل المذكور أنفاً أن طلاب الدراسات العليا في تزايد في أغلب الأحوال، سواء بالنسبة للكليات النظرية أو الكليات العملية بما في ذلك أيضاً كلية البنات الإسلامية وإذا قارنا هذا الجدول بالجدول السابق، نجد الفرق كبيراً بين الاثنين وتفسير ذلك، يعود لما اشتملت عليه جامعة الأزهر من كليات حديثة وتخصصات متنوعة .

أما بالنسبة للبعثات التي أرسلتها جامعة الأزهر إلى الخارج تتوضح في الجدول الآتي الذي يبين عدد البعثات للدارسين الدكتوراه والماجستير خلال الأعوام ١٩٦٣-١٩٨١^(١) .

جدول رقم (١٤)

اسم الكلية	١٩٦٣-١٩٦٤		١٩٧٦-١٩٧٧		١٩٨٠-١٩٨١
	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه
اللغة العربية ومعهد اللغات	٤	٣	١٧	٣	٦
أصول الدين	٣	٢	-	٣	-
الشريعة والقانون	٣	١	-	١	-
البنات الإسلامية	٥	٤	-	١٥	٣
المعاملات والإدارة	٥	٨	٢	٨	٣
الهندسة والصناعات	١٥	٣٢	١٨	٣٢	٢٤
الطب	١٠	١٧	١٥	١٧	١٧
الزراعة	٥	٩	-	٦	٢
العلوم	-	١٣	-	١٣	٥
المجموع	٥٠	٨٩	٥٢	٩٨	٦٠

(١) جامعة الأزهر ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة ، بيان بالوافدين للدراسات العليا بالخارج ١٩٨٠-١٩٨١ ؛ تقويم جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

تشير أرقام الإحصائية المذكورة أنفاً إلى الزيادة في عدد البعثات المرسلة للخارج للحصول على درجتي الدكتوراه الماجستير استكمالاً لمقومات تطوير الأزهر، كما يلحظ أيضاً أن بعثات كلية الهندسة، والصناعات هي أكثر البعثات عدداً يليها كلية الطب، وهذا خلاف البعثات الأخرى التي، يرغب أصحابها في استكمال دراساتهم في الخارج ويمنحون إجازة بدون مرتب للحصول عليها، زيادة على البعثات التي كانت على حساب المنح المقدمة من الدول الموفدة إليها .

ميزانية الجامعة :

كان لجامعة الأزهر ميزانية خاصة بها، ملحقة بالميزانية العامة للأزهر تشمل جميع الإيرادات المنظور تحصيلها، والمصروفات المقدرة صرفها خلال السنة المالية وقد بلغت ميزانية الجامعة في السنة المالية ١٩٦٣-١٩٦٤ مبلغ (٩,٨١٤,٠٠٠) جنيه بزيادة قدرها (٤٣٥,٨٠٠) جنيه عن ميزانية السنة المالية الماضية، وهذه الزيادة استمرت سنة بعد أخرى نظراً للتوسعات الكبيرة في إنشاءات الجامعة استكمالاً لمبانيها ولجهازها العلمي، والإداري، والفني وهذا خلاف ميزانية المعاهد الأزهرية سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والبالغة (٤,٢٢٨,٠٠٠)^(١)

والجدول الآتي يوضح تطور أنفاق جامعة الأزهر خلال المدة ١٩٦٢-١٩٨١

جدول رقم (١٥) ١٩٨١^(٢)

الاعتمادات المالية جنيه	العام الجامعي	الاعتمادات المالية جنيه	العام الجامعي
٢٥٨٨٩٠٠	١٩٧١-١٩٧٠	٥٣٥٠٠٠٠	١٩٦٣-١٩٦٢
٢٩٠٥١٠٠	١٩٧٢-١٩٧١	٩٨١٤٠٠٠	١٩٦٤-١٩٦٣
٣١٠٠٢٣٢	١٩٧٣-١٩٧٢	١١٢١١٨٠	١٩٦٥-١٩٦٤

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : تقويم جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٧٥ ؛ لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٥١٥ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، تقرير وزير شؤون الأزهر ، رقم الملف ٦٦ ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة بيان عن ميزانية جامعة الأزهر ، ١٩٧١-١٩٧٤ ، ١٠ ، ص ١ ؛ الأهرام ، العدد (٨٣٢١٥) ، ٦ شباط ١٩٧٥ .

الفصل الثاني : الأزهر وخطه الفكري ودوره الاجتماعي في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

٣٤٦.٨٧٠	١٩٧٤-١٩٧٣	١٧٣٢٧٠٠	١٩٦٦-١٩٦٥
٣٥٧٩٨١٠	١٩٧٧-١٩٧٦	٢٢٠.٤٠٠٠	١٩٦٧-١٩٦٦
٤٣٢٥٦٢١	١٩٧٨-١٩٧٧	١٨٣٣٧٠٠	١٩٦٨-١٩٦٧
٤٨٦٥٨٢٦	١٩٧٩-١٩٧٨	٢١٧٩٧٠٠	١٩٦٩-١٩٦٨
٤٩٨٧٠٣٠	١٩٨١-١٩٨٠	٢٣٣٥٣٠٠	١٩٧٠-١٩٦٩

ويتضح من الجدول أعلاه أن جامعة الأزهر هي من أعرق، وأقدم الجامعات التي لطالما سعت حكومة مصر إلى الاهتمام بتطويرها وزيادة الإنفاق عليها، ويظهر ذلك من خلال التطور الحاصل في الزيادة الملحوظة في ميزانية جامعة الأزهر وهذه الزيادة في الأنفاق جاءت نتيجة توسع الجامعة من خلال استحداث كليات جديدة، في محاولة جادة من الحكومة المصرية لجعل جامعة الأزهر قادرة على استقطاب الكثير من الطلبة من الداخل والخارج وتوفير المستلزمات الخاصة بهذه الجامعة ، كما ان الجدول الآتي يبين التطور الحاصل في ميزانية الأزهر خلال المدة ١٩٥٣-١٩٨١ (١) .

جدول رقم (١٦)

السنة	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١
الميزانية بالجنهات المصرية	٣٤٧٨	٥٩٩٢٤	٢٠٦٨٨١	٣٠٥٠٠٠	١٢١٠٣٣	٤٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠	١٧٣٩٨٠٠	٢٥٦٠٤١٠	٣٥٨٠٩٣٠

ومن خلال التعامل مع الأرقام والإحصائيات الواردة في الجدول يتضح مدى حالة التطور الذي لحق بالميزانية المخصصة للأزهر، وهذا التطور يرجع إلى تطور الأزهر نفسه من حيث استيعاب الطلاب وما يلزم ذلك من نفقات وإمكانيات

(١) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، ميزانيات وحسابات ، رقم الملفه ١٠١٤ ، ١٩٢٨ ، ٦٠ ، ص ٤ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مشروع الميزانية الجامع الأزهر ، رقم الملفه ٦٧ ، ١٩٥٣-١٩٨١ ، و ١٠ ، ص ٣-٤ ؛ تقويم جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٨٠ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مشروع ميزانية الجامع الأزهر ، رقم الملفه ٤ (و) /٩٤ ، ١٩٥٥ - ١٩٧٠ ، و ٢٦ ، ص ٣ .

مادية متنوعة، من بينها مرتبات هيئات التدريس، ثم ما حدث في تطور الدراسة في الأزهر بعد صدور قانون ١٩٦١ وما استتبع ذلك، حتى إننا نرى ان الميزانية قد قفزت إلى إضعاف ما كانت عليه قبل التطوير، على أن هذه الميزانية لا تقتصر على ما يقدمه الأزهر من ثقافة لطلابه المصريين فحسب بل تشتمل أيضاً ما يتحمله في سبيل نشر ثقافته خارج حدود مصر .

من خلال ما تقدم نستطيع أن نحدد الوظائف الأساسية التي قامت بها جامعة الأزهر على النحو الآتي^(١) :

١. وظيفة تعليمية حضارية : تتمثل في التعليم العالي بكليات الجامعة وحفظ التراث الإسلامي ونشره وبعث الحضارة العربية ، علاوة على عن تأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة الى سبيل الله .

٢. وظيفة خاصة بالدعوة ، وتتمثل في رفق العالم الإسلامي والعربي بالعلماء من أجل القيام بخدمة الدعوة الإسلامية .

٣. تنقية التراث الإسلامي من الشوائب وذلك من خلال ما يدرسه طلبة الكليات النظرية من بعض المواد التي تساهم في هذا ، فقد استحدثت كلية أصول الدين على سبيل المثال مادة بعنوان الدخيل في التفسير ، ومادة بعنوان التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث ، كما بدأ قسم الحديث بكلية أصول منذ عام ١٩٧٧ مشروعاً رائداً عرف بمشروع السنة ، وهو ذو ثلاث مراحل المرحلة الأولى استقصاء الأحاديث المتداولة في الكتب المطبوعة أو المخطوطة وتبلغ نحو ٢٠٠,٠٠٠ حديث في نحو عشرين كتاباً ، وتحديد نوعية الحديث (صحيح أو حسن أو ضعيف) ويقوم بهذا العمل طلاب الدراسات العليا ، حيث حدد لرسالة الماجستير تخريج وفحص نحو أربعمئة حديث ، ورسالة الدكتوراه نحو ألف

(١) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

ومائتي حديث ، ويقدر المشروع بعد اكتماله بنحو ٤٠٠ (أربعمائة) مجلد ، تم منها نحو مائة مجلد .

أما المرحلة الثانية : فهي فصل الأحاديث الصحيحة عن غيرها في كتب مستقل والمرحلة الثالثة اختيار صفوة من الأحاديث لتغطي إحكام الشريعة في كتاب واحد. ٤. إعادة الاهتمام بالتراث الإسلامي في المقررات الدراسية ، وهو أن كان أمر قد اتخذه مجلس جامعة الأزهر ولم يحظ بالتنفيذ في الكليات النظرية على مستوى واسع ، إلا أنه قد صدر في المدة الأخيرة وبالتحديد في منتصف عام ١٩٨٩ قرار بضرورة أن يلتزم الأستاذ الأزهري في منهجه بتدريس جزء من كتب التراث^(١).

أما بالنسبة للدور التعليمي لجامعة الأزهر فإنها تعمل على تحقيق الدور الخاص من الناحية التعليمية فقط ، دون أن تحقق الوظائف التي نص عليها قانون إعادة تنظيم الأزهر الأمر الذي يجعلها لا تقوم بدور حضاري مما يعنيه هذا من عدم القدرة على بناء إطار صالح لمواجهة قضايا المجتمع ، وبعث الحضارة والتراث الإسلامي وكان يتوقع منها انطلاقاً من الوظيفة الحضارية للأزهر أن تعمل على بناء وتعميق إعادة تشكيل مفاهيم وقيم التعامل الحضاري لكي تصبح أداة من أدوات البناء الأيديولوجي، وأحد أدوات إحياء التراث الحضاري الإسلامي ، إذ تعد تلك المسيرة الأزواجية للأزهر حول مسألة تاريخية إسلامية مهمة بهذا الشكل تعبر عن تراجع خطير ومؤشر سلبي واضح على سياسياته الخارجية المرتبطة بمخططات السلطة المصرية التي طالما سخرت الأزهر ورجاله وكبار علمائه لخدمة سياساته ومخططاتها المخالفة لحقوق الأمة وشعوبها .

(١) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

المبحث الثاني : الأنشطة الفكرية والثقافية لمؤسسة الأزهر .

١ . الصحافة الأزهرية :

كان المماليك في مصر لا يهتمون بالمطبعة كوسيلة لإصدار الصحف، وانكبوا على حياتهم الخاصة بعيداً عن حضارة العالم التي أشرفت بظهور الصحافة مع بداية القرن السادس عشر في دول أوروبا، وعندما احتل الفرنسيون مصر ٢١ تموز ١٧٩٨ فكان من بين ما حملت إليها هي المطابع العربية، والفرنسية، واليونانية، لذا كان دخول المطبعة في خدمة الصحافة مع الاحتلال الفرنسي حدثاً حضارياً^(١)، إذ استخدمت هذه المطابع في إذاعة المنشورات العربية، وأوامر القيادة العامة، ومن ذلك الوقت نشأت الصحافة، وشهد المصريون وقتذاك صحيفتين أحدهما (بريد مصر) صدرت في ١٨ آب ١٧٩٨ تحمل إخبار مصر الداخلية وتوزع كل خمسة أيام، وكانت تتضمن أحياناً بعض الشعر والأدب، والصحيفة الثانية هي (العشرية المصرية) وقد تخصصت في نشر بحوث أعضاء المجمع العلمي المصري، وعندما أقام الاحتلال الفرنسي ديواناً للقضايا يرفع إليه ما يقع بين المصريين من أحداث، ويتم نشرها بعد ذلك في صحيفة إختاروا لها اسم (التنبيه) وكانت أول صحيفة تصدر في الوطن العربي عام ١٨٠٠ وكان ظهورها نقلة في عالم المعرفة، وتولى أمرها شيخ من خريجي الأزهر هو إسماعيل الخشاب^(٢)، وقد توقفت بعد خروج الاحتلال الفرنسي^(٣).

(١) أنور الجندي، تطور الصحافة العربية في مصر، مطبعة الرسالة، (القاهرة، ١٩٥٦)، ص ٣٢ .

(٢) إسماعيل الخشاب (- - ١٨١٥) ولد في محافظة أسيوط وهو أحد أبرز الأدباء والمؤرخين الذين عاشوا في مصر يعد من أعلام التاريخ والأدب في ذلك العصر فقد كان شاعراً وكاتباً وله العديد من الدواوين منها خلاصة ما يراد من إخبار الأمير مراد بالإضافة إلى أنه كان يعد أول محرر لصحيفة عربية صدرت عن الديوان في زمن الحملة الفرنسية. للمزيد ينظر : محي الدين الطعيمي، المصدر السابق، ص ١٢١ .

(٣) عبد اللطيف ألسبكي، أثر الصحافة والسينما في توجه المجتمع، الأزهر، مج ٢٦، ج ١١-١٢، القاهرة، شباط ١٩٥٥، ص ٧١٨ .

اعتمدت الصحافة المصرية على الأزهريين قبل غيرهم في نهضتها ووجدت منهم منذ نشأتها الأقلام القوية، والأفكار الناهضة بالعلم وورع الفكر وإتخاذها منبراً اعتلاه الأدباء والشعراء ، وكبار المفكرين ، والقادة المشرعين ، ودعوا من خلالها إلى الإصلاح الاجتماعي في مختلف إشكاله، وشتى أساليبه^(١)، ثم لقيت الصحف بفنونها المختلفة أبلغ عون من الأزهريين فكانوا هم أول من شقوا طريقها وآزروها في رسالتها الاجتماعية والسياسية والعلمية والأدبية، كما حسب الأزهريين أنهم بنهوضهم بالصحافة قد أحيوا اللغة العربية وآدابها في وقت كان فيه سادة الشعب يتحدثون باللغة الأجنبية، ويفرض المحتل لغته في الدواوين والمدارس^(٢).

ويمكن القول أن الأزهريين كان لهم الأثر الكبير في النهضة الصحفية في العصر الحاضر من خلال ما أدوه من خدمات على الأدب واللغة والاجتماع أثرت في النشاط الفكري تأثيراً ملموساً ولا يزال من الصحف والمجلات العربية في مصر تقوم على سواعد الأزهريين وتزخر بأفكارهم وتشرق بأدائهم ومنها:

مجلة الأزهر :

وهي مجلة أصدرتها مشيخة الأزهر عام ١٩٣٠ تحت إسم (نور الإسلام) رأس تحريرها الشيخ محمد الخضر حسين الذي أصبح شيخاً للأزهر فيما بعد وقدمت المجلة نفسها للقراء بأنها مجلة دينية علمية أخلاقية تاريخية حكمية وصدرت لتكون صوتاً للأزهر الشريف، ومعبراً عن لسان حاله^(٣).

(١) محمد كامل ألقفي ، الأزهر والصحافة ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ٦ ، القاهرة ، آذار ١٩٥٥ ، ص ٨١١ .

(٢) محمد كامل ألقفي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، مكتبة نهضة مصر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ص ١٠١-١٠٢ .

(٣) محمد منصور محمود ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات ، دار الوفاء ، (القاهرة ، ١٩٩٠) ص ١٥٨ .

أوضحت المجلة أهدافها ومقصدها وخطتها، في إفتتاحية عددها الأول التي كتبها الشيخ محمد الخضر حسين، بحيث خرجت هذه المجلة بعد أن رسمت لنفسها خطة لأتمس السياسة في شأن وقصارى جهدها أن تعمل على نشر آداب الإسلام وإظهار حقائقه نقيه من كل لبس، علاوة على ما كانت تدعو فائدته إلى نشر المباحث القيمة علمية كانت أو أدبية ومن أجل أن يكون جهاد هذه المجلة متصلاً بالحركة الفكرية في البلاد الأوربية أنشئ في إدارة المجلة قسم لترجمة ما يصدر في الصحف الأجنبية من مباحث علمية ومقالات يتحدث فيها عن الإسلام، وفضل هذا المشروع عائد إلى ملك مصر أحمد فؤاد الأول^(١)، وبعد مضي ثلاث سنوات على صدور (نور الإسلام) تغير أسمها ليصبح (الأزهر) ورغم تغير مشايخ الأزهر وإدارة المجلة ، وجهازها التحريري ، ظل طابع الولاء لنظام الحكم والتأكيد عليه^(٢).

استمرت مجلة (الأزهر) في صدورها حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، واستمر ولائها وتبعيتها للنظام الجديد وخلال مدة الدراسة (١٩٥٢-١٩٨١) كانت مجلة (الأزهر) تصدر عشرة أعداد كل سنة ، ويصدر العدد مع مطلع كل شهر عربي وفي شهر أب ١٩٥٤ تغير إصدار المجلة فأصبح مرتين في كل شهر عربي، في بدايته وفي منتصفه^(٣).

(١) أحمد فؤاد الأول (١٨٦٨-١٩٣٦) ولد في الجزيرة التحق بالمدرسة الخاصة بالأمراء في عابدين وأكمل الدراسة الإعدادية في إيطاليا ثم دخل المدرسة الحربية عينته الدولة العثمانية ملحقاً عسكرياً في فينا وفي عام ١٨٩٢ تم تعيينه في مجلس إدارة الجامعة المصرية تولى عرش مصر ١٩١٧ أعلن نفسه ملكاً عام ١٩٢٢ . للمزيد ينظر : عبد العزيز الأزهرى وآخرون ، فؤاد الأول ، مطبعة مصر ، (القاهرة ، ١٩٣٧) ، ص١٣-١٨ .

(٢) محب الدين الخطيب ، رسالة الأزهر في عهده الجديد ، الأزهر ، مج٢١ ، ج٣ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٥٢ ، ص٤٦٥ .

(٣) أشارت المجلة في عددها الصادر في ٣٠ أيار ١٩٥٢ في بيان لها على صفحتها الثالثة ، وتصدر المجلة اثني عشر جزءاً (عدداً) في اثني عشر شهراً ، منها عشرة أجزاء باللغة العربية وجزءان بالانكليزية لا يوزعان الأ في البلاد الأجنبية ، كما صدرت بعض أعداد المجلة على هيئة عديدين في عدد واحد مثل : العدد الصادر في نيسان وأيار ١٩٦٣ داخل غلاف واحد ، وعدد صفحاته ١٥٨ صفحة في حين كان عدد صفحات العدد

رئاسة تحرير المجلة وإدارتها :

شهدت المجلة في مدة الدراسة عدداً من رؤساء التحرير أو المشرفين على تحريرها أو إدارتها، فقد تولى أحمد حسن الزيات^(١)، ابتداءً من العدد الصادر في ٢٥ أيار ١٩٥٢ منصب مدير المجلة ورئيس التحرير واستمر حتى أيلول ١٩٥٢ ومعه محمد عرفه مديراً للمجلة، وفي آذار عام ١٩٥٦ تولى عبد اللطيف ألسبكي^(٢)، إدارة المجلة، ثم خلفه عبد الرحمن عيسى مديراً للمجلة وأستمر في رئاسة التحرير حتى شباط عام ١٩٥٩ حيث تحولت إلى محب الدين الخطيب^(٣)، ثم عاد أحمد حسن الزيات في آذار عام ١٩٥٩ بعدها تحولت الإدارة إلى عباس

السابق ١٤٧ صفحة ، ويصدر العدد في نصف الحجم الأساس للمجلة (من حيث عدد الصفحات) ، وتشير (الأزهر) إلى هذا التغير للمجلة ومبرراته ، ودوافعه فتقول (لقد كانت مجلة الأزهر في الربع الأول من القرن الأول لحياثها تطلع على قرائها مع هلال كل شهر عربي ، وقد شعرنا بأن المدة تطول بيننا وبين القراء ويتغير الإصدار مرة أخرى وكان تبرير المجلة هو رغبت الكثير من القراء ان تعود إلى نظامها الأول أي تصدر كل شهر عربي وقد = استجابت المجلة لذلك على ان تزيد في حجمها حتى تتسع لأكثر مالديها من المواد وكان ثمن العدد ٤ قروش بدلا من ٥ قروش . ينظر : محب الدين الخطيب ، رسالة الأزهر في عهده الجديد ، مج ٢٢ ، ج ٦ ، القاهرة ، أيار ١٩٥٢ ، ص ٣ .

(١) احمد حسن الزيات (١٨٨٥-١٩٦٨) ولد في محافظة الدقهلية التحق بالأزهر وعمل مدرساً للغة العربية بمدرسة القرير نحو سبع سنوات وتعلم الفرنسية وحصل على ليسانس كلية الآداب جامعة القاهرة ثم عمل أستاذاً بكلية للآداب ببغداد عام ١٩٣٣ وعمل في مجلة الرسالة وأصدر مجلة الرواية في المدة ١٩٣٣ . للمزيد ينظر : محي الدين الطعيبي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢) عبد اللطيف ألسبكي (١٨٩٦-١٩٦٩) ولد في محافظة المنوفية تلقى تعليمه الأول في الأزهر حصل على الشهادة العالمية عام ١٩٢٧ تدرج في المناصب إلى أن وصل إلى عضوية هيئة كبار العلماء كما كان رئيساً للجنة أحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية له العديد من المؤلفات منها في رياض القرآن والحلال والحرام كما أصدر الموسوعة الدينية . للمزيد ينظر : محمد عبد العليم حسين ، مشيخة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٣) محب الدين الخطيب (١٨٨٦-١٩٦٩) ولد في محافظة المنوفية حصل على الشهادة الابتدائية ثم الثانوية عام ١٩٠٦ في بيروت التحق بكلية الحقوق شارك مع مجموعة من الشباب بتأسيس جمعية النهضة العربية كما حرص على أيقاظ العرب على حمل رسالة الإسلام كما شارك في الكثير من الجرائد منها المؤيد كما اصدر مجلة الزهراء . للمزيد ينظر : محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر في إلف عام ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

محمود العقاد^(١)، في أيار عام ١٩٦٤ استمر أحمد حسن الزيات برئاسة تحرير المجلة حتى وفاته في آب ١٩٦٨ ثم تولى عبد الرحيم فوده إدارة المجلة ابتداءً من أيلول عام ١٩٦٨ وظل الوضع على ما هو عليه حتى وفاته في آذار ١٩٧٦ بعدها تولى عبد الودود شلبي^(٢)، الأشراف على رئاسة تحريرها حتى ايار ١٩٨٠، بعدها تولى محمد صابر البرديسي إدارة المجلة خلفاً له في حزيران ١٩٨٠ واستمر كذلك حتى شباط ١٩٨١ حيث أعقبه عبد المعطي بيومي^(٣)، ومن الجدير ذكره أنه في حالة تغير رئيس التحرير، أو مدير المجلة لا يصاحبه تغير جوهري في توجيهات المجلة، وإهتماماتها^(٤).

إعتمدت مجلة الأزهر في تحرير موضوعاتها على كتاب مختصين معظمهم من أساتذة جامعة الأزهر وبعض علمائه البارزين ، كما تناولت المجلة معالجة العديد من القضايا من خلال أبوابها الثابتة فقد كانت تخصص باب للتفسير بعض

(١) عباس محمود العقاد (١٨٨٩-١٩٦٤) ولد في محافظة أسوان اقتصرته دراسته على المرحلة الابتدائية لعدم توافر المدارس الحديثة اعتمد فقط على ذكائه الحاد وصبره على التعليم والمعرفة حتى أصبح ذو ثقافة موسوعية عمل العقاد بوظائف حكومية متعددة كما عمل في الصحافة انتخب عضواً بمجلس النواب له العديد من الدواوين = الشعرية منها يقظة الصباح واستباح الأصيل وأشجار الليل وهديّة الكروان . للمزيد ينظر: أسامة أحمد شاكر ، من أعلام العصر ، (القاهرة ، ٢٠٠١) ، ص ١٠-١٦ .

(٢) عبد الودود شلبي (١٩٢٥-٢٠٠٨) ولد في محافظة المنوفية حفظ القرآن الكريم التحق بالابتدائية ثم التحق بالأزهر عام ١٩٤١ شغل مناصب حكومية عديدة منها سكرتير لشيخ الأزهر محمود شلتوت ورئيساً لتحرير مجلة الأزهر له العديد من المؤلفات منها أبو جهل يظهر في بلاد الغرب وكتاب في محكمّة التاريخ وكتاب الإسلام والغرب . للمزيد ينظر: عبد الودود شلبي ، في محكمّة التاريخ ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص ١-٧ .

(٣) عبد المعطي بيومي (١٩٤٠-٢٠١٢) ولد في محافظة كفر الشيخ تخرج من قسم العقيدة والفلسفة وكلية أصول الدين بالأزهر عام ١٩٦٥ ثم حصل على الماجستير عام ١٩٦٨ ودرجة الدكتوراه ١٩٧٢ عمل في مناصب حكومية عديدة منها مدرساً في كلية أصول الدين ثم عضو هيئة كبار العلماء ومجمع البحوث الإسلامية وعضو بمجلس الشعب . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي ، النور الأبهري في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، دار الجيل ، (بيروت ، ١٩٩٢) ، ص ٩٨ .

(٤) محمد منصور محمود ، المصدر السابق ، ص ١٦٢-١٦٣ ؛ محمد كامل ألفقي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، ص ١٤٦ .

آيات القرآن واستخراج معانيها، وباب آخر للاهتمام باللغة العربية والدفاع عنها وباب للدفاع عن المسلمين وصد هجمات الشرق والغرب كما ادت دوراً مؤثراً في الحركة الإسلامية فكرياً ودعوة وتأصيلاً^(١)، كما أولت إهتماماً كبيراً للفتاوى والأحكام التي كانت تجيب على تساؤلات القراء، زيادة على ذلك ناقشت المجلة مجموعة من القضايا الاجتماعية المعاصرة والمهمة لدى أفراد المجتمع مثل شهادات الإستثمار، وفوائد البنوك والتأمين، وتنظيم الأسرة، وتحديد النسل والاشتراكية والرأسمالية ومشكلات الشباب و القيم والعادات والتقاليد التي تعارض مع الإسلام، وكيف يمكن تقويمها، كما أولت إهتماماً خاصاً بالمناسبات الدينية المختلفة.

أما ما يخص الجانب السياسي فقد اهتمت المجلة بالقضايا التي تشغل النظام الحاكم، أو التي طرحها، أو يكون طرفاً فيها، كقضية الصدام مع الإخوان المسلمين، أو التوجه الاشتراكي، والصراع مع الكيان الصهيوني حرباً وسلاماً^(٢)، كما أولت المجلة الجانب الاقتصادي أهمية فقد أعلنت تأييدها لتأميم المؤسسات الاقتصادية وترى أن ذلك يدخل في باب (المصالح المرسله) وفي باب (سد الذرائع) كما ان التأميم قد حرر كثير من الشركات والبنوك والمؤسسات الاقتصادية من السيطرة الأجنبية وردها إلى صاحبها الطبيعي وهو (الشعب)^(٣).

ويتضح من خلال ما سبق الثبات في التأكيد الدائم من المجلة على الولاء للنظام السياسي القائم، وتأيينه في كل الخطوات التي كان يتخذها خاصة في السياسة الداخلية منها، بحيث كانت مجلة (الأزهر) منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٢ مواكبة للقيادة السياسية وتوجيهاتها والسير معها وفي ركابها ويأتي هذا إتساقاً مع طبيعة المؤسسة الدينية التي صدرت عنها المجلة، إذ بقيت جزءاً رئيساً من

(١) عبد اللطيف حمزة، قصة الصحافة المصرية، ط٢، دار الفكر العربي، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص١٧١.

(٢) أنور الجندي، تاريخ الصحافة الإسلامية، مطبعة دار الأنصار، (القاهرة، ١٩٣٥)، ج١، ص١١١.

(٣) عبد الرحيم فوده، المجتمع الاشتراكي في ظل الإسلام، الأزهر، مج ٥٦، ج٤، القاهرة، آذار ١٩٦٦،

النسيج المكون لأجهزة الدولة، وتؤكد السوابق التاريخية المتعددة حرص الحكومة على إستمرار تبعية المؤسسة الدينية لها إبتداءً من شيخ الأزهر الذي كان يعين بقرار جمهوري وأمين مجمع البحوث الإسلامية يعين بقرار مثله ، كما كانت كل مفاصل هذه المؤسسة تابعة للنظام الحاكم وتخضع لسياسته ومن ثم تلتزم بتوجهات الأطر الحاكمة، وهذا بحد ذاته يشكل عدم استقلالية المؤسسة الدينية بكل مفاصلها وهذه المجلة تعتبر إحدى هذه المفاصل ولا تزال هذه المجلة تصدر حتى اليوم .

٢. مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية :

للتعرف على دور مجمع البحوث وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية في خدمة الإسلام يجب الوقوف على الوظائف التي يفترض أن يؤديها كل منهما بموجب قانون إعادة تنظيم الأزهر والتي تمثلت في الآتي :

١. بحث ودراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية ٢. العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب، وأثار التعصب السياسي ، والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصلي الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة ٣. تتبع كل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج والإنتفاع بما فيها من رأي صحيح ، أو مواجهتها بالصحيح والرد ٤. بحث ودراسة كل ما يستجد من مشكلات مذهبية أو إجتماعية وإقتصادية تتعلق بالعقيدة أو غيرها وبيان الرأي الشرعي فيها ٥. الاهتمام بالتراث الإسلامي والعمل على تحقيقه ونشره ٦. حمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ورسم شؤون الدعوة في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ ذلك ٧. معاونة جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية والأشراف عليها والمشاركة في إمتحاناتها ورسم السياسة العامة الكفيلة للنهوض بها ٨. العمل على تنظيم القواعد التي تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التي تتكفل بها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية ٩. رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم ، والبعوث الوافدة من العالم إلى الأزهر ١٠.

عقد المجمع للمؤتمرات سنوياً لمناقشه فيه أهم القضايا والمستجدات على الساحة ويعقبه مجموعة من القرارات والتوصيات القابلة للتنفيذ^(١).

وقد حددت المادة (٢٠) من قانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١ هيئات المجمع وهي على النحو الآتي^(٢):

أ. مجلس المجمع ب. مؤتمر المجمع ج. الأمانة العامة للمجمع .

وبالاطلاع على الوظائف التي يقوم بها المجمع وإدارة الثقافة والبعوث نجد عددا من الوظائف المشتركة والأخرى منفصلة، من الوظائف المشتركة التي يتشابهان في القيام بها نوعين من الوظائف هما: وظيفة ثقافية تبدو في نشر وتجديد الثقافة الإسلامية بطرق مختلفة مع تجريبها من كل ما علق بها من أخطاء، ووظيفة مجتمعية تتمثل في بيان الرأي الإسلامي في مشكلات وقضايا المجتمع المذهبية والاجتماعية والاقتصادية^(٣) .

ومن الوظائف المنفصلة والتي تستقل إدارة الثقافة والبعوث في القيام بها وظيفتان، وظيفة تصحيحية وتتركز في مراجعة وفحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية، أو التي تتعرض للإسلام في الداخل والخارج وإبداء الرأي فيها، ووظيفة إشرافية تبدو من خلال إيفاد ومتابعة البعث في الخارج والأشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر وبالتركيز على مجمع البحوث الإسلامية باعتبار ان إدارة الثقافة ما هي إلا هيئة مساعدة للمجمع، لمعرفة طبيعة الدور الذي يقوم به لوجدنا، انه من خلال النوعية السابقة التي يقوم بها من الوظائف أن المجمع لا

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، مشروع للاتحة المؤقتة لتنظيم العمل بمجمع البحوث الإسلامية ، رقم الملفه أ١ ، ٣٠ أيلول ١٩٦٤ ، و٤ ، ص٤ ؛ الحسيني هاشم ، مجمع البحوث الإسلامية ، اللجنة العليا للاحتفال بالأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص٢٧٩ .

(٢) لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص٤٨١-٤٨٤ ؛ الأهرام ، العدد (٢٥٦٤٢) ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ .

(٣) مجمع البحوث الإسلامية ، تاريخه وتطوره ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر الأمانة العامة ، (القاهرة - ١٩٨٣) ص٧-٨ .

يقتصر على المجال الديني وحده فهو يمتد في نطاق عمله ليتناول عدداً من مختلف قضايا المجتمع الاجتماعية، والاقتصادية والسياسي وهي النتيجة التي يؤكد ما جاء في كلمة الدكتور محمود حسب الله الأمين العام للمجمع في المؤتمر الثاني له في أيار ١٩٦٥ وذلك في معرض حديثه عن مجال البحوث في المجمع حيث قرر ان مجال هذه البحوث لا تقتصر على الناحية الدينية ، بل يتسع ليشمل مجالات أخرى مثلاً الاجتماع، والفلسفة ، والاقتصاد، والسياسة، وما إليها^(١) .

ويقوم المجمع بوظائفه من خلال عدد من الإدارات واللجان التي يمكن تقسيم أهم جهودها في هذا المجال إلى^(٢):

أولاً : إصدار سلسلة شهرية :

وهي السلسلة التي صدرت تحت عنوان (سلسلة البحوث الإسلامية) وأصدرتها الأمانة العامة للمجمع وتحتوي عدداً من ألوان الثقافة الإسلامية، وتركز أساساً على الوظيفة الثقافية من خلال الإطلاع على مجموعة الكتب التي نشرتها السلسلة في المدة مابين(١٩٦١-١٩٨١) يتبين أن السلسلة أصدرت خلال مدة العشرين سنة هذه (٩٢) كتاب،(٧٧) منهم في المجال الديني، وذلك بنسبة ٨٣,٦% وعشرة كتب في المجال الاجتماعي بنسبة ١٠,٨% وأربعة كتب في المجال السياسي بنسبة ٤,٣% الأمر الذي يوضح ان السلسلة يغلب عليها تناول الموضوعات الدينية وبخاصة تلك التي لاتثير أية قضايا حساسة^(٣).

ثانياً : عقد مؤتمرات سنوية :

كان يجتمع المجمع اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل عام مالم يستدع الأمر عقد اجتماع طارئ^(٤)، وان كان هذا الاجتماع السنوي لا يحدث بانتظام، كما لم يجتمع

(١) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص١٧٩-١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٢٩ ؛ الأهرام ، العدد (٢٦٢٢٦) ، ٢٦ تشرين أول ١٩٥٨ .

(٣) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص١٥٦-١٦١ .

(٤) ينظر المادة ٢٢ من قانون اعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص١٣ .

المجمع منذ عام ١٩٧٨ إلى نهاية مدة الدراسة عام ١٩٨١ وتعد هذه المؤتمرات مؤشراً هاماً يوضح دور المجمع في قضايا المجتمع، لذا سنعمل على تصنيف نوعيات البحوث التي ناقشها كل مؤتمر من المؤتمرات التي عقدها المجمع والتي بلغت خلال المدة ١٩٦٤-١٩٧٧ ثمانية مؤتمرات^(١)، لنرى مدى ارتباطها بالقضايا المثارة، ونسبة تحقق الأهداف الدينية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في رسالة المجمع وذلك من خلال الجدول الآتي يوضح تصنيف وعدد الأبحاث .

عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية

خلال المدة (١٩٦٤ - ١٩٧٧) ^(٢) . جدول رقم (١٧)

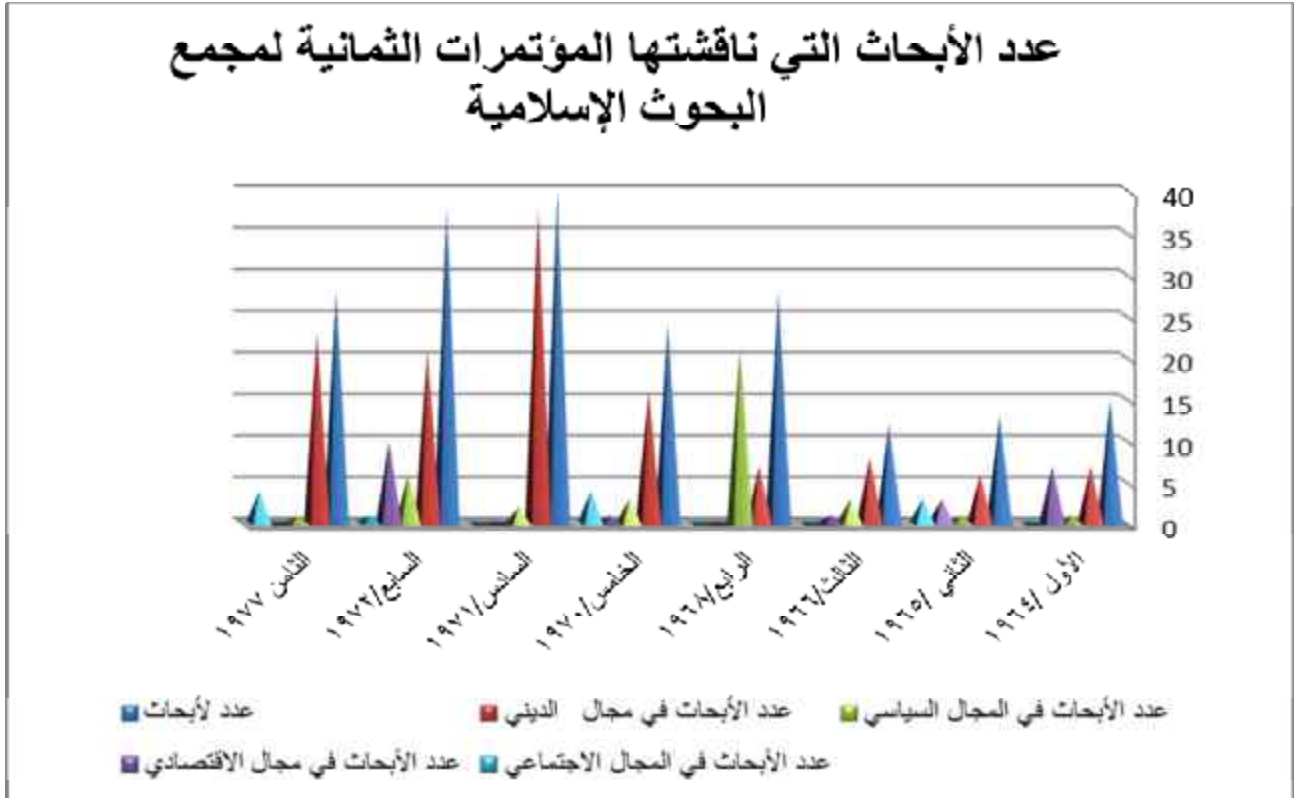
المؤتمر/ السنة	عدد الأبحاث المقدمة	عدد الأبحاث في مجال الديني	عدد الأبحاث في المجال السياسي	عدد الأبحاث في مجال الاقتصادي	عدد الأبحاث في المجال الاجتماعي
الأول / ١٩٦٤	١٥	٧	١	٧	-
الثاني / ١٩٦٥	١٣	٦	١	٣	٣
الثالث / ١٩٦٦	١٢	٨	٣	١	-
الرابع / ١٩٦٨	٢٨	٧	٢١	-	-
الخامس / ١٩٧٠	٢٤	١٦	٣	١	٤
السادس / ١٩٧١	٤٠	٣٨	٢	-	-
السابع / ١٩٧٢	٣٨	٢١	٦	١٠	١

(١) للاطلاع على عرض نوعية الأبحاث التي قدمت لهذه المؤتمرات ينظر . مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق

، ص ١٩٣-٣٤٢ .

(٢) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩-٢٨٠ .

٤	-	١	٢٣	٢٨	الثامن ١٩٧٧
١٢	٢٢	٣٨	١٢٦	١٩٨	المجموع



شكل رقم (٨) يوضح عدد الأبحاث التي ناقشتها المؤتمرات الثمانية لمجمع البحوث الإسلامية

وفي نظرة تحليلية للأبحاث والقضايا التي عالجتها هذه المؤتمرات المذكورة في الجدول والشكل أعلاه نود أن نوضح أنه في المؤتمر الأول المنعقد عام ١٩٦٤ قد غلبت عليه القضايا الدينية، والاقتصادية حيث بلغت عدد الأبحاث فيهما ١٤ بحثاً من مجموع الكلي للأبحاث المقدمة للمؤتمر وعددها ١٥ بحثاً، وذلك بنسبة ٩٣,٣%، ويرجع التركيز في القضايا الدينية مثل الاجتهاد والتفريق بين أحكام المذاهب لإنهاء أعضاء المؤتمر نتيجة مداولاتهم ودراساتهم إلى أن مشكلتي تجريد الإسلام مما علق به من أخطاء، وإزالة أسباب الخلافات المذهبية بين

المسلمين ، من المشكلات الهامة التي تواجه المجتمع الإسلامي الأمر الذي يستلزم ضرورة حلها .

أما تركيز المؤتمر على القضايا الاقتصادية يرجع إلى أسباب خاصة بالمرحلة التاريخية التي مرت بها مصر في عام ١٩٦١ والتي تمثلت في صدور القوانين الاشتراكية الخاصة بالتأميم الأمر الذي جعل الأعضاء المشاركين في المؤتمر يعملون لمحاولة إيجاد سوابق ومحددات إسلامية لرقابة وسيطرة الدولة على الأفراد من أجل إصلاح المجتمع الإسلامي ، وفي هذا الصدد وإن لم يقر المؤتمر مبدأ التأميم صراحة، إلا إنه إتجه للموافقة بصفة عامة على إتجاه أصحاب السلطة في كل بلد لتقييد حرية التملك بالقدر الذي يحقق المصلحة العامة، ويمنع حدوث المساوىء ، والمجمع في إتجاهه هذا يتماشى مع قوانين التأميم ولا يخالف الشريعة تماماً، وذلك بإقراره إن الأصل هو حق الملكية الخاصة.

٢. المؤتمر الثاني المنعقد عام ١٩٦٥، زادت فيه الأبحاث المقدمة في المجال الديني ، إذ بلغ عددها ستة أبحاث من المجموع الكلي للأبحاث البالغ ١٣ بحثاً وذلك بنسبة ٤٦,١% تلاها الأبحاث المقدمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ووصل عددها معاً ستة أبحاث ثم بحث واحد في المجال السياسي بنسبة ٧,٦% .

ويرجع التركيز على القضايا الدينية والاقتصادية والاجتماعية إلى رغبة أعضاء المجمع في تحقيق المهمة الأساسية للمجمع وهما الوظيفتان الثقافية، والمجتمعية السابق الإشارة إليهما ومن هنا حرص المؤتمر في المجال الديني على توضيح أمور مثل مقومات الحضارة الإسلامية، وأثر هذه الحضارة في تقدم البشرية ، كما حرص المجال الاقتصادي على إبداء الرأي الإسلامي في عدد من القضايا الاقتصادية مثل التأمين، والمعاملات المصرفية، واستثمار الأموال .

٣. المؤتمر الثالث المنعقد عام ١٩٦٦ وقد غلبت على هذا المؤتمر مناقشة عدد من القضايا الدينية وذلك من خلال ثمانية أبحاث قدمت إلى المؤتمر الذي بلغت مجموعة الأبحاث المقدمة إليه ١٢ بحثاً وذلك بنسبة ٦٧,٥% يلي هذه الأبحاث

المقدمة في المجال السياسي حيث بلغت ثلاثة أبحاث وذلك بنسبة ٢٥ %، ثم بحث مقدم في مجال الاقتصادي بنسبة ٨,٣ %.

يلحظ على الأبحاث المقدمة في المجال الديني أن عملها كان بمثابة الرد على محاولات المستشرقين المستمرة للتشكيك في السنة والحديث، وإتجاهها لتحقيق نوع من العلاقات الجيدة بين المسلمين مثل توحيد أوائل الشهور العربية، والإستفادة من الذبائح التي تتحرر في موسم الحج بتوزيعها على عدد من الدول الإسلامية الفقيرة وهي في مجملها من الأمور الهامة التي يجدر مناقشتها والإنتهاء فيها إلى رأي موحد ، أما الأبحاث التي جاءت في المجال السياسي فقد تناولت قضايا لاتخلو من الأهمية مثل ضرورة الرجوع إلى الإسلام لكي يعود للمسلمين سابق تقدمهم وتناولت وثيقتين من الأدب الإسلامي والسياسي في تحديد وظيفة الراعي ومسئوليته .

كما يبين من خلال البحث الذي قدم في هذا المؤتمر في مجال الاقتصادي الاستمرار في الدفاع عن الخط الاشتراكي الذي انتهجته الدولة .

٤ . المؤتمر الرابع المنعقد في عام ١٩٦٨ قد شهد هذا المؤتمر زيادة كبيرة على غير المعتاد في مجال الأبحاث السياسية والتي بلغت ٢١ بحثاً من مجموع ٢٨ بحثاً قدمت إلى المؤتمر وذلك بنسبة (٧٥%) ، وقد جاء بعدها بفارق كبير الأبحاث المقدمة في المجال الديني حيث بلغت سبعة أبحاث وذلك بنسبة (٢٥%) .

ويرجع التركيز في أبحاث المؤتمر على الأبحاث السياسية ومن بعدها الأبحاث الدينية إلى طبيعة الظروف التاريخية التي مرت بها مصر والتي شهدت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد إنتهى المؤتمر إلى التتديد بالكيان الصهيوني وبضرورة حشد كافة الطاقات المادية، والمعنوية للأمة العربية والإسلامية من أجل مواجهته بالأموال والأنفس حيث يعد هذا فرض على كل مسلم بقدر طاقته .

٥ . المؤتمر الخامس المنعقد عام ١٩٧٠ وقد زادت فيه عدد الأبحاث التي يغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت (١٦) بحثاً أي حوالي ثلاثة أرباع الأبحاث المقدمة

إلى المؤتمر والتي بلغت (٢٤) بحثاً وذلك بنسبة (٦٦,٦%) ، وتلاها بمسافة بعيدة الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الاجتماعية، وبلغت أربعة أبحاث أيضاً ، وترجع زيادة عدد الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية إلى ظروف هزيمة ١٩٦٧، وإرتفاع عدد كبير من الأصوات تنادي بضرورة العودة إلى الإسلام بوصفه المنبع الأصيل للمجتمع^(١)، من هنا نوقشت عدد من الأبحاث التي توضح أهداف رسالة الإسلام، وأهمية الشريعة الإسلامية في تنظيم أحوال المجتمع، وضرورة ان يعود المسجد للدور المتكامل الذي كان يؤديه في صدر الإسلام، كما نوقشت أيضاً عدد من الأبحاث التي توضح الجانب الإسلامي للقضية الفلسطينية واعتداءات الكيان الصهيوني المستمرة على المسلمين، وأهمية الجهاد بالمال والأنفس لمواجهته مع توضيح مكانة العمل الفدائي في الإسلام .

٦. المؤتمر السادس المنعقد ١٩٧١ وقد زادت في هذا المؤتمر الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت (٣٨) بحثاً من الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر، والتي بلغت (٤٠) بحثاً وذلك بنسبة تصل الى (٩٥%) ، وقد جاء بعدها بفارق كبير بحثاً في المجال السياسي وذلك بنسبة (٥%) .

وقد جاءت الأبحاث التي غلبت عليها الناحية الدينية في المدة الأولى لتولى الرئيس أنور السادات^(٢)، للحكم وبحثه عن الشرعية الدينية من هنا تم التركيز على موضوعات إسلامية مثل رعاية الإسلام للقيم ، والمعاني الإسلامية حيث قدمت

(١) نديم البيطار ، من النكسة الى الثورة ، دار الطليعة ، (بيروت ، ١٩٦٨) ، ص١٢٤ .

(٢) محمد أنور السادات: (١٩١٨ - ١٩٨١) ولد في محافظة المنوفية بعد ذلك التحق بكتاب القرية لتعلم القراءة والكتابة ، لقد تخرج السادات من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وكان أحد الضباط المساهمين بثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وفي عام ١٩٥٣ أنشأ جريدة الجمهورية ، وفي عام ١٩٥٧ عين وزيراً للدولة وفي عام ١٩٦٩ أصبح نائباً للرئيس وفي أيلول ١٩٧٠ أصبح رئيساً للجمهورية قتل على يد الاخوان المسلمين . للمزيد ينظر: أنور السادات، البحث عن الذات ، قصة حياتي، المكتبة المصري الحديث،(القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص١٥-٢٧ .

تحت هذا العنوان ستة أبحاث تم التأكيد من خلالها ومن مجموع الأبحاث التي قدمت في المجال الديني على أهمية وضرورة التمسك بالدين الإسلامي.

وإن كان عام ١٩٧١ المدة الأولى لرئاسة السادات فقد شهد مناداته بضرورة مواجهة مع الكيان الصهيوني، إذ اعتبر ان عام ١٩٧١ هو عام الحسم للقضية الفلسطينية وهو الأمر الذي جعل الأبحاث المقدمة لهذا المؤتمر تتناول موضوعات تدور حول المعركة مثل مكانة الشهيد في الإسلام حيث قدمت في هذا الإطار خمسة أبحاث، وحقوق الإنسان في الإسلام فضلاً عن موضوعات يبدو من خلالها الجانب التعبوي مثل عمل الكيان الصهيوني الدائب على سلب حقوق الشعب الفلسطيني وعدوانها على المقدسات الدينية وهي الأمور التي تستلزم مواجهة الكيان الصهيوني^(١).

٧. المؤتمر السابع المنعقد في عام ١٩٧٢ وقد زادت في هذا المؤتمر ايضاً الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية حيث بلغت ٢١ بحثاً من مجموع الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر وعددها ٣٨ بحث، وذلك بنسبة ٥٥,٢% يليها بفارق كبير الأبحاث التي قدمت في المجال الاقتصادي وبلغ عددها عشرة أبحاث بنسبة ٢٦,٣% ثم البحوث التي قدمت في المجال السياسي وبلغت ستة أبحاث بنسبة ١٥,٧%، ثم بحث واحد قدم في المجال الاجتماعي وذلك بنسبة ٢,٦%.

ويمكن وضع جزء كبير من مجموعة الأبحاث التي تغلب عليها الناحية الدينية تحت عنوان الدعوة إلى الإسلام، إذ تناول موضوعات إسلامية عامة تدور حول الدعوة والوحدة الإسلامية، وهو أمر يتماشى مع ما جاء في الكلمة التي وجهها الرئيس أنور السادات في مقابلته لوفود المؤتمر، إذ ذكر أن هناك أمراً هاماً وجوهرياً في رسالتنا، لماذا الحقد والفرقة والتشتت، لا نستطيع أن نبني بالحقد

(١) مؤسسة الأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، مذكرة بخصوص البحوث التي أحيلت الى لجنة البحوث الفقهية، رقم الملفه ٣٨، ١٩٧٢، ١، ص ١؛ مجمع البحوث الإسلامية، المصدر السابق، ص ٢٦٧-٢٧٩.

دعونا نعود لجوهر عقيدتنا الإيمان^(١)، نحن في حاجة إلى كل مشاعر الحب والأخوة من إخواننا في مشارق الأرض ومغاربها^(٢).

استمرت في هذه المدة ، ومن خلال الأبحاث السياسية مواصلة الإعداد للمعركة ضد الكيان الصهيوني فنوقشت أبحاث عن واجب المسلمين نحو بيت المقدس، وواجب المسلمين تجاه قضية فلسطين التي أدت الى تمزيق الكيان الإسلامي، وهو الأمر الذي كان موضع تركيز السلطة خلال هذه الفترة وذلك في إطار مناداة الرئيس السادات بدولة العلم والأيمان، إذ ذكر أن المعركة التي نخوضها اليوم معركة بين الحق والباطل، بين الخير والشر وبما يتسلح به العصر وهو العلم^(٣)، كما تعد من الإنجازات التي لا يمكن التقليل من شأنها، والتي تحسب لهذا المؤتمر الأبحاث التي قدمت في المجال الاقتصادي، وأدت إلى تبيان الرأي الإسلامي إزاء عدد من القضايا الاقتصادية مثل حكم الربا في الشريعة الإسلامية والتأمينات وكيفية التوافق بين الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها المصارف المالية وبين الشريعة الإسلامية^(٤)، هي نقاط يتبين من خلالها أنها تحاول كشف عناصر السياسة الاقتصادية في الإسلام التي انتهت إلى الأبحاث إلى أهميتها ذلك لأنها تضم ثلاثة عناصر مترابطة هي: الجمع بين الثبات والحركة، الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة، وبين المصالح المادية والحاجات الروحية^(٥).

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، رقم

الملفه ٣٧ ، ٨ تشرين أول ١٩٧٢ ، ٦٧ ، ص ٣ .

(٢) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٣) مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .

(٤) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، رقم

الملفه ٣٦٤ ، تشرين أول ١٩٧٢ ، ٣٤ ، ص ٢ .

(٥) محمد شوقي الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، بحث مقدم الى المؤتمر السابع لمجمع البحوث

الإسلامية المنعقد في أيلول ١٩٧٢ ، مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ - ٣١٨ .

ويتوافق طرح مؤتمر المجمع لهذه القضايا الاقتصادية مع مناداة السلطة ممثلة في الرئيس أنور السادات بضرورة بناء دولة إسلامية تقوم على العلم وتستند على الإيمان .

وانطلاقاً من الرغبة في توضيح حكم الشرع في قضية شهادات الاستثمار اتجهت لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث عام ١٩٧٦ لبحث هذه المسألة برئاسة الشيخ محمد فرج السنهوري^(١)، وكانت تتكون من أربعة عشر فقيهاً يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة^(٢)، وبعد بحث أعضاء اللجنة للموضوع إتجه أربعة منهم إلى القول بأن الشهادات تعد غير جائزة شرعاً، بوصفها معاملة أقرب ما تكون إلى (القرض الفاسد) لإشتراط جزء محدد من الربح^(٣) .

واتجه تسعة من أعضاء اللجنة إلى الأخذ بوجهة النظر المخالفة بالقول ان الشهادات تعد جائزة بأنواعها الثلاث على أساس أنها معاملة تفيد الأفراد والدولة وليس فيها ضرر أو إستغلال من أحد الطرفين للآخر والأصل في المنافع الإباحة، وفي المضار التحريم، وانطلاقاً من عدم إتفاق أعضاء اللجنة على رأي موحد بخصوص شهادات الاستثمار لم يصدر المجمع بشأنها قرار حاسماً^(٤)، وظل

(١) محمد فرج السنهوري (١٨٩١-١٩٩١) ولد في القاهرة وهو عالم جليل وباحث مدقق وقاضي عمل في مناصب عديد منها عضو بلجنة الأحوال الشخصية ولجنة تطوير الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية له مؤلفات كثيرة منها كتاب حاجة المجتمع الى الدين والأسرة في التشريع الإسلامي . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي ، النور الأبهري في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، ص ١٣٢ .

(٢) حيث كان هولاء العلماء خمسة يمثلون المذهب الحنفي وهم عبد الله المشد ، ومحمد الحسيني شحاتة ، عبد الله الحكيم رضوان ، محمد سلام مذكور ، زكريا البري وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم : يس سويلم ، عبد الجليل عيسى ، السيد خليل الجراحي ، سليمان رمضان ، وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي وهم محمد جيزة الله ، طنطاوي مصطفى ، جاد الرب رمضان ، وواحد يمثل المذهب الحنبلي وهو عبد العظيم بركة . للمزيد ينظر : الأهرام ، العدد (٦٣٣٢) ، ٨ أيلول ١٩٨٩ ، ص ٥ .

(٣) كان هولاء الأعضاء الأربعة ثلاثة ينتمون الى المذهب الشافعي وهم محمد جيزة الله ، وطنطاوي مصطفى ، وجاد الرب رمضان ، وواحد ينتمي الى المذهب المالكي وهو سليمان رمضان ، الأهرام ، العدد (٦٣٣٢) ، ٨ أيلول ١٩٨٩ ،

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥ .

موقف العلماء تجاهها موزعاً بين البعض الذي يعتبرها جائزة، والبعض الآخر الذي عدها غير جائزة تأسيساً على أن الأرباح التي يتلقاها الأفراد بموجبها تعد فوائد ربوية وظل الأمر هكذا إلى أن أصدرت دار الإفتاء المصرية إبتداءً من عام ١٩٧٩ مجموعة من الفتاوى رداً على أسئلة ترد إليها من المواطنين أصدرها كلها الشيخ جاد الحق على جاد الحق^(١)، مفتي مصر السابق وشيخ الأزهر وتعد من أهم المبادئ التي أرسلتها هذه الفتاوى^(٢):

١. أدون الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل فائدة ثابتة تعد من باب القرض بفائدة التي حرمتها الشريعة الإسلامية لأنها من باب الربا شرعاً.

٢. استثمار البنك للأموال في مشاريع صناعية، وصرفه الأرباح المحققة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب للربح مقدماً جائز شرعاً وخال من الربا لإحتمال الربح والخسارة^(٣).

٣. الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار بأنها قرض بفائدة يدخلها في نطاق الفائدة المحددة مقدماً التي حرمتها نصوص الشريعة، وجعلتها من ربا الزيادة، أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولي الأمر فهو قول غير صحيح بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً (وهي شهادات الاستثمار مجموعتي أ.

(١) جاد الحق علي جاد الحق (١٩١٧-١٩٩٦) ولد في مدينة الدقهلية تلقى تعليمه بمعهد طنطا الديني ودرس في كلية الشريعة وحصل على العالمية مع الأجازة في القضاء الشرعي عين في المحاكم الشرعية أصبح مفتياً للجمهورية بجانب عضويته لمجمع البحوث الإسلامية ثم وزيراً للأوقاف أيد معاهدة السلام مع الكيان = الصهيوني أيد الجهاد الأفغاني ضد العدوان السوفيتي تولى المشيخة ١٩٨٢-١٩٩٦. للمزيد ينظر: محي الدين الطعمي، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٢) مؤسسة الأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، بيان الأزهر حول استثمار الأموال في البنوك، رقم الملف ١٨، ٢ كانون أول ١٩٧٢، ٦، ٦، وقد صدرت هذه الفتوى في ١٤ آذار ١٩٧٩. ينظر: الفتاوى الإسلامية، مج ٩، دار الإفتاء المصرية، (القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٣٣٤؛ محمد سيد طنطاوي، معاملات البنوك والأحكام الشرعية، مجمع البحوث الإسلامية، ط ٨، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٦-١٠.

(٣) مجموعة الفتوى الإسلامية، المصدر السابق، مج ٩، ص ٣٣٤.

ب) أما الشهادات ذات الجوائز (هي المجموعة ج) فتدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي اجازة بعض الفقهاء^(١) .

٤. الفائدة المحددة التي تصرفها البنوك نظير إيداع الأموال بها هي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً سواء للأفراد، أو الدولة^(٢) .

٥. إيداع الأموال السائلة (النقود) في البنوك العامة بدون فائدة بقصد حفظها أمر مباح واختلاطها بأموال ربوية لا يجعل الإيداع محرماً^(٣) .

٦. استثمار الأموال في البنوك دون تحديد فائدة محددة مقدماً مشروع في الإسلام^(٤) .

ومن مجموع المبادئ السابقة التي أرسلتها دار الإفتاء من خلال إجابة أعضائها على أسئلة الأفراد يتبين تحريم دار الإفتاء لاستثمار الأموال بشراء شهادات الاستثمار فئة أ، ب لأنها عبارة عن قرض بفائدة محددة مقدماً الأمر الذي يجعلها من باب ربا الزيادة، وهي فوائد التوفير، أو الإيداع بفائدة أما جوائز شهادات الاستثمار من الفئة ج، وجوائز دفاتر التوفير فيمكن للأفراد التعامل فيها حيث أباحها بعض الفقهاء إنطلاقاً من أنها تدخل في نطاق الوعد بجائزة وتأسيساً على أن الفتوى هي مجرد بيان حكم الشرع في الواقعة التي يسأل عنها السائل فإنه ليس للفتوى قوة إلزام إلا للمستفتى الذي يجب عليه أن يعمل بها، إذا أطمئن قلبه إليها

(١) وهي عبارة عن مجموعة من الفتاوى حول ذات الموضوع صدرت في ٩ كانون أول ١٩٧٩ ، ١٠ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ١٢ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ٢ آب ١٩٨٠ ، شباط ١٩٨١ . ينظر : مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، ص٣٣٧-٣٣٣٩-٣٣٤٣-٣٣٥٠ .

(٢) وهما فتوتان صدرتا في ٢٢ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ٨ تشرين أول ١٩٨٠ . ينظر : المصدر نفسه ، ص٣٣٤١ - ٣٣٤٥ .

(٣) مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج ١٠ ، ص ٣٣٤٧ - ٣٥٧٢ ؛ بيان للناس من الأزهر الشريف ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٤) مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٣٤٧ .

انطلاقاً من قول الرسول إستفتت نفسك وان أفتاك الناس وأفتوك^(١)، من هنا فلم يترتب على كافة المبادئ التي أصدرتها دار الإفتاء أي إلزام على الدولة لتغيير وتعديل نظام التعامل المالي بها، وظل الأمر كذلك إلى أن إتجهت الدولة عام ١٩٨٩ للخروج من حالة الأزمة الاقتصادية الطاحنة بها إلى العمل على زيادة الاستثمار لتمويل مشاريع الدولة، فوجدت أنها من الممكن ان تحقق هذا الهدف من خلال عدد من الوسائل منها من المال المستثمر في شهادات الاستثمار وصناديق التوفير فأصدرت فتوى من مفتي الجمهورية الشيخ محمد سيد طنطاوي^(٢)، أعلن من خلالها عن شرعية الأرباح الناتجة من استثمار الأموال سواء في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة أو صناديق التوفير^(٣).

وما يهمنا في هذا المجال أن نوضح ان مجمع البحوث الإسلامية قام بدور سلبي سواء تجاه تلك الفتاوى التي أصدرتها دار الإفتاء لعدد من الأفراد، أو تجاه الفتوى التي استصدرتها الدولة من المفتي وكان ينتظر أن يبدي رأيه تجاه هذه الفتوى إنطلاقاً من اعتبارات عديدة ، الاعتبار الأول: إن المجمع يعد الفيصل في تبيان الرأي النهائي بخصوص القضايا التي يختلف حولها العلماء فإذا صدر من لجنة الفتوى بالأزهر، أو دار الإفتاء أي فتوى تكون موضعاً للشك يعمل المجمع على إحالتها إلى لجنة فرعية من لجانه لدراستها لحسم النقاش بخصوصها، أما الإعتبار الثاني فيمكن في أن للمجمع رأي حاسم قرره في مؤتمره الثاني يحرم من خلاله الإرباح الناتجة عن كافة أنواع القروض بفائدة ، علاوة على عن فتح

(١) عبد اللطيف حمزة ، دار الإفتاء ، منبر الإسلام ، مج ٦ ، ج ٣ ، القاهرة ، آذار ١٩٨٣ ، ص ٣١٦ .

(٢) محمد سيد طنطاوي (١٩٢٨ - ١٩٨٩) ولد في محافظة سوهاج حصل على الدكتوراه في التفسير والحديث من كلية أصول الدين جامعة الأزهر ١٩٦٦ اختير مفتياً للجمهورية مصر العربية ١٩٨٦ له العديد من المؤلفات = في التفسير الوسيط للقرآن الكريم . ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص ٣١٠ .

(٣) ينظر الفتوى في الأهرام ، العدد (٤٥٦٣) ، ٨ أيلول ١٩٨٩ .

الاعتماد بفائدة، وهو الأمر الذي يتعارض مع فتوى المفتي الذي يحلل الإرباح الناتجة عنهما^(١).

٨. المؤتمر الثامن المنعقد عام ١٩٧٧ وقد زادت في هذا المؤتمر أيضا الأبحاث المقدمة في مجال الديني، إذ بلغ عددها (٢٣) بحثاً من مجموع الأبحاث المقدمة والتي بلغت ٢٨ بحثاً وذلك بنسبة (٨٢,١%)، وجاء بعدها بفارق كبير الأبحاث المقدمة في مجال الاجتماعي وبلغت أربعة أبحاث بنسبة (١٤,٢%) وبحث واحد في المجال السياسي بنسبة (٣,٥%)^(٢).

غلب على الأبحاث المقدمة في المجال الديني تناول مواضيع إسلامية عامة يقع بعضها في مجال الدعوة الإسلامية في الخارج ببيان وضع الإسلام والمسلمين في دول مثل أندونيسيا، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية ويقع بعضها الآخر في مجال محاولة تقنين الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي كان يتم الإعداد له في هذه المدة، إذ، أكد المؤتمر في أحد توصياته على أن عدم تطبيق الشريعة هو السبب الرئيسي فيما انتشر في المجتمع من تدهور في العقيدة والأخلاق والمعاملات^(٣).

وكان من أحد العلامات البارزة لهذا المؤتمر في هذا المجال توصيته بأن يقوم الأزهر والمجمع بوضع دستور إسلامي يكون متاحاً لأية دولة تريد الأخذ بالشريعة^(٤)، وتنفيذاً لهذه التوصية قرر مجلس المجمع إسناد المشروع إلى لجنة البحوث الدستورية الإسلامية بالمجمع، على أن يدعى لهذا الاجتماع الشخصيات التي يمكن أن تسهم في وضع هذا المشروع وبالفعل كون الشيخ عبد الحليم

(١) محمود الشاذلي، أيهما أحق بإصدار الفتوى . مجمع البحوث الإسلامية أم دار الإفتاء، أم لجنة الفتوى بالأزهر، الوفد (جريدة)، القاهرة، العدد (٣٤٥٤)، ٢٥ آب ١٩٨٩.

(٢) مجمع البحوث الإسلامية، المصدر السابق، ص ٤٢٩-٤٤٠.

(٣) مجمع البحوث الإسلامية، المصدر السابق، ص ٤٢٩-٤٤٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٠.

محمود^(١)، لجنة عليا لهذا الغرض إنتهت من عملها عام ١٩٧٨ بوضع مشروع دستور إسلامي^(٢).

وهكذا يتبين أن مجمع البحوث الإسلامية قد عقد خلال المدة من (١٩٦٤-١٩٧٧) ثمانية مؤتمرات ناقش خلالها أبحاث في المجالات الدينية بلغت ١٢٦ بحث من المجموع الكلي للأبحاث المقدمة في ثمانية مؤتمرات وهي (١٩٨) بحثاً وذلك بنسبة (٦٣,٦%) وناقش أبحاثاً في المجال السياسي بلغت ٣٨ بحثاً وذلك بنسبة (١٩,١%) وناقش أبحاثاً في المجال الاقتصادي بلغت (٢٢) بحثاً بنسبة (١١,١%) وناقش أبحاثاً في المجال الاجتماعي عددها ١٢ بحثاً بنسبة ٦%

ويبدو من خلال هذه الأرقام أن المجمع قد غلب على نشاطه العمل في المجال الديني حيث جاء أكثر من نصف أبحاث (٦, ٦٣%) في هذا المجال وهو أمر لا يختلف كثيراً سواء في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، أو في مدة حكم الرئيس أنور السادات ، إذ بلغت نسبتها في عهد الأول (٤٧,٨%) وفي عهد الثاني (٧٧,٣%) .

(١) عبد الحليم محمود (١٩١٠-١٩٧٨) ولد في محافظة الشرقية حصل على العالمية من الأزهر وسافر الى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه هناك عمل مدرساً بكلية أصول الدين ثم وكيلاً للجامع الأزهر عام ١٩٧٠ ثم تولى مشيخة الأزهر ١٩٧٣-١٩٧٨ ألف لجنة لتقنين الشريعة الإسلامية في صورة قوانين أيد موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧-١٨ ١٩٧٧ عارض قانون تطوير الأزهر ١٠٣ لسنة ١٩٦١. للمزيد ينظر: رئاسة الجمهورية - وزارة شؤون الأزهر ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١١٤ بتعيين عبد الحليم محمود وكيلاً للأزهر ، رقم الملفه ٨١ / ١ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٠ ، و١ ، ص ١ ؛ محي الدين الطعيمي ، النور لأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر ، ص ٧٧ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، محضر اجتماع مجمع البحوث الإسلامية ، رقم الملفه ٣٦ / ب ، ١٥ كانون أول ١٩٧٣ ، و٤ ، ص ٤ ؛ مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، محضر اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر تطبيق الشريعة الإسلامية ، رقم الملفه ٢٦ ، ١٧ (تموز) ١٩٧٨ ، و٣ ، ص ٣ ؛ محمد عطية خميس ، تنقية الأحوال الشخصية في مصر ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ١٠٩٢-١١٠٠ ؛ عبد العزيز هندي ، الأزهر وتقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٥٥ ، ج ٥ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٨٦٩-٨٧٧ .

ويمكن القول أن مجمع البحوث الإسلامية عانى منذ مدة ليست بالقصيرة من مجموعة من الأزمات الحادة التي أوقفت العمل به وأبقت ثلث مقاعده شاغرة إلى حين بسبب وفاة شاغليها، الأمر الذي عطل عمل لجان المجمع التي كان من الممكن أن تقوم بتحقيق كثير من الأحكام والقضايا المجتمعية التي كانت تبحثها منها القضايا الخاصة بالمعاملات مثل نظم الودائع بالمصارف ومعاملات المصارف الإسلامية، وشركات توظيف الأموال، يقال أن لجان المجمع قد إنتهت بالفعل من بحث هذه القضايا إلا أنها لم تعرض على المجمع نظراً لتوقف الجلسات منذ عام ١٩٧٨^(١).

ويبدو من دراسة أثر مجمع البحوث الإسلامية يتضح أنه صاحب الكلمة العليا في كل ما يصدر عن الأزهر، وعلى الرغم من أن معظم نشاطه يقع في مجال الديني، علاوة على عدم إثارته لعدد من القضايا الهامة خاصة في المجال السياسي بإعتبارها تثير الحساسية مع السلطة ، إلا إنه أتجه في المجال الاجتماعي، والاقتصادي، والديني، والسياسي، لإصدار عدد من التوصيات والقرارات الهامة التي وإن كان جانب كبير منها لم يدخل حيز التنفيذ ، إلا إنها تعد مؤشراً على قيامه بدور ملموس تجاه قضايا المجتمع المصري .

٣. مكتبة الأزهر التوصيف والعمل المكتبي :

(١) وقد تقدم ثلاثة من علماء الأزهر هم الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ، وزكريا البري وزير الأوقاف الأسبق والطيب النجار رئيس جامعة الأزهر الأسبق ، تقدموا بمذكرة احتجاج لرئيس الجمهورية يتهمون من خلالها شيخ الأزهر الحالي جاد الحق علي جاد الحق بتعطيل مجمع البحوث عن الانعقاد والقيام بدوره حيث طلبوا منه بصفته رئيس المجمع إعداد كتابين أحدهما في الفقه المقارن يوضح المشاكل المثارة ويقدم الحل ، والأخر يضم التشريعات المدنية والأخلاقية التي يدعو إليها الإسلام فلم يفعل ، كما طلبوا منه عرض قرارات لجان المجمع الفرعية على الإسلام فلم يفعل ، كما طلبوا منه عرض قرارات لجان المجمع الفرعية على مجلس المجمع = وتشكيل لجنة لترجمة معاني القرآن بالغات المختلفة فرفض هذا فظلاً عن مطالبتهم له بتعديل مناهج الدعوة في الداخل والخارج وتحويل بعض المبالغ التي ترد للأزهر لإنشاء عدد من المعاهد الإسلامية في البلاد غير الإسلامية لخدمة الأقليات الإسلامية فلم يستحب ، للمزيد . ينظر : الإخبار (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٢٣١) ، ١٠ حزيران ١٩٨٨ .

تعد مكتبة الأزهر، أو دار الكتب الأزهرية واحدة من أعرق مكتبات العالم، فهي تضم نفائس المؤلفات من المخطوطات وأقدم المطبوعات إلى جانب مجموعة من الوثائق الجامع الأزهر بالإضافة إلى بعض القطع الأثرية النادرة^(١).

يرجع تاريخ إنشاء هذه المكتبة إلى العصر الفاطمي، وهي لا تزال باقية شامخة تستمد بقائها من بقاء الجامع الأزهر وهي تحافظ على تراثه من كتب ومخطوطات ووثائق^(٢).

مرت هذه المكتبة بمراحل متعددة يمكن تقسيمها على النحو الآتي^(٣):

- ١ . مرحلة إنشاء الجامع الأزهر في العصر الفاطمي .
- ٢ . مرحلة إعادة تأسيس المكتبة في العصر الحديث .
- ٣ . مشروعات التطوير في مكتبة الأزهر .

كان للمكتبة الأزهرية حظاً كبيراً من النشاط العلمي في عهد ثورة تموز فقد ازداد رصيدها من الكتب زيادة مطردة عن طريق الشراء والإهداء حتى أصبحت عام ١٩٨١ حوالي (٧٩١،١٢٣) كتاب تقع في (١٨٣،٦٦٨) مجلداً^(٤)، بعد أن كانت (٧٧٠٣) كتاباً عام ١٩٥٢ وقد وأسهمت وزارة الأوقاف في تحقيق رغبتها ومعاونتها على أداء رسالتها فوافقت على ما اقترحتة المكتبة من ضم رواق الأحناف ومكتبته إلى المكتبة الأزهرية، ولما ضاقت المكتبة بكتبها رأت أن تضم إلى الأمكنة التي تشغلها مكاناً آخر تسد به حاجتها، فطلبت إلى وزارة الأوقاف أن

(١) الأهرام ، العدد(١٥٩٢٣) ، ٢٢ أيلول ١٩٧٨ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، إدارة الأزهر ، مذكرة بخصوص إنشاء المكتبة الأزهرية ، رقم الملفه ٢٨٨ ، ١٩٤٣ ، ١٠ ، ص١ .

(٣) لجنة رئاسة محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص٤٣٤-٤٣٥ .

(٤) مؤسسة الأزهر ، إدارة والإحصاء ، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية ، رقم الملفه ١ / ٩٠ ، ١٩٦٢ ، ١٠ ، ص١ .

تضم إليها الرواق العباسي فاستجابت الوزارة إلى هذا الطلب معلنة استعدادها للقيام بما يلزم للمكتبة من مرافق وإصلاحات^(١) .

استكملت المكتبة خلال عهد الثورة مشروع طبع الفهارس لمقتنياتها وأهدتها إلى الهيئات والجامعات والباحثين من العلماء في مصر، وفي البلاد العربية، والأوربية، والأمريكية^(٢)، وقد شمل هذا الفهرس (المصاحف، علوم القرآن، القراءات، التفسير، مصطلح الحديث، الحديث الشريف، فقه أبي حنيفة، فقه مالك، فقه الشافعي، فقه ابن حنبل، المواريث، حكمة التشريع، الفقه العام، علم الكلام، المنطق، آداب البحث، الفلسفة، التصوف، آداب وفصائل، اللغة، الصرف، النحو، الوضع، البلاغة، العروض والقوافي، الأدب، التاريخ، تقويم البلدان، (الجغرافية)، الأخلاق والتربية والاجتماع، القوانين واللوائح، الطب، الحساب، الهندسة، الجبر والمقابلة، الفلك، الهيئة، الأدعية والأوراد، تعبير الرؤيا، الحرف والرمل، الفراسة والكف، الخط والرسم والإملاء، الاقتصاد، السياسة، التجارة والصناعة)^(٣) .

وكان لتطور الأزهر في عهد الثورة أثر في تنشيط الطلاب وإثارة همهم للدراسة والبحث، فاقبلوا على المكتبة ينشدون معونتها في تلبية رغباتهم العلمية فاستجابت المكتبة لرغباتهم وسهلت لهم سبل الانتفاع عن طريق الإرشاد والإعارة مايمكن من كتب، والمخطوطات المطبوعة، وتضاعف عدد المطالعين، كما زاد

(١) المجلس الأعلى للأزهر، الادارة والإحصاء، مذكرة بشأن موافقة مدير دار الكتب المصرية بتقديم المساعدة الى المكتبة الأزهرية، رقم الملفه ٢٦ / أ، ١٩٦٥، ص ٥، ص ٥ .

(٢) المجلس الاعلى للأزهر، الادارة والإحصاء، وضع مكافأة لموظفي المكتبة الأزهرية جزاء انجازهم فهرس للمكتبة الأزهرية، رقم الملفه ٧، ١٩٦٦، ص ٦، ص ٦ .

(٣) محمد عميرة، مكتبة الأزهر الشريف، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٧٧-١٧٩؛ الأهرام، العدد (١٤٣٦٧)، ١١ آذار ١٩٥٢ .

عدد الكتب المعارة داخل قاعة المطالعة إلى الضعف فقد كان عدد الكتب المعارة عام ١٩٦٢ نحو (١٣٠٠٠) مجلداً بعد أن كانت (٩٥٠٠) مجلداً^(١).

ضمت المكتبة الأزهرية مكتبات خاصة ملحقة بها مثل مكتبة (سليمان أباطه، حلیم باشا، عبد القادر الرفاعي، محمد بخيت، الشيخ الأنباي، بسيم أغا، الشيخ ألعروسي، الشيخ الأمام السقا، إبراهيم حفطي، حسونة النواوي، الشيخ الجواهري، الشيخ الفحام، الشيخ محمد حسنين البولاقى)^(٢)، حملة التوجه الدينية أصحابها، أو ورثتهم على أهدائها للمكتبة الأزهرية ليكون نفعها وفقاً على العلماء وطلبة العلم بالأزهر.

إدارة مكتبة الأزهر:

استحدثت وظيفة أمين مكتبة الجامع الأزهر في عام ١٨٩٧ وكان أول من تولى هذه الوظيفة هو الشيخ محمد حسنين مخلوف^(٣)، ثم تولى بعده عدد من أمناء المكتبة، وكانت هذه الوظيفة أعلى وظيفة في المكتبة، تليها وظيفة مغير الكتب وهي تقابل وظيفة أمين المكتبة المسؤول عن الإعارة، ولكن وظيفة مدير المكتبة بالمعنى المعروف لم تظهر، إلا في عهد الشيخ مصطفى عبد الرزاق، وأول من

(١) مؤسسة الأزهر، المجلس الأعلى للأزهر، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية، رقم الملف ٣٦/١، ١٨ كانون أول ١٩٦٣، ١، ص ١.

(٢) لجنة رئاسة محمد عبد الله ماضي، المصدر السابق، ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٣) محمد حسنين مخلوف (١٨٦٠-١٩٣٦) ولد في محافظة أسيوط حفظ القرآن ثم تلقى علومه بالأزهر حصل على

الشهادة العالمية عام ١٨٨٧ عمل في مناصب عديدة منها عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر في ١٩٠٥ = عين مفتشاً أول للأزهر والمعاهد الدينية في ١٩٠٨ ثم عين شيخاً للمعهد الأحمدي بطنطا ثم عين عضواً في هيئة كبار العلماء في ١٩١١ ثم عين مديراً عاماً للمعاهد الدينية بموجب إرادة سنية ١٩١٣ ثم أضيفت إليه وظيفة وكيل الجامع الأزهر في ١٩١٤ ومن آثاره العلمية حكم ترجمة القرآن وعنوان البيان في علوم البيان والبيان في زكات الأثمان كلمة في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية. للمزيد ينظر: محمد حسنين مخلوف، منهج اليقين في بيان الوقف الأهلي من الدين، مطبعة ألبابي الحلبي وأولاده، (القاهرة، ١٩٥١)، ص ١-

تولى هذه الوظيفة هو الشيخ أبو الوفا المراغي^(١)، عام ١٩٤٦^(٢)، وقد بلغ عدد من تولى وظيفة (أمين مدير المكتبة) خلال المدة ١٩٥٢-١٩٨١ خمسة أمناء^(٣).

كانت مقتنيات المكتبة الأزهرية كثيرة ومتنوعة ما بين كتب ومراجع ودوريات ورسائل جامعية وهي بلغات متنوعة ما بين العربية وهي الغالبة والقليل منها باللغات التركية والفرنسية والانكليزية، كما تنوعت هذه المقتنيات ما بين الديانات والأدب والفنون والفلسفة، بالإضافة إلى وجود الوثائق التي تغطي فترات زمنية مختلفة ومجموعة محاضر جلسات مجلس الجامع الأزهر^(٤).

يتبين من خلال ما تقدم إن للمكتبة الأزهرية صورة مشرقة في نشر جميع الأنشطة الثقافية والفكرية في عموم مصر بشكل خاص وفي عموم العالم الإسلامي بشكل عام بوصفها مكتبة إسلامية كبرى تستقبل العلماء والباحثين وطلاب العلم والمعرفة من البلاد الإسلامية والعربية، كما استطاعت هذه المكتبة وبجهود العاملين من توسيع نشاطها من خلال ما حوته من كتب ومؤلفات عديدة ومتنوعة، زيادة على ذلك إدخال جميع الكتب في حوسبة الكترونية لكي يتسنى وصولها إلى جميع أنحاء العالم.

(١) أبو الوفا المراغي (١٩٠٥ - ١٩٦٩) ولد في محافظة سوهاج تخصص في البلاغة والأدب عام ١٩٣٣ درس في المعاهد الدينية التابعة لجامعة الأزهر عين مديراً لمكتبة جامع الأزهر عام ١٩٤٦ ثم أميناً مساعداً لمجمع البحوث الإسلامية في الأزهر أهتم بفهرست مكتبة الأزهر في ثمان مجلدات كما له العديد من المؤلفات منها اللباب في شرح الشهاب وحقق كتاب السماع لابن القيسراني. للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي، المصدر السابق، ص ١١.

(٢) المجلس الأعلى للأزهر، الإدارة والإحصاء، مذكرة بخصوص إنشاء درجة لمدير مكتبة الأزهر، رقم الملفه ٣٤/٣، ١٩٥٢، ١٠، ١١، ص ١.

(٣) هم على النحو الآتي: الشيخ محمد الأسمر عام ١٩٤٦ - ١٩٥٦ والشيخ سيد فرغلي عام ١٩٥٦ - ١٩٦٣ والشيخ محمد أحمد أبو سلامة عام ١٩٦٣ - ١٩٧٠ والشيخ فتحي أحمد علي ١٩٧١ - ١٩٧٨ والشيخ محمد السيد أمين عام ١٩٧٨ - ١٩٨١. ينظر: الأهرام، العدد (١٢٩٢)، ٢٥ تشرين أول ١٩٨٠.

(٤) محمد عميرة، المصدر السابق، ص ١٨٧؛ الأهرام، العدد (١٢٧٢٦)، ١٧ حزيران ١٩٧٢.

المبحث الثالث : الأزهر وواجهات الإصلاح الاجتماعي .

أولاً . شؤون الأسرة المصرية :

أ . المرأة :

إن الحقوق التي أقرها الإسلام للمرأة كانت نقلة نوعية لا للمرأة العربية فحسب بل للمرأة في كل مكان وزمان فلم تكن المرأة مهضومة الحق قبل الإسلام في المجتمع العربي فقط ، بل كانت إنسانيتها مهدورة في كل المجتمعات، ويعد عصر الرسالة وعصور ازدهار الأمة الإسلامية هي أزهى عصور المرأة، فظهرت في مجالات متعددة منها، المفتية والفقهاء والمعلمة والمستشارة والمحاربة وسيدة الأعمال ، والشاعرة، والأديبة، وصاحبة مجالس العلم والطببية^(١) .

ومنذ إنشاء الأزهر وهو منبر مهم للعلم في العالم الإسلامي أولى اهتماماً كبيراً للمرأة المصرية بشكل خاصة والعربية بشكل عام، في تعليمها فقد حث على تعليم المرأة ، ودعا له، وسخر لهذه الغاية النبيلة طاقته البشرية كافة ومؤسساته العلمية للنهوض بتعليم المرأة وتحررها، وسفورها، وحجابها، وكان أول من دعا إلى تعليم المرأة من الأزهريين رفاة رافع الطهطاوي في العقد الثالث من القرن التاسع عشر في كتابه (المرشد الأمين للبنات والبنين)، وقد حرص على تناول هذا الموضوع من بعد حتى صدر كتاب (تحرير المرأة)^(٢)، لقاسم أمين^(٣)، عام ١٨٩٩

(١) محمد محمد جابر ، الأزهر وتعليم المرأة ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ١١-١٢ ، القاهرة ، ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، ص٧٩٦-٨٠١ ؛ الأهرام ، العدد(٢٨٩٤) ، ٢٣ أيلول ١٩٥٣ .

(٢)غالي شكري ، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص٢٠٢ .

(٣) قاسم أمين (١٨٦٥-١٩٠٨) ولد في بلدة طرة في مصر وهو كاتب وأديب ومصلح اجتماعي مصري وأحد مؤسسي الحركة الوطنية في مصر وجامعة القاهرة ، كما يعد رائد حركة تحرير المرأة ، وهو كردي الأصل ، حصل على الثانوية العامة فالتحق بمدرسة الحقوق والإدارة ومنها حصل على الليسانس عام ١٨٨١ ، وقد وكان أول متخرج عمل بعد تخرجه بفترة قصيرة بالمحاماة ثم سافر في بعثة دراسية إلى فرنسا وانضم بجامعة مونبلييه وبعد دراسة دامت أربع سنوات أنهى دراسته القانونية بتفوق عام ١٨٨٥ ، وأثناء دراسته بفرنسا

فأثار ضجة كبرى بنشره هذا الكتاب، لأنه ربط في كتابه بين تخلف المرأة ، وتخلف الأمة وبين تطور المرأة وتقدم الأمة، وإن الشريعة الإسلامية قد سبقت غيرها في التأكيد على المساواة بين المرأة والرجل، أعطتها حق البيع والشراء والهبة والوصية من دون الرجوع إلى موافقة والدها، أو زوجها^(١)، ورأى أنه لا يمكن للمرأة التي إرتدت الحجاب أن تتخذ حرفة، أو تمارس عملاً تجارياً، وإن وضع النقاب على الوجه والتبرقع ليس مما دعا إليه الإسلام لا بغرض التعبد ولا بغرض الالتزام بالأدب، وأنهما من العادات القديمة التي سبقت ظهور الإسلام واستمرت بعده^(٢)، وقد لقيت أفكاره التي استنبطها في هذا الكتاب معارضة من القوى المحافظة ومن بينها رجال الأزهر^(٣) .

وفي نظرة تحليلية لأفكار قاسم أمين في كتابه تحرير المرأة تظهر أن له جوانب إيجابية في الإصلاح الاجتماعي من خلال ربطه بين تطور المرأة وتطور المجتمع لأنها عنصر أساسي فيه، وتأكيد على الحقوق المتميزة التي قدمتها الشريعة الإسلامية للمرأة، إلا إنه كان له من ناحية أخرى موقف غير إيجابي من مسألة الحجاب وهو مالم يكن يصح طرحه في مجتمع يخضع للقيم والتقاليد والممارسات الإسلامية، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ عد بعض أنماط الحجاب مثل النقاب عادات سابقة للإسلام واستمرت بعده وأنه ليس الغرض منها هو التعبد والالتزام الآداب وهو مالم يكن مصيباً بشأنه، أما تحليل موقف الأزهر فإنه لم تكن الأفكار الإيجابية التي طرحها قاسم أمين من المتوقع ان تلقي صدى حسناً بسبب سيطرة

جدد صلاته = مع جمال الدين الأفغاني ومدرسته حيث كان المترجم الخاص بالإمام محمد عبده في باريس. ثم ذهب مع أبيه الذي كان ضابطاً الى الإسكندرية فنشأ وتعلم فيها ؛ فهمي جدعان ، المصدر السابق ، ص ٥٨٢ .

(١) قاسم أمين ، تحرير المرأة ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٤١) ، ص ٩-١١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٣ - ٦٨ - ٦٩ .

(4) p.J. Vatikiotis, The modern History of Egypt, Widenfeld and Nicolson, London , 1969, p. 224

القوى المحافظة زيادة على ذلك بعض المآخذ الموضوعية على الكتاب فلم تكن هناك نظرة متوازنة بشأنه من قبل الأزهر .

ويمكن القول أن عالماً بارزاً من علماء الأزهر قد سبق أيضاً قاسم أمين في الدعوة إلى (حقوق النساء) ذلك هو الشيخ حمزة فتح الله^(١).

توالت مسألة تحرير المرأة أهمية كبرى حتى ظهرت بواكير خريجات الجامعة في الثلاثينيات من القرن العشرين من أمثال نسيمه الأيوبي وثروت التونسي وسهير القلعاوي وأمينة السيد وفضيلة عارف ونفيسة سماحة ونبوية نصر الشافعي وفاطمة سالم وكانت نبوية نصر أول من لبست روب المحاماة يومها ثارت ضجة في مصر كلها وثارَت المناقشات في أعمدة الصحف حول اندماجها في سلك المحاماة^(٢)، أرادت نسيمه أن تحقق أمالها إلى النهاية فانخرطت في تلك المهنة القاسية ولم تكن أول محامية مصرية، فهناك الأنسة كريمة الأزلي أبو العز، التي حصلت على ليسانس الحقوق بالفرنسية ولم تمارس مهنة المحاماة^(٣).

كان الحجاب لايزال سائداً وإن لم يعد بالنسبة للطبقات المتعلمة أكثر من زى عادي قابل للتغيير والتعديل في أية لحظة، وعلى الرغم من ضعف سلطان الحجاب وتبدل حاله لم يكن من اليسير التحرر من تأثيره تماماً فان للعرف والتقاليد أثارها

(١) حمزة فتح الله (١٨٤٩ - ١٩١٨) ولد في تونس هاجر إلى مصر واستقر بها وهو أحد مشايخ الأزهر وأحد أعلام اللغة العربية له مؤلفات متنوعة ، أهمها ما يتصل باللغة العربية منها المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية في جزئين انتقل للعمل في المجال الصحفي، فعمل مساهماً في تحرير جريدة الكوكب الشرقي ، وهي جريدة أسبوعية أنشأها سليم حموي سنة ١٨٧٣ ، ثم تلقى دعوة من تونس ليتراأس تحرير جريدتها الرسمية و هي جريدة الرائد التونسي، وعمل مع الحكومة التونسية بشكل نشيط عندما تولى إدارة المطبعة الأميرية التونسية دعا في رسالته (باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام) إلى حقوق المرأة التي تقدم بها إلى مؤتمر المستشرقين في استوكهلم عام ١٨٨٩ وكان يعمل المفتش الأول للعلوم بنظارة المعارف والمدارس العلوم الخديوي فقد أشار ما يخص العناية بهن وما توجهه الشريعة المطهرة من حقوقهن، وفقاً لما يتوهمه البعض . للمزيد ينظر : سعيد الأفغاني ، الإسلام والمرأة ، دار الفكر ، ط ٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٧-٩ .

(٢) الأهرام ، العدد (٢٦٩١٤) ، ٢٨ كانون أول ١٩٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد (٢٥٢٣١) ، ٢٤ تشرين ثاني ١٩٥٩ .

البعيدة في النفس، ولها قوة الدفع التي يستمر مفعولها مدة طويلة حتى بعد التحرر من نيرها^(١).

وأثيرت محاولات كثيرة لاستغلال نهضة المرأة بتغيير المقومات الأساسية للإسلام وقد كتبت هدى شعراوي^(٢)، دعاني الأستاذ سلامه موسى في كتاب أرسله بناء على اقتراح وجه إليه أن أطلب إلى وزارة الحقانية سن قانون يساوي بين المرأة والرجل في حق الميراث وباطلاعي على ملخص هذه المحاضرة قدرت للمحاضر حسن عطفه على النهضة النسائية، ولما كان تقييد المرأة في الميراث ليس من المسائل الداخلية في برنامجها فليس لي أن أتدخل في هذا الموضوع لا بإقرار الحالة الحاضرة أو تعديلها^(٣).

كان على الأزهر في هذه الظروف أن يبين موقفه من مسألة حجاب وتحرير وسفور المرأة المسلمة من خلال السؤال الخاص بالحكم الشرعي لذلك صدرت حول هذا الموضوع البيانات الكثيرة التي سعى الأزهر من خلالها إلى الحفاظ على شخصية المرأة بالأمر الصريح للرجل والمرأة أن يغض كل منهما البصر، وزاد بالنسبة للمرأة إلا تبدي زينتها لغير محارمها إلا ما ظهر منها^(٤)، وهو عند الجمهور الوجه والكفان ، كما طلب منها أن تغطي رأسها بالخممار من خلال الاستناد إلى القرآن الكريم بقوله تعالى : (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ

(١) عبد العزيز مرزوق ، الحجاب في الشرع والفطرة ، مكتبة دار المنهاج ، (الرياض ، ١٩٧٨) ، ص ٢٧ - ٣٢ .
(٢) هدى شعراوي (١٨٧٩-١٩٤٧) ولدت في محافظة المنيا تلقت تعليمها في منزل أهلها كانت من الشخصيات اللواتي تبين تحرير المرأة كان لها نشاط سياسي ملحوظ في ثورة ١٩١٩ بقيادة مظاهرات للنساء أسست لجنة الوفد المركزية للسيدات ، كما حضرت هدى شعراوي أول مؤتمر دولي للمرأة في روما عام ١٩٢٣ كانت لها مذكرات منشورة بمجلة حواء . للمزيد ينظر : سارة صبار الحمزاوي ، هدى شعراوي رائدة حركة التغيير في واقع المرأة العربية ١٨٧٩-١٩٤٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٥) ، ص ٤٦ .

(٣) أنور الجندي ، المرأة المسلمة في وجه التحديات ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ١٢-١٣ .

(٤) الأهرام ، العدد (٦٧٠٥٢) ، ٣٠ تشرين ثاني ١٩٧٢ .

وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى
جُيُوبِهِنَّ^(١)، وفي هذا التعبير القرآني ما يعني الامتثال والخضوع من قبل
المؤمنين والمؤمنات وأن يحفظون مواطن العفة^(٢).

وأمام هذه النصوص الواضحة استقر في ضمير الأمة المسلمة وفي سلوكها
على مدى الأجيال أن هذا أمر معلوم من الدين بالضرورة لا يجادل فيه مسلم يدين
بكتاب الله، واعتماداً على ما تقدم وغيرها أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر بيانها
لضرورة الألتزام بشرع الله في ستر الرأس والصدر والسيقان بثياب لا تكشف
ولا تصف لكل فتاة بلغت سن المحيض ، وأن هذا الأمر لا يحتاج إلى إقرار من
ولي الأمر، أو إذن من إدارة التعليم^(٣)، إذ إن الأمر هو من رب العالمين ولا يعقل
أن يستأذن عبد في أمر صدر من ربه ، ثم إنه لإطاعة لمخلوق في معصية
الخالق، وما كان لجنة الفتوى أن تخفي حكم الله، أو تقول على الحرام حلالاً، وإلا
دخلت فيمن يفتري على الله الكذب، وفيمن يكتمون ما أنزل الله ، كما كان للأزهر
رأي في تولي المرأة في سلك القضاء ، وقد صدر في ذلك بيان من مجمع البحوث
العلمية الإسلامية يوضح فيه موقف الأزهر من هذا الموضوع وقد اختلف الحكم
الشرعي في تولي مسؤولية القضاء من قبل المرأة فقد كانت هناك بعض الآراء لا
تجيز توليها في سلك القضاء وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي على إحكام الفقهاء مثل
المالكي والشافعي وأحمد بن حنبل والبعض الآخر ممن رأى في حق المرأة في
مزاولة هذه المهنة قد اعتمدوا في رأيهم على الفقهاء من أمثال الطبري ، وأبن

(١) النور : الآية ٣١ .

(٢) سليمان صالح الخراشي ، أسماء القائلين بوجوب ستر المرأة ، مطبعة دار القاسم ، (الرياض ، ٢٠٠٥) ، ص٧-

(٣) مؤسسة الأزهر ، جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية ، مظلمة مرفوعة من جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية الى
وزير المعارف العمومية ، رقم الملفه ٦٠/٢ ، ٢٠ أيار ١٩٧٥ ، و٢، ص ٢ .

حزم ، وأبو حنيفة وأخيراً ترك الإختيار في مزاوله المرأة في سلك القضاء لوزارة العدل^(١) .

وإزاء تفاقم مسألة المرأة أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر فتوى إستعرضت فيها حقوق المرأة في الإسلام على المذاهب الأربعة وقد نشرت الأهرام بتاريخ الحادي عشر من تموز ١٩٥٢ نص الفتوى ، إذ رأت اللجنة أن الموضوع ذو شقين الأول يتعلق بعضويتها في البرلمان ، والثاني يتعلق باشتراكها في انتخاب من يكون عضواً فيه ، ورأت للجنة انه لمعرفة الحكم في هذين الأمرين الذي تضمن أولها نوعاً من ولاية التصرف في شؤون عامة يلزم بيان إن الولاية نوعان : ولاية عامة ولاية خاصة^(٢) ، وقد منحت الشريعة الإسلامية المرأة الولاية الخاصة فهي تملك حق التصرف في شؤون نفسها الخاصة بها فلها الحق في التصرف في أموالها بالبيع والهبة والرهن والإجادة ، أما الولاية العامة فقد نصت على أنه ليس من حق المرأة ضمن مفهوم الولاية العامة القيام بأي نشاط سياسي في الدولة ، وهذا جعل المرأة بمعزل عن انتخاب النواب والشيوخ المؤهلين للمجلسين وفي معزل عن الحصول عليها^(٣) .

كانت هذه البيانات والإحكام الشرعية التي صدرت من الأزهر إزاء ما شغل بعض الكتاب أنفسهم وأقلامهم ، قاصدين الخوض في هذه المسألة على غير وجه من الحق والحقيقة ، حتى إن عدداً منهم نفخ فيها الفتنة والإرهاب وهؤلاء يدعوهم الأزهر إلى أن يراجعوا أنفسهم ومواقفهم من الله وآياته^(٤) .

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان في تولي المرأة في سلك القضاء ، رقم الملفه ١٠٢٦ ، ٢ حزيران ١٩٨١ ، ٢ ، ص ٢ .

(٢) الأهرام ، العدد (٢٣٩٨٥) ، ١١ تموز ١٩٥٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٤) محمد السعدي فرهود ، بيان من جبهة علماء الأزهر بشأن حجاب الفتاة المسلمة ، الأزهر ، مج ٧١ ، ج ١٢ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٨١ ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وهكذا نجد ظاهرة تلفت النظر في مدى مساهمة المرأة في المنظمات النسائية وهي : أنها قصرت في الغالب على عدد ضئيل من السيدات المثقفات وسيدات المجتمع ، ولم تضم بين صفوفها ممثلات للنساء الشعبيات، أو ربوات البيوت، أو العاملات، أو الموظفات ناهيك عن الفلاحات اللاتي يقاسن آثار الظلم الواقع على المرأة المصرية .

يتضح مما سبق ان أخطر التحديات التي وجهتها المرأة المسلمة تلك الدعوى التي استغللت باسم تحرير المرأة والتي حمل لوائها كثيرون غرر بهم وظنوا أنهم يستهدفون حقاً ضائعاً بينما كانت حركة تحرير المرأة كلها من أولها لأخرها جزء من مخطط الاحتواء الغربي والغزو الثقافي والاجتماعي الذي يستهدف إخراج المرأة من رسالتها وقيمتها ودفعها إلى أمواج المحيط ذلك أن الإسلام في الحقيقة هو الذي وضع ركائز تحرير المرأة الأصيلة ، أما هذه المحاولة فقد استهدفت الأسرة والأخلاق والقيم والعرض الإسلامي بإحداث ثغرات وخلق عقليّة جديدة تفكر في إطار المفهوم الغربي العاري من أساليب العفة والقيم والحصانة .

ب : تنظيم الأسرة :

تعد قضية تنظيم الأسرة من القضايا التي كان لمؤسسة الأزهر آراء مختلفة بشأنها حسب طبيعة المدة الزمنية ورؤية السلطة وبصفة عامة فقد اختلف موقف علماء الأزهر المقيمين في المدن وبخاصة في القاهرة، عن موقف هؤلاء المقيمين بالريف إزاء هذه القضية فبينما رفض العلماء المقيمون بالريف سياسة تنظيم الأسرة كما حددتها الدولة وذلك على أساس تعارضها مع التقاليد والحاجات الاجتماعية ، إتجه العلماء المقيمون بالمدن إلى اتخاذ عدد من المواقف المؤيدة لها تراوحت ما بين الموافقة التامة ، والموافقة المشروطة مستندين في موافقتهم إلى أن الإسلام لا يعارض تنظيم النسل، هذا وان لم يخل الأمر من إتجاه عدد من هؤلاء العلماء لمعارضة هذه السياسة حتى في المساجد التي تتبع وزارة الأوقاف^(١) .

(١) مجمع البحوث الإسلامية ، بشأن تحديد النسل ، ص ٤٤٦ - ٤٤٨ .

وقد مرت الدعوة إلى تنظيم الأسرة في المجتمع المصري بعدد من المراحل التي قسمها الباحثون حسب طبيعة المرحلة الى خمس مراحل كان للأزهر رؤيته للقضية في كل مرحلة منها .

المرحلة الأولى (١٩٢٢-١٩٥٢) : كانت مصر ما تزال محتلة خلال هذه المرحلة من لدن الاستعمار البريطاني الذي كان من مصلحته هو وكبار ملاك الأراضي الزراعية إبقاء الوضع على ما هو عليه ، ومن هنا تم تشجيع تحديد النسل، وعلى الجانب الديني أصدر شيخ الأزهر عبد المجيد سليم، فتوى عام ١٩٥٢ تبيح استخدام وسائل طبية لمنع الحمل^(١).

المرحلة الثانية (١٩٥٢ - ١٩٦١): وهي المرحلة التي شهدت قيام ثورة (تموز) ١٩٥٢، وما تلاها من إعلان القوانين الإشتراكية، وعلى الرغم من أن الموضوع في هذه المرحلة كان بعيداً عن تفكير الرئيس جمال عبد الناصر^(٢)، إلا أن هذه المدة شهدت بداية الإهتمام الحكومي بتنظيم النسل وإن كان هذا قد تم في إطار ما يسمى بالتجريب الطبي وبشروط معينة منها موافقة الزوجين، ومن سبق لهم إنجاب عدد من الأولاد، أو لوجود دواع طبية وقد أنشأت في هذه المدة اللجنة القومية لمسائل السكان^(٣)، كما أخذ الإهتمام بتنظيم الأسرة صورة رسمية أخرى حيث شهدت جلسات مجلس الشعب المصري عام ١٩٥٧ مناقشات عديدة تحبذ

(١) محمد طه بركات، دور الأعلام الديني الإسلامي في مجال الدعوة الى تنظيم الأسرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الأعلام ، قسم العلاقات العامة) ، ١٩٨١ ، ص ٣٥ - ٣٧ .

(٢) جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) ولد بالإسكندرية تخرج من الكلية الحربية الملكية عام ١٩٣٨ تخرج من كلية أركان حرب عام ١٩٤٨ شهد حرب فلسطين ومنذ أن وقع الانقلاب العسكري ظهر جمال عبد الناصر كواحد من الشخصيات القيادية للحركة للمزيد ينظر : رؤوف عباس ، شخصيات مصرية في عيون أمريكية ، د . مط ، (القاهرة - ٢٠٠١) ، ص ٨٠ - ٨١ ؛ هدى جمال عبد الناصر ، جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة ، مكتبة الأسرة ، (القاهرة - ٢٠١٥) ، ص ١٧٣ .

(٣) محمد طه بركات ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

الموضوع كأحد أساليب مواجهة الزيادة السكانية^(١)، وعلى الجانب الديني، شهدت هذه المدة عدداً من الاختلافات بين علماء الأزهر حول الموضوع، فمن ناحية إتجه شيخ الأزهر محمد الخضر حسين إلى رفض التحديد على أساس أنه أمر لا يجيزه الدين، وترفضه الشريعة الإسلامية، علاوة على أنه في النهاية هدم لكيان الأمة وجريمة في حقها ولا يمكن إباحته إلا في حالات مثل المرض وهي ضرورة تقدر بقدرها، أما لغير هذا فلا يجوز التحديد إنطلاقاً من حاجة الأمة إلى زيادة النسل من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي^(٢).

ومن ناحية أخرى اتجه شيخ الأزهر محمود شلتوت^(٣)، إلى الموافقة على التحديد على أساس تنظيم النسل في عدد من الحالات حددها بثلاث حالات هي (السيدات للاثي يسرع إليهن الحمل، وذوي الأمراض المتقلبة والذين تضعف أعصابهم عن مواجهة المسؤوليات) على أساس ان هذه الحالات ما هي إلا تنظيم

(١) مضابط مجلس الأمة ، دورة الانعقاد العادي الأول ، الفصل التشريعي الأول مضبطة الجلسة ٣٤ ، ٢٤ (كانون أول) ١٩٥٧ وان كان أعضاء مجلس الأمة قد اتجهوا لإثارة قضية تحديد النسل لأول مرة عام ١٩٥٧ إلا ان المجلس رفض في النهاية موضوع التحديد لمخالفته لأصول الشريعة الإسلامية . ينظر : مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص٤٤٦-٤٤٨ .

(٢) محمد الخضر حسين ، الدعوة لتحديد النسل هدم لكيان الأمة وجريمة في حقها ، الأزهر مج ٤٣ ، ج ٢ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٥٣ ، ص٢١٧-٢١٨ .

(٣) محمود شلتوت (١٨٩٣-١٩٦٣) ولد في مدينة المنصورة تلقى تعليمه بمعهد الإسكندرية الديني حصل على الشهادة العالمية من الأزهر عام ١٩١٨ كان احد مناصري حركة إصلاح الأزهر شارك في ثورة ١٩١٩ صدر في عهد قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ادى دوراً كبيراً في توثيق صلات الأزهر بالعالم الإسلامي أفتي بان القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام تولى مشيخة الأزهر (١٩٥٨-١٩٦٤) . للمزيد ينظر : مؤسسة الأزهر ، رئاسة الجمهورية ، رقم الملفه ٦٣ / ١ ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٥٧ بتعين محمود شلتوت شيخاً للجامع الأزهر ٢١ تشرين الأول ١٩٥٨ ، و ١٠ ، ص١ ؛ أسيه إبراهيم أحمد أبو القاسم ، جهود الشيخ محمود شلتوت في الفقه الإسلامي ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية ، ٢٠١٥) ، ص٦ ؛ تقرير الحالة الدينية في مصر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

فردى يدعو إليه منع أضرار محققة^(١)، وبهذا يكون تنظيمًا متوافقًا مع الطبيعة^(٢)، أما علماء الأزهر من الذين يطلق عليهم علماء الصف الثاني فقد إتجهوا إلى رفض فكرة تحديد النسل من أساسها بوصفها فكرة صهيونية^(٣).

المرحلة الثالثة (١٩٦٢-١٩٦٤) : مثلت هذه المرحلة بداية المواجهة الصريحة من قبل الدولة لمسألة التحديد، وهو ما يبدو من خلال مظاهر عديدة، إذ نص الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٦٢ على ان التزايد السكاني أخطر عقبة تواجهه الشعب المصري في محاولته لرفع مستوى المعيشة^(٤).

وعلى الجانب الديني فقد شهدت هذه المدة أيضاً عدداً من الاختلافات، وهي في هذه المرة إختلافات بين الأزهريين المسؤولين، وغير المسؤولين، فمن ناحية إتفق شيخ الأزهر حسن مأمون^(٥)، مع شيخ الأزهر السابق محمود شلتوت في رفضه للتحديد، وموافقته على التنظيم طالما الحاجة تدعو إليه، ويرجع في أساس إياحة التحديد إلى إجازة عديد من الفقهاء له كأن يتفق الزوجان على تأخير الحمل مدة من الوقت، إذا كان في الحمل ضرر يصيب أيهما ويعود الحمل بزوال

(١) محمد الجوادي ، أصحاب المشيختين سيرة حياة خمسة علماء جمعوا بين مشيختي الأزهر والإفتاء ، مكتبة الشروق الدولية ، (القاهرة ، ٢٠٠٩) ، ص ٨٩ .

(٢) محمود شلتوت ، الفتاوى دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامية ، دار القلم ، ط ٣ ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٢٩٤-٢٩٦ .

(٣) محمد عبد السلام القباني ، تحديد النسل فكرة صهيونية استعمارية ضد مصر وشعوب الشرق الأوسط ويقضى عليها مشروع السنوات الخمس ، الأزهر ، مج ٥٢ ، ج ٣ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٥٧ ، ص ٥٥٠-٥٥٢ .

(٤) محمد محمد المدني ، الميثاق الوطني ، منبر الإسلام ، العدد ٢ تموز ١٩٦٢ ، ص ٢١-٢٢ .

(٥) حسن مصطفى مأمون (١٨٩٤-١٩٧٣) ولد في مدينة القاهرة حصل على الشهادة العالمية من الأزهر تولى منصب الإفتاء ١٩٥٥ كان عضواً في مجلس الأمة ورئيس للمحكمة الشرعية كان موقفه من صدور القانون ١٠٣ سلبياً تولى مشيخة الأزهر (١٩٦٤-١٩٦٩) . للمزيد ينظر : محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ؛ سعيد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

الضرر، من هنا فإنه لا مانع شرعاً من تنظيم الحمل طالما الحاجة تدعو إليه بشرط أن يتم باختيار الأفراد وبدون إلزام ، أو قهر^(١) .

في حين رفض بعض الأزهريين غير المسؤولين فيه ليس فقط موضوع التحديد بل تنظيم النسل برمته، من هولاء الشيخ محمد أبو زهرة^(٢)، الذي كان يعد من أكبر المعارضين لقضية تنظيم النسل^(٣) .

المرحلة الرابعة (١٩٦٥ - ١٩٧٢) : وقد شهدت هذه المرحلة تشجيعاً مريحاً من جانب الرئيس جمال عبد الناصر للفكرة حيث دعا إلى ضرورة بذل جهد أكبر من أجل تنظيم الأسرة^(٤)، ضماناً للعيشة الكريمة^(٥) .

كما بدأ على المستوى الحكومي نائب وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية أحمد خليفة في ذلك الحين بتحديد أولويات مشروعات الوزارة للمرحلة القادمة واضعاً على رأسها مشروع تنظيم الأسرة بوصفها أحد الوسائل الإيجابية لتقدم المجتمع نحو الرفاهية^(٦) .

(١) الأخبار ، العدد (٢٣٤٤) ، ٢٢ أب ١٩٦٤ .

(٢) محمد أبو زهرة (١٨٩٨-١٩٧٤) ولد في المحلة الكبرى تعلم في الكتاب ثم التحق بالجامع الأزهر حصل على الشهادة العالمية ولى الشيخ محمد أبو زهرة عدة وظائف التعليم ودرّس العربية في المدارس الثانوية عام ١٩٣٣ اختير للتدريس في كلية أصول الدين اختارته كلية الحقوق المصرية لتدريس مادة الخطابة بها ثم عمل وكيلاً بمعهد الدراسات الإسلامية ثم عمل رئيساً لقسم الشريعة بكلية الحقوق المصرية ، كما عمل وكيلاً لكلية الحقوق المصرية ثم اختير عضواً في مجمع البحوث الإسلامية ١٩٦٢ ثم قام بالتدريس في جامعة الأزهر وذلك عام ١٩٦٣ له العديد من المؤلفات منها تاريخ الجدل في الإسلام والخطابة وأصول الفقه . للمزيد ينظر: مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان بأعضاء مجمع البحوث الإسلامية المعينون بالقرار الجمهوري ٥٦ ، رقم الملفه ١٢ / ب ، ١٣ كانون ثاني ١٩٦٢ ، ٣ ، ص ١-٣ ؛ حي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٣) ينظر: محمد أبو زهرة ، تنظيم الأسرة وتنظيم للنساء في مجمع البحوث الإسلامية ، تاريخه وتطوره ، ص ٢١٣ .

(٤) ينظر: لتوضيح هذا عدداً من خطب الرئيس جمال عبد الناصر في منها خطابه في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة العربي ؛ الأهرام ، العدد (١٦٧٣٥) ، ١٤ تشرين ثاني ، ١٩٦٦ .

(٥) ينظر : خطابه بمناسبة عيد الثورة الرابع عشر ؛ الأهرام ، العدد (١٣٢٢) ، ٢٣ تموز ١٩٦٦ .

(٦) المصدر نفسه ، العدد (٢٦٩٧٣) ، ١٦ كانون ثاني ١٩٦٥ .

وفي إطار هذا التشجيع الرسمي لتنظيم الأسرة شهدت هذه المدة إنشاء جهاز تنظيم الأسرة، وزيادة عدد مراكز تنظيم النسل^(١).

أما على الجانب الديني فقد شهدت هذه المرحلة وبالتحديد في أيار ١٩٦٥ إجتماع المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة حيث ناقش ضمن أعماله موضوع تنظيم النسل، منتهياً في توصياته إلى إياحة استخدام وسائل منع الحمل، مع وضع تحفظ أساس وهو إن تنظيم النسل بقانون غير جائز^(٢).

المرحلة الخامسة (١٩٧٢-١٩٨٠) : وتعد هذه المرحلة استمرارية في مجال النظر إلى تنظيم الأسرة للمرحلة السابقة عليها، وأهم ما يميزها الفتوى التي أصدرها مفتي الجمهورية جاد الحق علي جاد الحق في عام ١٩٧٩ والتي حدد من خلالها مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال تنظيم الأسرة هي^(٣):

- ١ . جواز تنظيم النسل بوصفه أمر لا ترفضه نصوص السنة .
- ٢ . يمكن استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو لمدة معينة .
- ٣ . لا يمكن اصدار قانون يحدد تنظيم النسل لأن لكل فرد ظروفه وما عليه إلا أن يحسن التقدير .
- ٤ . لا يوجد تعارض بين الدعوة إلى تنظيم النسل والتوكل على الله، فمنع الحمل مؤقتاً ما هو إلا أخذ بالأسباب مع التوكل على الله .
- ٥ . تحريم التقيم لاي من الزوجين لأنه يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب إلا للضرورة.

(١) محمد طه بركات ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٢) توصيات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية في مجال تنظيم الأسرة ، مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .

(٣) الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج ٩ ، ص ٣٠٨٧ - ٣٠٩٢ .

٦ . الإجهاض غير جائز شرعاً بعد بلوغ الجنين أربعة أشهر رحمية إلا لضرورة ، أما قبل ذلك فالحكم يدور بين الإباحة والكراهية والتحرير .

وبهذا يتبين إنه على الرغم من تنوع موقف الأزهر ما بين الموافقة المطلقة، والموافقة المقيدة على تنظيم الأسرة ، إلا أنه لم يتجه مطلقاً لإباحة تحديد النسل وذلك على أساس إنه أمر يتنافى مع حفاظ الإسلام على النسل بوصفه أحد الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية في تشريع أحكامه^(١) .

وتعد قضية رفض الأزهر لفكرة تحديد النسل احد القضايا الخلافية بين الأزهر والسلطة التي لم تنجح إلى الآن في إستصدار فتوى أو قانون ينص على موافقة الأزهر على التحديد^(٢) .

ج : أحكام الأسرة :

يقصد بأحكام الأسرة في هذا الإطار المسائل المتعلقة بشخص الإنسان وذاته وكونه عضواً من أعضاء الأسرة كالزواج، والطلاق، والحضانة، والنفقة، والوفاة، والنسب، والميراث^(٣) .

وقد شرعت من مصر خلال المدة من ١٩٢٠ - ١٩٨١ مجموعة من القوانين التي صدرت لتنظيم أحكام الأسرة^(٤)، وبتتبع التطورات التي طرأت على هذه القوانين في المدة المحددة للدراسة لا يجد الباحث حدوث تعديلات جوهرية تذكر في هذا الإطار خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر، إذ استمر العمل بقوانين

(١) بيان الناس من الأزهر الشريف ، المصدر لسابق ، ج ٢ ، ص ٢٩٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٣) احمد عطية أبو الحاج ، الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ، دار الأمان للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ٢ .

(٤) محمد عطية خميس ، تقنيات الأحوال الشخصية في مصر ، الأزهر ، مج ٤١ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ٨١٢ - ٨١٣ .

أحكام الأسرة التي كان معمولاً بها قبل عام ١٩٥٢^(١)، حتى صدر في عهد الرئيس أنور السادات القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر في سبع مواد وتضمنت أحكام تعديلات جوهرية على نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩^(٢).

وبتأمل الظروف التي أحاطت بصنع هذا القانون يجد الباحث أن وزارة الشؤون الاجتماعية إتجهت عام ١٩٧٧ من خلال الوزيرة عائشة راتب^(٣)، إلى اصدار قانون جديد لأحكام الأسرة وضع قيوداً على حرية الرجل في الزواج بأكثر من واحدة ، دون أن ترجع في هذا إلى الأزهر، وأعدت مشروعاً أصدره المكتب الفني لرئيس الجمهورية وكانت مهتمة بإقراره من مجلس الشعب على وجه السرعة، فلما علم شيخ الأزهر بهذا الأمر أصدر بياناً ندد فيه بهذا القانون وحذر من تطبيقه بوصفه مخالفاً للشرع^(٤)، وأرسل نسخاً منه إلى الصحف والمسؤولين وكافة أعضاء مجلس الشعب إلا إن الصحف لم تنشره انطلاقاً من حجب السلطة لنشر المعلومات والآراء المخالفة لها^(٥).

(١) أنعام سيد عبد الجواد ، الوضع الاجتماعي للمرأة في القانون المصري المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع) ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢ .

(٢) المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ، دار الفكر الحديث للنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٣٩-٤٠ .

(٣) عائشة راتب (١٩٢٨-٢٠١٣) ولدت في القاهرة حصلت على الشهادة الثانوية ثم التحقت بكلية وتخرجت عام ١٩٤٩ وعينت معيدة وحصلت على الدكتوراه عام ١٩٥٥ ، كم تعتبر ناشطة سياسية مصرية وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية خلال الفترة ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٧ وسفيرة مصر في الدنمارك ثم ألمانيا الغربية ثم وزيرة الشؤون الاجتماعية . للمزيد ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(٤) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان بشأن أنواع الزواج ، رقم الملفه ٩٢/ ب ، ٣ حزيران ١٩٨١ ، ٢ ، ٢ ؛ مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ .

(٥) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٨-٣٩٣ .

وتأسيساً على معارضة الشيخ عبد الحلیم محمود لمشروع القانون اضطرت الحكومة أن تعلن له من خلال رئيس وزرائها فؤاد محي الدين^(١)، أنها لا تفكر في تعديل قوانين الأحوال الشخصية، وعندما تتجه إلى هذا فستعمل على أخذ رأي الأزهر وبالذات رأي الشيخ عبد الحلیم محمود^(٢).

وبعد وفاة الشيخ عبد الحلیم محمود عام ١٩٧٨^(٣)، وجدت السلطة أن المجال أضحى مهيباً من أجل إصدار القانون، وبالفعل صدر القانون على وجه السرعة في أوائل حزيران ١٩٧٩ وبتأمل ظروف إصداره فإنه صدر قبل إنعقاد الدورة النيابية الجديدة لمجلس الشعب بثلاثة أيام، وقد تم إقراره في المجلس بعد أربعة أيام من المناقشات المكثفة^(٤)، وتركزت حجة السلطة في إصدار القانون قبل مناقشة مجلس الشعب له في أنه لو نظره المجلس فسيمكث مدة طويلة تصل إلى سنوات دون ابداء الرأي فيه كغيره من قوانين الأحوال الشخصية^(٥)، هذا علاوة على أن مجلس الوزراء قد أقره في آخر جلسته قبل التعديل الوزاري في عام ١٩٧٨^(٦).

(١) فؤاد محي الدين (١٩٢٦ - ١٩٨٤) ولد في محافظة القليوبية وهو سياسي مصري كان محافظ الشرقية وإسكندرية والجيزة ثم ووزير الحكم المحلي ووزير الصحة ونائب رئيس وزراء مصر، منتمي للحزب الوطني الديمقراطي المصري كان رئيس وزراء مصر من ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٤ في عهد الرئيس أنور السادات. للمزيد ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية، المصدر السابق، ص ٢٣٤.

(٢) علي عبد العظيم، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٩٣.

(٣) الأهرام، العدد (٥٣١٢٦)، ٢٧ تشرين أول ١٩٧٨.

(٤) ومما يذكر في أسباب إصدار القانون بهذه السرعة ان السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس أنور السادات قد طلبت من زوجها باعتبارها صاحبة فكرة القانون سرعة إصداره. للمزيد ينظر: الأهرام، العدد (٢٥١٢٧) ٨، ١٩٨٤، ص ١٢؛ جيهان السادات، امرأة من مصر، المكتبة المصرية الحديثة، (القاهرة)، ١٩٨٨، ص ٨٢.

(٥) محمد نجيت المطيعي، رفع الإغلاق عن مشروع الزواج والطلاق، المطبعة السلفية ومكنتتها، (القاهرة)، ١٩٤٦، ص ٤-٦.

(٦) محمد بيومي، أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧، الرسالة (مجلة)، العدد (٣٨)، القاهرة، ١٨ آذار ١٩٨٢، ص ٤٦٧.

وبمتابعة ردود الفعل المترتبة على إصدار القانون يجد الباحث إنقسام الآراء بين التأييد والرفض، فقد جاء في مقدمة المؤيدين للقانون عدد من أبرز العلماء المسؤولين، وهم مفتى الجمهورية الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، وشيخ الأزهر عبد الرحمن بيسار^(١)، ووزير الأوقاف الشيخ عبد المنعم النمر^(٢)، وهم الثلاثة الذين اشتركوا في صنع القانون، إذ أتجهوا إلى تأييده على أساس انه يهدف إلى تحقيق العدل بين الزوجين وإقامة العلاقات الزوجية على أساس من التكامل والتعاون بينهما ويحفظ حق كل منهما قبل الآخر^(٣).

من الأمور التي تثير التناقض والجدل موقف الشيخ مفتى الجمهورية جاد الحق علي جاد الحق من هذا القانون الذي اشترك في وضعه، أيد في تموز ١٩٨٠ ماجاء في القانون من أن القاضي يجب أن يطلق الزوجة التي تطلب الطلاق من زوجها الذي تزوج عليها ولا يريد طلاقها، ومن هنا نجد أن هناك تناقض بين هذا القول مع رده في ٢٢ نيسان ١٩٨٠ على أحد الأسئلة التي يبعث بها الأفراد إلى

(١) عبد الرحمن بيسار (١٩١٠-١٩٨٢) ولد في محافظة كفر الشيخ حصل على الشهادة العالمية من كلية أصول الدين عام ١٩٣٩ ، ودكتوراه في الفلسفة عام ١٩٤٥ وعين مدرساً بكلية أصول الدين عام ١٩٤٩ أصبح كياً للأزهر عام ١٩٧٤ ثم الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٧٠ ثم وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٨ أول من نادى بعدم معارضة الحاكم الأ في الأمور التي تستدعي المعارضة وحذر من الصدام بين علماء الأزهر والنظام تولى مشيخة الأزهر (١٩٧٩-١٩٨٢). للمزيد ينظر : رئاسة الجمهورية - وزارة شؤون الأزهر ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١١٥ بتعين الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ، رقم ملفه ٣١٤ / ٣٩ ، ٢٨ حزيران ١٩٧٠ ، و١ ، ص ١ ؛ محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ ؛ تقرير الحالة الدينية في مصر ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) عبد المنعم النمر (١٩١٣-١٩٩١) ولد في محافظة دسوق وهو عالم دين سني مصري من علماء الأزهر ومفكر إسلامي تولى وزارة الأوقاف المصرية وكان عضواً في مجمع البحوث الإسلامية كتب حول الثقافة والتاريخ في الإسلام أصبح و كياً للأزهر ثم رئيساً للجنة الدينية بمجلس الشعب المصري له العديد من المؤلفات منها إسلام لا شيوعية السنة والتشريع والشيعة المهدي الدروز تاريخ ووثائق وتاريخ الإسلام في الهند وحديث إلى الشباب . للمزيد ينظر: عبد المنعم النمر ، إسلام لا شيوعية ، دار غريب ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ١-٩ .

(٣) بيان لمجموعة من علماء الأزهر الى تأييد القانون ، آخر ساعة (مجلة) ، العدد (٢٢) ، القاهرة ، ٥ شباط ١٩٨٠ ، ص ٢٣٤ .

دار الإفتاء ، إذ ذكر أن اقتران الزوج بزوجة أخرى بغير رضا الأولى لا يعتبر إضراراً بها ولا يحرم ما أحل الله ، وهو تناقض في القول من أعلى مسؤول عن الإفتاء في مصر إذ يحرم الشيء ولا يلبث بعد شهرين ان يحلله بدون وجود أي سبب يدعو إلى تغيير الفتوى إلا رغبة السلطة وهو أمر بالغ الخطورة يتنافى مع مكانة الإفتاء حيث يعد المفتي وارث الأنبياء، إذ يقول الحديث العلماء ورثة الأنبياء من هنا يعتبر المفتي قائماً مقام الرسول (صلى الله عليه وسلم) في تبليغ الأحكام للناس ومن ثم فعليه إلا يتساهل في الفتوى، وإذا كان في المسألة التي يبحثها خلاف يجب إلا يختار إلا القول الذي يتوافق مع الشرع وهو أمر نستتبط من خلاله نتيجة هامة هي أن عالم الأزهر يتجه إلى توضيح الرأي الإسلامي للأفراد وبخاصة في المسائل غير السياسية وغير الخلافية مع السلطة أو التي لا يكون للسلطة رأي مسبق بشأنها في حين يتجه العالم نفسه ربما لخشيته من السلطة إلى إضفاء الشرعية على ما تريد إصداره من سياسات أو قوانين حتى لو كان له رأي مسبق يخالف الرأي الذي تريد منه السلطة إضفاء الشرعية عليه، حيث يأخذ عمله في هذا الإطار أسلوب رد الفعل وليس الفعل ذاته، وهو ما يمثل استمرارية للمرحلة الثالثة^(١) .

مقابل المؤيدين للقانون، وجد المعارضين له، أن القانون المذكور قد رفضته كافة التنظيمات السياسية الموجودة على الساحة وهي أحزاب العمل والتجمع والأحرار، كما إتجه عدد من طلبة جامعة الأزهر إلى تنظيم مسيرة إحتجاج إلى مجلس الشعب أنضم إليها عدد من طلاب الجامعات الأخرى ليعلنوا من خلالها احتجاجهم للمجلس على هذا القانون بوصفه مخالفا لإحكام الشريعة الإسلامية^(٢)، إلى جانب موقف الطلبة هذا، موقف عدد من علماء الدين من الذين اتجهوا إلى رفض القانون، أمثال نائب رئيس جامعة الأزهر ورئيس قسم الحديث بكلية أصول

(١) الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج ٨ ، ص ٣٠٢٨ - ٣٠٣٠ .

(٢) احمد فهمي احمد ، أعاصير وزوابع حول قانون الأحوال الشخصية ، التوحيد (مجلة) ، العدد (١٢) ، القاهرة

، كانون أول ١٩٨٣ ، ص ١-٤ .

الدين موسى شاهين لاشين ورئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين عبد الستار فتح الله وعضو سابق بمجلس الشعب صلاح أبو إسماعيل ، إذ تلخصت معارضة هؤلاء في سببين جوهرين هما مخالفة القانون لأحكام الإسلام ومخالفة القانون للمادة (١٤٧) في الدستور^(١)، وهي مجموعة الآراء المعارضة للقانون التي إتجه الشيخ جاد الحق للرد عليها على أساس أن القانون يتوافق مع أحكام الشريعة^(٢)، استمرت معارضة هؤلاء العلماء وعدد كبير من أفراد الشعب للقانون إلى أن قررت المحكمة الدستورية العليا إيقاف العمل به في عام ١٩٨٥ بعد سبع سنوات من صدوره وذلك لعدم دستوريته ، إذ صدر مخالفا للمادة(١٤٧) من الدستور السابق الإشارة إليها^(٣).

بهذا يتبين أن السلطة اتجهت لاستخدام علماء الأزهر لإضفاء الشرعية على قانون أحكام الأسرة الصادر عام ١٩٧٩، إذ لم تستطيع هذا في عهد الشيخ عبد الحليم محمود الذي استطاع بقوته في المطالبة بالحق وبمكانته كشيخ للأزهر، وبمفرده من ان يقف إمام رغبة السلطة في اصدار قانون كان سيهدر جانباً من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو الموقف الذي يوضح أن علماء الأزهر يستطيعون أن يتخلوا عن سلبيتهم وخشيتهم من السلطة أن يعملوا ومن خلال إطار عمل موحد على انتزاع استقلالهم من يد السلطة لكي يعود لهم استقلالهم المالي والتنظيمي، وكانت السلطة قد اتجهت في المجال الاجتماعي للاستفادة من مواقف بعض العلماء في المناداة بتنظيم الأسرة ، إلا إنها لم تستطيع إلى الآن أن تنتزع فتوى أو بيان من مؤسسة الأزهر تبيح تحديد النسل وفي السياق نفسه استخدمت السلطة عدداً من علماء الدين لإضفاء الشرعية على التعديل الذي لحق بالقوانين المنظمة لإحكام الأسرة وهو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩، هذا على الرغم من مخالفة هذه

(١) صلاح أبو إسماعيل ، الشهادة ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٩ - ٢٣ - ١٤٣ .

(٢) جاد الحق علي جاد الحق ، بيان يرد الشبهات حول تعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية ، منبر الإسلام ، العدد ١٠ ، القاهرة ، أيلول ١٩٧٨ ، ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) الأهرام ، العدد (١٣٢٥) ، ٥ أيار ١٩٨٥ .

التعديلات لعدد من أحكام الشريعة، وهو القانون الذي أسقطته المحكمة الدستورية العليا لمخالفته للدستور.

ثانياً . مشكلة المخدرات :

لم تكن مصر تعرف من المخدرات غير الحشيش والأفيون ، ولم يكن الكوكايين والهيروين والمورفين مستعملاً إلا في التداوي، ولقلة من المترفين ولكن مالبث أن انتشر استعمال الكوكايين والهيروين في جميع البلاد انتشاراً عظيماً خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، ولاسيما على يد العناصر الأجنبية التي كانت تتمتع بالامتيازات في مصر^(١) .

فكانت مصر تتعرض كل عام لسيل من المخدرات الذي يتدفق عليها من ثغور البحر المتوسط، وبخاصة اليونان وإيطاليا، إذ كان معظم المتجرين بالمواد المخدرة في مصر من اليونانيين والبريطانيين والايطاليين والفرنسيين على الترتيب، وذلك يرجع إلى أن هذه الجاليات كانت تمثل الغالبية العظمى من إعداد الأجانب في مصر^(٢).

لقد ظهرت زراعة الحشيش والأفيون في الريف المصري، لاسيما بعد إرتفاع أسعار الأفيون وإزدياد أرباح تجارته مما شجع الفلاحين على زراعته وبخاصة في منطقة الصعيد المصري، لطبيعتها الزراعية ولوجود طلب عليها، الأمر الذي دفع الفلاحين إلى زراعة الأفيون بين الفول، وكانت هذه الطريق ناجحة، إذ يصعب على رجال الشرطة إكتشاف عدد شجيرات من الأفيون وسط حقول الفول الكبيرة^(٣).

(١) محمود محمد سليمان ، الأجانب في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٣١٧ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٢٩٨) ، ٩ أب ١٩٥٠ .

(٣) ثائر صائب صالح ، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٥٢-١٩٦٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الانبار ، كلية الآداب ، ٢٠١٠) ، ص ١٨٣-١٨٦ .

ورافق انتشار المواد المخدرة مشكلة تعاطيها التي أصبحت وباء كبير يهدد حياة الملايين بالموت، والمجتمع بانتشار الجرائم، فكانت نتيجة ذلك أن تعالت الأصوات الداعية إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة الخطيرة والضرب بقوة على أيدي المهربين والتجار الذين يتعاملون بها، وطالبوا أيضا بضرورة إيجاد مصحة لعلاج مرضى الإدمان من المخدرات حتى يقلعوا عن خطر الإدمان^(١).

وهكذا تكون جرائم المخدرات تركزت على تجارة وتهريب وتعطي الحشيش يليه الأفيون، بينما لم يظهر الهيروين إلا نادراً، وكانت شبه جزيرة سيناء ومدينة السويس ومدينة القنطرة ومحافظه الشرقية وما حولها مناطق تقليدية لتهريب الحشيش، بينما ندر ضبط محاولات التهريب عبر ميناء الإسكندرية وكانت أغلب قضايا المخدرات تعتمد أساساً على كفاية حرس الحدود مع ملاحظة ان البدو وهم القاسم المشترك في عمليات التهريب^(٢).

كان حكم الأزهر إتجاه المخدرات والمشومات المختلفة^(٣)، والطبيعية كلها من المحرمات، لأنها تقضي على عقل الإنسان، بل وعلى صحته بوجه عام، بل وعلى مقومات إنسانيته^(٤)، وتجعله ذليلاً في المجتمع، بغضاً عند الله والناس، لأنه قد تنكر لدينه ودينياه، وفرط في عقله الذي هو نوره في هذه الحياة^(٥)، فالى هؤلاء الذين وقعوا تحت تأثير هذا الشر المستطير، وإلى من تسول له نفسه أن يسلك دربه، فكان على كل مسلم بل على كل إنسان إجتتاب التعامل

(١) نائر صائب صالح ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣١٩٩) ، ٢ أيار ١٩٥٠ .

(٣) مؤسسة الأزهر ، جماعة كبار العلماء ، صورة الخطاب الذي أرسل الى الرئيس محمد نجيب بخصوص منع المخدرات ، رقم الملفه ١٨ / ٦ ب ، ٢٩ كانون ثاني ، ١٩٥٣ ، ١٠ ، ١ ص ؛ الأهرام ، العدد (٢٤١٣) ، ٣٠ ، كانون ثاني ١٩٥٣ .

(٤) إسماعيل الدفتار وجمال ماضي وآخرون ، الدين والعلم في مواجهة المخدرات ، (القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ٣-٤ ؛ الأهرام ، العدد (٦٧١٢٠) ، ١٣ تشرين أول ١٩٦٣ .

(٥) محمد الطبخي ، الأزهر يكافح سموم المخدرات ، الأزهر ، مج ٦٢ ، ج ٩ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٨٩ ، ص ٧١٨ ؛ الأهرام ، العدد (١٤٠٩٢) ، ٢٨ تشرين ثاني ١٩٥٩ .

معها بأي صورة من صور التعامل زراعة، أو صناعة، أو تجارة، أو استعمالاً، أو تهريباً فإن كل من تعامل معها على أي صفة يعتبر قد ارتكب كبيرة من الكبائر التي حرمها الإسلام وأوجب على أولي الأمر أنزال العقاب الرادع في الدنيا على المتعاملين معها، ولهم في الآخرة عذاباً عظيماً، إذ لم يبرعوا منها ولم يتوبوا عنها^(١).

ويدعو الأزهر كل الناس، أن يقدروا خطر المخدرات والمشروبات والمسكرات وأن يبعدوا بينها وبين ذات أنفسهم وذويهم، وأن يبلغوا المسؤولين عن كل من يتعامل معها حتى تبرأ ذمتهم وحتى يقوم هؤلاء بواجبهم نحو حماية المجتمع من هذا الخطر الموجه إلى الأمة في مجموعها، وفي اقتصادها، وفي مستقبلها^(٢).

ثالثاً. الغناء والموسيقى والسينما :

تتضح رؤية الأزهر لهذه الفنون من خلال آراء شيوخه وعلمائه، إذ رأى الشيخ محمود شلتوت أنه قرأ لأحد فقهاء القرن الحادي عشر الهجري المعروفين بالورع والتقوى رسالة هي إيضاح الدلالات في سماع الآلات للشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي قرر فيها أن الأحاديث التي استند بها القائلون بالتحريم على فرض صحتها مقيدة بذكر الملاهي وبذكر الخمر والقينات والفسق والفجور ولا يكاد حديث يخلو من ذلك، وعليه كان الحكم عنده في سماع الأصوات والآلات المطربة أنه إذا إقترن بشي من المحرمات^(٣)، أو اتخذ وسيلة للمحرمات، أو أوقع في المحرمات كان حراماً، أما إذا سلم من كل ذلك كان مباحاً في حضوره وسماعه وتعلمه وقد ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم عن كثير من الصحابة والتابعين

(١) جاد الحق علي جاد الحق ، بيان من الأزهر في شأن المخدرات ، الأزهر ، مج ٦٠ ، ج ٧ ، القاهرة ، أب ١٩٨٨ ، ص ١٥٧٦-١٥٧٧ ؛ الأهرام ، العدد (٢٣٦٥٧) ، ١٥ تشرين أول ١٩٦٩ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، جبهة علماء الأزهر ، مذكرة مرفوعة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص مكافحة المخدرات ، رقم الملفه ٣٤ ، ١٩٧٨ ، ٤ ، ٤ ، ص ٤ ؛ الأهرام ، العدد (٦٨٩١) ، ١٥ تشرين أول ١٩٦٣ .

(٣) الأهرام ، العدد (٤٥٦٤٣) ، ١٧ أيار ١٩٧٦ .

والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضرون مجالس السماع الخالية من المجون والمحرم وذهب إلى مثل هذا كثير من الفقهاء، وإجمالاً أن سماع الآلات ذات النغمات أو الأصوات لا يمكن أن يحرم بوصفه صوت آلة وإنما يحرم إذا استعين به على محرم أو اتخذ وسيلة إلى محرم، أو شغل عن واجب وللإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق فتوى في حكم الموسيقى والغناء خلصت إلى الضرب بالدف وغيره من الآلات مباح باتفاق في أمور معينة، كما ان سماع الموسيقى وحضور مجالسها وتعلمها أيا كانت آلتها من المباحات مالم تكن محرمة للغرائز باعثة على الهوى والغواية والغزل والمجون مقترنة بالخمير والرقص والفسق والفجور، أو اتخذت وسيلة للمحرمات أو أوقعت في المنكرات أو ألهمت عن الواجبات^(١).

وقد استدلل فيها برأي الشيخ محمود شلتوت، وما ذكره ابن القيسراني في كتابه السماع، أما القول في استماع الأوتاد، لم نجد في إباحته وتحريمه أثراً لا صحيحاً ولا سقيماً، وإنما استباح المتقدمون استماعه لأنه مالم يرد الشرع بتحريمه، كان أصله الإباحة، وكل ما أوردوه في التحريم غير ثابت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وقد صار هذا مذهباً لأهل المدينة، لا خلاف بينهم في إباحة استماعه^(٢).

ورأى الشيخ محمد الغزالي^(٣)، إباحة الغناء والموسيقى لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وأنه لم يرد حديث صحيح في تحريم الغناء على الإطلاق، أكد

(١) الأهرام ، العدد (٥٨٤٤) ، ٦ تموز ١٩٧٧ .

(٢) علي احمد الخطيب ، الأزهر والفحص والنقد ، الأزهر ، مج ٦٦ ، ج ٩ ، القاهرة ، آذار ١٩٩٤ ، ص ١٢٨١-١٢٨٣ ؛ الأهرام ، العدد (٦٢٥٤) ، ١٦ تشرين أول ١٩٧٩ .

(٣) محمد الغزالي (١٩١٧-١٩٩٦) محمد الغزالي عالم ومفكر إسلامي مصري، يعد أحد دعاة الفكر الإسلامي في العصر الحديث، عُرف عنه تجديده في الفكر الإسلامي وكونه من "المناهضين للتشدد والغلو في الدين" كما يقول أبو العلا ماضي، كما عُرف بأسلوبه الأدبي الرصين في الكتابة واشتهر بلقب أديب. للمزيد ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

ذلك بأن الغناء ما هو إلا كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح إذا اجتنبت المحرمات، كما قال الغزالي حول الموسيقى، والغناء، وقد رأيت في السنة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مدح صوت أبي موسى الأشعري، وكان حلواً وقد سمعه يتغنى بالقران فقال له، لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود، ولو كان المزمار آلة رديئة ما قال له ذلك، وقد سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الدف والمزمار دون تخرج، ولا أدري من أين حرم البعض الموسيقى ونفر من سماعها^(١).

وعن رؤية علماء الأزهر للأفلام السينمائية التي تعد تشخيصاً للأفراد الذين تتألف منهم القصة أو الرواية التي يراد عرضها على النظارة تشخيصاً يحكمها طبق أصلها الواقع أو المتخيل، أو هو بعبارة موجزة ترجمة حية للقصة وأصحابها، وقد رأى الشيخ محمد رشيد رضا^(٢)، صاحب أنه لم يعرف أحداً من علماء الأمة إلى زمنه أنه حرم أمثال تلك القصص التي وضعت عن الحيوانات ككتاب (كليلة ودمنة) وغيره لأن المراد بها الوعظ والفائدة وصورة الخير في جزئياتها غير مراده، وما سمعنا بعده أيضاً أن أحداً من العلماء حرم قراءة مقاماته، أو تمثيل تلك القصص، ولكن إجتهد بعض المغرورين بالحظوة عند العوام جعلهم يتجرعون على تحريم ما لم يحرمه الله ورسوله ولا حرم مثله أحد من علماء الملة، فليأتونا بنص من أولئك الأئمة على تحريم ما حرموه إن كانوا صادقين، نقول من باب الدليل قد فسر الحرام في بعض كتب الأصول بأنه خطاب الله

(١) محمد حلمي إبراهيم، الرقابة على المصنفات الفنية، الأزهر، مج ٦٦، ج ٧، القاهرة، آذار ١٩٩٤، ص ١٤٥٢ - ١٤٥٥؛ الأهرام، العدد (١١٤٥)، ١٧ كانون ثاني ١٩٩٢.

(٢) محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٢٥) ولد في طرابلس الشام وتعلم القرآن ثم دخل المدرسة الرشدية ومن بعدها إلى المدرسة الوطنية وسافر إلى مصر عام ١٨٩٦ والتقى الشيخ محمد عبده وعمل معه في الإصلاح. للمزيد ينظر: نجاه عبد الكريم، وقفات مع محمد رشيد رضا ١٨٦٥-١٩٢٥، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (١٩)، ٢٠١٠، ص ١٢٥-١٣٧.

المقتضي للترك اقتضاء جازماً، فليأتونا بخطاب الله المقتضي بتحريم تمثيل الوقائع الوعظية والتهديبية^(١).

وعلى هذا ذهب أغلب علماء الأزهر على أن التمثيل في حد ذاته، غير محرم ، ولكن اتفقوا على تحريم أي عمل سينمائي يحمل مشاهد إباحية، أو تبرج، أو عري، أو كلمات مخالفة للعقيدة، أو يدعو لمفاسد الأخلاق، وأصدق تعبير على هذا ما قاله الشيخ محمد متولي الشعراوي : " بأنه يحل في التمثيل ما يحل في واقع الحياة، ويحرم فيه ما يحرم في الواقع"^(٢).

وعلى هذا ذهبت لجنة الفتوى بالأزهر، ودار الإفتاء المصرية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وكبار علماء الأزهر على تحريم أي عمل سينمائي، أو تلفزيوني يجسد فيه أشخاص صورة الأنبياء، لأنهم منزهون عن كل نقص، وإن تجسيدهم من قبل أشخاص مهما كانوا نقص في حقهم (عليهم السلام)، وكذلك بعدم جواز تجسيد كبار الصحابة (رضي الله عنهم)، وزوجات النبي، وبناته، وأحفاده^(٣).

مما تقدم يمكننا القول بأن الأزهر ومن خلال مشايخه كان متفاعلاً مع التطورات الاجتماعية التي شهدتها مصر والعالم الإسلامي في أطار دوره الديني والتاريخي والحضاري والاجتماعي لبلورة الفكر الإسلامي من خلال الفتاوى الدينية التي كانت تحرم كل ما هو منافي للعادات والتقاليد الإسلامية وكل ما يسيء للدين من جهة أخرى ولا غرابة في ذلك، فإن الأزهر وعلى مر العصور كان قبلة لكل من يبغى الدين الصحيح من كل أرجاء العالم الإسلامي، لذلك يلحظ دوره

(١) الأهرام ، العدد (١٤٦٣٧) ، ١٧ تشرين ثاني ١٩٨١ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، مذكرة مرفوعة الى وزير الأوقاف وشئون الأزهر بشأن الإنتاج المسرحي والتمثيل ، رقم الملفه ٤٢/هـ ، ١٩ شباط ١٩٧٢ ، و ٨ ، ص ١-٦ .

(٣) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، البيان الذي أصدرته اللجنة التي شكلها مجمع البحوث الإسلامية لإعلان رأيه في موضوع تمثيل شخصية الرسول والأنبياء ، رقم الملفه ١/٦٢ ، ٩ كانون ثاني ١٩٧٣ ، و ٢ ، ص ٢ ؛ مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان مشيخة الأزهر بشأن فلم محمد رسول الله ، رقم الملفه ٢٩/د ، ٩ أيار ١٩٧٦ ، و ٢ ، ص ٢ .

المؤثر في تصحيح مسارات المجتمع من الأخطار الخارجية التي تصيبه وبخاصة منها الغزو الثقافي الذي جعل المجتمع ينحرف في بعض مساراته الأخلاقية فكان هو المقوم لهذه الأخطاء والمرشد في الوقت نفسه من خلال هيئات الأزهر الموجودة التي تعمل من أجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى لا يصبح المجتمع عرضه للمفاسد الأخلاقية التي طالما سعى الغرب إلى إدخالها إلى مجتمعاتنا من خلال عدد من الثقافات التي انتشرت في داخل المؤسسات الحكومية والتي كانت الغاية منها حرف الشباب مستغلين المشاكل التي يعاني منها وبخاصة مشكلة الفراغ الديني وسوء فهم حقيقة الدين والتحلل من القيم الدينية والأخلاقية والاستهانة بالأباء والمربين والمفارقة بين الوعي الأخلاقي وبين الوعي الديني، مع ربط الإسلام بينهما والانحراف بالتدين إلى التطرف، دون التفرقة بين الدين والتدين والأفكار الوافدة في صورة عادات، أو ثقافات دون القدرة على تمييز ما لا يصلح لمجتمعنا وما يتنافى مع الدين ومصالح المجتمع كل هذه القضايا المجتمعية وغيرها كان على الأزهر مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها لذلك سعى الأزهر جاهداً إلى إقامة حوار فكري صحيح مع الشباب في مراحل العمر المختلفة لتجليه الفكر الإسلامي الصحيح وذلك من خلال نظام الريادة ودعم المساجد في كل مدرسة وكلية، وعقد اللقاءات المفتوحة بين العلماء ذوي البصيرة وبين الشباب، محاولة لشفاء ما في الصدور بالحوار والبناء كما كان يعمل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع الكبار ومع الصغار .

الفصل الثالث

**مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين
الإقليمي والدولي وأثرها على الوضع الداخلي في
مصر ١٩٥٢-١٩٨١.**

المبحث الأول: الموقف من القضايا الإسلامية.

المبحث الثاني: الموقف من القضية الفلسطينية.

**المبحث الثالث: الموقف من قضايا المسلمين في
العالم.**

المبحث الأول : موقف مؤسسة الأزهر من القضايا الإسلامية .

بدأت دعوة التقريب بين المذاهب في مصر عام ١٩٤٦ وقد دعمتها جماعة الأخوان في ذلك الوقت بقيادة حسن ألبنا^(١)، وتبناها الكثير من رجال الأزهر الذين ارتبطوا بعلاقات حميمة مع كثير من علماء الشيعة طوال تلك المدة وحتى أواخر السبعينيات، لذلك أسست دار التقريب بين المذاهب بالقاهرة عام ١٩٤٨ من لدن عدد من كبار علماء السنة والشيعة برعاية الأزهر ورجاله البارزين الذين إرتبطوا بتلك الدعوة ونخص منهم الشيخ محمود شلتوت والشيخ عبد المجيد سليم ومحمد الفحام^(٢)، وأحمد الشرباصي^(٣)، ومحمد المدني^(١) .

(١) حسن ألبنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩) ولد في محافظة البحيرة تلقى تعليمه في مكتب تحفيظ القرآن أول مؤسس لحركة الأخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨ ورئيس تحرير أول جريدة أصدرتها الجماعة عام ١٣٣ له العديد من المؤلفات منها الدعوة والداعية و حسن ألبنا الرجل والفكر . للمزيد ينظر : مجموعة رسائل الأمام حسن ألبنا ، رسالة نظام الحكم ، (د.ت) ، (م.د) .

(٢) محمد الفحام (١٨٩٤ - ١٩٨٠) ولد في الإسكندرية تلقى تعليمه بمعهد الإسكندرية الأزهرية نال الشهادة العالمية عام ١٩٢٢ عمل وكيلاً للجامع الأزهر ومن ثم أصبح ضمن هيئة كبار العلماء في الأزهر من أهم آثاره العلمية رسالة المواجهات سيويه وآراؤه في النحو المسلمون واسترداد بيت المقدس . للمزيد ينظر: المجلس الأعلى للأزهر الديوان الملكي ، أمر ملكي رقم ٤٤ بتعيين محمد الفحام وكيلاً للجامع الأزهر ، رقم الملفه ١٢/٤ ، ٢٩ أيار ١٩٢٩ ، و١ ، ص ١ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي ، أمر ملكي رقم ٤٩ بتعيين محمد عبد اللطيف الفحام ضمن هيئة كبار العلماء ، رقم الملفه ١٢/٤ ، ٢٩ نيسان ١٩٣١ ، و ١ ص ١ ؛ محمد عبد العليم حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٣) أحمد الشرباصي (١٩١٨ - ١٩٨٠) ولد في قرية البجلات واصل دراسته في المعاهد الأزهرية حصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية عمل في العديد من الوظائف له العديد من المؤلفات منها أيام الإسلام والإسلام والاقتصاد . للمزيد ينظر : مكتب المستشار الفني لوزارة شئون الأزهر ، قرار وزير شئون الأزهر رقم ٨ بشأن اختيار المبعوثين من الأزهر ، ملفه رقم ١٧/١ ، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ ، و٦ ، ص ١ - ٦ ؛ محي الدين الطعيبي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

ومن علماء الشيعة الذين ساهموا في جماعة التقريب، وإرتبطوا بعلاقات مع رجال الأزهر والدعاة البارزين في حقل الدعوة بمصر الشيخ محمد تقي القمي^(٢)، صاحب الدعوة وراعيها في مصر وهو من إيران والشيخ محمد جواد مغنية^(٣)، إمام القضاء الشرعي الجعفري في لبنان والشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء^(٤)،

(١) محمد المدني (١٩٠٧-١٩٦٨) ولد في محافظة البحيرة حصل على الثانوية عام ١٩٣٧ عمل استاذاً للشرعية بكلية العلوم ثم عميداً بجامعة الأزهر كما كان مديراً لمكتب شيخ الجامع الأزهر له العديد من المؤلفات منها وسطية الإسلام وجولات روحية والأيمان والصدر . للمزيد ينظر: محمد المدني ، تقرير عن الفرقان ، هيئة الكتاب المصرية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ص ٨.

(٢) محمد تقي الدين ألقى (١٩٠٨-١٩٩٠) ولد في طهران ، وبعد تخرجه وجد نفسه منشغلاً بسبب خلاف المسلمين حيث كانت القطيعة كاملة بين السنة والشيعة ، وقد تشاور مع علماء الشيعة في العراق ولبنان وهو في طريقه الى مصر التي اختارها كمنطلق لنشر فكرته ، وعند وصوله الى مصر اجتمع بشيخ الأزهر مصطفى المراغي الذي أيد الدعوة ورحب بالفكرة وظل الأمام ألقى يعمل لأخر أيامه على توحيد صف المسلمين وجمع كلمتهم الى أن توفي ؛ آسيه إبراهيم أحمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ ، ص ٢٣.

(٣) محمد جواد مغنية (١٩٠٤-١٩٧٩) ولد في قرية طير دبا من جبل عامل تلقى تعليمه في النجف الاشرف ثم تعينه مستشاراً للمحكمة الشرعية العليا ثم رئيساً . للمزيد ينظر: محمد جواد مغنية ، الفقيه على المذاهب الخمسة الجعفري- الحنفي- المالكي- الشافعي - الحنبلي ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، (بيروت ، م.٥) .

(٤) محمد حسين كاشف الغطاء (١٨٧٦-١٩٥٤) ولد في النجف الاشرف من أسرة علمية ودينية أصدر مجلة الغري وله كتب مطبوعة منها (نصائح الشيخ للشباب الشرقي) و(الأنوار الحسينية والشعائر الإسلامية) و(المرأة والحجاب) بالعربية والانكليزية و(نظرات في معارف العراق) و(حياة الوصي) . للمزيد ينظر: حيدر نزار عطية ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من خلال الدراسات الأكاديمية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي العربي للدراسات العليا ، بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ١٢ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

من علماء العراق والسيد مرتضى الرضوي^(١)، الذي التقى بمعظم رجالات الفكر في القاهرة والسيد طالب الحسيني الرفاعي^(٢).

وهكذا تكونت جماعة التقريب بين المذاهب^(٣)، وعكفت على البحث والعمل المستمر والاتصال بالمراكز الدينية في كل بلد إسلامي اتصالاً هادئاً مثمراً، وابتعدت بنفسها عن الدعاية، ولم يكن من أهداف هذه الدعوة أن يترك السني مذهبه، أو يترك الشيعي مذهبه، كما عبر الشيخ المدني، وإنما كانت تهدف إلى أن يتحد الجميع حول الأصول المتفق عليها ويعذر بعضهم بعضاً وراء ذلك مما ليس شرطاً من شروط الأيمان ولا ركناً من أركان الإسلام، ولا إنكاراً لما هو معلوم من الدين بالضرورة^(٤).

كان لجماعة التقريب في بدايتها معارضون يكتفون لها العداء ويثيرون من حولها الشبهات وفي هذا الصدد ذكر الشيخ محمود شلتوت كان الجو السائد عند

(١) مرتضى رضوي (١٩٢٩ - ٢٠٠٧) ولد في النجف الاشرف هو ابن العالم السيد محمد رضوي الكشميري من العلماء الذين خدموا قضية أهل البيت فقد استطاع ان يؤسس مكتبة النجاح في النجف وقد هاجر إلى القاهرة ونشر المطبوعات فيها وقد عمل مع الشيخ محمد تقي القمي والشيخ محمود شلتوت وشخصيات مصرية = عديدة في التقريب بين مذاهب المسلمين وله العديد من المؤلفات منها في سبيل الوحدة الإسلامية وملحق البراهين الجلية في الرد على الوهابية . للمزيد ينظر: مرتضى رضوي ، مع رجال الفكر في القاهرة ، ترجمة على الكوراني ، د.م ، (طهران ، ٢٠٠٧) ، ص ١٦-٢٠ .

(٢) طالب الرفاعي (١٩٣١ - ----) ولد في مدينة الرفاعي ودرس في مدارسها الابتدائية التحق بالحوزة العلمية في النجف الاشرف وهو يعتبر أحد مؤسسين حزب الدعوة بالعراق ووكيل المرجعية وإمام الشيعة بمصر بين عامي ١٩٦٩-١٩٨٥ مؤسس جمعية إله البيت في مصر وهو من علماء العراق . للمزيد ينظر رشيد الخيون ، أمالي السيد طالب الرفاعي ، د.م ، (لندن ، ٢٠١٣) ، ص ٣ .

(٣) محمد عمارة ، الأزهر والشيعة تاريخ وفتاوى وأراء ، الأزهر ، مج ٦٢ ، ج ١٠ ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ -

(٤) الأهرام ، العدد (١٢٢٥١) ، ١ كانون ثاني ١٩٥١ .

بدء الدعوة مليئاً بالطعون، والتهم، ومشحوناً بالإفترارات وأسباب القطيعة وسوء الظن من كل فريق بالآخر حتى عد تكوين الجماعة بأعضائها من المذاهب المختلفة السنية الأربعة والأمامية والزيدية نصراً مبيناً أهاج نفوس الحاقدين، والمتعصبين، أو المتزمتين وضيقوا الأفق من كلا الفريقين السني الذي رأى في التقريب جعل السني شيعي والشيعي رأى فيه جعل الشيعي سني، وهؤلاء وغيرهم أساءوا فهم رسالة التقريب فكانوا يرون إنها تريد إلغاء المذاهب، وإندماجها بعضها مع البعض الآخر، كما حاربها ممن وجدوا في الفرقة ضماناً لبقائهم وهم ممن يؤجرون أقلامهم لسياسات مفرقة لها أساليبها المباشرة وغير المباشرة في مقاومة أية حركة إصلاحية والوقوف في سبيل كل عمل يهدف الى جمع كلمة وشمل المسلمين^(١) .

ويبدو ذلك واضحاً في حديث أشار إليه الشيخ محمد تقي القمي : " الشيخ القمي وهو يضرب مثلاً عن الثقافة الإسلامية : هي سبيل وحدة المسلمين وهكذا تحولت الثقافة الإسلامية من عامة جامعة إلى مذهبية ضيقة، ومن قومية شائعة إلى طائفية محدودة وعكف كل عالم على مراجع مذهبه وأغضى النظر عما في المذاهب الأخرى، وتعصب لما درس وتمسك في كل ما جهل، وتأثرت كل طائفة بعلمائها وبنهجهم ونفرت من كل من يخالفهم في الرأي، بل ذهبت إلى الشك في عقائد الطوائف الأخرى وكان قد اعتقد أن الثقافة الإسلامية الموحدة إذا التف حولها المسلمون كفيلة بتوحيد صفوفهم، ولا يخفى ما تؤدي الوحدة من عز

(١) صالح الورداني ، الشيعة في مصر من الإمام علي حتى الإمام الخميني ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٣) ،

ومجد ما دامت هذه الثقافة موجودة فإن من الميسور بلوغ هذا الهدف، وهو ما نعمل له ونسعى إلى تحقيقه " (١).

كما ذكر الشيخ القمي : " أن الكثيرين ظنوا أن التقريب مؤسسة أزهريّة، وأن من يتولى أمر الأزهر يتصدر التقريب، لكن في الحقيقة أن التقريب فكرة أصلحية إسلامية مستقلة قائمة على البحث الصحيح والعلم، وإن الأزهر جامعة إسلامية رسمية لها رسالتها العلمية، وتعتبر منارةً للدين، وهذه الجامعة العتيقة خدمت الإسلام كثيراً، وتخرج فيها كثير من العلماء ودعاة الإسلام، فمن الطبيعي أن تلتقي أفكار التقريب والأزهر، لتصل دائماً إلى نتيجة واحدة، وهذا هو شأن الأفكار السلمية المنبثقة من مبادئ دينية، لاسيما إذا كان الدين دين التوحيد والدليل على ذلك أن دار التقريب أنشأت في القاهرة بلد الأزهر، ومن أول من ولي هذه الدعوة عدد من أئمة العلم والدين من علماء الأزهر، فموقف الأزهر الرسمي لا يؤثر في التقريب بل أن بعض الرسميين لم يحسنوا إدراك رسالة التقريب في كثير من الأحيان، ولم يؤثر هذا في سير التقريب، ولم يمنعنا من احترام الأزهر ورجاله، فإن موقف الأزهر الرسمي شيء، وموقف علمائه شيء آخر " (٢).

وعلق الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء على هذا الأمر معرباً بجماعة التقريب بأنه تقرب بين الطوائف الإسلامية، وتبعثهم وتحثهم على الأخوة والوحدة التي أمرهم بها الله في كتابه العزيز، ولكن يلزمهم ويلزمنا تمهيداً لهذه الغاية الشريفة أن ينصحوا لإخوانهم من الكتاب وحملة الأقلام ألا يطعنوا بإخوانهم

(١) من محفوظات مكتبة كاشف الغطاء ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، رسالة من الشيخ محمد تقي القمي الى محمد حسين كاشف الغطاء ، رقم الملفه ٤/١٤ ، ٢٦ تموز ١٩٥٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ص ١ .

(٢) محمد تقي القمي ، رجال صدقوا ، رسالة الإسلام ، مج ١٤ ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٢ .

الإمامية، فما يكاد يأتي عام إلا ونسمع، أو نرى كتاباً، أو رسالة ترمي الشيعة بالفظائع وتهجم عليهم بالمطاعن وبحكم الضرورة يلتجئ هؤلاء إلى الدفاع عن أنفسهم فتثور الأحقاد وتستمر الحفائظ وتكون أكبر خدمة للأعداء والمستعمرين، كما كان لزاماً على كل فرقة من المسلمين من الشيعة وغيرهم أن يوصدوا باب المجادلات المذهبية وما يثير الحفائظ والعصبية فإنها أن لم تكن محرمة بنفسها ومضرة بذاتها فهي من أعظم المحرمات في هذه الظروف التي أحاطنا فيها أعداء الإسلام من كل جانب ومكان حتى من المسلمين ومدعي الإسلام العدو الداخلي الذي ضرره أعظم من العدو الخارجي فهل هذه كفاية وبلاغ أيها المسلمون^(١).

كان من أهم إنجازات جماعة التقريب بين المذاهب هو إصدار (مجلة رسالة الإسلام) وكانت لسان حال جماعة التقريب الناطق، وصوتها المعبر، ومنبرها الإعلامي البارز، وهي أول مجلة إسلامية عربية متخصصة في مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة^(٢)، وعن طريق هذه المنظومة الفريدة المتكونة من علماء السنة والشيعة، تميزت مجلة رسالة الإسلام واعتبرت طرازاً فريداً، إذ لم يتح لأي مجلة أخرى أن تحظى بكل ما حظيت به، وأن يكتب فيها مثل هؤلاء العلماء بهذا الشكل والحجم والتنوع الأمر الذي ساعدها على أن تكون بحق مرجعاً لكلا الطائفتين السنية والشيوعية، وكانت هذه المجلة تعمل على إيجاد جو جديد يساعد على تقبل فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية ولكنها واجهت هجمات شديدة من العناصر الرجعية ومع الوقت تبين أن هذه الهجمات نفسها دليلاً على ضرورة فكرة التقريب للمجتمع الإسلامي كي يتخلص من العناصر البغيضة ذات التفكير

(١) من محفوظات مكتبة كاشف الغطاء، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، كلمة حول الوحدة الإسلامية

للشيخ علي كاشف الغطاء، رقم الملفه ٢٨ / و، ١٩٥٣، و٤، ص ٤.

(٢) صالح الورداني، المصدر السابق، ص ١٥٩.

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

السقيم الذي يبلبل الخواطر^(١)، ويصرف الأذهان عما ينفع الناس ويمكنه في الأرض، ومن أشهر علماء الأزهر الذين كتبوا في هذه المجلة الشيخ عبد المجيد سليم والشيخ محمود شلتوت والشيخ عبد المتعال الصعيدي^(٢)، والشيخ عبد الحليم محمود والشيخ محمد البهي^(٣)، والشيخ عبد اللطيف دراز^(٤)، والشيخ محمد المدني^(٥)، الذي كان رئيساً لتحرير المجلة وغيرهم من أعلام الأزهر الذين

(١) عبد المتعال الصعيدي ، علي بن أبي طالب والتقريب بين المذاهب ، (رسالة الإسلام) ، مج ١١ ، ج ٤ ، (تشرين أول) ١٩٥١ ، ص ٤٣٤ .

(٢) عبد المتعال الصعيدي (١٨٩٤ - ١٩٦٦) ولد في محافظة الدقهلية تلقى تعليمه في الكتاتيب وحفظ القرآن الكريم حصل على الشهادة العالمية عام ١٩١٨ عمل للتدريس في كلية اللغة العربية بالأزهر عرف بأرائه الثورية والتجديدية فكان يرى نظام التعليم في الأزهر مصاباً بالعقم والجذب له من المؤلفات الكثير منها تاريخ الإصلاح في الأزهر وتاريخ العرب في الجاهلية وصدر الإسلام والحرية الدينية في الإسلام وفي ميدان الاجتهاد . للمزيد ينظر: مصطفى عبد الرحمن إبراهيم ، النتاج الأدبي للشيخ عبد المتعال الصعيدي موضوعاته وخصائصه ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية اللغة العربية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ١-٦ .

(٣) محمد البهي (١٩٠٥ - ١٩٨٢) ولد في محافظة البحيرة تلقى تعليمه بالمعهد الأزهرى في الإسكندرية حصل على الشهادة العالمية عام ١٩٣١ له العديد من الآثار العلمية منها الفكر الحديث الفكر الإسلامي المعاصر . للمزيد ينظر: هدى محمود جاد شريف ، موقف البهي من الفكر الإسلامي الفلسفي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية أصول الدين ، قسم العقيدة والفلسفة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٢) ، ص ٢٧ .

(٤) محمد عبد اللطيف دراز (١٨٩٠ - ١٩٧٧) ولد بمحافظة دسوق نال الشهادة العالمية عام ١٩١٦ أشتهر بمواقفه الوطنية والسياسية حيث شارك في ثورة ١٩١٩ شغل مناصب عديدة منها شيخاً لمعهد الزقازيق ١٩٤٣ ثم سكرتيراً عاماً للجامع الأزهر والمعاهد الدينية في عام ١٩٤٦ ثم عضواً بمجلس النواب عن دائرة شباس الشهداء ١٩٤٥ ولكنه استقال في عام ١٩٤٦ ثم مديراً للجامع الأزهر في ١٩٤٦ ثم عضواً بالمجلس الأعلى للأزهر في ١٩٤٦ . للمزيد ينظر : المجلس الأعلى للأزهر ، الديوان الملكي ، أمر ملكي بتعيين محمد عبد اللطيف مديراً للجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ملفه رقم ٢٠/١ ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦ ، ١ ، ص ١ ؛ مشيخة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٥) محمد عبد اللطيف دراز ، الإسلام الأزهر التقريب ، رسالة الإسلام ، مج ١١ ، ج ٣ ، القاهرة ، تموز ١٩٥٣ ، ص ٢٣٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

حرصوا على الدفاع عن وحدة الأمة الإسلامية، والدفاع عن الإسلام ضد أعدائه وإبراز محاسنه وقيمه النبيلة^(١).

والجدول التالي يوضح إسهامات الكتاب الشيعة والسنة الذين كتبوا في موضوعات التقريب بين المذاهب الإسلامية في مجلة رسالة الإسلام القاهرية

١٩٤٩ - ١٩٧٢^(٢).

ت	عنوان المقال	الكاتب	العدد	السنة	التاريخ
١	وحدة المسلمين حول الثقافة	محمد تقي القمي	١	١	كانون الثاني ١٩٤٩
٢	رمضان رمز تقرب القلوب	هبة الدين الشهرستاني	٣	١	تموز ١٩٤٩
٣	أمة وحدة وثقافة واحدة	محمد تقي القمي	٣	١	تموز ١٩٤٩
٤	إلى جماعة التقريب	محمد صادق الصدر	٤	١	تشرين الأول ١٩٤٩
٥	هل من جامعة إسلامية	محمد بن عبد الله العمري	٤	١	تشرين الأول ١٩٤٩
٦	الإسلام دين الوحدة	مسلم الحسيني	٤	١	تشرين الأول ١٩٤٩
٧	قانون التوازن	محمد رضا الشبيبي	٥	٢	كانون الثاني ١٩٥٠
٨	فرصة ساحة	محمد تقي القمي	٦	٢	نيسان ١٩٥٠
٩	بيان للمسلمين	محمد حسين كاشف الغطاء	٧	٢	تموز ١٩٥٠
١٠	حياة كلها هجرة	محمد تقي القمي	٨	٢	تشرين الأول ١٩٥٠
١١	جولة بين الآراء	محمد تقي القمي	٩	٣	كانون الثاني ١٩٥١
١٢	إلى أخوتنا السنة	محمد صالح المازندراني	١٢	٣	تشرين الأول ١٩٥١
١٣	تقريب الأقطار الإسلامية	عبد الحلیم كاشف الغطاء	١٣	٤	كانون الثاني ١٩٥٢
١٤	الأقلام في الميزان	محمد تقي القمي	١٤	٤	نيسان ١٩٥٢

(١) محمد عبد اللطيف دراز ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية : علاء محسن صادق الاعرجي ، الإسهامات الفكرية لعلماء الشيعة ومفكريهم في مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٣٩ - ١٩٧٢ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية التربية بنات ، قسم التاريخ ، ٢٠١٦) ، ص ١١١ - ١١٢ ؛ إعداد مجلة رسالة الإسلام ١٩٤٩ - ١٩٧٢ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

١٥	ابن سينا بين الفرس والعرب	محمد تقي القمي	١٥	٤	تموز ١٩٥٢
١٦	محنة التراث الخالد	محمد تقي القمي	١٦	٤	تشرين الأول ١٩٥٢
١٧	نقط على الحروف	محمد تقي القمي	١٨	٥	نيسان ١٩٥٣
١٨	نقط على الحروف	محمد تقي القمي	٢٠	٥	تشرين الأول ١٩٥٣
١٩	الطوائف الإسلامية في	محمد مهدي الخالصي	٢١	٦	كانون الثاني ١٩٥٤
٢٠	هدية من تجاربنا	محمد تقي القمي	٢٤	٦	تشرين الأول ١٩٥٤
٢١	دعاة الفرقة	محمد رضا الشيببي	٢٥	٧	كانون الثاني ١٩٥٥
٢٢	القافلة تسير	محمد تقي القمي	٢٩	٨	كانون الثاني ١٩٥٦
٢٣	الأصول الثلاثة والأخوة في	محمد جواد مغنية	٣٠	٨	نيسان ١٩٥٦
٢٤	أيها أصلح لحالتنا الدينية	ابن الدين	٣٢	٨	تشرين الأول ١٩٥٦
٢٥	الزمن في جانبنا	محمد تقي القمي	٣٣	٩	كانون الثاني ١٩٥٧
٢٦	خلاف نرضاه وخلاف نأباه	محمد تقي القمي	٣٧	١٠	كانون الثاني ١٩٥٨
٢٧	تقديم لكتاب شرح اللمعة	محمد تقي القمي	٤٠	١٠	تشرين الأول ١٩٥٨
٢٨	قصة التقريب	محمد تقي القمي	٤٤	١١	تشرين الأول - كانون الأول
٢٩	في سبيل التفاهم	توفيق الفكيكي	٤٥	١٢	كانون الثاني - آذار ١٩٦٠
٣٠	رحم الله امرءاً عرف قدر	محمد تقي القمي	٤٩	١٣	كانون الثاني ١٩٦٢
٣١	للعقول لا للعواطف	محمد تقي القمي	٥١	١٣	تموز - كانون الأول ١٩٦٢
٣٢	رجال صدقوا	محمد تقي القمي	٥٥	١٤	حزيران ١٩٦٤
٣٣	علي بن أبي طالب والتقريب بين المذاهب	عبد المتعال الصعيدي	٤	٣	كانون الأول ١٩٥٦
٣٤	مقدمة قصة التقريب	محمود شلتوت	٥٥ - ٥٦	١٤	تشرين الأول ١٩٦٤
٣٥	الحرية في الإسلام	محمد البهي	١	٨	تموز ١٩٥٦
٣٦	الدين والسياسة	عبد المجيد سليم	٢	٤	آذار ١٩٥٢
٣٧	الله في القرآن الكريم	محمد المدني	٣ - ٤	١٢	كانون الأول ١٩٦٠
٣٨	الإسلام - الأزهر - التقريب	محمد عبد اللطيف دراز	٣	١	تشرين الأول ١٩٥٩



شكل رقم (٩) يوضح إسهامات الكتاب الشيعة والسنة في موضوعات التقريب بين المذاهب الإسلامية في مجلة رسالة الإسلام القاهرية

يتبين من الجدول والشكل في أعلاه الإسهامات الفكرية للكتاب الشيعة والسنة في مجلة رسالة الإسلام القاهرية منذ تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، كما يتضح كيف انفرد كتاب الشيعة في الإسهام بهذه المجلة من خلال نشر المقالات ذات الصلة بالتقريب بين المذاهب الإسلامية وكان الشيخ محمد تقي القمي في مقدمة هؤلاء الكتاب ولعل السبب في هذا الأمر يعود إلى الاتفاق ما بين علماء الشيعة في أن يتصدى الشيخ القمي لمسألة التقريب ومعالجتها لاعتبارات تتعلق بقربه من دائرة الفكر السني ولأبعاد المخاوف الناشئة لدى بعض الأطراف .

لقد كان للجامعات الإسلامية أثر كبير في مساندة فكرة التقريب بتدريس فقه المذاهب الإسلامية، حتى جاءت الخطوة الحاسمة لتقرر التوجه إلى دراسة المذاهب الإسلامية الشيعية والسنية في جامعة الأزهر، وبالفعل وجهت المناهج الدراسية في الكليات الشرعية بخاصة كليات الدعوة الإسلامية ، وأصول الدين

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

وكذلك الكليات المناظرة لها في كليات البنات ، إلى تدريس المذاهب الإسلامية المختلفة وعلى رأسها مذهب الأمامية والزيدية من المذاهب الشيعية، وهذه لم تكن فكرة ارتجالية بل كانت مبدأ نادى به الجماعة منذ نشأتها، فلما قدر للشيخ عبد المجيد سليم ، أن يتسلم منصب شيخ الأزهر، كان من الطبيعي أن ينفذ ما فيه لخير الإسلام وصالح المسلمين ولقد زلزل هذا القرار كثيراً من الإنتهازيين ، وقضى على آمال كثير من المتربصين ولكن التاريخ لا يخدع وقد سجل هذه الخطوة كحدث هام في تاريخ الإسلام والمسلمين، ولم يكن قد سجل مثله منذ بدأ الخلاف بين الطائفتين^(١).

كان الشيخ عبد المجيد سليم قبل اختياره شيخاً للجامع الأزهر عضواً في جماعة التقريب بين المذاهب ، وبعد اختياره أيضاً إحتفظ بعضويته في الجماعة، وكثيراً ما كان يوقع خطاباته بصفته شيخاً للأزهر ووكيل لجماعة التقريب بين المذاهب ، وفي عهده فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين السنة والشيعية، فهو الذي فتح الكتابات إلى علماء الشيعة^(٢)، وتلقى ردودهم ، كما أدخل في قانون الأحوال الشخصية المصرية بعض ما كان يرجح في نظره من فقه الأمامية ، وهو الذي اقترح على دار التقريب طبع تفسير مجمع البيان^(٣).

(١) من محفوظات مكتبة كاشف الغطاء ، دار التقريب بين المذاهب ، مراسلة شيخ الأزهر محمود شلتوت الى السيد الحكيم ، رقم الملفه ٢١١ ، ٢٤ أيلول ١٩٥٩ ، ٢ ، ٢ ، عبد المتعال الصعيدي ، التقريب بين المذاهب الإسلامية ودراسة علم التوحيد ، رسالة الإسلام ، مج ٣ ، ج ٩-١٢ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٥٦ ، ص ٥٩ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، رسالة من الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الشيخ عبد المجيد سليم الى الشيخ علي كاشف الغطاء ، رقم الملفه ٢٣١ ، ٢٩ أب ١٩٥٤ ، ١ ، ١ ، ص ١ .

(٣) حماده حسني ، جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف ١٩١١-١٩٦١ دراسة تاريخية ، مكتبة بيروت ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ١٥٧ .

ركز الشيخ عبد المجيد سليم نشاطه ولاسيما في السنوات الأخيرة للعمل بجماعة التقريب بين المذاهب فمكث سبعة عشر عاماً في منصب الإفتاء ، أصدر خلالها الكثير من الفتاوى الهامة والقيمة ، وكان لا يتقيد في بعضها بمذهب الحنفية ، ويفتي بما يترجح عنده من المذاهب الأخرى ، لقوة أدلته وظهور الحق فيه^(١).

ونشر الشيخ عبد المجيد سليم الكثير من المقالات في مجلة (رسالة الإسلام) نهى فيها الفرقة والخلاف لأنهما من أشد أعداء التقريب والوحدة، ومن أجمل كلماته في هذا الصدد : " لقد سرنى ما اتجه إليه زعماء المسلمين، وصفوة مفكريهم، من الدعوة لعقد مؤتمرات للنظر في أحوال الأمة الإسلامية من جميع نواحيها، والعمل على توحيد كلمتها، ومناهج الإصلاح فيها، وجهادها في سبيل حريتها، ورفاهية شعوبها، والتخلص من غاصبيها ومستعمري بلادها، فان ذلك من أهم ما تهتم به جماعة التقريب، وأن المسلمين إذا تعارفوا تكاشفوا، وإذا تكاشفوا توأصفوا علاج أدوائهم، وعلموا أن الفرقة ضعف، وأن الخلاف المثير للأحقاد مشغلة ومضیعة، وأن حسن الظن شرط في التعاون الصادق، ويومئذ يعملون على أن يكونوا أمام أعدائهم ومشكلاتهم صفاً واحداً كشأنهم في صلاتهم، واتجاههم نحو قبلتهم " ^(٢).

كان للشيخ مجالس حافلة حضرها خاصة أهل العلم والرأي ، فقد كانت تعرض عليه مسائل في الشريعة والفقه والكلام والأصول والتفسير وعلى سبيل المثال قال في إحدى المجالس بتحقيق فكرة التقريب : " كان الواجب على

(١) المجلس الأعلى للأزهر ، رئاسة مجلس الوزراء ، أمر ملكي رقم ٢٨ بتعيين الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية ، رقم الملفه ٤/٣ ، ١٩٢٨ ، ٢٠ ، ص ٢ .

(٢) عبد المجيد سليم ، بيان للمسلمين ، رسالة الإسلام ، مج ١ ، ج ١ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٤٩ ، ص ٩-١٢

المسلمين أن يأخذوا بما ظهر بالبرهان صوابه، وأن يكون قصارى جهدهم في الوصول للدرجة الصادقة للحق دون أن يقيموا وزناً لما سوى الحق بذلك يصبحون فعلاً أمة واحدة، ويصبح الخلاف الفقهي والكلامي والنظري في محيطهم وسيلة من وسائل القوة العلمية والسعة الفكرية، وتفرعون لما هو أولى من التعاون على نصره الدين، وإصلاح حال المسلمين، وتبليغ كلمة الله واضحة قوية إلى الناس أجمعين " (١) .

مما سبق يتضح أن الشيخ عبد المجيد سليم كان له الأثر الواضح في عملية تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية وجمع شمل المسلمين من كل الطوائف رغم الصعوبات التي كانت توجهه في ذلك الوقت بخاصة موقف بعض علماء الأزهر السلبى من مسألة التقريب ، علاوة على الدور المؤثر والكبير للشيخ محمود شلتوت الذي عد من أهم أعضاء جماعة التقريب بل أهمهم وأبرزهم على الإطلاق، إذ قدم الشيخ المذكور إلى جماعة التقريب أيادي بيضاء أهمها فتوى بجواز التعبد بمذهب الأمامية ولا يدل هذا إلا على صورة واضحة عن قناعاته الذاتية بفكرة التقريب وإيمانه العميق بضرورتها وحاجة المسلمين إليها(٢) .

وقد صرح بذلك صراحة لمجلة رسالة الإسلام عن اتصالاته لجماعة التقريب ودوره فيها بما نصه فقال : " لقد أمنت بفكرة التقريب كمنهج قويم، وأسهمت منذ أول يوم في جماعتها وفي وجوه دارها بأمر كثيرة، كان منها تلك الفصول

(١) عبد المجيد سليم، حواطر من الذاكرة ، رسالة الإسلام ، مج ٦ ، ج ٢ ، نيسان ١٩٥٤ ، ص ١٣٤ - ١٣٧ .
(٢) مؤسسة الأزهر ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، الفتوى التي أصدرها الشيخ محمود شلتوت بشأن جواز التعبد بمذهب الشيعة الأمامية ، رقم الملفه ٤٥٥ ، ١٧ آذار ١٩٥٩ ، ١٥ ، ص ١ ؛ المجلس الأعلى للأزهر ، دار التقريب بين المذاهب ، مراسلة شيخ الأزهر محمود شلتوت الى السيد الحكيم ، المصدر السابق ، ص ٢ .

المتابعة في تفسير القرآن الكريم التي ظلت تنشرها مجلة رسالة الإسلام قرابة أربعة عشر عاماً حتى اكتملت كتاباً^(١) .

كان سر تجاوب الشيخ محمود شلتوت لهذه الفكرة أنه كان يرى في دعوة التقريب هي دعوة التوحيد والوحدة، وهي دعوة الإسلام والسلام، وإن أسلوبها الذي تنتهجه هو الأسلوب الحكيم الذي أمر به رسوله الكريم (صلى الله عليه وسلم) في قوله تعالى : ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِلَا تِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ))^(٢) .

كما رأى في فكرة التقريب التي أمن بها وعمل جاهداً في سبيلها قد تركزت الآن، وأصبحت رسالة الدار وكان يتحدث عن الاجتماعات في دار التقريب، إذ يجلس المصري إلى الإيراني ، أو لبناني أو العراقي أو الباكستاني ، أو غير هؤلاء من مختلف الشعوب الإسلامية، وإذ يجلس الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي بجانب الأمامي والزيدي حول مائدة واحدة تدوي أصواتهم علماً وأدباً وفيها تصوف وفقه، وفيها روح الأخوة وذوق المودة والمحبة ، وكان يرى أيضاً في فكرة التقريب الجدية الصحيحة المستقيمة على منهج الإسلام التي كان عليها الأئمة الأعلام في تاريخها الفقهي، واستمر الشيخ محمود شلتوت في تأييده للتقريب ودعمه لمسيرته إلى وفاته^(٣) ، فكان بحق أحد زعماء الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث ومن رواد التقريب حتى أطلق عليه (إمام أهل التقريب) ، كانت له

(١) جمال حسن عبدة ، موسوعة شيوخ الأزهر منذ تأسيسه ولغاية اليوم ، مطبعة الرشاد ، (بيروت ، ٢٠١٣) ، ص ٥٥١ - ٥٦٤ .

(٢) النحل : الآية ١٢٥ - ١٢٨ .

(٣) محمود شلتوت ، مقدمة قصة التقريب ، رسالة الإسلام ، مج ٥٥ - ٥٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٦٢ ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

فتوى عندما سئل من بعض الناس انه يجب على المسلم لكي تقع عبادته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد المذاهب الأربعة المعروفة، ليس من بينها مذاهب الشيعة الأمامية ، والزيدية ، لقد كان جوابه ان الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه أتباع مذهب معين، بل أن كل مسلم له الحق في ان يقلد مذهباً من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكاماً في كتبها الخاصة ولمن قلده مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره ولا حرج عليه في شيء، أن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الأمامية الإثنا عشرية، مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة فلقد كانت هذه الخطوة ثمرة يانعة من ثمار التقريب، صدرت من شيخ الأزهر ذو المكانة في الإسلام، اعتنق فكرة التقريب من أول يوم، وأيدها بقلمه وعلمه في كل مناسبة^(١).

كان للشيخ محمود شلتوت مراسلات كثيرة ومتعددة مع زعماء الشيعة وخاصة في النجف الاشرف ومنها البرقيات المتبادلة مع السيد محسن الحكيم^(٢)، كانت تبعث على متانة روح الألفة والمحبة بين المسلمين وتوحيد الصف والكلمة

(١) محمود شلتوت ، الفتاوى دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة ، دار الشروق ، ط ١٨ ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ١٢-١٨ ؛ حيدر حب الله ، سؤال التقريب بين المذاهب أوراق جادة ، مؤسسة الانتشار العربي ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ١٦٥ .

(٢) محسن الحكيم (١٨٨٦-١٩٧٠) ولد في مدينة النجف الاشرف وهو من كبار علماء الشيعة الذي تأثر به الكثير من الدارسين كان له دور واضح ومؤثر في الحياة الاجتماعية والوطنية والقومية في تاريخ العراق. للمزيد ينظر: وسن سعيد عبود الكرعائي ، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦ - ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٧) ، ص ٨ ؛ عدنان السراج ، الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩ - ١٩٧٠ دراسة تاريخية ، دار الزهراء ، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ص ٢١-٢٧ .

ومناقشة القضايا التي تهدد الأمة الإسلامية في مقدمتها القضية الفلسطينية، كما شغلت قضية اعتراف شاه إيران محمد رضا بهلوي بالكيان الصهيوني الكثير من هذه المراسلات بحيث كتب الشيخ محمود شلتوت إلى السيد الحكيم من أجل التدخل واستنكار هذا الاعتراف منبهين إلى خطورة هذا الأمر، وما قد يؤدي إليه من فتنة، ولاسيما أنه صدر من شخص شيعي من الأمامية مما قد يسر الذين يحبون أن يتصيدوا في الماء العكرة، ومحاولة فصم الروابط التي عملنا على تقويتها، زيادة على منافاة ذلك للدين^(١) .

كان رد السيد محسن الحكيم على ذلك بأن استنكر ذلك الاعتراف وهذا واضح من خلال مراسلاته مع شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت من أجل الحرص على تقوية الرابطة الإسلامية بينهم من جهة وخطورة الموقف واستياء الأمة الإسلامية من جهة أخرى وبلغ السيد محسن الحكيم علماء إيران وقدم لهم النصح بالاحتفاظ بواجبهم الإسلامي ورعاية شعور المسلمين وعلى ضوء ذلك أصدر علماء إيران بيان بعدم اعتراف شاه إيران بالكيان الصهيوني وأنه ليس في نية الحكومة ذلك لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل مظهرين العطف على قضايا المسلمين في كل مكان^(٢) .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الشيخ محمود شلتوت كان صاحب الدور المؤثر والكبير في مسألة التقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال استصداره بعض الفتوى المهمة التي حاول من خلالها أن يقلص الفجوة بين المذهبين السني

(١) من محفوظات مكتبة كاشف الغطاء، دار التقريب بين المذاهب الإسلامي، برقية الشيخ محمود شلتوت إلى السيد الحكيم، رقم الملف ١١٣، ١١ نيسان ١٩٥١، ٥٥، ص ٥ .

(٢) من محفوظات مكتبة كاشف الغطاء، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، رسالة السيد محسن الحكيم إلى الشيخ محمود شلتوت، رقم الملف ٢١٥، ٢٤ نيسان ١٩٥١، ١٥، ص ١ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

والشيعة ، زيادة على ذلك توجيهه بدراسة المذهب الشيعي كمنهج في الجامعات المصرية بخاصة جامعة الأزهر إلى جانب المذاهب الأربعة .

واستمرت الدعوات والمراسلات بين علماء الشيعة وشيوخ الأزهر حتى بعد وفاة محمود شلتوت وتسلم المشيخة من قبل الشيخ حسن مأمون الذي استطاع أن يعمق من العلاقة بين علماء وشيوخ الأزهر وعلماء الشيعة من العراق من خلال المراسلات والبرقيات والتهاني، وكذلك الدعوات التي وجهها شيخ الأزهر إلى علماء الشيعة في العراق لحضور المؤتمرات الخاصة بمجمع البحوث الإسلامية في مصر وبخاصة المؤتمر الثالث للمجمع الذي أقيم في القاهرة ٣٠ أيلول عام ١٩٦٦ لمدة خمسة عشر يوماً^(١)، وكان لهذا المؤتمر الخاص بالوحدة الإسلامية دور كبير ومؤثر في إصدار البيانات ومعالجة الكثير من المشاكل و صدر في هذا الخصوص القصائد التي أشادت بالوحدة الإسلامية والتي عبرت عنها ، الصحف والمجلات المتنوعة التي صدرت بهذا الخصوص منها مجلة لواء الوحدة الإسلامية ، وهي مجلة أسبوعية دينية علمية أدبية صدرت في النجف الاشرف دعت للوحدة الإسلامية^(٢)، كما كان للشيخ محمد المدني رئيس تحرير مجلة رسالة الإسلام الدور البارز في التقريب بين المذاهب الإسلامية، فقد كان يرى أن جماعة التقريب تعلم أن المسلمين أمة واحدة ، وربها واحد، ودينها واحد وأن المسلم لا يخالف المسلم في عقيدة أصلية من عقائد الإيمان وأن اختلف في فروع من العلميات وأن

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، دعوة شيخ الأزهر الى الشيخ علي كاشف الغطاء لحضور المؤتمر الثالث للبحوث الإسلامية ، رقم الملفه ٤١٢ ، ٦ حزيران ١٩٦٦ ، و١ ، ص ١ .

(٢) عبد الرسول كاشف الغطاء ، لواء الوحدة الإسلامية (مجلة) ، مج ٣ ، ج ١ ، النجف ، ٣١ تشرين ثاني ١٩٥٤ ، ص ١ .

الاختلاف في الفروع بعد الاتفاق يعد أمر طبيعي لا سبيل إلى رفعه^(١) ، وكان ذلك واضحاً من خلال المقالات التي كان نشرها والتي عبر عنها اللسان الناطق لجماعة التقريب، كما قام بكتابة كلمة التحرير في مقدمة أعدادها علاوة على مقالاته الهامة التي أمد بها المجلة^(٢).

كان إلى جانب الشيخ محمد المدني أيضاً من يقف بقلمه وفكره المستتير مع جماعة التقريب مثل الشيخ محمد أبو زهرة ، الذي عبر من خلال مؤلفاته العديدة التي نشرها في انتمائه إلى جماعة التقريب علماً وفكراً، كان يكتب جاهداً لخدمة الإسلام والمسلمين وكثيراً ما سجلت له مجلة رسالة الإسلام في صفحات أعدادها العديدة الوحدة الإسلامية وقوة المسلمين ومن أهم ما قاله : " إذ أن من المقررات الثابتة، أن الأمة لا يصلح آخرها إلا بما صلح به أولها، ولا تستطيع أن تعود إلى ماضيها العزيز الكريم إلا إذا أخذت بالأسباب التي قام عليها ذلك الماضي، وأنه لا عزة لهذه الأمة التي جمعها الإيمان، إلا بأن تستمد من صدر تاريخها قوة، وإيماناً، ومن دينها الجامع قوة وثبات، وذلك لا يكون إلا إذا تلاققت أقاليمها، وعلماءها على أمر جامع لا يفرقون فيه ولا يختلفون " ^(٣) .

استمرت جماعة التقريب تعمل في مصر حتى عام ١٩٧٩ ، إذ تمكنت من خلال هذه المدة من إستقطاب الكثير من الرموز الإسلامية البارزة فيها وعلى

(١) عبد المجيد سليم ،خواطر من الذاكرة ، رسالة الإسلام ، مج ٦ ، ج ٢ ، تشرين الاول ١٩٥٤، ص١٣٤-١٣٥

(٢) حيدر حب الله ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(٣) محمد عبد اللطيف دراز ، الإسلام الأزهر التقريب ، رسالة الإسلام ، مج ١ ، ج ٣ ، كانون ثاني ١٩٥٣ ،

ص٢٣٤-٢٣٦ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

رأسهم الشيخ محمد متولي الشعراوي^(١)، وبهذا نجد أن المدة المذكورة كانت ساخنة فكرياً ولم تكن الساحة متسامحة لا فكرياً ولا عقائدياً في مواجهة أية دعوة تتصل من بعيد أو قريب بالشيعة^(٢)، إذ كانت قد برزت على الساحة التيارات الإسلامية المتشددة وفي مقدمتها التيار السلفي وتيار التكفير وبرز الدور السعودي الوهابي الذي تمكن من اختراق هذه التيارات ودفع بها إلى تحريض العلماء وإصدار البيانات التي نددت بجماعة التقريب وتشكك في الشيخ ألقمي وشنت حرب على جماعة التقريب تلك الحرب التي تزعمتها مجلة الاعتصام^(٣)، التي سارت على الخط السعودي الوهابي والتي نشرت رسالة من مفتي مصر السابق محمد حسنين مخلوف ، إلى الشيخ محمد متولي الشعراوي الذي كان وزيراً للأوقاف حينئذ ينصحه فيها بالخروج عن جماعة التقريب ووقف حوارهِ مع الشيعة^(٤) .

(١) محمد متولي الشعراوي (١٩١١ - ١٩٩٨) ولد في قرية دقادوس بمحافظة الدقهلية حفظ القرآن الكريم والتحق عام ١٩٢٢ بمعهد الزقازيق الابتدائي الأزهري ثم الإعدادي والثانوي ثم دخل كلية اللغة العربية عام ١٩٣٧ حتى أصبح عالم دين ووزير للأوقاف عام ١٩٧٦ يعد من أشهر مفسري معاني القرآن الكريم حيث عمل على تفسير القرآن الكريم بطرق مبسطة مما جعله يستطيع الوصول لشريحة أكبر من المسلمين في جميع أنحاء العالم العربي حصل على الشعراوي على الكثير من التكريمات منها وسام الجمهورية عام ١٩٧٦ ساهم بالحركة الوطنية الأزهرية ضد الانكليز . ينظر : محمد متولي الشعراوي ، الحلال والحرام ، مؤسسة إخبار اليوم للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٦ .

(٢) محمد متولي الشعراوي ، الإسلام حداثة وحضارة ، دار العودة ، (بيروت ، ١٩٨٠) ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .
(٣) مجلة الاعتصام : وهي مجلة التي أسسها الشيخ احمد عيسى عاشور عام ١٩٣٨ ومقرها في القاهرة وكانت هذه المجلة تعنى بالموضوعات الفكرية والثقافية الإسلامية وكان أصدرها كل شهر وتقسّم أبوابها إلى التفسير والحديث والفتاوى الفقهية . للمزيد ينظر: حيدر حب الله ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ .
(٤) صالح الورداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران توقف نشاط الجماعة^(١)، وتوقفت مجلة رسالة الإسلام، التي كانت تصدرها الجماعة والتي ضمت الكثير من المقالات للعلماء من السنة والشيعة، كما توقفت جمعية آل البيت^(٢)، وسائر الأنشطة الشيعية الأخرى في مصر^(٣)، والغريب إن الأزهر الذي كان متحالفاً مع دعوة التقريب ومتعاطفاً مع الشيعة أنقلب فجأة على الشيعة وإيران، بعد قيام الثورة الإسلامية سيراً مع سياسة الحكومة المعادية لإيران ولا يزال الأزهر على موقفه هذا حتى اليوم حيث طارد الكتاب الشيعة في مصر بدعوى أن الشيعة وراء التطرف السائد فيها^(٤).

إن الطابور الضخم من فقهاء النفط^(٥)، أسهم بدور كبير في القضاء على جماعة التقريب في مصر أكثر من إسهام الحكومة ذاتها فهؤلاء الفقهاء كانوا

(١) سعيد الصباغ ، العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، دار الشروق ، (القاهرة ، ٢٠٠٦) ، ص ١٦٣ .

(٢) جمعية آل البيت : وهي الجمعية التي تأسست عام ١٩٧٣ في مصر بحيث كان المناخ الإسلامي في تلك الفترة هادئاً فلم تكن التيارات الإسلامية قد برزت بعد ولم تكن الجمعية تظهر السمة الشيعية علانية كما لم تكن فكرة التشيع واضحة وقد إقامة عدة صلات مع الهيئات الإسلامية المختلفة في مصر وفي مقدمتها الأخوان المسلمين وكان من أبرز العناصر التي ارتبطت بالجمعية في تلك الفترة السيد طالب الرفاعي وهو من علماء الشيعة العراقيين وكان له نشاط بارزاً وقد حضرت الجمعية في عام ١٩٧٩ بسبب نشرها بعض المؤلفات التي تدل على هويتها مثل كتاب علي لا سواه وكتاب التشيع ظاهرة طبيعية في أطار الدعوة الإسلامية وكتاب المرجعيات . للمزيد ينظر: صالح الورداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان من الأزهر بشأن الأحداث الجارية في إيران ، رقم الملف ١٢ / س ، ١٤ تموز ١٩٨٧ ، و٤ ، ص ٤ ؛ الأهرام ، العدد (٢٧٩٤١) ، ١١ حزيران ١٩٧٩ .

(٤) صالح الورداني ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٥) فقهاء النفط : هم مجموعة من علماء السنه الوهابية الذين كان لهم الدور الكبير في القضاء على حركة التقريب بين المذاهب الإسلامية من خلال ما كانوا يطرحونه من أفكار مسمومة فهؤلاء الفقهاء كانوا يتحركون من

يتحركون من منظور جذاب وهو منظور العقيدة والحفاظ عليها من المد الشيوعي، أما الحكومة فكانت تتحرك من منظور أمني بحت، وعلى الرغم من هذا الحصار الفكري والأمني الذي طوق الواقع الإسلامي بمصر بعد قيام الثورة الإسلامية وإندلاع الحرب العراقية الإيرانية .

وعلى الرغم مما تقدم ، إلا أن هناك أصوات لا تزال تتادي بالتقريب وتحاول إنصاف الشيعة من العلماء والدعاة وفي مقدمة هؤلاء الشيخ محمد الغزالي^(١)، الذي قال ما نصه : " كنت من المعنيين بالتقريب بين المذاهب الإسلامية وكان لي عمل متواصل في دار التقريب في القاهرة وصادفت الشيخ محمد تقي ألقى، كما صادفت الشيخ محمد جواد مغنية، وأنا أريد فعلاً أن نذهب الجفوة أو الشقاق المر الذي شاع بين المسلمين خصوصاً في أيام اضمحلالهم الفعلي " ^(٢)، كما كانت هناك الأستاذة الداعية السيدة زينب الغزالي التي أجابت حين سُئلت عن رأيها في مشكلة التفريق بين المذاهب الإسلامية، قائلة : " فلا شك إن هذه مؤامرة صهيونية إنني أرى أن الشيعة الجعفرية والزيدية مذاهب إسلامية مثل المذاهب الأربعة لدى السنة وعلى عقلاء السنة والشيعة وعلى قيادات السنة والشيعة أن يجتمعوا في صعيد واحد وأن يتفاهموا وأن يتعاونوا على ربط المذاهب الأربعة والمذهب الشيعي بعضها ببعض وأدعوا إلى إجتماع

منظور جذاب هو منظور العقيدة والحفاظ على المذهب من المد الشيوعي . للمزيد ينظر: صالح الورداني ، المصدر نفسه ، ص١٥٦ .

(١) محمد الغزالي (١٩١٧-١٩٩٦) ولد في محافظة أسيوط حصل على الشهادة العالمية من كلية أصول الدين عام ١٩٤١ قام بالتدريس في جامعة الأزهر من مؤلفاته الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين

وتأملات في الدين والحياة . للمزيد ينظر : محي الدين الطعيبي ، المصدر السابق ، ص٢٢١ .

(٢) حيدر حب الله ، المصدر السابق ، ص٢٣٨ .

علماء الإسلام من كل المذاهب لتصدي لتلك المؤامرة الصهيونية^(١)، وكانت لديها تجربة في هذه المسألة فقبل عام ١٩٥٢ كان هناك جماعة التقريب بين المذاهب والتي كان قد أشرف عليها الشيخ محمود شلتوت والشيخ محمد تقي أقمي وقد شاركت في عمل هذه الجماعة وبمباركة الشيخ حسن البنا الذي كان يرى أن المسلمين سنة وشيعة أمة واحدة وان الخلاف المذهبي لا يفرق وحدة الأمة وكان الأخوان المسلمين متعاونين مع هذه الجماعة على أساس ان الإسلام واحد وله كتاب واحد ورسول واحد ونظام سياسي واحد واقتصادي واحد ونظام إجتماعي واحد دولة واحدة من أجل تطهير العالم من الظلم والزور والخديعة التي تمارسها القوى الكبرى ويجب أن يكون الشيعة والسنة على قلب واحد^(٢).

وكانت هناك لقاءات بين زعيم الأخوان حسن البنا وبين علماء ومراجع الشيعة البارزين، وكان الهدف من هذه اللقاءات هو توحيد المسلمين في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومن أشهر هذه اللقاءات ذلك اللقاء الذي تم بينه وبين أية الله أبو القاسم الكاشاني^(٣)، في موسم الحج ، كما شهدت هذه المدة مواقف لبعض مشايخ الأزهر من الوحدة الإسلامية منهم شيخ الأزهر عبد الحلیم محمود

(١) صالح الورداني ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

(٢) محمد الغزالي ، على أوائل الطريق ، رسالة الإسلام ، مج ١١ ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٤١٢-٤١٤ .

(٣) أبو القاسم الكاشاني (١٨٩٥-١٩٦٩) ولد في طهران وهو من عائلة علمية حصل على العلوم في النجف الاشراف كانت له مواقف سياسية بوجه الاحتلال البريطاني سواء كان في العراق أو في إيران كان من المفوضين مع البريطانيين في ثورة العشرين في العراق وكانت له مواقف بارزة على صعيد القضية الفلسطينية . للمزيد ينظر: علماء سعيد إبراهيم ، أبو القاسم الكاشاني وأثره في الحياة السياسية الإيرانية حتى عام ١٩٦٢ رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ٢٠١٣) .

بقوله الذي ذكره ما نصه : " إن الأزهر لا يحمل إلى إخواننا الأمامية والزيدية إلا كل ود ونحن الآن ندعو إلى الوحدة والأخوة " (١) .

كما ذكر شيخ الأزهر محمد الفحام : " أن المسلم لا يخرج من إسلامه تمسكه بمذهب من المذاهب " (٢)، أما الشيخ الباقرى فقد قال : " الخلاف بين السنيين والشيعة خلاف يقوم أكثر على غير علم حيث لم يتح لجمهور الفريقين اطلاع كل فريق على ما عند الفريق الآخر من آراء وحجج فإن كان ثمة خلاف فإنه يقوم بعد هذا على رأي له احترامه وقيمته " (٣) ، كما أولى الشيخ علي عبد الواحد وافي عميد كلية التربية في جامعة الأزهر مسألة التقريب أهمية كبيرة من خلال النص الآتي : " إن الخلاف بين السنة والشيعة خلاف اجتهادي يسمح به الإسلام بل يرحب به ولا يصح أن يدعو إلى قطيعة ولا إلى تنافر " (٤) ، وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٥)، الأستاذ بالأزهر عن التقريب : " إن الفقه الإسلامي لكل المكلفين شريعة واحدة يتعبد بها أهل الأمصار على اختلاف الأنظار فإيا حبذا لو تبادل الشيعة وأهل السنة ما عندهم من العلم " (٦) .

(١) نيفين عبد المنعم مسعد ، التيارات الدينية في مصر وقضية الأقليات ، المستقبل العربي (مجلة) ، مج ٤ ، ج ٣٠ ،

أب ١٩٨١ ، ص ٩١ ؛ نبيل عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٢٧-٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٤) علي عبد الواحد وافي ، بين الشيع وأهل السنة ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ١٢٢ .

(٥) عبد الوهاب عبد اللطيف (١٩٠٦-١٩٧٠) ولد في محافظة أسيوط درس علم الحديث بكلية الشريعة وكلية

أصول الدين وكان رئيساً لقسم الحديث في قسم أصول الدين وله مؤلفات عديدة منها المختصر في علوم

الأثر وكتاب المعتصر . للمزيد ينظر: محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٦) حيدر حب الله ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

كما جاء في قول الشيخ محمد الطيب النجار^(١)، بخصوص التقريب ما نصه :
" لا يمكن أن يغفل رأي الشيعة لأنهم يمثلون نصف المسلمين في العالم فليس
من المعقول أن يهمل اجتهادهم أو يتخذ منهم موقف الرفض والعداء في الوقت
الذي ننادي فيه بتجميع كلمة المسلمين، والشيعة لهم اجتهادات طيبة في الفقه
وإن الكثير منها يحقق التفاعل مع المجتمع في عصرنا الحديث " ^(٢).

مما تقدم يتبين أن علماء الشيعة كانوا يسعون إلى تحقيق تواجد شرعي لهم
على الساحة المصرية من خلال تأسيس دار تقريب المذاهب الإسلامية في مصر
وتعزيز روح الأخوة والوحدة الإسلامية من أجل توحيد كلمة الصف الواحد في
مواجهة التحديات الخطيرة التي كانت تضرب الأمة الإسلامية غير أن الواقع نحو
تحقيق هذا الهدف كانت تشوبه الكثير من المحاذير الأمنية والسياسية .

فعلى مستوى الداخل كان موقف الحكومة يزداد تشدداً في مواجهة التيار
الإسلامي بشكل عام، وعلى مستوى الخارج تزداد هوة الشقاق بين مصر وإيران
نتيجة الانهيار الأمني ومحاولة ربط إيران بتيار الجهاد ، مما ينعكس على الشيعة
المصريين بشكل مباشر .

إن مسألة ربط الشيعة في مصر بإيران إنما هي مسألة سياسية بحثه لا صلة
لها بالمذهب الشيعي ذاته، كما إننا نرى أن المد السعودي قد إخترق الوسط
الإسلامي والثقافي في مصر أمام أعين الحكومة، فهل تغاضي الحكومة عن هذا

(١) محمد الطيب النجار(١٩١٦-١٩٨١) ولد في محافظة الشرقية حصل على الشهادة العالمية في أصول الدين عام
١٩٣٩ عين أستاذاً ورئيساً لقسم التاريخ عين وكيلاً للأزهر عام ١٩٧٨ له من المؤلفات العديد منها القول
المبين في سيرة المرسلين الموالى في العصر الأموي . للمزيد ينظر: محمد عبد العليم حسين ، المصدر السابق ،
ص ٢٧١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٦-٢٧١ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي واثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

الوضع من باب الحرص على نشر المذهب السني الوهابي، أم إن المسألة سياسية ولا صلة لها بالمذاهب .

ومن هنا يمكن القول إن الخط السلفي الوهابي هو الأساس في خلق هذه الفجوة بين السنة والشيعة ، والأخيرة لم تكن لديها أهداف سياسية في مصر بل أن الحكومة حاولت استدراجها من أجل إثارة الشبهات حول أنشطتها، فإن جوهر التحرك الشيعي ينحصر في دائرة محددة وهي التمهيد لظهور الأمام الغائب .

المبحث الثاني : موقف مؤسسة الأزهر من القضية الفلسطينية .

يعد الصراع العربي مع الكيان الصهيوني صراعاً ذا طبيعة خاصة فهو لا يقتصر كغيره من أنواع الصراع على الناحية المادية المباشرة المتعلقة بإحتلال الأرض ولكنه يمتد إلى ما هو أعمق وأبقى وهو الصراع الحضاري الذي يهدف إلى الغزو الفكري للشخصية العربية مرتكزاً على مبدأ تفوق الذات اليهودية وهو المبدأ الذي يهدف في المقام الأول لخلق قومية يهودية تسيطر على القوميات الأخرى^(١).

ويمكن القول إن المتتبع لموقف الأزهر من الإحتلال الصهيوني للأراضي المحتلة يجده قد مر بمرحلتين ، الأولى بدأت منذ عام ١٩٤٨ واستمرت حتى عام ١٩٧٩ ، والثانية بدأت من عام ١٩٧٩ مع أبرام اتفاقية كامب ديفيد حتى عام ١٩٨١ وسنوضح ملامح رؤية الأزهر للكيان الصهيوني في كل مرحلة من هذه المراحل.

(١) وللوقوف على الفكر الصهيوني الساعي لتحقيق هذا الهدف . ينظر : بروتوكولات حكماء صهيون ، والتي تعد جزءاً من الخطة التي وضعها عدد من أكبر حكماء صهيون في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة زعيمهم هرتزل من أجل القضاء على المسيحية ثم الإسلام خلال مائة عام أي قبل عام ١٩٩٧ ، وذلك توطئة لإقامة ملك يهودي يمكن اليهود من حكم العالم بأسره ، وهي البروتوكولات التي تحققت الكثير من بنودها ، الأمر الذي يجعل من يقرأها يشعر وكأنها كتبت منذ فترة قصيرة ، من المراجع التي أوردت هذه البروتوكولات . ينظر : عبد الفتاح عبد الحميد ، يا مسلمي العالم اتحدوا ، دار البيان ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٤٠ - ٧٦ ؛ حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٤) ؛ حامد ربيع ، الدعاية الصهيونية حول تأصيل نظرية التعامل النفسي في التقاليد السياسية اليهودية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (القاهرة ، ١٩٧٥) ؛ حامد ربيع ، الصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٦) .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

المرحلة الأولى : تركز أثر الأزهر في هذه المرحلة في الدعوة إلى الجهاد لإجلاء الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وهو الأمر الذي تجلى في عدد من المواقف وقرارات المؤسسة الأزهرية من الآتية^(١) :

١. الفتوى التي أصدرتها لجنة الفتوى بالأزهر رداً على سؤال ورد إليها عن حكم الصلح مع اليهود في فلسطين وإبرام المعاهدات مع الدول الاستعمارية المعادية للعرب والمسلمين المؤيدة لليهود في عدوانهم فكان أن أفادت لجنة الفتوى أن هذا أمر لايجوز شرعاً لما فيه إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه، والإعتراف بحقية يده على ما إغتصبه وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب، ووجوب رد المغصوب إلى أهله وحث صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه.

٢. تصريح شيخ الأزهر محمود شلتوت عام ١٩٥٨ والذي نص على ضرورة مقاومة الكيان الصهيوني والقضاء عليه وإعادة اللاجئين إلى ديارهم^(٢).

٣. المؤتمر الذي دعا إليه الشيخ محمود شلتوت عام ١٩٥٩ لبحث شؤون فلسطين وهو المؤتمر الذي إتخذ عدداً من القرارات التي وضحت موقف الأزهر من الكيان الصهيوني من هذه القرارات، والاستمرار في بث روح الوعي واليقظة في نفوس

(١) وقد مثل الشيوخ الذين أصدروا هذه الفتوى المذاهب الفقهية الأربعة وكانوا ينتمون لهيئة كبار العلماء وهم : حسنين محمد مخلوف رئيس لجنة الفتوى ، وعضو جماعة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية سابقاً ومحمود شلتوت عضو لجنة الفتوى وجماعة كبار العلماء (وهو حنفي المذهب) وعيس منون مدير الوعظ = والإرشاد وعضو لجنة الفتوى وجماعة كبار العلماء (وهو شافعي المذهب) ومحمد الطنححي مدير الوعظ والإرشاد وعضو لجنة الفتوى وجماعة كبار العلماء (وهو مالكي المذهب) ومحمد عبد اللطيف السبكي مدير التفتيش بالأزهر وعضو لجنة الفتوى وجماعة كبار العلماء (وهو حنبلي المذهب) وزكريا البري أمين لجنة الفتوى . ينظر : كتاب حكم الإسلام في قضية فلسطين ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة ، ١٩٥٦) ، ص ٢٧ ؛ الفتاوى الإسلامية ، مج ٧ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٦٤٣ .

(٢) المجلس الأعلى للأزهر ، هيئة كبار العلماء ، نداء من شيخ الجامع الأزهر إلى أبناء العروبة والإسلام ، رقم الملفه ١٢٠ ، ٢٣ تشرين أول ١٩٥٨ ، ص ٣ ، ص ٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

العرب والمسلمين حتى يسترد الفلسطينيون أرضهم، إذ يتعذر وجود سلام في المنطقة مع بقاء الفلسطينيين مشردين^(١).

٤. موقف شيخ الأزهر حسن مأمون عام ١٩٦٥ من تصريح السير أنتوني أيدن^(٢) الذي رأى أن حل القضية يتطلب عقد صلح بين العرب واليهود، إذ حرص الشيخ حسن مأمون على تأكيد موقف الأزهر الرفض للتعامل مع الكيان الصهيوني بقوله: " إنه يتعين على أهل فلسطين رد الاعتداء بالقوة حتى يجلوهم عن بلدهم وهو فرض عين على كل فلسطيني وليس فرض كفاية، أما الصلح مع اليهود فهو غير جائز إلا بشروط تتلخص في رد الجزء الذي اعتدى عليه إلى أهله لا على أساس إقرار الاعتداء لأنه يكون بهذا صلحاً باطلاً " ^(٣).

٥. موقف الأزهر إزاء اعترافات محمد رضا شاه بالكيان الصهيوني عام ١٩٦٠، وتجاه تصريحات الرئيس الحبيب بورقيبة^(٤)، التي تنادي بالدخول في مفاوضات

(١) كان في مقدمة المجتمعين في المؤتمر الشيخ محمد نور الحسن وكيل الجامع الأزهر ومحمد محمد الفحام عميد كلية اللغة العربية وشيخ الأزهر بعد هذا (١٩٦٩ - ١٩٧٣) وأحمد حسن الزيات مدير تحرير مجلة الأزهر . ينظر : محمد عبد الحكيم محمد ، مصر الأزهر وقضية فلسطين ، الأزهر ، ج ١١-١٢ ، مج ٧٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٥٩ ، ص ١٠٧٣ - ١٠٧٤ .

(٢) أنتوني أيدن (١٨٩٧-١٩٥٧) وهو رئيس الوزراء البريطاني الأسبق شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي إلفها تشرشل ١٩٤٠ - ١٩٤٥ كان المحرك لتحالف بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني في شن عدوان ضد مصر عام ١٩٥٦. للمزيد ينظر : مذكرات أيدن ، ترجمة خيرى حمادة ، ج ١ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٢٣ ؛ عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٠ .

(٣) ينظر: التصريح في الأهرام ، العدد (٢٨٦٢٩) ، ٦ كانون ثاني ١٩٦٥ .

(٤) الحبيب أبو رقية (١٩٠٣ - ٢٠٠٠) ولد في تونس تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادق ثم توجه إلى باريس عام ١٩٢٤ ونخرط في كلية الحقوق انظم إلى الحزب الدستوري عام ١٩٣٣ بعد أن نالت تونس استقلالها ألف أول حكومة عام ١٩٥٧ واختير أول رئيس للجمهورية وبقي في منصبه حتى عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر : حسن زغير حزم ، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣ - ١٩٨٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

مباشرة مع الكيان الصهيوني لحل القضية عام ١٩٦٥، ويمكن أن نوضح الخطوات التي اتخذها الأزهر لمواجهة هذين الحدثين.

عقب أقدام شاه إيران على الإعتراف القانوني بالكيان الصهيوني ذكراً أن إيران كانت تعترف بالكيان الصهيوني من قبل على أساس الأمر الواقع، عملت مصر على استدعاء سفيرها في طهران معلنة عن قطع العلاقات السياسية مع إيران، أما الأزهر فقد تطابق موقفه من هذا الحدث مع موقف السلطة ، إذ أصدر الشيخ محمود شلتوت وكبار علماء الأزهر بياناً في نهاية الاجتماع الذي عقد بمشيخة الأزهر لهذا الغرض تم فيه إستتكار الموقف الإيراني ووصفه بأنه نوع من موالة أعداء المسلمين ويتنافى مع ما يجب عليهم من الحفاظ على الوحدة الإسلامية، وتم بناء على هذا توجيه وإصدار بيان عام من شيخ الأزهر وكبار العلماء بين حكم الإسلام فيمن يوالي أعداء المسلمين مع دعوة جميع الشعوب العربية والإسلامية لاستتكار ما حدث على أن يستمر المؤتمر قائماً لمتابعة الجهاد ضد هذا الموقف^(١).

وفي الحدة نفسها التي واجه بها الأزهر موقف شاه إيران من الكيان الصهيوني، واجه الأزهر تصريحات الرئيس بورقيبة حول القضية الفلسطينية، إذ ذكر حسن مأمون معلقاً على موقف بورقيبة أن الكيان الصهيوني دولة غير شرعية نشأت بناء على اغتصاب أرض فلسطين والحل الصحيح لهذا يكون بإعادة الحق لأصحابه بإرغام حكومة الكيان الصهيوني على الجلاء عن أرض لا تملكها

(١) المجلس الاعلى للأزهر ، هيئة كبار العلماء ، برقية من شيخ الجامع الأزهر الى سفير إيران في القاهرة بخصوص القضية الفلسطينية ، رقم الملفه رقم ١٣٥ ، ٢ أيار ١٩٦٥ ، ٣، ص٣ ؛ محمود شلتوت ، بيان بخصوص موقف الأزهر في استتكار الموقف الايراني من القضية الفلسطينيه ، الأزهر ، ج١ ، مج٣٧ ، القاهرة ، ٢٥ أيار ١٩٦٥ ، ص٥٩-٦٠ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

لا إجراء الصلح معها، كما ذهب بورقيبة لأن في هذا نقض العهد وخروجاً على الإسلام والعروبة^(١).

٦. ثم جدد الأزهر موقفه الرفض للكيان الصهيوني مع الاعتداء في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حيث أصدر الشيخ حسن مأمون بياناً أدان فيه ماحدث وطالب مقابلة الاعتداء بمثله على هذه الفئة الباغية والشرذمة الطاغية من أبناء صهيون الذين سيتحقق النصر عليهم في النهاية لأننا نملك الإيمان وعناية الله^(٢)، ثم توجه بنداء لجميع المسلمين العرب في إنحاء العالم لاستخدام كافة الأساليب المتاحة لمواجهة الاستعمار والصهيونية^(٣).

وعقب ترديد الكيان الصهيوني لفكرة تدويل القدس أرسل حسن مأمون عدداً من البرقيات إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، والمنظمة الإسلامية (الافرو أسويوية) باندونيسياً رفض من خلالها فكرة التدويل على أساس أن القدس عربية إسلامية^(٤)، وبعد أن وصلت معركة الخامس من حزيران إلى ذروتها وجه حسن مأمون اتهاماً رسمياً للرئيس ليندون جونسون^(٥)، من خلال خطاب أتهمه فيه بالتخطيط للعدوان^(٦).

(١) منبر الإسلام ، العدد الأول ، القاهرة ، ٢ أيار ١٩٦٥ ، ص ٢٣ .

(٢) حسن مأمون ، بياناً بخصوص الاعتداءات الصهيونية على فلسطين الأزهر ، ج ٣ ، مج ٥٦ ، القاهرة ، حزيران ١٩٦٧ ، ص ١٣٣-١٣٥ .

(٣) الأهرام ، العدد (٢٩٤٢٧) ، ٦ حزيران ١٩٦٧ .

(٤) الأزهر ، ج ٣ ، مج ٥٦ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٥) ليندون جونسون (١٩٠٨-١٩٧٣) وهو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة ١٩٦٣-١٩٦٩ كان من أهم قادة الحزب الديمقراطي والمسئول عن تصميم المجتمع العظيم . للمزيد ينظر: عبد الوهاب ألكيالي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٦) حسن مأمون ، الخطاب الخاص بالعدوان على مصر ، الأزهر ، ج ٥ ، مج ٦٠ ، القاهرة ، أب ١٩٦٧ ، ص ٩؛ الأهرام ، العدد (٢٩١٦٤) ، ٢٠ تموز ١٩٦٧ ، ص ٥ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

وتوالى عقب المعركة إدانات الأزهر للكيان الصهيوني سواء على ممارساتها في الأرض المحتلة، أو موقفها من المقدسات الدينية التي دأبت على انتهاكها من ذلك حريق المسجد الأقصى وتهويد الحرم الإبراهيمي في الجليل^(١)، وأتسق في هذا الإطار موقف مجمع البحوث الإسلامية من الكيان الصهيوني مع موقف الأزهر، إذ أعلن في معظم مؤتمراتها منها المؤتمر الرابع المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٨ والذي انعقد خصيصاً لمناقشة هزيمة حزيران ١٩٦٧ أن الجهاد ضد الكيان الصهيوني أضحي فرض عين على المسلمين جميعاً^(٢)، ويأتي ليؤكد هذا القرار البيان الذي أصدره المجمع عام ١٩٧٣ ووجهه إلى الأمة العربية والإسلامية وقرر فيه ضرورة مقاطعة الكيان الصهيوني والوقوف وراء المجاهدين في سبيل الله^(٣)، وهو البيان الذي يأتي تدعيماً لتأكيد الشيخ محمد الفحام في المدة الأولى لتولي الرئيس أنور السادات السلطة على ضرورة مواجهة الكيان الصهيوني ، إذ ذكر لا خيار لنا الآن فيما فرض علينا من جهاد يجب إنقاذ أرض الإسلام من سيطرة أعدائه بالجهاد بالنفس والمال والرأي والكلمة^(٤).

وهكذا يتبين أن الأزهر تبنى في المرحلة الأولى الممتدة من (١٩٤٨-١٩٧٩) موقفاً واضحاً وثابتاً من التعامل مع الكيان الصهيوني ، ووجوده في الأرض المحتلة تمثل في ضرورة القتال حتى تتم استعادة الأرض، ورفض مجرد التفكير في إمكانية عقد صلح بين العرب والكيان الصهيوني ، إلا إذا كانت ستعيد كافة

(١) مجمع البحوث الإسلامية ، الموقف من الكيان الصهيوني ، الأزهر ، ج٧، مج٤٧ ، القاهرة ، أب ١٩٦٩ ، ص٧٣٢-٧٣٣ ؛ الأهرام ، العدد (٣٧٥٢٦) ، ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٩ .

(٢) للمزيد من التفاصيل عن الأبحاث والتوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر ، كذلك عدد من الأبحاث التي ناقشها المؤتمر الثاني للمجمع وأدان من خلالها اعتداءات الكيان الصهيوني على أرض المسلمين. ينظر: مجمع البحوث الإسلامية ، المصدر السابق ، ص٢١-٢٢٩-٢٤٨ .

(٣) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بيان للمجاهدين والمخاربيين والعرب ، رقم الملفه ١٤٠/٥ ، ٢٧ شباط ١٩٧٣ ، و٤ ، ص٤ ؛ الأهرام ، العدد (٣٨٥٦٦) ، ٨ تشرين أول ١٩٧٣ .

(٤) محمد الفحام ، البيان الخاص بالجهاد ضد الصهاينة ، الأزهر ، ج٢، مج٤٧ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٠ ، ص٨٩-٩٠ ؛ الأهرام ، العدد (٣٤٢٦٧) ، ١٨ أيلول ١٩٧٢ .

الأرضي التي احتلها إلى أهلها، وهو الموقف الذي تطابق مع موقف السلطة السياسية ممثلة في الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات في المدة الأولى من حكمه ووضح دور الأزهر التعبوي، الذي تبنى وجهة النظر التي طرحتها السلطة تجاه الكيان الصهيوني، وعمل على تدعيمها بالأسانيد والأدلة القرآنية مع تعبئة أفراد المجتمع وفقاً لهذا.

المرحلة الثانية : عبرت هذه المرحلة عن تطور موقف الأزهر من الكيان الصهيوني، وبدأت بزيارة الرئيس أنور السادات للقدس في تشرين الثاني عام ١٩٧٧، وهي الزيارة التي انتهت بإبرام اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٩ وهنا صدر بيان من دار الإفتاء^(١)، أصدره الشيخ جاد الحق علي جاد الحق مفتي الجمهورية في حزيران ١٩٧٩ ضمنه رأي الإسلام في المعاهدة، حيث أتجه البيان من خلال عدد كبير من الأستشهادات من القرآن والسنة إلى إضفاء صفة الشرعية الإسلامية على المعاهدة، وذلك وفقاً للأسس الثلاثة الآتية^(٢):

١. انطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتق الحاكم في الإسلام تجاه الرعية وتتمثل في المحافظة عليهم، واعتبارهم موضع رعايته ومسؤوليته فإن الرئيس أنور السادات اتجه لإبرام المعاهدة تحقيقاً لصالح الرعية بعد أن ظهر أنه لا مفر من السلم، والذي يمكن من خلاله الوصول إلى الحق إنطلاقاً من قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن الله يحب الرفق في الأمر كله ، ومن هنا فإن المعاهدة اتجهت لتحقيق مصلحة المسلمين وذلك توافقاً مع ما ذكره عدد كبير من فقهاء المسلمين أمثال القرطبي وابن حجر العسقلاني، والشوكاني في أحكام المهادنة والمصالحة مع غير المسلمين، إذ اتفقوا على أنه إذا كان للمسلمين مصلحة في الصلح لتحقيق نفع وإبعاد ضرر فلا بأس من أن يتجه المسلمون لإبرام الصلح

(١) ينظر : نص الكامل للبيان في الأهرام ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .

٢. إن المعاهدة إذا عرضت على المنظور الإسلامي قد توافرت فيها أسس المعاهدة مع غير المسلمين، وذلك وفقاً للاعتبارات الآتية : أنها لم تتضمن تحالفاً مع غير المسلمين ضد المسلمين، أو عدم مساعدة المسلمين عنده الاعتداء على ديارهم وأموالهم، كما أنها حددت الحقوق والواجبات المتبادلة بين طرفي التعاقد ومنها الوفاء بالمعاهدة، زيادة على ذلك أنها عقدت بموافقة طرفي التعاقد، انطلاقاً من أن الإسلام ينص على التراضي في كل العقود، علاوة على ذلك أنها لم تضيع حقاً، ولم تقر باحتلال الأرض، بل أدت إلى استعادة أرض سيناء بأكملها^(١).

٣. إن المعاهدة تتفق من الناحية الشرعية مع مجموعة من المعاهدات التي أبرمها الرسول وأصحابه مع غير المسلمين، ولم ينقضوا عهداً عقده إلا بعد أن ينقضه الغير، من ذلك صلح الحديبية الذي كان فتحاً ونصراً لدين الله ولرسوله حيث مهد الأرض لانتشار الإسلام مع أن أصحاب الرسول كانوا يرفضون إبرامه منذ البداية، علاوة على ذلك تأكيد البيان على أن الرئيس أنور السادات بإبرامه للمعاهدة لم يعقد صلحاً منفرداً مع الكيان الصهيوني ، ذلك أن العرب متفقون على الحل السلمي بعد تعقد الظروف الدولية ، كان هذا الأمر يوجب على الحكام العرب الوقوف إلى جانب الرئيس إنطلاقاً من وجوب نصره للمسلم وهو التأكيد الذي حرص البيان على إبرازه بعد أن تصاعدت آراء الحكام العرب لتعلن رفضها للتعامل والصلح مع الكيان الصهيوني وذلك منذ زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧^(٢).

وتوالى عقب أبرام المعاهدة وإصدار البيان المبرر لها ردود الفعل المؤيدة من جانب الأزهر ووسائل إعلامه (مجلة الأزهر ومنبر الإسلام) والمؤسسات الإسلامية الرسمية وهي سلسلة ردود الأفعال التي تصدرت كافة وسائل الإعلام، الأمر الذي يوحي بإجماع الشعب على تأييد المعاهدة، وجاء على رأس المؤيدين

(١) المصدر نفسه .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

للمعاهدة الشيخ عبد الرحمن ببيصار، الذي أيدها بدون الإشارة إلى أية تحفظات عليها بوصفها عمل تم بتوفيق من عند الله^(١)، وهو التأكيد الذي حرص على أبدائه عملياً بإرسال برقية تأييد للرئيس أنور السادات جاء فيها لقد حاربتم باسم الله، وسالتم باسم الله حاربتم حين كانت الحرب عزمًا، وسالتم حين كان السلم حكمه وحزمًا وهو قول يضيف الشرعية الدينية على المعاهدة وذلك من أعلى مسؤول بالأزهر^(٢).

واتجه المجلس الصوفي الأعلى، ومشيخة الطرق الصوفية لتأييد كل من زيارة الرئيس السادات للقدس^(٣)، والمعاهدة وذلك على إعتبار أن الزيارة تعد تطبيقاً لقول الله تعالى : ((وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ))^(٤)، أما بالنسبة للمعاهدة فلم يكتف المجلس الصوفي بتأييدها شفويًا، بل إتجه إلى تأييدها عملياً من خلال المسيرة التي نظمها لتأييد الرئيس السادات^(٥)، كما أقيمت صلاة شكر بالمسجد الحسيني بمناسبة توقيع المعاهدة^(٦).

أما مجلتنا الأزهر ومنبر الإسلام فقد حفلتا بالمقالات التي تؤيد الاتفاقية وتلقي الضوء حول السلام في الإسلام، ومشروعية الصلح مع أعداء الإسلام^(٧).

(١) المصدر نفسه ، العدد (٣٦٤٣٨) ، ٢٨ تشرين ثاني ١٩٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٣٧٨٥٢) ، ٣١ آذار ١٩٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد (٣٩٥٣٢) ، ٢٥ تشرين ثاني ١٩٧٧ .

(٤) الأنفال : الآية ٦١ .

(٥) الأهرام ، العدد (٣٦٩٥١) ، ٢٧ أيلول ١٩٧٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٧) من هذه المقالات : الشيخ مصطفى الطير ، انتشار الإسلام خارج بلاده ، لا تزرعوا السموم فتقتلكم ، الأزهر ، ج ٤ ، مج ٦٤ ، حزيران ١٩٨٠ ، ص ٦٤١-٦٤٩ ؛ أحمد وافي ، السلام بمفهومه الإسلامي ؛ مأمون غريب ، السلام والإسلام ، المصدر نفسه ، ص ١٥٤-١٥٦ ؛ موسى محمد علي ، رحلة السادات بواعث وأهداف ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، كانون ثاني ١٩٧٨ ، ص ١٥٦-١٥٩ ؛ يسن محمد يحي ، ماهية الصلح في القانون الوضعي وتنظيمه التشريعي ، منبر الإسلام ، العدد ٣ ، آذار ١٩٧٥ ، ص ٧٨-٨٠ . محمد حسن عبد العزيز ، صلح الحديبية، منبر الإسلام ، العدد ١١ ، تشرين أول ١٩٧٧ ، ص ٩٣-٩٥ . وكذلك ينظر :

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

كان هذا موقف الأزهر ومؤسساته الرسمية من المعاهدة والذي تصدر مختلف وسائل الإعلام، زيادة على ذلك الفتوى المبررة للمعاهدة والتي نشرت بالصفحات الأولى للصحف اليومية، الأمر الذي يوضح حقيقة تعامل السلطة مع الآراء المؤيدة لها حيث تأخذ في هذا بما يحقق مصلحتها، وليس المصلحة الشرعية، إذا كان الأمر كذلك، فقد كان الوضع جد مختلف بالنسبة لموقفها من الآراء التي تصاعدت لتعترض على المعاهدة والتي حرصت على حصرها في أضيق نطاق معتبرة إياها قلة لا تؤثر على تشكيل الأحداث^(١).

وقد عارض المعاهدة عدد كبير من الأفراد ينتمون لتيارات فكرية مختلفة بما في ذلك عدد من علماء الدين^(٢)، الذين وصفهم البيان المبرر للمعاهدة بألفاظ لاذعة منها أنهم تسرعوا في الحكم على المعاهدة دون أن يراجعوا أحكام الشريعة وبهذا وزعوا الكفر على المسلمين، زيادة على ذلك كونهم (قلة)^(٣)، وتركزت نقاط المعارضة الأساسية للمعاهدة في عدد من الأمور منها عدم اتفاقها مع أحكام الإسلام، ومخالفتها لموقف الأزهر من الكيان الصهيوني والذي يقوم على عدم جواز الصلح معه ونتيجة تصاعد هذه المعارضة للمعاهدة وما تعنيه من طرح الثقة علناً بالأزهر وافتواه، اصدار الأزهر وبعد ثمانية أيام من فتواه الأولى فتوى ثانية ترد على المعارضين للمعاهدة والانتقادات التي أثاروها، وكان أهم ماجاء بهذه الفتوى ليبرر المعاهدة أمران^(٤) :

نص الحديث الذي أدلى به عبد المنعم النمر وزير الأوقاف حينئذ للأستاذ فهمي عمر مدير الإذاعة الأسبق وتحدث فيه عن مبررات أبرام المعاهدة، منبر الإسلام، العدد ٧، القاهرة، حزيران ١٩٧٩، ص ٧٨-٧٨.

(١) ينظر: بيان الرئيس أنور السادات في الأهرام، العدد (٤٣٦٨٢)، ١١ نيسان ١٩٧٩.

(٢) من مواقف هؤلاء العلماء موسى شاهين لاشين و عبد الستار فتح الله رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين، عمارة نجيب أستاذ التيارات الفكرية بكلية أصول الدين. ينظر: صلاح أبو إسماعيل، المصدر السابق، ص ٢١٣-٣٠٧؛ حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٨٤)، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) ينظر: البيان في الأهرام، العدد (٣٦٥٢٩)، ٤ أيلول ١٩٧٩.

(٤) ينظر: الفتوى الثانية في الأهرام، العدد (٣٧٨٤٥)، ١٨ أيار ١٩٧٩.

١. إن سبب موقف الأزهر الرافض للتعامل والصلح مع الكيان الصهيوني في المرحلة الأولى ، يرجع للاعتقاد بالقدرة على مواجهتها وإحراز النصر .

٢. كما أن سبب التغير في موقف الأزهر والذي تجسد في الموافقة على الصلح مع الكيان الصهيوني نشوء حالة جديدة تتمثل في عدم قدرة مصر على تحمل العبء المادي لمواجهة الكيان الصهيوني بعد أن تراجع العرب عن مد مصر بالمال اللازم لتسليح الجيش هذا في الوقت الذي يستعد فيه الكيان الصهيوني للمعركة بأحدث وأقوى الأسلحة نتيجة مساعدة الغرب لها، وإطلاقاً من هذا المبرر، كما ذكر البيان فإن القول بتعارض واختلاف موقف الأزهر أمر ينبئ عن جهل تام بفقہ الحرب والسلام في الإسلام فالتاريخ الإسلامي حفل بأمتة عديدة لحكام مسلمين خاضوا الحرب وانتصروا، وآخرين اضطروا للصلح أمام قوة أعدائهم حيث رأوا في هذا ما يحقق مصلحة الأمة ، ولا يتعارض مع أحكام الحرب والصلح في الإسلام ، ولم يعارضهم أحد بناء على هذا^(١).

وأثارت معاهدة السلام والفتوى المبررة لها، والفتوى اللاحقة عدداً من القضايا الأساسية التي تتعلق في مجملها بالأسس الثلاثة التي ذكرت في الفتوى لإضفاء صفة الشرعية على المعاهدة، والتي يمكن إنتقادها، إنطلاقاً مما قيل من أقدم الرئيس أنور السادات على عقد المعاهدة ينبع من المسؤولية الملقاة على الحاكم في الإسلام والتي تتمثل في العمل على تحقيق مصلحة الرعية من خلال السلم ما أمكن على أساس أن الله يحب الرفق في الأمر كله، فإن ما يرد على هذا الاعتبار أن الرئيس أنور السادات وهو يقدم على عقد المعاهدة لم يلجأ إلى علماء الدين للوقوف على حكم الإسلام بخصوصها وإنما لجأ إليهم بعدها من أجل هدف أساس يمثل استمرارية تاريخية في موقف السلطة من الأزهر وهو إضفاء صفة

(١) الأهرام ، العدد (٣٧٨٤٥) ، ١٨ أيار ١٩٧٩ .

الشرعية عليها، وكان يجب اللجوء إليهم قبلها انطلاقاً من قوله تعالى (وشاوروهم في الأمر فإذا عزمتم فتوكل على الله)^(١).

وبالنظر إلى أحد البنود الجوهرية التي إرتكزت عليها المعاهدة وهي إن العلاقة الأساسية بين الناس هي علاقة السلم وإن الله قد أجاز للمسلمين أن يعقدوا المعاهدات مع غير المسلمين للحفاظ ما أمكن على حالة السلم هذه طالما كان في هذا دفع لضرر وجلب لمصلحة^(٢)، فإن الباحث عن المصلحة الحقيقية التي ستعود على المسلمين بعد عقد المعاهدة يجدها لا تخرج عن إعادة أرض سيناء إلى مصر، وهو ما يحقق مصلحة لمصر لا لسائر المسلمين الذين من مصلحتهم إعادة مجمل الأرض التي استولى عليها الكيان الصهيوني (فلسطين ، سيناء ، الجولان ، القدس) التي هي جزء من أرض الإسلام، الأمر الذي يعني إغفال المعاهدة لقضية المسلمين الأساسية، ويهمل فريضة الجهاد وذلك لأن الإسلام يرفض سياسة الأمر الواقع في العلاقات الدولية، ولا يأخذ موقفاً سلبياً إزاء الأحداث ويرفض منطق القوة ، ومن هنا إذا هاجم العدو دولة إسلامية وانتهاك مقدساتها وإستولى على أراضيها يرفض الإسلام السلم ويوجب الجهاد فرضاً عينياً من أجل دفع العدوان وإعادة الحق لأصحابه^(٣)، وبناء على هذا فإن القول، كما جاء في البيان : " بأن السلام أمر ضروري وأن الله يحب الرفق في الأمر كله " ^(٤) ، يعد

(١) آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٢) عن مفهوم الإسلام للسلام وعلاقة الدولة الإسلامية بغير الإسلامية في الإسلام ينظر: سيد قطب ، السلام العالمي والإسلام ، ط ٥ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ؛ محمد البشبيشي ، العلاقات الدولية الإسلامية ، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٦٥) .

(٣) للمزيد من التفاصيل عن الجهاد في الإسلام ينظر: أحمد محمد الحوفي ، الجهاد ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ؛ السيد عبد الحافظ عبد ربه ، فلسفة الجهاد في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني ، (بيروت ، ١٩٧٢) .

(٤) ينظر : الفتوى الثانية في الأهرام ، العدد (٣٧٨٤٥) ، ١٨ أيار ١٩٧٩ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

أضعافاً لعزيمة المسلمين باسم الدين، وهو أمر يستفيد منه اليهود، ولا يتفق مع قول الله تعالى فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون^(١) .

ويمكن القول إن الأتفاقيه وأن أتجهت ، كما أشرنا إلى تحقيق مصلحة لمصر تتمثل في إستعادة أرض سيناء ، إلا أن هذه ميزة شكلية تتضمن عدداً من المخاطر السياسية، وذلك إن مصر بموجب المعاهدة ليس لها سلطة مطلقة على سيناء التي تحولت إلى منطقة توجد فيها قوى متعددة الجنسية، ومنطقة معزولة من السلاح إلا في بضع أميال منها، ولا تستطيع أن تبنى بها مطارات عسكرية، بل تبنى فقط مطارات مدنية ويسمح للكيان الصهيوني باستخدامها، إلى جانب هذا مشكلة أرض طابا وهي المشكلة التي ظلت معلقة بين مصر والكيان الصهيوني من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٨، ثم أين هذه المصلحة أن قارناها بالموقف الذي اتخذته رئيس الوزراء الكيان الصهيوني الأسبق مناحم بيغن^(٢)، عندما رفض الاستجابة لإعلان الرئيس أنور السادات عن استعداده لمد مياه النيل إلى صحراء النقب في مقابل أن يمتنع بيغن عن إعلان ضم القدس إلى الكيان الصهيوني وذلك على أساس أنها مسألة مبدأ والمبادئ، كما ذكر لا تباع بالمصالح^(٣).

وانطلاقاً من إشارة الفتوى إلى أن المعاهدة توافرت فيها أسس المعاهدات مع غير المسلمين رد على ذلك بأن المعاهدة تضمنت تعاهداً مع غير المسلمين(الكيان

(١) محمد : الآية ٣٥ .

(٢) مناحم بيغن: (١٩١٣ - ١٩٩٢) ولد في روسيا و درس فيها ومن ثم سافر الى بولندا عام ١٩٣٨ للدراسة القانون في جامعة وارسو، انضم الى منظمة بيتار اليهودية البولندية، وترأسها عام ١٩٣٩، ومن بعدها قرر الهجرة إلى فلسطين في عام ١٩٤٢، أسس منظمة ارجون الصهيونية التي أسهمت في تهجير الفلسطينيين ومن أشهر عملياتها مذبحه دير ياسين، بعد قيام دولة إسرائيل توجه مناحيم بيغن إلى العمل السياسي وتم انتخابه للكنيست الإسرائيلي عام ١٩٤٩، وأسس حزب (حيروت)، وبقي يزاوّل العمل السياسي حتّى ترأس حزب الليكود في عام ١٩٧٣ . ينظر:

Avi Shilon , Menachem Begin, University of New Haven ,(U.S.A, 2007)
..P.176-180

(٣) صلاح أبو إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

الصهيوني) يكون له الأولوية على أي معاهدة أخرى تبرمها مصر مع أي دولة منها الدول العربية والإسلامية وفي حالة التعارض يؤخذ بالمعاهدة مع الكيان الصهيوني، كما إن المعاهدة وان حددت الحقوق والواجبات المتبادلة بين التعاقد، لأن أحد أطرافها وهو الكيان الصهيوني لم يلتزم بها، وهو ما أتضح من الأبطاء في إرجاع طابا لما يقرب من عشر سنوات وعدم السماح لفلسطين بحكم ذاتي وإعمال العنف التي مازالت تقوم بها ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، زيادة على ذلك أن المعاهدة ممدودة الأجل وليست محدودة ، وهو ما أتضح من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتبادل السفراء والزيارات معها، وكان المفترض أن تكون محدودة على أساس إنها لم تسترد أرض المسلمين المحتلة بالكامل، علاوة على ذلك أن ما ورد في الأمر الثاني الذي قيل في الفتوى الثانية وهو عدم قدرة مصر على تحمل العبء المادي لمواجهة الكيان الصهيوني، كان يحتم عقد معاهدة مؤقتة أو صلح جزئي لإعطاء المسلمين مهلة لكي ينظمون صفوفهم استعداداً لمواصلة الجهاد^(١) .

كان من الخطأ تشبيه المعاهدة بمعاهدات الرسول مع اليهود، ذلك أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) عندما دخل المدينة وجد اليهود لهم ديار وحصون وأموال ومزارع كانت لهم قبل الإسلام فأقرهم عليها وعقد معهم معاهدة عادلة، ولما نقضوا عهدهم وإعتدوا على أفراد من المسلمين حاربهم وطردهم من المدينة، بل لما خانوا المسلمين في غزوة الأحزاب قتل مقاتليهم جميعاً^(٢) ، ومن هنا يجد الباحث أن عدوان اليهود على المسلمين كان السبب المحوري لفسخ المعاهدات معهم ، أما صلح الحديبية فكانت عبارة عن هدنة محددة بعشر سنوات ونقضها الرسول بعد أن نقضها اليهود، فكيف تقاس عليها معاهدة ممتدة الأمد، وكيف يحتفظ بها وقد نقضها الكيان الصهيوني ولم يلتزم بأكثر بنودها.

(١) صلاح أبو إسماعيل ، المصدر السابق، ص ٢٦٢-٢٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

كما أن هناك حقيقة أخرى تضاف إلى الحقائق السابقة وهي إن اليهود أعداء للمسلمين وهذا ما أوضحه القرآن الكريم في قول الحق لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود^(١)، والآيات الأخرى التي أظهرت الخصال السيئة لهم^(٢)، ذلك إن اليهود معتدون فعلاً على المسلمين وهم في إعتدائهم لا يستهدفون إلى الاستيلاء على الأرض فقط (الإستعمار الإستيطاني)، ولكن إلى الغزو الفكري الذي يتضمن في أحد إبعاده القضاء على الإسلام، وذلك أن محاولات اليهود الرامية إلى إثارة التشكيك والفرقة لإضعاف أيمان المسلمين وصلتهم بدينهم محاولات موهلة في القدم، حيث نظموا حملة لمقاومة الإسلام منذ ظهوره وتستروا وراء العديد من النزعات المعادية للإسلام ووصلوا إلى حد إدعاء إعتناق الإسلام لأحداث الفرقة والفتن بين المسلمين وإفساد عقيدتهم، وهي الرغبة التي تلاقت مع رغبة المبشرين المسيحيين فتم أول تحالف رسمي بينهما ، كان الهدف منه القضاء وكان التحالف المذكور على الكيان الإسلامي في صورة مشروع مكون من ثلاث نقاط جوهرية هي احتلال العالم الإسلامي وانتزاع الأراضي المقدسة من المسلمين^(٣). واحتلال

(١) المائة : الآية ٨٢ .

(٢) نقض العهود ((أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم بل أكثرهم لا يؤمنون)) البقرة: آية ١٠٠ ؛ ((فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم و جعلنا قلوبهم قاسية)) (المائة : آية ١٣ ؛ الخيانة ((ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم)) المائة : آية ١٣ ؛ تحريف الكتاب ((من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه)) النساء : آية ٤٦ ؛ ((يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون)) البقرة : آية ٧٥ ؛ شدة كراهيتهم للمسلمين ((ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا)) البقرة : آية ٢١٧ ؛ ((ولن ترضى عنك اليهود و لا النصارى حتى تتبع ملتهم)) البقرة آية ١٢٠ ؛ قتل الأنبياء ((لم يقتل أنبياء الله إلا اليهود فهم الذين قتلوا زكريا و يحيى عليهما السلام)) البقرة : آية ٦١ . للمزيد ينظر : في هذا البحث الذي قام به محمد محمد المدني ، مثالب اليهود كما يصورها القرآن الكريم ، الأزهر ، ج ٢ ، ص ٥٩ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٠ ، ص ١٣٦-١٤٠ .

(٣) كان هذا التحالف عام ١٥٠٥ . للمزيد من التفاصيل عن هذه الجهود ينظر: أنور الجندي ، المخططات التلمودية اليهودية الصهيونية في غزو الفكر الإسلامي ، ط ٢ ، دار الاعتصام ، (القاهرة، ١٩٧٧) .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

اليهود لفلسطين^(١)، وهو الأمر الذي استمر إلى يومنا هذا في ممارسات الكيان الصهيوني الرامية لتهويد الأرض المحتلة^(٢).

ويمكن القول انه زيادة على الإعتبارات السابقة أن هذه الفتوى التي إصدارها الشيخ جاد الحق علي بوصفه مفتي الجمهورية في عام ١٩٧٩ تتناقض مع الرأي الذي أعلنه عام ١٩٨٥ وهو شيخ الأزهر بخصوص الكيان الصهيوني وممارساته في الأرض المحتلة، وهو ما يبدو من خلال الردود التي ذكرها في حديث صحفي^(٣)، إذ ذكر أن ما يجري في القدس من اعتداءات على المسجد الأقصى وعلى العرب أمر لا تقره أية شريعة ولا أية مواثيق أو قوانين دولية، فهؤلاء يقصد الكيان الصهيوني لا يعرفون إلا هذه الجرائم التي ترتكب ضد العرب في كل مجال أن مرتكبيها لا يعرفون أي حق الله أو الناس، وهذا القول يتناقض مع الرأي الذي أبداه في الفتوى من أن اليهود جنحوا للسلم وارتضوه عهداً، كما يقول ينبغي ان يقاتل أهل هذه الأرض يقصد أهل فلسطين من يجابهونهم دفاعاً عن مقدراتهم^(٤).

كما أن هذا القول يتناقض مع ما جاء بالفتوى الثانية التي أصدرها الأزهر، من أن سبب الأقدام على الصلح مع الكيان الصهيوني هو عدم القدرة على مواجهتها لنقص التمويل المادي، زيادة على ذلك أنه لا شك إن الكيان الصهيوني إنما أهتم بمكاسبه فقط دون أن يحاول الإيفاء بعض ما تعهد به للفلسطينيين وهو قول تعارض مع قول الشيخ جاد الحق إن من أسس سريان المعاهدات في الإسلام

(١) مصطفى خالد وعمر فروخ ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، ط٤ ، المكتبة العصرية ، (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص١٧٩ .

(٢) للمزيد من التفاصيل عن ممارسات إسرائيل في هذا المجال ينظر : الأبحاث المقدمة الى المؤتمر الرابع لجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٨ والتي أوضحت موقف اليهود من المسلمين منذ ظهور الدين الإسلامي ؛ ما حدة صلح ، المصدر السابق ، ص٢٦٩-٢٩٧ .

(٣) أخبار اليوم (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٣٢١٤) ، ١٦ شباط ١٩٨٥ .

(٤) أخبار اليوم ، العدد (٣٢١٤) ، ١٦ شباط ١٩٨٥ .

الوفاء بالمعاهدة ، وذكر أن ما نشر عن الوطن الذي يدعونه لأنفسهم هو أمر واقع في أذهان الصهاينة فقط (١).

والقول تعارض مع ما ذكره الشيخ جاد الحق إن اليهود قامت لهم دولة أعترف بها المجتمع الدولي وساندتها أقوى دول العالم ، هذا علاوة على ذلك أن مجرد أبرام المعاهدة مع الكيان الصهيوني يضيء الصفة القانونية على الدولة التي أقاموها بفلسطين، ويقرر أن الحقوق إنما تؤخذ بقوة صاحب الحق ودأبه على الوصول إليها، أما أن ينام عنها فسيظل من اغتصب يغتصب حتى لا يترك حقاً لصاحبه أليس هذا القول دعوة للحرب، إلى جانب ذلك تعارضه مع رؤية الرئيس المصري أنور السادات في إبرامه للاتفاقية ومن أنه يستطيع الوصول إلى الحق والحصول عليه سلماً لا حرباً (٢).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الأزهر تبنى موقفاً رافضاً للصالح والتعامل مع الكيان الصهيوني في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر والمدة الأولى للرئيس أنور السادات، ثم مالبت أن أقدم وبعد أبرام الرئيس السادات للمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩ على الرجوع عن موقفه وقرارات مجمع البحوث صاحب الكلمة العليا في كل ما يصدر عن الأزهر، والذي وصل في أحد قراراته إلى حد القول إنه لا يصح ولا يقبل بحال من الأحوال أي حل أو تسوية لا تعيد القدس إلى سيادتها الإسلامية والعربية ولا تعيد الأراضي العربية المحتلة، ولا تعيد سائر الحقوق العربية الإسلامية إلى أصحابها ويوضح هذا التغير في الموقف أن دور الأزهر في السياسة الخارجية يعد امتداد لدوره في السياسة الداخلية تمثل في إضفاء الشرعية على سياسات السلطة التي تطلب منه هذا ، وهو ما يوضح الدور التعبوي للأزهر ويؤثر بالسلب على دوره السياسي .

(١) المصدر نفسه ، العدد (٣٢١٤) ، ١٦ شباط ١٩٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .

المبحث الثالث : موقفه من قضايا المسلمين في العالم .

كان الأزهر ولازال يقوم بدور مهم في العالم العربي والإسلامي ، وينطلق دوره من أساس إسلامي ينبع من مسؤوليته الحضارية التي تتخطى حدود المكان لتمتد من داخل مصر إلى خارجها محققاً بهذا واحدة من خصائص الأمة الإسلامية، التي قال الله فيها : ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ))^(١)، إذ يعد الأزهر مركز الثقل لكل نشاط يتعلق بالثقافة الإسلامية، إذ حمل لواء الدعوة التي تبدأ بتبليغ شرع الله للناس، وتعليم الأفراد أمور الدين، وتنتهي بدعوة المسلمين إلى الترابط، وإنهاء الخلافات التي قد تنشأ بينهم، ودعوة غير المسلمين إلى الدخول في الإسلام وذلك بتعريفهم به من خلال علمائه الذين يبعثهم إلى الخارج، وهو الدور الذي وإن كان يتأثر قوة وضعفاً حسب الظروف السياسية، والإمكانات المادية إلا إنه دور قائم دائماً^(٢).

وإنطلاقاً من الترابط بين الدور السياسي والدور الحضاري للأزهر يقع على عاتقه كمؤسسة دينية إسلامية دوراً هام تقوم به في المجالين العربي والإسلامي ، وهو وإن كان دوراً مترابطاً، إلا إنه يمكن تقسيمه إلى دورين أساسيين ، أحدهما يتعلق بالمواقف السياسية للأزهر والآخر يرتبط بمجال الدعوة الإسلامية^(٣) .

أولاً : الدور الخاص بالمواقف السياسية :

إنحصر الدور الذي قام به الأزهر من خلال هذا المجال في المواقف التي اتخذها في العالم العربي والإسلامي ، إذ أخذ هذا الدور ثلاثة إبعاد أساسية

(١) آل عمران : الآية ١١٠ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، وزارة الخارجية المصرية - إدارة العلاقات الثقافية والشؤون الدينية ، نشاط جمهورية مصر العربية الإسلامية بالخارج ، رقم الملف ١٤٩٥ ، ١٢ نيسان ١٩٧١ ، و١٣ ، ص ٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

هي موقف مؤسسة الأزهر إزاء عدد من الخلافات والحروب التي نشأت بين الدول العربية أو الإسلامية، أو بين دولة عربية أو إسلامية ودولة غير إسلامية، ومن أمثلة المواقف السياسية التي اتخذها الأزهر في هذا الصدد :

أ . بيان جماعة العلماء بالأزهر إلى الشعوب الإسلامية إستتكرت فيه إتجاه السلطات الفرنسية في مراكش لخلع سلطان البلاد الشرعي ، لأن في هذا موالاته للأعداء^(١).

ب . بيان علماء الأزهر للتنديد بميثاق بغداد عام ١٩٥٥ على إعتبار إنه حلف للضرر أسسه الاستعمار على الخديعة والغش وألبسه ثوب التعاون والإصلاح ، لإيذاء المسلمين وتضليلهم وتفريق وحدتهم^(٢) .

ج . البيان الذي أصدره الشيخ عبد الحليم محمود بشأن قضية الصحراء بين المغرب والجزائر، وناشد من خلاله الملك الحسن الثاني، والرئيس هواري بومدين^(٣)، من أجل تغليب روح الإسلام والأخوة وقبول الإحتكام إلى كتاب الله^(١) .

(١) مؤسسة الأزهر ، هيئة كبار العلماء ، بيان استنكار ، ٣٠ رقم الملفه ٢٤٥٩ ، أب ١٩٥٣ ، ٢ ، ٢ ، ص ٢ ؛ مؤسسة الأزهر ، جماعة كبار العلماء ، بيان بشأن الاعتداءات المتكرر من الفرنسيين على المغرب ، رقم الملفه ٨٧١ ، ١٦ كانون أول ١٩٥٣ ، ٢ ، ٢ ؛ بيان من علماء الأزهر بشأن إحداث مراكش ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ١ ، القاهرة ، أيلول ١٩٥٣ ، ص ٤٤-٤٥ . للمزيد عن التطورات السياسية في المغرب . ينظر : مؤيد محمود المشهداني ، تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب ، بحث منشور ، مجلة (كلية التربية ، جامعة تكريت) ، مج ٧ ، ج ٣٥ ، نيسان ٢٠١١ .

(٢) بيان من علماء الأزهر في شأن الأحداث الجارية في العراق ، الأزهر مج ٢٨ ، ج ٦ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٥٧ ، ص ٥٤٢-٥٤٣ . للمزيد عن حلف بغداد . ينظر : بلال سليمان الصرايرة ، حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير (منشورة) ، (جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٧) .

(٣) هواري بومدين (١٩٣٢-١٩٧٨) وهو محمد إبراهيم بوخروبة ولد في محافظة قالمة الجزائرية تلقى تعليمه في الكتاتيب عام ١٩٥٦ أشرف على تدريب خلايا عسكرية في مصر وفي عام ١٩٥٧ أصبح مشهوراً باسمه العسكري هواري بومدين تولى بعدها مسؤولية الولاية الخامسة عام ١٩٥٨ أصبح قائد الأركان العربية وفي

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

د . البيان الذي أصدره الشيخ عبد المجيد سليم والذي أوضح فيه موقف الأزهر من قضية استقلال الشعب الجزائري وتضامناً معه في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي لذلك قرر الأزهر إعلان الإضراب العام في ٣١ كانون ثاني ١٩٥٧ ، كما دعا الأزهر شعوب العالم الإسلامي إلى تأييد الشعب الجزائري من أجل الوصول إلى استقلاله^(٢) .

ه . البيان الذي أصدره الشيخ عبد الحلیم محمود الذي تمحور حول رأى الإسلام في الحرب العراقية الإيرانية مبيناً، مجافاتها لما نادى به الإسلام^(٣) .

و . البيان الذي أصدره الشيخ عبد الرحمن بيسار والذي أدان من خلاله الغزو السوفيتي لأفغانستان ، وإن الأزهر كثيراً ما دعا المنظمات الدولية كهيئة الأمم

عام ١٩٦٢ وزيراً للدفاع وفي عام ١٩٦٥ أطاح بالرئيس أحمد بن بلة كان أول رئيس من دول العالم الثالث تحدث في الأمم المتحدة = عن نظام دولي جديد . للمزيد ينظر: الزعيم الجزائري هواري بومدين ، إفريقيا قارتنا (مجلة) ، العدد ٣ ، القاهرة ، آذار ٢٠١٣ ، ص ١-٣ .

(١) للمزيد عن مشكلة الصحراء التي ثارت بين المغرب والجزائر وموريتانيا ؛ هناء عبد الزهرة حسن ، دور الأمم المتحدة في مشكلة الصحراء الغربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٥) ، ص ١٢ - ٢٩ ؛ عبد الحلیم محمود ، بيان بشأن قضية الصحراء بين المغرب والجزائر ، الأزهر ، مج ٣١ ، ج ٣ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٥ ، ص ٢٦٧-٢٦٨ ..

(٢) للمزيد عن الثورة الجزائرية . ينظر: مؤسسة الأزهر ، هيئة كبار العلماء ، قرار بشأن استقلال الجزائر ، رقم الملف ٤٣٨ ، ٣١ كانون ثاني ١٩٥٧ ، و١ ، ص ١ ؛ مؤسسة الأزهر ، هيئة كبار العلماء ، بيان بشأن الأحداث الجارية في تونس والجزائر والمغرب ، رقم الملف ٤٧٨٢ ، ١٨ كانون اول ١٩٥٢ ، و١ ، ص ١ ؛ حسين جبار شكر ألبياي ، موقف مصر من الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٠) .

(٣) للمزيد عن الحرب العراقية الإيرانية . ينظر : عبد الحلیم محمود ، بيان بشأن الحرب العراقية الإيرانية ، الأزهر ، مج ٤٣ ، ج ٤ ، كانون ثاني ١٩٧٩ ، ص ٢٤٣ ؛ مؤيد إبراهيم كاظم ، الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحمل التبعية، والقيام بالمسؤولية، والاضطلاع بما يجب عليها نحو هذا الشعب مطالباً بحماية الأقليات المسلمة في أماكن عديدة من العالم الذين يعانون من تسلط غير المسلمين عليهم ، كما دعا الأزهر الشعب الأفغاني على وحدة الصف وجمع الكلمة ونبل الغاية وسمو الهدف في مواجهة الأعداء^(١) .

٢ . موقف الأزهر إزاء الخلافات الخارجية للسلطة ، ومن أمثلة المواقف التي اتخذها في هذا الصدد :

أ . عمل الأزهر في إطار الخلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر، والسعودية للهجوم على السعودية، حيث قادت مجلتنا الأزهر ومنبر الإسلام زمام هذا الهجوم من خلال المقالات التي نشرت على صفحات المجلتين ، فقد نشرت مجلة الأزهر مقالة تحت عنوان : " الرد على الملوك العرب " وصفت فيه الملوك " بالرجعية الذين يفسدون الإسلام بالذهب الأمريكي من أجل الحفاظ على تيجانهم، وإطلاق العنان لا هوائهم، وهم بهذا يتبعون الشيطان وينسون الله"^(٢)، كما أباحت مجلة منبر الإسلام لبعض معارضي النظام السعودي انتقادهم على صفحاتها ، ففي مقال نشرته المجلة تحت عنوان جاء فيه : " الرد الحاسم على كل المعارضين "^(٣) .

(١) عبد الفتاح السيد عبد السلام ، بيان من شيخ الأزهر عبد الرحمن البصار ، الأزهر ، مج ٥٩ ، ج ٩ ، القاهرة ، شباط ١٩٨٧ ، ص ٨٤٧ - ٨٤٨ .

(٢) محمد عبد السلام ، بيان الأزهر في الرد على الملوك العرب ، الأزهر ، مج ٦٧ ، ج ٧ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٧ ، ص ٣٢٤ .

(٣) كامل الباقر ، الرد الحاسم على كل المعارضين ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٦ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

ب . عمل الأزهر على دعم الوحدة بين مصر وسوريا من خلال البيان الذي دعا فيه المواطنين في التوجه إلى لجان الاستفتاء عن قرار الوحدة بين البلدين وإنتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة^(١).

ج . عمل الأزهر وعقب إبرام الرئيس أنور السادات للاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٩ على تبرير شرعية المعاهد من ناحية والهجوم على الدول العربية التي قطعت علاقاتها بمصر عقب أبرام المعاهدة من ناحية ثانية^(٢) .

٣ . موقف الأزهر من إضطهاد الأقليات الإسلامية في بعض البلاد غير الإسلامية ويبدو موقفه في هذا المجال من خلال مساندته للأقليات ومطالبته بحمايتها وبخاصة تلك التي توجد في دول غير إسلامية، ومن أمثلة مواقفه هذه البرقية التي بعث بها الشيخ محمد الفحام عام ١٩٧١ للرئيس الفلبيني فرديناند ماركسوس (١٩٧٢ - ١٩٨١)^(٣)، ناشد فيها وضع حد للمذابح التي تحدث للمسلمين

(١) بيان من مشيخة الأزهر بمناسبة الاستفتاء على قرار الوحدة بين مصر وسوريا وانتخاب رئيس الجمهورية . للمزيد عن الوحدة المصرية السورية . ينظر: الأزهر ، مج ٢٩، ج ٤، القاهرة ، شباط ١٩٥٨، ص ٧٤٩ ؛ وليد محمد الاعظمي ، الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٩٠) ؛ عبد الله عبد الدائم ، تجربة الوحدة العربية المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ ، بحث منشور ، شئون عربية (مجلة) ، العدد (٤٣) ، القاهرة ، أيلول ١٩٨٥ ، ص ١ - ٣٠ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣١٢٤٦) ، ١٤ أيار ١٩٧٩ . للمزيد عن اتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية والخارجية . ينظر : يوسف محمد عيدان ، التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٠٤) .

(٣) فرديناند ماركسوس (١٩١٧ - ١٩٨٩) تولى رئاسة الفلبين من ٣٠ كانون الأول ١٩٦٥ - ٢٥ شباط ١٩٨٦ ، يكون تسلسله الرئيس العاشر للفلبين، تميز حكمه بالديكتاتورية، انتهى حكمه بعد ان هرب اثر الاضطرابات التي شهدتها الفلبين ضد حكمه بعد فوز منافسته اوكينو، غادر مع عائلته إلى هاواي واستقر فيها حتى وفاته للمزيد . ينظر :

Herman Nicholas, the extent of human rights violations during the state of emergency under the rule of Ferdinand Marcos in the Philippines 1972 - 1986, Doctoral thesis, Vienna University, 2009, Pp 22-24

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

هناك^(١)، وهي البرقية التي اتبعتها الأزهر بوفد أرسله الى الفلبين للاتصال بالمسؤولين فيها لوقف اضطهاد المسلمين، ومطالبته لحكومة الدول الإسلامية بالتدخل لمواجهة هذا الاضطهاد^(٢).

ومن خلال ما تقدم من عرض المواقف التي قام بها الأزهر في معالجة المواقف السياسية وقضايا المسلمين في العالم يتبين أن معظم المواقف التي اتخذها لم تخرج عن حدود البيانات، والمقالات التي يبدو من خلالها عمل الأزهر على تبني الموقف السياسي للسلطة، والوقوف إلى جانبها في إطار خلافاتها في المجال الخارجي، وهو ما يوضح الدور التعبوي للأزهر .

ثانياً : الدور الخاص بالدعوة الإسلامية : أخذ الأزهر دوره في هذا المجال من خلال الأبعاد الآتية^(٣) :

١ . إرسال المبعوثين إلى الخارج :

تعد مهمة إرسال الأزهر لعدد من مبعوثيه إلى الدول الإسلامية وغير الإسلامية أحد المهام الأساسية التي قام بها في الخارج ، فمع استقبال الأزهر لأبناء العالم الإسلامي وتعليمهم أرسل الأزهر إلى شتى أنحاء العالم بعض أبنائه من العلماء المتخرجين في رحابه سواء على نفقة الأزهر أو على نفقة البلد المبعوث إليه، وسواء كانت هذه البلاد عربية وإسلامية أو غير إسلامية وفيها أقلية إسلامية، إذ قام هؤلاء المبعوثين بنشر تعليم ومبادئ وأحكام الدين الإسلامي لمعتقيه، ونشره على الذين لم يعتنقوه بعد، كما قام أيضاً بنشر الثقافة الإسلامية

(١) الأهرام ، العدد (١٢٦٧٢) ، ٣٠ حزيران ١٩٨٩ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (١٥٨١٩) ، ٢ آذار ١٩٧٢ .

(٣) عرفات عبد العزيز سليمان ، المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

واللغة العربية ، وتنوعت فئات المبعوثين من الأزهر إلى الخارج ما بين مدرسين لمختلف المواد الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة ووعاظ وأئمة مساجد، ورؤساء بعثات، وأعضاء مجالس إسلامية ، ومبعوثين للدعوة الإسلامية في البلاد غير الإسلامية ، إذ قام هؤلاء بدور كبير في الخارج وتولت إدارة البعثات الإسلامية التابعة لمجمع البحوث الإسلامية الإشراف على مهمة هؤلاء المبعوثين^(١)، وقام المجمع المذكور بتمويل وإدارة بعض المعاهد والمراكز الدينية وتزويدها بالمدرسين والكتب ، وبفضل هذا الدور الذي قام به الأزهر فقد انتشر الإسلام إلى بقاع كثيرة من قارات العالم آسيا وإفريقيا وغيرها من مناطق العالم ولتعذر إستقبال الأزهر لكل الراغبين في الالتحاق به، سلك طريقاً آخر لإفادة المسلمين وتعليمهم أحكام دينهم وشريعته تمثل هذا الطريق بإرسال المبعوثين إلى الخارج^(٢).

وعند الإطلاع على الواقع التعليمي في مختلف البلاد العربية وعلى كافة المستويات الابتدائي والثانوي والإعدادي والجامعات الإسلامية سنجد خريجي الأزهر والمناهج هي على غرار مناهج الأزهر أو كانت قد إقتبست من مناهجه من خلال المشاركة الفعالة التي ساهم فيها خريجو الأزهر في وضع المناهج لها أو تأليف بعض الكتب التي تدرس فيها ومازال الكثير من أبناء الأزهر يقوم بالتدريس في تلك الجامعات وفي مطلع كل عام جامعي يأتي إلى الأزهر بعض القائمين على هذه الجامعات ليستعيروا بعض العلماء لجامعاتهم في شتى

(١) حيث تتولى إدارة البعثات الإسلامية بموجب المادة ٤١ من قانون إعادة تنظيم الأزهر بالنسبة للمبعوثين من الأزهر إلى الخارج عددا من المهام هي : إيفاد البعث من المدرسين والوعاظ إلى الخارج لنشر الثقافة الإسلامية والعربية ، وتأهيل المرشحين للبعوث تمهيدا لإيفادهم إلى الخارج والإشراف على طلاب الأزهر الموفدين للدراسة في الخارج ورعايتهم وتوجيههم ، ومتابعة نشاطهم ؛ قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢) للاطلاع على الكليات والمعاهد الإسلامية بالخارج التي تراسلها مجموعات المراقبة العامة للبحوث والثقافة الإسلامية . ينظر : الأزهر تاريخه وتطوره ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

التخصصات ، والجدول الآتي يبين عدد مبعوثي الأزهر إلى البلاد العربية والإسلامية وغير الإسلامية خلال المدة ١٩٥٣ - ١٩٦٤^(١). جدول رقم

(١٩)

ت	العام	عدد مبعوثين الأزهر للخارج	ت	العام	عدد مبعوثين الأزهر للخارج
١	١٩٥٣	١٠٣	٧	١٩٥٩	٢٢٤
٢	١٩٥٤	١٣٣	٨	١٩٦٠	٤١٨
٣	١٩٥٥	١٦٥	٨	١٩٦١	٥٥٠
٤	١٩٥٦	١٧٣	٩	١٩٦٢	٦٣٥
٥	١٩٥٧	١٩٨	١٠	١٩٦٣	٦٩٩
٦	١٩٥٨	٢٠٢	١١	١٩٦٤	٧١٦

يتبين من الجدول المذكور أنفاً مدى تأثير الأزهر في الخارج ومدى اهتمامه بتبليغ رسالة الإسلام إلى كافة أرجاء العالم ومحاولة توضيح دعوة الإسلام للناس جميعاً وإزالة الخرافات التي قد يلصقها بها بعض الجاهلين، لذلك كان الأزهر دؤوباً على إرسال البعثات إلى الخارج رغم محدودية الميزانية المخصصة لهذه البعثات ، كما نلاحظ من الجدول الإعداد الكبيرة التي قام بها الأزهر بإرسالها مقارنة مع قلة الموارد التي يمتلكها الأزهر لهذا الغرض بحيث شملت هذه البعثات كل القارات آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا ، والجدول الآتي يبين الدول العربية والإسلامية وغير الإسلامية التي رفدها الأزهر بالمبعوثين وعدد الموفدين منه إلى الخارج خلال المدة ١٩٧١ - ١٩٨١^(٢). جدول رقم (٢٠)

ت	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	المجموع	ت	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	المجموع
---	--------	-------------------------	------------------------	--------------------------	---------	---	--------	-------------------------	------------------------	--------------------------	---------

(١) محمد محمد شتازيتون ، تأثير الأزهر في الخارج ، الأزهر ، مج ٦٧ ، ج ٦ ، القاهرة ، أيلول ١٩٨٣ ، ص ١٨٢٧ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، وزارة الخارجية المصرية - إدارة العلاقات الثقافية الشؤون الدينية ، المصدر السابق ، ص ٣ ؛ الأزهر والدعوة الإسلامية ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢-٣٠٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

٧	-	-	٧	الهند	٢٣	٢٤٤٦	٥٠	٢٣٦٠	٣٦	اليمن الشمالية	١
٦	-	-	٦	غانا	٢٤	١٣٢٨	٦٧٩	٦٤٩	-	السعودية	٢
٦	-	-	٦	كينيا	٢٥	٣٣٣	١٦٣	١٧٠	-	الكويت	٣
٥	-	-	٥	زائير	٢٦	١٦٣	٩٧	٦٦	-	سلطنة عمان	٤
٤	-	-	٤	غينيا	٢٧	١٥١	١١٩	٣٢	-	الإمارات	٥
٤	٤	-	-	البحرين	٢٨	١٢٥	-	-	١٢٥	الصومال	٦
٣	-	-	٤	بريطانيا	٢٩	٧٥	١٤	٥٥	٦	الجزائر	٧
٣	-	-	٣	جامبيا	٣٠	٥١	٥١	-	-	العراق	٨
٣	-	-	٣	جزر القمر	٣١	٤٩	٣٥	١٤	-	قطر	٩
٣	-	-	٣	سريلانكا	٣٢	٤٣	١٢	-	٣١	لبنان	١٠
٣	-	-	٣	فولتا العليا	٣٣	٤٢	١٢	-	٣٠	نيجيريا	١١
٢	-	-	٢	تايلاند	٣٤	٣٤	١١	-	٢٣	الأردن	١٢
٢	-	-	٢	ماليزيا	٣٥	٢٨	-	-	٢٨	الفلبين	١٣
٢	-	-	٤	أمريكا	٣٦	٢٤	-	-	٢٤	السنغال	١٤
١	-	-	١	بورندي	٣٧	١٩	-	-	١٩	سيراليون	١٥
١	-	-	١	بنين	٣٨	١٩	-	-	١٩	مالي	١٦
١	-	-	١	توليدو	٣٩	١٥	-	-	١٥	اندونيسيا	١٧
١	-	-	١	غينيا بياو	٤٠	١٤	-	-	١٤	باكستان	١٨
١	-	-	١	ساحل العاج	٤١	١٢	-	-	١٢	السودان	١٩
١	-	-	١	كندا	٤٢	١٠	-	-	١٠	تنزانيا	٢٠
١	-	-	١	المغرب	٤٣	١٠	-	-	١٠	توجو	٢١
٧	-	-	٧	زنزبار	٤٤	٨	-	-	٨	ليبيريا	٢٢

ويبدو من خلال الجدول المذكور نوعية الوفود الأزهر إلى الخارج والذين تراوحو بين ثلاث فئات هم المبعوثين الذين أرسلهم بصفة رسمية إلى الخارج ، والمعارون والمتعاقدون بصفتهم الشخصية، والذي يهمننا في هذا الصدد الفئة الأولى، وهي تلك الفئة التي أرسلها الأزهر على نفقته الخاصة من أجل نشر

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

الإسلام والدعوة الإسلامية وذلك بعكس المعارون والمتعاقدون الذين وان كانوا يتبعون الأزهر من ناحية الارتباط الوظيفي، إلا أنهم لا يذهبون للبلاد التي يعملون بها لهذا الهدف.

كما نلاحظ من الجدول قلة عدد المبعوثين من الفئة الأولى (وهم الذين يوفدون على نفقة الأزهر) مقارنة مع عدد المعارين والمتعاقدين على نفقة الدولة الموفدين إليها على الرغم من أن هؤلاء لا يقدمون على الذهاب بمفردهم سواء من خلال الإعارة أو التعاقد للدول التي يوفدهم إليها الأزهر والذي كان معظمهم إلى دول أفريقيا وأسيا وأوربا والولايات المتحدة وكندا ، إذ بلغ مجموع الفئة الأولى (٤٩٠) موفداً والفئة الثانية (٢١٢٣) موفداً أي بنسبة ٢٣ ،٠ % زيادة على ذلك قلة عدد المبعوثين من الأزهر وخاصة للدول غير الإسلامية (الأوربية والأمريكية) فلم يرسل الأزهر إلى قارة أوربا بأكملها إلا ثلاثة مبعوثين أرسلهم إلى دولة واحدة هي بريطانيا وأرسل أربعة مبعوثين فقط إلى الولايات المتحدة وكندا، وهو ما يوضح عدم التوازن في عدد المبعوثين بالمقارنة بحجم الدولة، ومدى احتياجها لنشر الدعوة الإسلامية ، إذ أرسل الأزهر على سبيل المثال ١٢٥ مبعوثاً إلى الصومال ، وهي دولة إسلامية وأربعة مبعوثين فقط إلى الولايات المتحدة بكل ما تحويه من ولايات ، علاوة على هذا إنه وبمتابعة مدى النقل النسبي لعدد المبعوثين الذين أوفدهم الأزهر إلى قارات العالم يتضح ان قارة أفريقيا حظيت بأكثر عدد منهم حيث وصل عددهم ٣١٥ مبعوثاً ، ذهبوا إلى ٢٦ دولة وبذلك يكون نصيب كل دولة ١٢ مبعوثاً يأتي بعدها قارة أسيا التي ذهب إليها ١٧١ مبعوث يوفدوا إلى ١٨ دولة ، وكان نصيب الدولة ٩ مبعوثين، ويأتي بعدهما بفارق كبير قارة أوربا التي حظيت بثلاثة مبعوثين ذهبوا إلى دولة واحدة ، ثم تأتي الولايات المتحدة وكندا والتي حظيت بأربعة مبعوثين ذهبوا إلى أربعة من ولاياتها ، وهي أمور توضح النقص الكبير في عدد المبعوثين الذين يرسلهم الأزهر إلى قارات العالم،

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

فان جاءت أفريقيا في مقدمة القارات التي تستقبل مبعوثي الأزهر بواقع اثني عشر مبعوثاً لكل دولة فهو عدد غير كافي، وبخاصة لمواجهة حملات التبشير المكثفة التي تعرضت لها القارة ، إلى جانب ذلك ان قارات مثل أوروبا وأمريكا لا تستقبل تقريباً أي مبعوثين، في حين أنها من الدول التي تحتاج إلى عدد كبير من المبعوثين لنشر مبادئ الإسلام فيهما .

٢ . استقبال الدارسين من الخارج :

وهي مهمة إرتبطت وتكاملت مع المهمة السابقة ، إذ أتجه الأزهر لا إستقبال عدد كبير من الراغبين في الدراسة فيه من شتى أنحاء العالم ليكونوا دعاء للإسلام^(١)، حيث قدم لهم عدداً من المنح الدراسية السنوية وبلغ عدد المنح في الجامعة الأزهرية لعام ١٩٧٠-١٩٧١ (٢١٩٨) منحة موزعة على الآتي : الدول العربية (٧٧١) و آسيا(٢٩٦) و أفريقيا (١٠٣٤) و أوروبا(٩٧) ، زيادة على ذلك طلبة الدول الإسلامية الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة بالمعاهد والجامعات الأزهرية وتمتعوا في الوقت نفسه بالتعليم والخدمات المجانية الأخرى وبلغ عددهم (٤٢٥٩) موزعين على الآتي: الوطن العربي(٢٥٧٦) وإفريقيا(٩٧٤) و آسيا وأوروبا وأمريكا(٥٠٩)^(٢)، والجدول الآتي يوضح المنح الدراسية الأزهرية للعام الدراسي ١٩٧٢-١٩٧٣^(٣) .

جدول رقم (٢١)

ت	الدولة	المنح المقررة	ما شغل منها	ت	الدولة	المنح	ما شغل منها
---	--------	---------------	-------------	---	--------	-------	-------------

(١) رجاء إبراهيم سليم ، دور الأزهر في استقدام الطلاب الوافدين ، الأزهر ، مج ٦١ ، ج٦ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٨٨ ، ص٤٥٦ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، وزارة الخارجية المصرية - إدارة العلاقات الثقافية الشؤون الدينية ، المصدر السابق ، ص١-٢ .

(٣) مؤسسة الأزهر - مراقب البحوث الإسلامية ، بيان عددي بالمنح الدراسية ، رقم الملف ٢٤ ، ١٠ كانون أول ١٩٧٢ ، ص٣ ، ص٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

	المقرر						
١٠	١٠	الفلبين	٢٨	١٦	٢٠	نيجريا	١
٥	٥	تايلاند	٢٩	٥	٥	النيجر	٢
٣	٣	كمبوديا	٣٠	١	٢	غامبيا	٣
٣	٣	سنغافورة	٣١	٢	٢	غانا	٤
٢	٢	فيتنام	٣٢	٢	٢	غينيا	٥
٤	٥	اليابان	٣٣	٢	٢	ليبيريا	٦
٥	٥	تركيا	٣٤	٨	٨	سيراليون	٧
٤	٥	الهند	٣٥	٢	٢	مالي	٨
٥	٥	الباكستان	٣٦	١٠	١٠	فولتا العليا	٩
٥	٥	الأفغان	٣٧	١٠	١٠	السنغال	١٠
٢	٢	مالديف	٣٨	١	٢	موريتانيا	١١
١	١	نيبال	٣٩	١	١	غيانا البريطانية	١٢
٢	٢	ترنناد	٤٠	١٠	١٠	الحبشة واريتريا	١٣
٥	٥	إيران	٤١	٥	٥	تشاد	١٤
٢	٥	الاتحاد السوفيتي	٤٢	٢	٢	الكامرون	١٥
٢	٢	اليونان	٤٣	١	٢	كينيا	١٦
٢	٢	سيلان	٤٤	٢	٢	ساحل العاج	١٧
٢	٢	قبرص	٤٥	٢	٢	أوغندا	١٨
٥	٥	يوغوسلافيا	٤٦	١	٢	الكونغو	١٩
٢	٢	كوريا الجنوبية	٤٧	١	١	موريشيوس	٢٠
٢	٢	فنلندا	٤٨	٢	٢	توجولاند	٢١

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

٢	٢	الصين	٤٩	٢	٢	نتانيا	٢٢
٢	٢	فرنسا	٥٠	٢	٢	جنوب إفريقيا	٢٣
٧	٧	أمريكا	٥١	٢	٢	بورندي	٢٤
١	١	بريطانيا	٥٢	٢	٢	داهومي	٢٥
٥	٥	ماليزيا	٥٣	٤	٤	مدغشقر	٢٦
				٣٠	٣٠	اندونيسيا	٢٧

نلاحظ من الجدول المذكور أنفاً عدد المنح الدراسية التي يقوم الأزهر بتوزيعها على الدول الأفريقية والأوربية والآسيوية ، كما يتضح لنا أن قارة أفريقيا تحظى بالنصيب الأكبر من هذه المنح ويرجع ذلك إلى انتشار حركة التبشير فيها لهذا توجب على الأزهر أن يقوم بدور كبير في مواجهة هذه الحركة من خلال ما يقوم به من جهد كبير في توفير المنح الدراسية للطلبة الأفارقة حتى يكون لهم الدور المؤثر عنده عودتهم ومواجهة هذه الهجمة الصليبية ، كما تأتي بعدها قارة أوربا في عدد المنح التي وفرها الأزهر لطلاب هذه القارة لما تحتاجه هذه القارة من استقطاب لعدد من أطلبه من أجل أخذ تصور كامل عن الدين الإسلامي وتأتي هذه الخطوة من قبل الأزهر في استقدام الطلاب الوافدين إلى الأزهر بسبب عدم توفر الميزانية الكافي للأزهر في إرسال المبعوثين للخارج من أجل أن يقوموا بهذا الدور ، والجدول الآتي يوضح عدد المنح الأزهرية موزعة على المعاهد والجامعات المصرية للعام الدراسي ١٩٨١ - ١٩٨٢ ^(١) .

(٢٢)

ت	الدولة	معاهد	جامعة	دراسات عليا	المجمو	ت	الدولة	معاهد	جامعة	دراسات عليا	المجمو
ع					ع						ع

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية - الإدارة العامة لطلاب الوافدين ، بيان بعدد المنح الأزهرية ، رقم

الملفه ٢٧ ، ١٩٨٢ - ١٩٨١ ، ٣ ، ص ٣ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

٢٠	-	-	٢٠	ليبيريا	١٣	١	-	-	١	النيجر	١
٤	-	٢	٢	موزنبيق	١٤	٧	-	٥	٢	الرأس الأخضر	٢
٢	-	-	٢	انجولا	١٥	٢	-	-	٢	الكامرون	٣
٢٠	-	-	٢٠	إثيوبيا	١٦	١	-	-	١	كوت ديفوار	٤
١٧	-	-	١٧	غينيا	١٧	١	-	-	١	بتوانا	٥
١	-	١	-	ناميبيا	١٨	٢	-	-	٢	بنين	٦
٥	-	-	٥	جنوب إفريقيا	١٩	٣	٣	-	-	تشاد	٧
٦	-	-	٦	مالاوي	٢٠	٣	-	-	٣	رواندا	٨
١	-	-	١	سيراليون	٢١	٧	-	٤	٣	جيبوتي	٩
١٠	-	٨	٢	لبنان	٢٢	٦	-	-	٦	الكونغو	١٠
٨	٨	-	-	اليمن	٢٣	١	-	١	-	فلسطين	١١
						٥	-	٥	-	سلطنة عمان	١٢

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان المنح الدراسية التي خصصها الأزهر لقارة إفريقيا قد أحتلت الدرجة الأولى وبلغ عددها ١١٨ منحة دراسية ويرجع ذلك إلى بسبب انتشار حركة التبشير في هذه القارة لذلك توجب على الأزهر استقدام أكبر عدد ممكن من الوافدين من قارة إفريقيا من أجل الحصول على الثقافة الأزهرية في مصر وبعد هذه القارة يأتي البلدان العربية حيث بلغ عدد الذين حصلوا على المنح الدراسية ١٩ طالباً وكانت هذه المنح لا تلبي الطموح بسبب قلة المخصصات الممنوحة للأزهر في هذا العام والبالغة حوالي (٥٣,١٥٨,٣٣٣)^(١)، وهذه المبلغ

(١) مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، لجنة شؤون الطلاب الوافدين الجلسة العاشرة ، رقم الملفه ٣٠ ،

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

شمل كل مخصصات الدراسة والوافدين، إلى جانب توفير مؤسسة الأزهر المنح الدراسية للطلاب الوافدين كانت هذه المؤسسة تقوم بتسهيل إقامتهم في مصر من خلال مدينة البعوث الإسلامية^(١)، التي أعدت لهذا الغرض، إذ كانت إدارة البعوث الإسلامية تتولى الإشراف على المبعوثين من الأزهر للخارج والطلاب الوافدين للدراسة به مع تسهيل مهمة إحقاقهم بالمعاهد والكليات الأزهرية، وكان عدد هؤلاء الوافدين إلى الأزهر من طلاب العلم والمعرفة في تزايد من كل دول العالم من أجل تأهيلهم عملياً ولغوياً وكانت مدة الدراسة (١٢) سنة مقسمة إلى ثلاث مراحل، كل مرحلة أربع سنوات تدرس فيها مواد مختلفة، وكانوا يمنحون الشهادات الأهلية للغرباء وكذلك العالمية بعد نجاحهم في المواد المقررة في جميع المراحل^(٢)، والجدول الآتي يبين إعداد الطلبة الوافدين إلى الأزهر للدراسة من كل أنحاء العالم الإسلامي، والجدول يوضح عدد الطلاب الوافدين والمقيدين في الدراسات بالأزهر في العام الدراسي ١٩٧٠ - ١٩٧١^(٣).

جدول رقم (٢٣)

ت	الدولة	عدد الطلاب		المجموع الكلي	عدد المنح		مجموع المنح
		معاهد	جامعة		معاهد	جامعة	
١	اندونيسيا	١٦	٧٣	٨٩	١٥	٥٧	٧٢

(١) مؤسسة الأزهر، إدارة البعوث الإسلامية - قسم شؤون الطلاب الوافدين، مذكرة بخصوص إقامة الطلاب الوافدين، رقم الملف ٢٤٣ / ٤ - ٦، ٣ آذار ١٩٦٥، ٢، ٢، ص ٢.

(٢) مؤسسة الأزهر، إدارة البعوث الإسلامية - قسم شؤون الوافدين، لائحة الداخلية للمشروع الطلاب الوافدين، رقم الملف ٢٤٣ / ٣ - ٧، ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٤، ١٢، ٣، ص ٣؛ مؤسسة الأزهر - مراقبة البعوث الإسلامية، تقرير بشأن سير العمل في البعوث الإسلامية، ملفه رقم ٧٩ / ٢م، ٢٤ نيسان ١٩٦٣، ١، ص ١.

(٣) مؤسسة الأزهر، الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية - إدارة البعوث الإسلامية، بيان عددي بالطلاب الوافدين إلى الأزهر من أنحاء العالم الإسلامي، رقم الملف ١٧ / ١٨٦، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ٣، ٣، ص ٣.

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

١٠٠	٨٦	١٤	٢٣٤	٢٤٣	٣١	ماليزيا	٢
٥٦	٤٣	١٣	٨٥	٦٥	٢٠	الفلبين	٣
٨٢	٦١	٢١	١٠١	٥٩	٤٢	تايلاند	٤
٦	١	٥	١٣	٢	١٠	كمبوديا	٥
٧	٥	٢	٨	٥	٣	سنغافورة	٦
٦	٢	-	٤	٤	-	بورما	٧
٥	٥	-	٥	٥	-	اليابان	٨
٩٨	٣٧	٦١	١٧٠	٤٨	٧٢	تركيا	٨
٢٥	٢٣	٧	٢٤	٢١	٣	الهند	٩
١٣	١٠	٣	١٦	١٢	٤	الباكستان	١٠
٧	٣	٤	٣٧	٣١	٦	الأفغان	١١
٢٤	٤	٢٠	٣٥	٣	٣٢	مالديف	١٢
١	-	١	٢	١	١	سيلان	١٣
-	-	-	٢	٢	-	إيران	١٤
٢	-	٢	٣	-	٢	روسيا	١٥
٩	٨	١	٩	٨	١	يوغسلافيا	١٦
١٠	٤	٦	١٥	٦	٩	اليونان	١٧
-	-	-	١	١	-	قبرص	١٨
٢	-	٢	٣	١	٢	أمريكا	١٩
٣	١	١	٦	١	٥	جيانا البريطانية	٢٠
-	-	-	٢	١	١	كوريا الجنوبية	٢١
٥٢٣	٣٥٠	١٧٣	٨٥٧	٩٧	٢٦٠	المجموع	

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

ويلحظ من الجدول المذكور أعلاه أن الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر قد شمل مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية مع أن هناك استثناء الدول الإسلامية في قارتي آسيا وأفريقيا بالنصيب الأكبر.

كما يمكن إعتبار هؤلاء الدارسين بمثابة أداة هامة ساعدت على تحقيق جزء من رسالة الأزهر في مجال الدعوة الإسلامية، إذ تمكن جزء منهم أن يعمل عقب عودتهم إلى بلادهم على توضيح تعاليم الإسلام، وبالتالي المساهمة في تصحيح مفاهيم كثيرة تسود عنه بطريق الخطأ فقد تعلقت قلوب المسلمين بالأزهر، إذ كونه المنهل الذي يرتشفون منه العلم، والمعهد الذي تخرج منه العلماء، ولتعذر إرسال الأزهر المبعوثين للخارج من العلماء والمرشدين والوعاظ للوصول لكل الراغبين في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، لذ توجب عليه أن يسلك طريقاً آخر لإفادة المسلمين وتعليمهم أحكام دينهم وشريعته الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها وللقيام بمهمة الدعوة الإسلامية ونشر العلم والمعرفة، من خلال توفير المنح الدراسية لهم في الأزهر سواء كان ذلك في المعاهد الأزهرية أو جامعة الأزهر وتكون هذه المنح، أما تطوعاً من الأزهر على نفقته، وأما استجابة لكثير من البلاد والمجتمعات الإسلامية ، والجدول الآتي يبين عدد الطلاب الوافدين والمعتمدين في الدراسة بالأزهر في العام الدراسي ١٩٨٠ - ١٩٨١^(١).

جدول رقم (٢٤)

ت	الدولة	عدد الطلاب	ت	الدولة	عدد الطلاب	ت	الدولة	عدد الطلاب
١	فلسطين	١٦٧٥	٢٧	الإمارات	١٣٤	٥٣	بورندى	٢٣
٢	السودان	١٤٠٣	٢٨	النيجر	١١٣	٥٤	اليونان	٢٣
٣	ماليزيا	٩٠٤	٢٩	ساحل العاج	١٠٦	٥٥	تونس	٢٢
٤	اندونيسيا	٦١٦	٣٠	الكويت	١٠٦	٥٦	كينيا	٢٢

(١) محمد عبد الله ماضي ، المصدر السابق ، ص ٣١١ - ٣١٣ ؛ الأزهر تاريخه وتطوره ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

٥	اريتريا	٥٩٢	٣١	سلطنة عمان	١٠٥	٥٧	إيران	٢١
٦	سوريا	٤٩٩	٣٢	موريتانيا	٩٧	٥٨	بنجلادش	١٩
٧	تايلاند	٤١١	٣٣	الجزائر	٩٦	٥٩	فرنسا	١٩
٨	ليبيا	٣٩٥	٣٤	جامبيا	٩٣	٦٠	بيرو	١٨
٩	السنغال	٤٧٣	٣٥	باكستان	٩٢	٦١	سيرلانكا	١٨
١٠	أثيوبيا	٣٤٣	٣٦	غينيا	٨٤	٦٢	موريشيوس	١٨
١١	الصومال	٣١٣	٣٧	أوغندا	٧١	٦٣	جزر فيجي	١٧
١٢	كمبوديا	٣٠٣	٣٨	مالديف	٧١	٦٤	زائير	١٦
١٣	سيراليون	٢٩٥	٣٩	الهند	٦٨	٦٥	جنوب إفريقيا	١٦
١٤	تركيا	٢٩٣	٤٠	مالي	٦٧	٦٦	سلطنة الاوسا	١٦
١٥	تشاد	٢٧٣	٤١	غانا	٦٥	٦٧	مدغشقر	١٦
١٦	اليمن	٢٥٣	٤٢	أفغانستان	٦٣	٦٨	أميركا	١٤
١٧	نيجريا	٢٥٢	٤٣	قطر	٦٣	٦٩	انكلترا	١٢
١٨	لبنان	٢٣٦	٤٤	جيبوتي	٥٨	٧٠	اليابان	١٢
١٩	الأردن	٢٢٧	٤٥	توجو	٤٩	٧١	إفريقيا الوسطى	٩
٢٠	يوغسلافيا	٢٢٢	٤٦	الكاميرون	٣٦	٧٢	الصين	٧
٢١	السعودية	٢١٨	٤٧	تنزانيا	٣٤	٧٣	كوريا	٧
٢٢	البحرين	٢١٣	٤٨	زنزبار	٣٤	٧٤	النيبال	٦
٢٣	العراق	٢٠١	٤٩	الكونغو	٣٤	٧٥	الجابون	٢
٢٤	الفلبين	١٧٣	٥٠	بنين الشعبية	٣٣	٧٦	بورما	٣
٢٥	سنغافورة	١٥٥	٥١	ليبيريا	٢٩			
٢٦	فولتا العليا	١٣٦	٥٢	جزر القمر	٢٦			

من خلال الجدول أعلاه يتضح الأثر الكبير للأزهر في كل أنحاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي من خلال استقطاب الطلبة الوافدين للدراسة وتخصيص لهم المنح الدراسية والمكان الملائم للسكن في مدينة البحوث الإسلامية وهذا يبين لنا الرسالة التي رغب الأزهر في إيصالها للعالم ومن أنه ملك لكل المسلمين وليس حكراً على طائفة محددة .

٣ . الاشتراك في المؤتمرات العلمية :

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

عمل الأزهر على الاشتراك بهيئاته المتعددة في المؤتمرات المختلفة التي نظمتها عدد من الجهات العلمية في الخارج، والتي استقبل فيها عدد من العلماء من بلاد العالم المختلفة للمشاركة في المؤتمرات التي أقامها للدراسة والتباحث حول القضايا الإسلامية مثل :

أ . مؤتمر المسلمين المنعقد في القاهرة ٢٨ (شباط) ١٩٧٠ (١):

عقد هذا المؤتمر سنوياً من قبل مجمع البحوث الإسلامية وحضره نحو مائة عالم من مختلف دول العالم وشهدته وفود الهيئات الإسلامية العاملة في آسيا وإفريقيا وبعض دول أوروبا وركز المؤتمر جهوده في مدة إنعقاده الأولى على قيمة الجهاد في سبيل إسترداد الأراضي المحتلة والمقدسات .

ب . مؤتمر المسلمين المنعقد في القاهرة ٢٦ (آذار) ١٩٧١ (٢):

وعقد هذا المؤتمر سنوياً وحضره وفود من ١١ دولة عربية ودول إفريقيا وآسيا و٤ دول أوربية وقد بحث المؤتمر مختلف شؤون المسلمين وعنصرية الكيان الصهيوني وعدوانه على المقدسات الدينية^(٣)، علاوة على ذلك عمل جامعة الأزهر على إبرام الاتفاقيات العلمية والثقافية المتنوعة مع جامعات العالم والتي عدت أحد أهدافها الأساسية تبادل هيئة التدريس بما يعنيه هذا من تبادل الخبرة والمنح، والتعاون مع المراكز المختلفة^(٤).

كما أقامت جامعة الأزهر علاقات ثقافية عديدة، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها مع عديد من المؤسسات التعليمية والعلمية تضمنت تبادلاً للخبرات

(١) مؤسسة الأزهر ، وزارة الخارجية المصرية - إدارة العلاقات الثقافية الشؤون الدينية ، ص ٤ .

(٢) مؤسسة الأزهر ، وزارة الخارجية المصرية - إدارة العلاقات الثقافية الشؤون الدينية ، ص ٤-٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥-٦ .

(٤) عرفات سليمان ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

والبعثات والمطبوعات والأجهزة حيث يأتي إرتباط الجامعة بهذه المؤسسات، أما من خلال ارتباط ثقافي بين مصر وبلاد مختلفة، أو إرتباط مباشر بين الأزهر وأي من المؤسسات الخارجية^(١).

ويؤخذ على أداء الأزهر في هذا المضمار وبشهادة الأزهريين أنفسهم منهم رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ عبد الله المشد والرئيس الأسبق لجامعة الأزهر الشيخ محمد الطيب النجار ان المسؤولين بالأزهر غالباً ما يوفدون إلى المؤتمرات العلمية الدينية أشخاصاً لا تكون لهم خلفية وصلة وثيقة بهذه المؤتمرات^(٢)، كما يجب ان يعاد النظر في سياسة إرسال طلاب الأزهر للخارج، إلا من يستدعي بحثه الوقوف على مصادر للمعلومات تمثل إضافة للباحث باطلاعه على مخطوطات ومؤلفات لا يتيسر الرجوع إليها في بلده .

٤ . تزويد دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي بالمؤلفات الإسلامية :

عمل الأزهر من خلال عدد من هيئاته مثل مجمع البحوث الإسلامية، إلى جانب المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية على تزويد مكاتب المعاهد الدينية بالبلاد الإسلامية، والمراكز الإسلامية في الخارج بالمصاحف^(٣)، وعدد من المؤلفات الإسلامية والنشرات التي تتناول إخبار وشؤون المسلمين، والمحاضرات التي

(١) عبد الحميد عبد الله سلام، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها عام ١٩٦١، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، (جامعة الأزهر، كلية التربية، قسم الادارة التربوية والتخطيط التربوي، ١٩٧٥)، ص ١٣٤ - ١٤٠.

(٢) الأهرام، العدد (٢٦٣١٥)، ٢ تشرين أول ١٩٨١ .

(٣) مؤسسة الأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، طلب طبع ونشر وتوزيع كتب القرآن الكريم في أوروبا، رقم الملفه ٢٨ / ٣، ٧ آذار ١٩٦٧، ١، ص ١ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

تتناول بالتفسير عدداً من الإحداث الإسلامية ، علاوة على ذلك الاتفاقيات التي تبرم في مجال التعاون الديني والثقافي مع عدد من الدول الإسلامية^(١) .

أما آخر الخطوات التي تمت في هذا المجال هي وضع الأسس لبرتوكول من أجل دعم التعاون الديني والثقافي بين مصر والمغرب عام ١٩٨٦^(٢)، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قام به الأزهر في المجالات السابقة، إلا أننا نرى انه دور غير كامل وذلك لأن مهمة نشر الإسلام وتفسيره ومواجهة ما يلحق به من شبهات جهد كبير لا يجب أن يقتصر في أدائه على الأزهر فقط، بعد أن ظهرت منذ المدة ليست بالقصيرة جهات وهيئات اسلامية في البلاد العربية والإسلامية، وهي قادرة من خلال عمل جماعي على بذل جهد منظم في المجالات السابقة يقضي على ما يعاني منه حالياً، من عدد النقاط الضعف في مجال الدعوة الإسلامية في الخارج^(٣)، منها عدم وجود الداعي المؤهل المتقف بثقافة الإسلام، والمعد لغوياً للتحديث بلغة البلد الموفد إليها ليتمكن من الحديث المباشر مع أهلها، ونقص الخدمات والاعتمادات المالية في مجال الدعوة، إلى جانب عن عدم تطور مناهجها وأساليبها في الخارج، إذ يقع على عاتق الأزهر في هذا الإطار عب تطوير وسائل الدعوة وعدم حصرها في أساليب معينة اتخذها السابقون، والاطلاع على أساليب أصحاب الدعوات الأخرى(وخاصة الدعوات التبشيرية) ليستفيد منها، وينمي لديه

(١) شوقي عطا الله الجمل ، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٢٥٥ .

(٢) وثيقة دعم التعاون الثقافي الإسلامي بين مصر والمغرب ، منبر الإسلام ، مج ٢٨ ، ج ٦ ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٨ .

(٣) وهو ضعف لا يرجع الى الفترة ما بعد الثورة بل يعود الى الفترة السابقة عليها بكثير ، ما يوضح هذا ما ذكره احد المبشرين بقوله ، ان الأزهر معهد في سبيله الى الزوال وان نفوذه في الخارج مجرد ظل لما كان عليه . ينظر : محمود الشاذلي ، نص الخطاب الذي ألقاه و.ه.ت جايردنو في مؤتمر إدنبرة للتبشير (التنصير) ، مطبعة المختار الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ٢٤ .

الفصل الثالث : مؤسسة الأزهر ومؤثراتها على المستويين الإقليمي والدولي وأثرها

على الوضع الداخلي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١

القدرة على مواجهتها وبالأسلوب نفسه الذي تتبعه ، زيادة على ذلك عدم وجود خطة واضحة لمواجهة الغزو الفكري الذي تتعرض له الأمة الإسلامية، وقلة الاهتمام بالأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية وهو أمر ضروري ولازم حتى لا تقع هذه الأقليات فريسة سهلة في أيدي المبشرين الذين يحاولون صرف المسلمين عن دينهم^(١)، وهو ما يبدو واضحاً في قارة أفريقيا وحتى لا تذوب تلك الأقليات في المجتمعات التي توجد بها حيث تخضع الأقلية غالباً طوعاً أو كرهاً للظواهر الإجتماعية في مجتمع الأكثرية، وان بعض هذه الأقليات لديها مشكلات مع الحكومات التي تعيش فيها، كما في تايلاند وبورما على سبيل المثال^(٢) .

مما سبق يتضح ان الأزهر قام بجهود كبيرة من أجل التوسع في حالت النشاط الإسلامي بخاصة في الدول الأفريقية والأوربية والأمريكية لكن هناك بعض العوائق التي تحول دون ذلك وأولها ضالة الميزانية المخصصة لهذا النشاط إذا ما قورنت بما تخصصه الدول المسيحية للإنفاق على النشاط المسيحي والتبشيري من أجل مواجهة هذا النشاط لذا كان لزاماً على الأزهر بحث إمكانية زيادة الميزانية المخصصة لقطاع النشاط الإسلامي وزيادتها تدريجياً لمواجهة نشاط الدول المسيحية التبشيرية في آسيا وإفريقيا، وكان من الضروري على الأزهر إشراك عدد من الخريجين بوزارة التربية والتعليم في المساهمة في النشاط

(١) إبراهيم خليل احمد ، الأستشراق وصلتها بالامبريالية العالمية ، مكتبة الوعي العربي ، (القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ٣٤ ؛ محمد عزت الطهطاوي ، التبشير الأستشراق أحقاد وحملات على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم

(وبلاذ الإسلام ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٢٣ .

(٢) مجمع البحوث الإسلامية ، توصيات المؤتمر السابع ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢-٤٣٩ ؛ حلمي نصر ، الأقلية الإسلامية في البرازيل وكندا حمايتها ، المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية ، الأمانة الفنية لمجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٨) ، ص ٣٥٤ .

الإسلامي حتى وان كان بطريقة غير مباشرة فمثلاً ان زيادة انتشار اللغة العربية يمكنه ان يساهم بطريقة غير مباشرة في تدعيم نشاطها الإسلامي، وكان على الأزهر السعي في إشراك عدد من الدول الإسلامي وخاصة الدول التي لديها إمكانيات مادية في هذا النشاط .

وكان على الأزهر إنشاء هيئة للأبحاث والتخطيط في وزارة الأوقاف تكون مهمتها التعاون مع وزارة الخارجية من أجل التخطيط للنشاط الإسلامي ووضع إستراتيجية شاملة تنفذ على مراحل بقدر ما تسمح به الإمكانيات وتكون مهمتها الإشراف على نشر كتب التراث الإسلامي بمختلف اللغات وتشجيع حركة تأليف جديدة تخرج على العالم بالمفهوم الواقعي للإسلام، ونرى أنه من الضروري على الأزهر التنسيق مع الهيئات المسيحية في جمهورية مصر العربية لمواجهة التيارات الدولية المختلفة وفتح سبيل لحوار مثمر بين الهيئات التي تمثل كلا الدينين حتى يمكن مواجهة التيارات التي قد تعارض وتحارب النشاط الإسلامي على المستوى الدولي ، ويمكن إجراء حوار على المستوى الدولي بين الدين الإسلامي والمسيحي مما ينتج عنه بلا شك فائدة للدين الإسلامي عن طريق الاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تعقد لكلا الجانبين .

الفصل الرابع

موقف مؤسسة الأزهر من التطورات السياسية

الداخلية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١

المبحث الأول : الأزهر والنظام السياسي في مصر

١٩٥٢-١٩٨١

المبحث الثاني : مؤسسة الأزهر إدارة الإصلاح وتوجيه

المؤسسات الإسلامية في مصر ١٩٥٢-١٩٨١ .

المبحث الثالث : الأزهر اتجاه سياسات السلطة في مصر

١٩٥٢-١٩٨١

المبحث الأول : الأزهر والنظام السياسي في مصر .

إنطلاقاً من السياسة الداخلية التي هي عبارة عن السياسية التي طبقتها الدولة في المجال الداخلي وعدت بذلك عن التوجه الأساس لها بما يحمله من معتقدات دينية واجتماعية وسياسية، جاء الهدف الأساس لهذا الفصل من أجل الوقوف على انعكاسات تلك السياسة على الأزهر^(١).

فقد شغل منصب شيخ الأزهر خلال المدة الممتدة من أيلول إلى نهاية حكم الرئيس أنور السادات سبعة شيوخ هم : محمد الخضر حسين (١٩٥٢-١٩٥٣) وعبد الرحمن تاج^(٢) (١٩٥٤-١٩٥٨) ومحمود شلتوت (١٩٥٨-١٩٦٤) وحسن مأمون (١٩٦٤-١٩٦٩) ومحمد محمد الفحام^(٣)، (١٩٦٩-١٩٧٣) وعبد الحليم محمود (١٩٧٣-١٩٧٨) ومحمد عبد الرحمن بيبصار (١٩٧٨-١٩٨٢)، ومن خلال دراسة مواقف هؤلاء يمكن التعرف على موقف الأزهر من السياسة الداخلية وهو

(١) ومما هو جدير بالذكر ان السياسة العامة تعد علماً حديثاً نسبياً ، يعبر عن تطور أعمق في التحليل السياسي وفي تطور علم السياسة لتوضيح . ينظر:

Dalal . Sills (ed) , public policy In : I . Encyclopedia , op , cit , vol , 13 , p , 204 ،

؛ أماني فنديل ، صنع السياسات العامة في مصر دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ١٩٧٤-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٥) ، ص ١٨-٣٢ .

(٢) عبد الرحمن تاج (١٨٩٦-١٩٧٥) ولد في مدينة أسيوط التحق بجامعة السربون عام ١٩٣٦ وحصل على الدكتوراه في الفلسفة وتاريخ الأديان تولى مشيخة الأزهر عام ١٩٥٤ وبقي في المنصب أربع سنوات أدخل فيها إصلاحات جذرية فكان أول من بادر بتدريس اللغات الأجنبية في الأزهر . للمزيد ينظر: محمد عبد المنعم خفاجي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٧-٣٣٨ .

(٣) محمد محمد الفحام (١٨٩٤-١٩٨٠) ولد في محافظة أسيوط نال الشهادة العالمية الأزهرية عام ١٩٢٢ والدكتوراه في الآداب في جامعة السربون عام ١٩٤٦ بفرنسا كانت له بعض المواقف الوطنية منها مساندة الرئيس السادات في ثورة التصحيح عام ١٩٧١ له العديد من المؤلفات منها المسلمون واسترداد بيت المقدس . للمزيد ينظر : تقرير الحالة الدينية في مصر ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

الأيدولوجية السياسية والتي تتمثل في الاشتراكية في مدة الرئيس جمال عبد الناصر، والليبرالية في مدة الرئيس أنور السادات، ومن ثم توضيح تصور الأزهر للممارسة السياسية، ويتم التعرض في المجال الإسلامي لموقف الأزهر من اتجاه السلطة لتنظيم وإصلاح بعض المؤسسات الإسلامية والذي تتمثل في القوانين التي صدرت لتلغي الوقف الأهلي والمحاكم الشرعية، وتلك التي صدرت لتنظيم الأزهر^(١)، وفي المجال الخاص بموقف الأزهر من سياسات السلطة نتجه لتوضيح موقف الأزهر من عدد من القضايا، وهي الجماعات الإسلامية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والقضايا الوطنية وهي في مجملها قضايا تمثل نمطاً من أنماط السياسة العامة^(٢).

وقبل تناول موقف الأزهر من أيديولوجية النظام السياسي في عهد الرئيسين جمال عبد الناصر، وأنور السادات، تجدر الإشارة إلى موقف الأزهر من ثورة تموز ١٩٥٢ باعتبار أن هذا الحدث أول احتكاك رسمي بين الأزهر والنظام الجديد^(٣).

وقد كان الدين أحد القضايا الأساسية التي كان على الثورة أن تواجهها، وبالتعرف أولاً على مقومات رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للدين لوجدناها تتلخص في المقومات الثلاثة الآتية^(٤) :

(١) المادة ٤ من قانون إعادة تنظيم الأزهر، المصدر السابق، ص ٦.

(٢) ومما هو جدير بالذكر أن السياسة العامة تعد علماً حديثاً نسبياً، يعبر عن عمق تطور أعمق في التحليل السياسي وفي تطور علم السياسة. للمزيد ينظر: أماني قنديل، المصدر السابق، ص ١٨-٣٢.

(٣) علي الدين هلال، كمال المنوفي وآخرون، تحليل السياسة العامة قضايا نظرية ومنهجية، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٨٨)، ص ٣٦.

(٤) عبد العاطي محمد أحمد، الدين في فكر عبد الناصر في عبد الناصر وما بعد كتاب قضايا عربية، إشراف: أنيس الصايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ١٤٠؛ مارلين نصر، التصور القومي العربي في فكر عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٣٤٦.

١. رفض التفسيرات المتعصبة للدين، والتصور الواحد للعقيدة، إذ نظر للدين نظرة عقلانية رفض من خلالها ان يطبق كأيدولوجية كاملة تعد أساسا للدولة، وهو ما يتضح من خلال عدد من خطبه التي ذكر في أحداها بأن الصهاينة نظروا إلى اليهودية ليس بوصفها عقيدة فحسب بل كقومية أيضاً، وهذا ما يعقد المشكلة وليس أدري ما الذي يحدث لو إننا قررنا أن نقيم دولتنا على الإسلام وقرر آخرون ان يقيموا دولتهم على البوذية، لسوف تكون هناك في كل مكان أعمال تتم عن التعصب^(١)، علاوة على ذلك حديثه عن الدين والأيمان منذ السنوات الأولى للثورة في صورة التسامح والإعتدال، وفي إطار الوطنية التي تفرض على الجميع الإبتعاد عن التعصب والولاء للنظام الجديد، من هذا قوله الدين تآلف ومحبه وتسامح وتعليم وليس إحتكار لفئة أو تعصباً، وقوله أيضاً بأن هناك إرتباط وثيق بين الدين والوطنية فكل منهما دعوة دين أحدهما من نور الله، والثاني من انعكاس هذا النور على ضمائر البشر، إلى جانب هذا عدم تعصبه ضد أصحاب الديانات الأخرى، إذ ذكر انه ينظر للمسيحي أو المسلم على أنه مواطن لا على أساس كونه مسيحياً أو مسلماً^(٢) .

٢ . ان الفكر الديني يشكل بالنسبة لعبد الناصر منطلقاً لإيديولوجية سياسية يقوم هو بتوجيهها بهدف دعم سياساته وتحقيق التعبئة السياسية.

٣ . الدين جزء من عملية التحول الاجتماعي والثقافي، وهو الأمر الذي فسر محاولة النظام إخضاع المؤسسات الإسلامية والقيم الدينية لسياسات وتشريعات الدولة، إذ لعبت العقيدة، وعلماء الدين وبخاصة المسؤولين منهم دوراً بارزاً في إضفاء الشرعية على سياسات النظام، ومن هذه النقاط الثلاث نرى أن عبد الناصر

(١) من حديث عبد الناصر الى مدير تحرير جريدة لوس نجلس تايمز لشؤون الشرق الأوسط ؛ الأهرام ، العدد (٣٤١٥) ، ٣ شباط ١٩٧٠ .

(٢) من خطاب الرئيس في وفد من أهالي العزيزية بمديرية الشرقية في دار الرياسة ؛ الأهرام ، العدد(٣٤٦١) ، ٢٠ أيلول ١٩٥٤ .

عندما أراد للإسلام دوراً في المجتمع وضعه في سياق التراث العام لهذا المجتمع متتقياً منه ما يؤكد أفكاره في التحول الاجتماعي وتحديث الدولة، وهذا بالنسبة له هو الدور السياسي للدين، إذ اعترف له بوظيفة سياسية يقوم هو بتوجيهها لتحقيق أهداف النظام على الرغم من مناداته في عدد من خطباته بضرورة عدم إقحام الدين في السياسة لأن في هذا، كما ذكر إفساداً لكل الخطوات^(١)، ونلاحظ أيضاً في هذا الإطار عن الدين في فكر الرئيس جمال عبد الناصر قلة عدد الخطبات التي أفردتها للحديث عن الدين في مناسبات دينية أو إسلامية فقد جاءت معظم أحاديثه سواء عن الدين أو الإسلام من خلال خطبه إجمالاً حيث لم يكن الدين عنصراً جوهرياً في العلاقة بينه وبين المحكومين، إذ ركز في خطبه على أمور مثل الديمقراطية والتكنولوجيا انطلاقاً من رغبته في بناء مجتمع قومي حديث يقوم على أساس مبدأ الشرعية العلمانية^(٢).

وعكس ما توقع البعض لم يأت التهديد للثورة من الأزهر، ولكن من جانب الأخوان المسلمين الذين كانوا قد شكلوا جماعة منظمة تبلور هدفها الأساس في أحداث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة على أسس إسلامية، واتسمت بالقدرة التنظيمية وبامتدادها وتغلغلها في المجتمع المصري منذ أواخر عقد العشرينات من القرن الماضي العشرين مما أهلها للقيام بدور هام في الحياة السياسية المصرية^(٣).

(١) حيث أشار الى هذا في عدد من خطبه ولقاءاته منها : حديثه مع الصحفيين الأمريكيين في ٢١/٣/١٩٦٠ ، وتصريحه في المؤتمر الصحفي الدولي السادس المنعقد بالقاهرة في ١/١٠/١٩٦٢ ، وخطابه بمناسبة العيد الرابع عشر للثورة في ٢٣/٧/١٩٦٦ هذا على الرغم من إعلان الشرباصي وزير الأوقاف من ناحية أخرى أنه لا انفصال للسياسة من الدين ؛ الأهرام ، العدد (٢٨٧١٢) ، ١ أيار ١٩٦٤ .

(٢) وهي العناصر التي تتضح من خلال بيان ٣٠ آذار . للمزيد ينظر: بيان ٣٠ آذار ، دار الأحد البحيري ، بيروت ، ١٩٦٨) .

(٣) عن ظروف نشأة جماعة الإخوان المسلمين ، وتطور علاقتها بثورة يوليو . ينظر: نبراس محمد حسن إسماعيل ، العنف دراسة تحليلية في الأطروحات الفكرية الإسلامية المعاصرة حركة الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً ،

واصطدم الرئيس جمال عبد الناصر بجماعة الإخوان المسلمين بعد مدة من التعاون بينهم بسبب عدد من نقاط الخلاف التي انطلقت من محاور عديدة من أهمها رغبة الإخوان في المشاركة المباشرة في الحكم، من أجل تحقيق الهدف الأساسي لهم، وهو إقامة حكومة إسلامية وهو ما رفضه الرئيس عبد الناصر، إذ كان كل ما أراده منهم التشاور فقط في السياسة العامة للدولة، وذلك ضمن عدد آخر من أهل الرأي، وهو أمر ارتبط برؤية الرئيس للدين حيث رفض ان يطبق كأيدولوجية كاملة تعد أساساً للدولة^(١).

وإنطلاقاً من حاجة النظام لتثبيت أركان شرعيته، وعقب اصطدامه بجماعة الإخوان، لم يكن هناك بد أمام قادة الثورة من العمل على تقوية علاقتهم بالأزهر الذي كان بين علمائه وجماعة الإخوان عداً دائماً تمثل أساساً في تفسيرهم ورؤيتهم لدور الإسلام في المجتمع، هذا على الرغم من أن عدداً كبيراً من الأزهريين كانوا أعضاء بجماعة الإخوان^(٢)، وكان أن اتجه قادة الثورة بالفعل من خلال اللواء محمد نجيب^(٣)، كمتحدث باسمهم إلى الإتصال بالأزهر وإعطاء علمائه

رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، فرع الفكر السياسي ، ٢٠١٢)

(١) محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ط٢ ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص١٦٦ ؛ حسن العشماوي ، الإخوان والثورة ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص٧٤ .

(٢) زكريا سليمان بيومي ، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص٢٢٥ .

(٣) محمد نجيب (١٩٠١-١٩٨٤) أول رئيس للجمهورية التي أعلنت في ١٨ حزيران ١٩٥٣ ، ولد في السودان ثم خدم في الجيش المصري حتى رتبة لواء ثم اختاره الضباط ليكون واجهة لهم بعد ان قاموا بحركة ٢٣ تموز ١٩٥٢ المسلحة ، تمت تنحيته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وحددت إقامته بعض الوقت في منزله ثم أعيدت له حريته الى ان توفي ؛ ناصر الأنصاري ، المصدر السابق ، ص١٢٨ ؛ صفا سلام تايه ، القمص سرجيوس ودوره الفكري والسياسي في مصر (١٨٨٣-١٩٦٤) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، قسم تاريخ ، ٢٠١٦) ، ص٩٩ ، هامش رقم (٤) .

ضمانات عامة بان الثورة سوف تعمل على إرساء المبادئ الإسلامية، وتحقق الإصلاح الديني به وفقاً لما أراده العلماء^(١)، كان هذا موقف النظام، أما بالنسبة للأزهر فقد جاءت ثورة تموز وهو يعاني من تعثر الإصلاحات التي بذلت لإصلاح الدراسة به والتي جاءت في معظمها شكلية لم تمس إلا السطح تاركة الجوهر وارتبطت بالصراع العام بين من نادي بضرورة تحديث الأزهر وجعله يتلاءم مع التطور الذي يمر به المجتمع، ومن رفض هذا الإصلاح إنطلاقاً من أهمية الحفاظ على القديم فيه للحفاظ على أصالة الأزهر، وبين هؤلاء من وقف موقفاً وسطاً ورأى ضرورة الأخذ بالتحديث مع الحفاظ على الأصالة^(٢) .

وفي هذا الإطار كان عدد كبير من علماء الأزهر في حالة قلق إزاء المكاسب الشخصية التي حققوها خلال المدة السابقة للثورة كحلفاء دائمين للملك والبريطانيين وبالتالي فقد كان اتصال قادة الثورة بهم فرصة انتظروا حدوثها وتأملاً في تحقيقها، ومن هنا لم يبدي علماء الأزهر من الناحية الرسمية أي اعتراض فعلى العكس اتجه عدد كبير منهم إلى تأييدها، والهجوم على الأخوان المسلمين وإدانتهم بوصفهم يعملون ضد النظام^(٣)، ويأتي في مقدمة علماء الأزهر المؤيدين للثورة شيخ الأزهر حينئذ محمد الخضر حسين الذي وصفها بأنها أعظم إنقلاب إجتماعي مر بمصر منذ قرون لأنه الانقلاب الوحيد الذي ينشد لمصر النظام لتتمكن من الاستقرار عليه والاستمرار فيه للأبد^(٤) .

واتجهت مجلة الأزهر لنشر المقالات المؤيدة للثورة التي اعتبرها محب الدين الخطيب مدير تحرير المجلة حينئذ إنقلاباً عظيماً كرم الله الإنسانية به،

(1) Creceluis , Al Azhar in the revolution , op , cit , p34.

(٢) زكريا سليمان بيومي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

(٣) حسين القاضي ، موقف الأزهر وعلمائه من جماعة الإخوان دراسة تاريخية وثائقية ، دار المقطم للنشر والتوزيع ، (القاهرة، ٢٠١٦) ، ص ٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

واذهب بالنظام الجاهلي^(١)، وحذت مجلة منبر الإسلام التي صدرت عن وزارة الأوقاف على النهج نفسه، إذ اتجهت لنشر المقالات المؤيدة للثورة والتي وصل بعضها في مدح الثورة إلى حد توضيح الأساس الإسلامي لها برصد الآيات التي تحث على الثورة في القرآن^(٢)، عملت علاوة على ذلك المجلة على متابعة لقاءات وأنشطة اللواء محمد نجيب حيث أفردت على صفحاتها جزءاً من مقالاته وخطبه التي كان يلقيها في المناسبات الدينية المختلفة، معتبرة ان عهد الثورة من أحسن العهود التي مرت على مصر هذا على الرغم من ثناء المجلة على النظام الملكي قبل شهر واحد من قيام الثورة ووصفه بالعبارات نفسها^(٣).

وخلال تأييد الأزهر للثورة اتجه شيخ الأزهر الجديد عبد الرحمن تاج إلى اصدار فتوى تقضي بسريان عقوبة التجريد من شرف المواطن على الزعيم الذي يتعاون ضد بلاده ويرتبط بهم بأي نوع من أنواع التعاون، وهو في هذه الفتوى قد قصد اللواء محمد نجيب ، وانتصر بهذا للرئيس جمال عبد الناصر في إطار الصراع على السلطة بينه وبين اللواء محمد نجيب^(٤).

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٢ .

(٢) بيومي رضوان ، الوطن والثورة ، منبر الإسلام ، العدد ٥ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٥٤ ، ص ٤٦-٥٢ .
(٣) من أمثلة هذه المقالات التي تؤيد النظام الملكي . ينظر: محمد المفتي الجزائري ، في ذكرى محمد الكبير ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، ٢٤ تموز ١٩٥٢ ، ص ٣٤ ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ان مجلتي الأزهر ومنبر الإسلام من المجلات التي حرصت على التأييد الدائم للنظام الموجود بالحكم بدون ان تأخذ خطأ واضحاً مستقلاً ، على الرغم من تأكيد المجلتين على بعدهما الدائم عن الاشتغال بالسياسة انطلاقاً من عملهما كمجلات للدعوة الإسلامية وتصحيح المفاهيم الإسلامية ، إلا ان الحقيقة تخالف ذلك ، إذا عمل المجلتان على الاشتغال بالسياسة المؤيدة للسلطة والتي لا تثير قضايا خلافية معه فمن خلال دراسة أجريت عن مجلة الأزهر في الفترة (١٩٥٢-١٩٨١) تبغي التعرف على خط المجلة انتهت الى ان التوجهات العامة للمجلة تركز على محورين أساسيين هما : (أ) الاهتمام بطرح القضايا التي تشغل السلطة أو تطرحها أو تكون طرفاً فيها . (ب) عرض هذه القضايا من وجهة إسلامية تبرز اتجاه السلطة حيث عملت المجلة على تأييدها بدأ من العهد الملكي الى العهد السادات ، مروراً بالعهد الناصري ؛ محمد منصور هبية ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٤) الأهرام ، العدد(٢٣١٤٦) ، ١٧ نيسان ١٩٥٤ .

وبعد التعرف على موقف الأزهر المؤيد لثورة تموز يكون من الضروري التعرف على موقفه من أيديولوجية النظام في مدة الرئيس جمال عبد الناصر وأنور السادات .

إن ثورة تموز لم تنطلق في بدايتها من عقيدة سياسية واضحة المعالم، إذ لم يتعد كل ما طرحته على الساحة السياسية المبادئ الست المعروفة^(١)، والتي قامت على ثلاثة أسس هي الحرية، والاشتراكية، والعروبة، وبالنظر إلى الأساس الثاني لها وهو الذي يهمننا الحديث عنه إنطلاقاً من تبني النظام للاشتراكية كأيديولوجية، فقد ورد في المبدئين الثاني والرابع وهما المتعلقان بالقضاء على الإقطاع وإقامة عدالة اجتماعية حيث لم يستخدم قادة الثورة في البداية اصطلاح الاشتراكية لما كان يرتبط به في أذهان الجماهير قبل الثورة^(٢)، إلا انه عقب هذا وبالتحديد في عام ١٩٦١ طرحت السلطة الاشتراكية العربية كأيديولوجية رسمية للنظام^(٣)، وهي الأيديولوجية التي حرص الرئيس جمال عبد الناصر في مناسبات عديدة على إعطائها وجهة دينية لإزالة ما أثاره البعض وبخاصة في الدول العربية المسماة بالمحافظة من التناقض بين الدين والاشتراكية^(٤).

(١) هذه المبادئ هي : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة جيش وطني ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة . ينظر : احمد عزت عبد الكريم وعبد الحميد البطريق وآخرون ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطابع الأخبار ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٢٥٧ .

(٢) فاروق يوسف احمد ، الثورة والتغير السياسي في مصر أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ج ٣ ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٣) من دوافع التفكير الاشتراكي للثورة . ينظر : ناجي غلوش ، الثورة والجماهير مراحل النضال العربي ١٩٤٨-١٩٦١ ودور الحركة الثورية ، ط ٣ ، دار الطليعة ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ١٩٢-١٩٤ .

(٤) بثينة عبد الرحمن ياسين ، جمال عبد الناصر وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ١٩٤-١٩٦ .

وبالرغم من هذا واجه النظام وبسبب تبنيه للاشتراكية نوعين من الصراع الأول داخلي من ذوي الاتجاه الديني وفي مقدمتهم جماعة الإخوان والثاني خارجي تمثل في هجوم بعض الأنظمة السياسية العربية المحافظة على سياسة عبد الناصر على أساس أنها تتنافى مع الإسلام^(١).

وكانت المحاولات الأكثر تماسكاً للدفاع عن مبادئ الاشتراكية عامة، والميثاق خاصة كأساس للتطور الذي تمر به مصر، وكإنموذج للعمل السياسي يمكن أن تقتدي به الدول العربية المحيطة، ما قام به مدير جامعة الأزهر محمد محمد البهي^(٢)، حينذاك والذي انطلق من خلال مقالات عديدة له في هذا المجال من فكرة محورية هي أن الاشتراكية العربية تعد تكراراً للقيم الإسلامية التي تعمل من أجل صالح الشعب المصري والمجتمع العربي من خلال العمل المنتج الذي يجمع ما بين الماديات والقوة الروحية^(٣)، ووصل محمد البهي في هذا المجال إلى حد المساواة

(١) احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو: البحث عن الاشتراكية ، دار الموقف العربي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٧٩ .

(٢) محمد محمد البهي (١٩٠٥ - ١٩٨٢) ولد في محافظة البحيرة درس في الأزهر وحصل على درجة التخصّص في أب ١٩٣١ ، وفي ذات العام سافر إلى ألمانيا لدراسة الفلسفة فحصل على دبلوم عال في اللغة الألمانية عام ١٩٣٤ ، كما حصل على الدكتوراه في الفلسفة والدراسات الإسلامية من جامعة هامبورج عام ١٩٣٦ ، وبعد عودته لمصر عام ١٩٣٨ اشتغل البهي بتدريس الفلسفة الإسلامية والإغريقية في كلية أصول الدين ثم نقل عام ١٩٥٠ ، إلى كلية اللغة العربية ، كما سافر أستاذا زائرا بجامعة ما كجل بكندا وبعض الجامعات العربية ، وعمل بجانب التدريس مديرا عاما للثقافة الإسلامية بالأزهر ، ثم عين أول مدير لجامعة الأزهر بعد صدور قانون التطوير عام ١٩٦١ وقد شغل منصب مدير جامعة الأزهر مرتين الأولى عام ١٩٦٣ ، والثانية ١٩٦٤ ؛ محمود حمدي زقزوق ، من أعلام الفكر الإسلامي الحديث ، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ، سلسلة دراسات إسلامية ، العدد ١٥٢ ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ١٢٣ ؛ أحمد العلوانة ، ذيل الأعلام ، دار المنارة ، (جدة ، ١٩٩٨) ، ص ١٦٩ - ١٧٠ ؛ مشيخة الأزهر شيوخ الأزهر وكلاء الأزهر ورؤساء جامعة الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

(٣) محمد محمد البهي ، الاشتراكية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، الأزهر ، مج ٤٤ ، ج ٧ ، القاهرة ، آذار ١٩٦٢ ، ص ١٢٠ .

بين الإيمان بوجود اله واحد والاعتقاد الاشتراكية بقيم العدالة والتعاون والوحدة، ذلك إن الاشتراكية، كما أكد لا تعدو أن تكون تضامناً لوحدة الشعب من أجل حفظ الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية^(١).

أما بالنسبة لموقف الأزهر من الاشتراكية فيبدو من خلال مراجعة أحاديث ومواقف الشيخ محمود شلتوت صاحب المكانة الكبيرة أنه لم يتجه فقط الى تأييد القوانين الإشتراكية بوصفها، على حد تعبيره، لانتعاض مع الإسلام^(٢)، بل إتجه إلى ما هو أبعد من هذا وهو القول بأن الثورة تعد استمرارية وبخاصة في المجال السياسة الخارجية، للمهمة المقدمة للإسلام ذاته^(٣)، واتجه في هذا الإطار إلى توجيه تحذير إلى المسلمين العرب بخطورة سماحهم بوجود ما أسمته مصر النظم الظالمة والمستغلة، وهو في هذا كان يعمل على إضفاء الشرعية على الثورة في المجال الخارجي، ودحض الفكرة التي رددتها بعض الأنظمة العربية من عمل مصر ضد الإسلام بعد تبنيها للاشتراكية كأيدولوجية هذا على إعتبار إن الاشتراكية فكرة ماركسية^(٤).

أما الشيخ حسن مأمون فقد إتجه للدفاع عن القوانين الإشتراكية موضحاً عدم تعارضها مع تعاليم الإسلام بوصفها، قوانين جاءت لتحقيق الصالح العام للمجتمع بالقضاء على التفاوت الكبير بين الناس وبعضهم^(٥)، إلا إنه من المواقف التي تحسب للشيخ حسن مأمون في هذا المجال إنه وعلى الرغم من تأييده القوانين

(١) محمد محمد البهي ، القوى الشعبية وكيف تبعاً نحو الاشتراكية العربية ، الأزهر ، مج ٤٥ ، ج ٨ ، كانون ثاني ١٩٦٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) محمود شلتوت ، بيان حول الاشتراكية ، الأزهر ، مج ٢٣ ، ج ٦ ، القاهرة ، آذار ١٩٦٢ ، ص ٣٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، مج ٥٦ ، ج ٦ ، كانون ثاني ١٩٦٣ ، ص ٥٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦-٥٧ .

(٥) تابع تصريحاته في الإخبار ، العدد (١٦٣) ، ٢٢ آب ١٩٦٤ ؛ الأهرام العدد (١٧٣٢٤) ، ٢٩ كانون أول ١٩٦٥ .

الاشتراكية، إلا إنه عندما تقدم أحد أعضاء مجمع البحوث الإسلامية لمؤتمر المجمع باقتراح أن يصدر أعضاء المؤتمر قراراً بأن الاشتراكية روح الإسلام رفض معلناً إن الإسلام فوق جميع المذاهب السياسية وإن وجود شبه بين الإسلام وبعض المذاهب السياسية لا يعني ان الإسلام هو روح هذا المذهب أو ذاك^(١) .

وخلال حرصه على ربط الاشتراكية بالإسلام وبخاصة داخل نطاق الأزهر رأى محمد البهي ضرورة توجيه طلاب وعلماء الأزهر من أجل أن يعملوا من جانبهم على إرساء الاشتراكية في المجتمع، وهو أمر يظهر منه عدم اقتصاره في الدفاع عن الاشتراكية على الناحية النظرية، بل اتجاهاه لاتخاذ خطوة عملية بمحاولة إدخالها بالأزهر^(٢)، ويعد مدير تحرير مجلة الأزهر حينئذ أحمد حسن الزيات من أكثر المدافعين عن قوانين الاشتراكية، إذ اتجهت مجلة الأزهر إلى تعبئة المجتمع نحو الاشتراكية من خلال عدد من المقالات والمؤتمرات التي عقدت في المدن والقرى، ولوحظ على مجموعة المقالات التي نشرتها المجلة لعدد من علماء الأزهر انطلاقاً من خط عام تمثل ليس فقط في التأكيد على ضرورة الاشتراكية للنظام، ولكن وهو الأهم تقديم الاشتراكية على أنها عنصر حاسم وهام في نظام القيم الذي يتميز بإحياء عربي وإسلامي قوي تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر^(٣) .

(١) علي عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) من بين المقالات الموضحة لهذا الخط العام ؛ محمد سعاد جلال ، الاشتراكية فضيلة إنسانية ، الأزهر ، مج ٢٣ ، ج ٥ ، القاهرة ، شباط ١٩٦٢ ، ص ١٠٧٦-١٠٧٧ ؛ أحمد محمد ، حقيقة الاشتراكية في الإسلام ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٨-١١٠٧ ؛ محمود شلتوت ، موقف الإسلام من المستغلين ، الأزهر ، مج ٤٣ ، ج ٩ ، القاهرة ، آذار ١٩٦٢ ، ص ١١٦٨-١١٧٣ ؛ عبد الرحيم فودة ، المجتمع الاشتراكي في ظل الإسلام ، وهي سلسلة مقالات نشرتها المجلة ، مج ٥٥ ، ج ٩ - ج ١٠ ، القاهرة ، نيسان ١٩٦٣ ، ص ٥٢٥-٥٢٨ ؛ محمد محمد المدني ، الاشتراكية الإسلام ، الأزهر ، مج ٣٧ ، ج ٦ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦١ ، ص ٦٦٩-

كما اتجهت مجلة منبر الإسلام من ناحية أخرى لطرح عدد كبير من المقالات المؤيد للتحويلات الاشتراكية، والتي تراوحت ما بين ثلاثة قضايا :

١ . إبراز السمة العربية للاشتراكية : وذلك للتأكيد على أنها اشتراكية روحية عقلية غايتها تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم تختلف عن الاشتراكية الروسية^(١)

٢ . الربط بين الإسلام والاشتراكية : وذلك للتأكيد على عدم التعارض بين الإسلام والاشتراكية التي تنتهجها مصر^(٢) .

٦٧٥ ؛ محمود الشرقاوي ، صورة من الاشتراكية الإسلام ، المصدر نفسه ، مج ٤٠ ، ج ٧ ، أيلول ١٩٦٥ ، ص ٢٣٦-٢٣٩ .

(١) من هذه المقالات : محمد بيسار ، المجتمع الإسلامي بين الرجعية والتقدمية ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، شباط ١٩٦٣ ، ص ٥٠-٥٣ ؛ عبد الرحمن الشربيني ، اشتراكيتنا رحمة لأنها أكثر من العدل ، ص ١٦٤-١٦٥ ؛ أحمد الخشاب ، الاشتراكية العربية والطبقات الاجتماعية ، ص ٥٢-٥٤ ؛ محمد أمين والطبقات الاجتماعية ، ص ٥٢-٥٤ ؛ محمد أمين هلال ، الاشتراكية والسياسية الشرعية ، منبر الإسلام ، العدد ١٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٤ ، ص ٨٦-٨٧ ؛ محمود فتحي عمر ، الاشتراكية الناصرية ، منبر الإسلام ، العدد ١ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٥ ، ص ١٦٢-١٦٥ ؛ عبد الغني الراجحي ، اشتراكيتنا لها ملامحها الخاصة وميثاقنا وضع معالمها وأثار طريقها ، منبر الإسلام ، العدد ٥ ، القاهرة ، آب ١٩٦٥ ، ص ٧٨-٨٠ ؛ حفني شرف ، الاشتراكية العربية روح العقيدة في ميزان الإسلام ، ص ٢٦٦-٢٧١ .

(٢) وقد تم في هذا المجال استغلال موقف الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع الأسبق للمملكة السعودية في إطار الخلاف بين مصر والسعودية ، إذ كان من الأمراء المطالبين بتغيير الأوضاع في السعودية فنشرت له مجلة منبر الإسلام رأياً عن الاشتراكية ذكر فيه الاشتراكية هي العدالة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية هي صميم الإسلام . ينظر : عبد العال السبروت ، اشتراكيتنا والإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٥ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٢ ، ص ٦-٧ ؛ المصدر نفسه ، ص ٦ ؛ عبد المنعم النمر ، منهاجنا الاشتراكية وصلتها بالإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٢ ، ص ٦٣-٦٤ ؛ جمال الدين محمد سعيد ، اشتراكية الإسلام ومكانتها من بعض النظم الاشتراكية الأخرى ، منبر الإسلام ، العدد ٩ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٢ ، ص ٦٧-٧١ وتم في هذا المقال توضيح ان الاشتراكية في الإسلام تقوم على نظام الملكية المحدودة ، ونظام الإنتاج الاشتراكي ، والحث على العمل والقضاء على الطغيان المادي ؛ حسين الشافعي ، اشتراكية الإسلام ، منبر الإسلام ، المصدر السابق ، ص ٧٢ ؛ أحمد الحوفي ،

٣ . عقد مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وهذا لتوضيح عدم وجود خلافات جوهرية بين الاشتراكية في الإسلام، والقوانين الاشتراكية^(١) .

كما اتجه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية من خلال عدد من المؤلفات التي أصدرها إلى الحديث عن القوانين الاشتراكية في الميزان الإسلامي، مشيداً بقوانين التأميم التي أعاد عن طريقها الرئيس جمال عبد الناصر الأرض لأصحابها الحقيقيين على النحو الذي فعله علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الأمر الذي جعل هذه

اشتراكيون مسلمون ، منبر الإسلام ، العدد ١٠ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٦٣ ، ص ٣٨-٤٠ ؛ سليمان حسن عبد الوهاب ، مخطط الاشتراكية في ديوان الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٥ ، القاهرة ، أيلول ١٩٦٤ ، ص ٩٤-٩٥ ؛ محمد محمود عبد الله ، الإسلام والمبادئ الاشتراكية ، منبر الإسلام ، العدد ١٧ ، المصدر السابق ، ص ٩٤-٩٥ ؛ محمد مطهر = سعيد ، الأصول الإسلامية ، لاشتراكيتنا العربية ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، حزيران ١٩٦٥ ، ص ٦٩-٧٢ ؛ حسين حلمي ، الاشتراكية تنبع من أعماق إيماننا ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، حزيران ١٩٦٥ ، ص ٧٣-٧٤ ؛ محمد طلعت عيسى ، المشكلة الاجتماعية والاشتراكية ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، حزيران ١٩٦٥ ، ص ٧٥-٧٧ ؛ إبراهيم علي أبو الخشب ، القرآن صنع جماعة اشتراكية ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، حزيران ١٩٦٥ ، ص ١٢٧-١٢٨ ؛ محمد محمد المدني ، الاشتراكية العربية في ميزان الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٦ ، ص ١٤-١٨ ؛ غريب الجمال ، الاشتراكية العربية والقيم الإسلامية ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٦ ، ص ٥٧-٦٠ ؛ الشيخ محمود زيادة ، اشتراكيتنا الإسلامية ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٦ ، ص ٢٢٠-٢٢٣ ؛ محمد المتولي النظامي ، الاشتراكية في الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٦ ، ص ٢٢٦-٢٢٣ .

(١) من المقالات التي توضح هذا : منها عبد الستار آدم ، الشريعة الإسلامية والقانون المدني ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٥ ، ص ١٠٣-١٠٥ ؛ علي علي منصور ، خواطر مستشار ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٥ ، ص ١٠٦ . ويتضمن المقال مقارنة بين الاشتراكية في الإسلام وبين القوانين الاشتراكية الصادرة في ١٩٦١ وينتهي الى عدم تنافي هذه القوانين مع قواعد الدين الإسلامي ، علي منصور ، أغراض القانون في جمهوريتنا تتفق مع وسطية الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٦ ، ص ١٠٧-١٠٨ .

القوانين تحقق هدفاً أساسياً من أهداف التفكير الاقتصادي الإسلامي وهو العدالة الاجتماعية^(١).

ويأتي تأييد الأزهر للاشتراكية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، على الرغم من حقيقة هامة، هي إنه وبمراجعة موقف الأزهر منها يلاحظ وجود مواقف مسبق له يعود إلى مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨ وذلك عندما أثرت عدد من القضايا الاشتراكية من بينها قضية تحديد الملكية، إذ اتجه مفتي الجمهورية في ذلك الحين محمد حسنين مخلوف إلى اصدار فتوى فحواها مخالفة توزيع الملكية لتعاليم الدين الإسلامي^(٢)، فلما قيل له إن النية تتجه إلى تحديد الملكية وليس توزيعها أصدر فتوى ثانية تعضد الفتوى الأولى مضمونها ان تحديد الملكية أمر يخالف ما جاء في كتاب الله ، وإذا قارنا بين هذا الموقف العام للأزهر ازاء إحدى قضايا الاشتراكية وموقفه من اتجاه السلطة لتبني الاشتراكية كأيدولوجية رسمية للنظام، والتي نصت بعض قوانينها على تحديد الملكية لوجود اختلافاً كبيراً بين الموقفين^(٣).

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أن هناك تباين كبير في مواقف الأزهر من الاشتراكية فتارة يعارض تحديد السلطة للملكية وتارة أخرى يؤيد تبني النظام للاشتراكية وبطبيعة الحال يعود هذا التباين إلى محاولة الأزهر مناصرة النظام في كل مواقفه الرسمية من خلال تبني بعض علماء الأزهر لبعض الفتوى إلى تعطي للاشتراكية سمه رسمية وقد جاءت هذه المواقف المؤيد من قبل الأزهر للقرارات التي يتبناها النظام خاصة بعد أن واجه طرح مشروع الاشتراكية رفض من الداخل

(١) من هذه المؤلفات . ينظر : لجنة التعريف بالإسلام ، بطل العروبة والإسلام جمال عبد الناصر ، المجلس الاعلى

لشئون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ١١٣-١١٦ .

(٢) مجموعة الفتاوى الإسلامية ، مج ٤ ، دار الإفتاء المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨١) ، ص ١٥٧٨-١٥٨٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٨٩ .

والخارج لذلك كان على لزاماً على الأزهر التحرك باتجاه تحشيد الشعب من اجل إصدارها .

ويمكن القول إن الأزهر ومؤسساته ظل مدافعاً عن الاشتراكية طول مدة حكم عبد الناصر دون أن تكون هناك معارضة رسمية تذكر^(١)، إلا أن الأمر تغير في عهد الرئيس أنور السادات الذي عمل على تأييد التركيبة الإيديولوجية الجديدة التي إختارها والتي تمثلت في سياسة الانفتاح الاقتصادي^(٢)، التي بررها النظام على أنها مجرد تعديل بسيط في السياسة الاقتصادية القائمة، ولا تتعارض مع القيم الروحية، وعمل في الوقت ذاته على الاستجابة للحاجات الشعبية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جاء تأييد الأزهر للإيديولوجية التي اتبعتها أنور السادات بسبب تصور الأخير لموقع الدين^(٣)، فكان اتجاه السادات وكحل جزئي لمشكلة الشرعية التي يفتقدها إلى التركيز على الوتر الإسلامي بطرح موضوعات إسلامية مابين سياسات وشعارات ساعدته على حل هذه المعضلة، زيادة على ذلك إظهاره لا تجاهه الإسلامي على أنه شخص متدين شديد الإيمان بالله، وهو ما بدئ في معظم

(١) وان وجدت في هذه الفترة معارضة من جانب بعض علماء الأزهر للاشتراكية إلا أنها أخذت صورة المعارضة السلبية التي لم تخرج الى حيز الواقع حيث لم يكن الرئيس عبد الناصر يسمح بهذا ، إلا ان هذا لم يمنع من وجود عدد من المؤلفات التي أصدرها بعض معارضي الاشتراكية من غير الأزهريين منهم على سبيل المثال سيد = قطب . للمزيد ينظر : هذا الدين ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ومعالم في الطريق ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٨٠) .

(٢) عن سياسة الانفتاح . ينظر : جوده عبد الخالق ، الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٢) ؛ جلال احمد أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة في مصر ، المركز العربي للبحث والنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٢) ؛ يوسف محمد عيدان ، المصدر السابق ، ص ٢١٠-٢١٥ .

(٣) انظر خطاب الرئيس أنور السادات في ؛ الأهرام ، العدد (٢١٣٤٣) ، ١٤ أيار ١٩٧٧ .

خطبه ومؤلفاته^(١)، ويعد الدين لو بحثنا عنه في تصور الرئيس أنور السادات أحد مصادر الفكر السياسي له، ويتمثل لديه في محورين هما : المحور الأول : إن الدين عنصر رئيس ومصدر للقيم وقد بدئ ذلك جلياً من خلال خطبه وكتابات، ومن هنا اتجه الرئيس أنور السادات لاستخدام الدين لتعينه الجماهير والهجوم على خصومه السياسيين، إذ لجأ للحديث عن الدين وأهميته في بناء المجتمع وذلك بطريقة مباشرة ومتكررة أما، المحور الثاني : إن الفكر الديني شكل منطلقاً لإيديولوجية سياسية قام الرئيس أنور السادات بتوجيهها بهدف دعم سياساته وإضفاء الشرعية عليهما، إذ لم يعترف بأي دور يمكن أن يؤديه الدين كعنصر مستقل خارج نطاق سيطرة الدولة^(٢).

وفي هذا الإطار نلاحظ أن الرئيس أنور السادات وانطلاقاً من أهمية الدين في فكره لم يخصص الحديث عن الدين أو الإسلام بخطابات معينة تقال في مناسبات إسلامية خاصة فحسب، بل جاء حديثه عن الدين والإسلام في عدد غير قليل من خطباته وبخاصة تلك التي قيلت في مناسبات وطنية مختلفة، كما زاد الحديث عن الإسلام على نحو خاص بدأ من عام ١٩٧٧ طبقاً للأحداث التي فرضت نفسها على الساحة السياسية إلى حادث إغتياله ١٩٨١، وأكد هذا التحول الإيديولوجي للنظام على حقيقة تميز النظام السياسية العربية وهي شخصية السلطة بمعنى تمركزها في يد شخص قائد الدولة الذي كان له مطلق الحرية في إتباع ما يريد.

(١) من بين هذه المؤلفات التي يبرز من خلالها الخلفية الدينية للرئيس أنور السادات : يا ولدي هذا عمك جمال ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٧١) ؛ البحث عن الذات قصة حياتي ، ط ٣ ، المكتب

المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٩) ؛ وصيبي ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٨٢) .

(٢) من العناصر الأساسية التي أثرت على الفكر السياسي للرئيس أنور السادات نشاطه السياسي في الفترة الأولى من حياته ، ودخوله السجن ، وعمله بالجيش المصري ، وخبرته السياسية خلال المدة التالية لثورة تموز ، وخلفيته الدينية وخبرته كرئيس دولة ، وتأثره بفكر عدد من المثقفين العالميين . ينظر : لتوضيح هذه العناصر حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٦١-٦٤ .

من سياسات وأتخاذها للقرارات، هذا على الرغم من وجود مؤسسات سياسية بهذه الدول^(١).

كما وجدت الاشتراكية من دافع عنها من قبل الأزهر، إلى جانب الرغبة في سياسة الانفتاح الاقتصادي التي سماها البعض بالليبرالية ، بوصفها سياسة ذات أساس إسلامي واضح يمكن من خلالها نشر الإسلام والدعوة إليه من خلال اختلاط غير المسلمين بغيرهم^(٢)، الأمر الذي يحقق قول الله سبحانه وتعالى ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ))^(٣) .

وهكذا يتبين من موقف الأزهر من أيديولوجية السلطة السياسية أن الأزهر قد اتخذ موقفاً مؤيداً للسياسات التي أتبعها السلطة وهذا الموقف نابع من افتقاده للبيئة السياسية التي تجعله يمارس دوره السياسي فلم تختلف رؤية الدولة للدور السياسي للأزهر في عهد الرئيس السادات عن رؤية سلفه، إذ هدفت القوانين التي أتخذها الرئيس عبد الناصر إلى إخضاع المؤسسة الدينية لهيمنة الدولة ولم يقدم الرئيس السادات على تغيير أو تعديل على هذه السياسة مما يعكس رؤية كل منهما للدور السياسي للأزهر فقد سعى كل منهما إلى استمالة الأزهر وعلمائه من اجل مواجهة جميع التحديات الداخلية والخارجية من خلال التأكيد على الدور التاريخي للأزهر بخاصة في الأيديولوجية التي إتبعها السلطة وواجهت من خلالها معارضة كبيرة فقد كان كل منهما يركز على الجانب الديني في خطاباته، كما أن السلطة

(2) Bashir Khadra , Leadership ,Ideology and develop , mein the middle East in : Journal of Asian and African studies , vol . XIX .N. 3-4 July and October 1984, p. 228.

(٢) ما يوضح تأييد الأزهر لسياسة الانفتاح عدد من المقالات التي أوردتها مجلة منبر الإسلام في هذا الصدد منها : نصر فريد واصل ، الإسلام وسياسة الانفتاح الاقتصادي بعد معركة العبور ، منبر الإسلام ، العدد ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٤ ، ص١٣٦ ؛ إبراهيم مصباح ، الرئيس السادات والإيمان الذي لا يقهر ، منبر الإسلام ، العدد ٥٦ ، القاهرة ، حزيران ١٩٧٤ ، ص٣٩-٤٤ .

(٣) النحل : الآية ١٢٥ .

سعت إلى توطيد علاقتها بالأزهر من خلال حرص النظام على المشاركة سنوياً في الاحتفالات الدينية التي يقيمها الأزهر مؤكداً دائماً على أهميته وغلباً ما كان يدعى شيخ الأزهر لحضور المناسبات الوطنية والرسومية .

المبحث الثاني : مؤسسة الأزهر إدارة الإصلاح وتوجيه المؤسسات الإسلامية في مصر .

كان أحد الأهداف الأساسية لثورة تموز ١٩٥٢ في المجال الإسلامي العمل على إصلاح المؤسسات الإسلامية التقليدية، وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة بدعوى مواجهة متطلبات العصر الحديث، وهي السياسية التي تراوحت، ما بين الإلغاء، والإنشاء، والتطوير، والتوجيه، إذ تمثل الإلغاء في قانون المحاكم الشرعية والمجالس المالية، وقانون إلغاء الوقف الأهلي ، أما الإنشاء فكان من خلال إقامة عدد من المؤسسات الإسلامية الرسمية مثل المؤتمرات الإسلامية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، فيما تضمن التطوير تعديل قانون تنظيم الأزهر، وبرز التوجيه في إعادة توجيه عمل عدد من المؤسسات القائمة ومنها الطرق الصوفية، وسيتم التعرض في هذا المبحث لرد فعل الأزهر تجاه موقف ثورة تموز من المؤسسات الإسلامية (الوقف الأهلي، المحاكم الشرعية، وتنظيم الأزهر) في مجالي الإلغاء والتطوير^(١) .

أولاً : الوقف الأهلي :

أقدمت حكومة الثورة وبعد خمسة أيام من إعلان قانون الإصلاح الزراعي لإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلي رقم (١٨٠) لسنة ١٩٥٢ أول قوانين الوقف الصادرة من الثورة والذي تم بموجبه حل جميع الأوقاف الأهلية والإبقاء فقط على الأوقاف الخيرية وتسليم أراضي الأوقاف للإصلاح الزراعي، وقد تم تطبيق هذا القانون دون إثارة أي معارضة رسمية تذكر من جانب الأزهر الذي رحب به كل

(١) وذلك نظراً لعدم وجود وزارة متخصصة لشؤون الأزهر في ذلك الحين ، وهي الوزارة التي نشأت فيما بعد بموجب قانون إعادة تنظيم الأزهر ، ١٩٦١ . للمزيد ينظر : قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ،

الترحيب من خلال وزير الأوقاف احمد حسن الباقوري^(١)، حينئذ والمسؤول في الوقت ذاته عن شؤون الأزهر، والذي أخذ على عاتقه تبرير القانون في مجلس الشعب بدعوى الأسباب الآتية^(٢):

١ . عملت الثورة على تغيير شروط الواقفين إلى ما يتفق مع حاجة المجتمع نظراً لوجود مصاريف كثيرة من الأوقاف التي يصرف ريعها على (السبل) ومن الأجر أن تتحول إلى وجوه أخرى تدعو إليها حاجة المجتمع، كما ان الوقف الأهلي لم يحقق أهدافه، ولم يؤدي الغرض منه حيث تسبب دائماً في إثارة عدد من المنازعات والقضايا المدنية .

٢ . إن هذا الوقف كان يحبس جزءاً ضخماً من الثروة القومية بما يمنع من الانتفاع بها على نحو يحقق مصلحة المجتمع والمستحقين ويمنع توجيه الأوقاف واستثمار مواردها في مشروعات التنمية الاقتصادية^(٣) .

٣ . إن العلماء لم يعودوا في حاجة ماسة إلى الأوقاف التي تصرف عليهم بعد أن أصبح لهم مثل موظفي الدولة درجات ومراتب، وذلك فيما عدا الفقراء من أسر المتوفين من علماء الأزهر من جميع المذاهب، وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم فيوزع عليهم عائد هذا الوقف، ثم تتوالى عقب صدور هذا القانون القوانين المنظمة للأوقاف والتي يمكن تقسمها مابين : تشريعات وقوانين تنظم الإجراءات

(١) أحمد حسن الباقوري (١٩٠٩ - ١٩٧٨) ولد في محافظة أسيوط تعلم في كتاب القرية، ثم دخل الأزهر انتمى إلى تنظيم الإخوان المسلمين عند تأسيسها عين وزيراً للأوقاف بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ أصبح مرافقاً لجمال عبد الناصر وفي عام ١٩٦٤ عين رئيساً لجامعة الأزهر . للمزيد ينظر: عبد العليم حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

(٢) ينظر: مضابط مجلس الشعب الفصل التشريعي الأول ، دورة الانعقاد العادية الأولى ، مضبطة الجلسة التاسعة ، ٢٠ أب ١٩٥٧ ، ص ٢٩٢ .

(٣) وزارة الأوقاف ، قوانين الوقف والقوانين المتعلقة بها ، مطبعة الأوقاف ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ٥ - ٦٤ -

الواجب إتباعها لأنها الأوقاف الأهلية وقسمة الأقطان على مستحقيها^(١)، وقوانين تنظيم الوقف الخيري^(٢) .

هذا وقد تعاون الإعلام مع مؤسسات الدولة في تبريره للقانون حيث قدم مبررات لا تخرج عن المبررات السابقة، ففي إطار إضفاء الشرعية على القانون وتأكيد مدى نجاحه أعلن في الصحف إن هذا التنظيم الجديد حقق لوزارة الأوقاف رسالتها، إذ زادت إيراداتها بعد أن ضم للوزارة (٩٥٠) وقفا بها أكثر من ثلاثين ألف فدان^(٣) .

(١) من أهم التشريعات التي صدرت في هذا الشأن القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ بقسمة الأعيان التي انتهى فيها الوقف والذي حل محله القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ والقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ والخاص بتحويل وزارة الأوقاف إدارة الأعيان التي انتهى فيها الوقف متى كان الاستحقاق فيها لا أشخاص يقيمون خارج مصر ؛ المصدر نفسه ، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) من أمثلة هذه القوانين القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ والخاص بالنظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات بر أولى وهو القانون الذي أصبحت وزارة الأوقاف وفقا له ناظرة على كافة الأوقاف الخيرية مالم يشترط الواقف النظر لنفسه ، ثم القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ والقاضي بتنازل وزارة الأوقاف عن النظر للجمعيات والهيئات بالنسبة للأوقاف الخاصة بتلك الجهات ، كذلك صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والذي قضى في مادته الأولى باستبدال هذه الأراضي الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، مستثنيا في مادته السادسة الحالات التي يكون النظر فيها لغير وزارة الأوقاف وذلك في حدود مائتي فدان من الارض الزراعية بشرط صدور قرار بهذا من رئيس الجمهورية ، كما انه وفي هذا الإطار واستكمالا للقوانين السابقة صدرت قوانين أخرى بعضها يدور حول نظام الحكر والذي قضى عليه إلغاء نظام الوقف الأهلي ، والأخر اتجه الى حماية أقطان الأوقاف الخيرية من التعدي عليها أو اغتصابها شأنها في هذا شان الأموال المملوكة للدولة ؛ وزارة الأوقاف ، المصدر السابق ، ص أ- د .

(٣) الأهرام ، العدد (٢٤٥١٤) ، ١ آذار ، ١٩٥٥ .

وقد ذكر من ناحية أخرى ان هذا القانون يحزر الفرد المالك والأعيان الموقوفة ويردها إلى أصحابها ويمكن الملاك من العمل في كافة مجالات الإنتاج لتحقيق مصالحهم الشخصية المشروعة بما يزيد من الدخل القومي في النهاية^(١).

وقد أتى تأييد الأزهر لهذا القانون والقوانين التي تلتها لتنظيم مؤسسة الأوقاف عندما أعلن محمد البهي في مؤتمر صحفي عن تسليم أرضي الأوقاف للإصلاح الزراعي بأن هذا ليس معناه ان الوزارة صفت أعمالها بل هو اختيار للجهة التي تحسن إدارة هذه الأوقاف وتحمي إيراداتها^(٢)، برغم حقيقة هامة لا يمكن التغاضي عنها، وتعود إلى مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عام ١٩٤٦ عندما أثارت قضية إلغاء الوقف الأهلي فعارضها عدد من علماء الأزهر بدعوى مخالفتها لنظام الوقف، وعندما إتجه بعض أعضاء مجلس النواب بعد ذلك للمطالبة بإلغاء الوقف الأهلي، أو إصلاحه لم يرضَ عدد من أفراد السلطة الحاكمة عن هذا الأمر ومنهم الأمير عمر طوسن^(٣)، الذي بعث بخطاب مفتوح لرئيس الوزراء عبر فيه عن معارضته الشديدة لهذا الإلغاء لأنه يفرض قيوداً على حرية المالكين في التصرف بملكيتهم^(٤)، فما كان إلا أن لجأت السلطة لعدد من علماء الأزهر

(١) المصدر نفسه ، العدد (٣٤٦١٦) ، ٢٢ تشرين أول ١٩٦٢ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٤٦١٦) ، ٢٢ تشرين أول ١٩٦٢ .

(٣) عمر طوسن (١٨٧٢ - ١٩٤٤) وهو ابن محمد سعيد بن محمد علي باشا ولد في مدينة الإسكندرية تلقى تعليمه في سويسرا ساهم في الكثير من المشاريع الخيرية في مصر فقد كان من الأثرياء شملت صلاته بعشرات الجمعيات الخيرية الإسلامية كانت له نشاطات في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تولى العديد من المناصب الحكومية منها رئاسة الجمعية الزراعية الملكية في مصر ، كما ساهم بدعم المقاومة الليبية العثمانية ١٩١١ في مواجهة الغزو الايطالي .للمزيد ينظر : عمر طوسن ، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البحري ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٦).

(3) Gabriel Baer , Studies in the Social History of Modern Egypt (London : the university of Chicago press , 1969) , p 85 .

الذين أفتى عدد منهم بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بعدم جواز إلغاء الوقف الأهلي^(١).

وهنا يبرز أن الأزهر بموافقته عام ١٩٥٢ على إلغاء الوقف الأهلي يخالف فتوى مستقرة منذ عام ١٩٤٦ تنص على عدم جواز إلغاء هذا الوقف، وهو الاختلاف في الموقف الذي برره الشيخ جاد الحق علي جاد الحق المفتي الأسبق للجمهورية عام ١٩٨٠ على أساس أن هذا أمر يعود إلى تقدير ولي الأمر للمصلحة وهو ما يبيح له أن يختار من أقوال الفقهاء ما يراه مناسباً لصالح الأفراد، وعليه فإن لولي الأمر أن يأخذ حكماً من مذهب في مسألة وحكماً في مسألة أخرى من مذهب آخر، وذلك وفقاً لما ذكره علماء أصول الفقه في أحكام التقليد والتفريق والتخريج، وعلى هذا وكما يذهب الشيخ جاد الحق فان قانون الوقف عندما استبقى الوقف على الخيرات قبل الثورة اتبع في هذا الرأي الذي قال بلزوم الوقف عليها، وعندما ألغى هذا الوقف بعد الثورة أتبع الرأي الذي قال بعدم جواز الوقف أصلاً وبطلانه، وتجدر الملاحظة أن هذا التبرير الذي قدمه المفتي الأسبق يحتاج إلى مراجعة حتى لا تترك الأمور الإسلامية في يد من يبرر للحاكم أن يغيرها كيفما يشاء، وذلك بالاستناد لما يجده من مذاهب توافق ما يريد الحاكم إجراءه من تعديلات^(٢).

وبالرجوع إلى القواعد التي أرساها الشرع الإسلامي في هذا الإطار بالنسبة للحاكم، نرى وأن كان لرئيس الدولة حق تبني الأحكام الشرعية فليس له الحق في تبني أي حكم وأي قانون إنما هو مقيد بضوابط تحكم هذا الحق بحيث تضعه في دائرة لا يجوز له أن يتبنى إلا من داخلها، إذ يجب عليه في المقام الأول أن يتوافق

(١) لمزيد من التفاصيل حول بعض أحكام هذا القانون . ينظر: الفتاوى الإسلامية ، مج ١٣ ، دار الإفتاء ، (القاهرة ١٩٨٤) ، ص ٤٥-٤٨ .

(٢) مجموعة الفتاوى الإسلامية ، المصدر السابق ، مج ١٣ ، ص ٤٧٣٤-٤٧٣٥ .

فيما يتبناه من أحكام مع قواعد الشريعة الإسلامية، كما يجب عليه في المقام الثاني أن يلتزم بما يتبناه من أحكام فان تبني حكماً شرعياً، أصبح ملتزماً بتطبيقه لأنه حين تبناه (اجتهاداً أو تقليداً) إنما فعل ذلك لتيسير شؤون المسلمين، فإذا كان الحكم مطبق من قبله فانه يصبح مقيداً به حين يتبنى للمسلمين قانوناً ويلزمهم به^(١)، ولو حكم الحاكم بشيء تم تغيير اجتهاده لا ينقض هذا الحكم الأول، وعليه أن يحكم بما رآه ثانياً^(٢)، لأن الحكم حين تبناه الحاكم كان هو الحكم الشرعي، أما أن ظهر له صحة قول آخر فعلية أن يتبنى ما يمكنه من رعاية شؤون المسلمين حسب الأحكام الشرعية وعليه يتبين ان العبرة في أخذ الحاكم للحكم الثاني وترك الحكم الأول تحقيق مصالح المسلمين^(٣).

وتأسياً على هذا وإذ طبقنا الحكم السابق على قانون إلغاء الوقف الأهلي نتساءل هل حقق إلغاء هذه الأوقاف مصالح المسلمين وهل أدى هذا الإلغاء كما ذكرت السلطة ووزارة الأوقاف الى تحرير جزء ضخم من الثروة القومية وتوجيهه إلى مشروعات التنمية الاقتصادية^(٤).

كان هذا موقف الأزهر خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر من أموال الأوقاف وإذا عمقنا الرؤية أكثر للتعرف على موقفه منها في عهد الرئيس أنور السادات نجد ان قضية الأوقاف كانت من القضايا المهمة المثارة على الساحة خلال عام ١٩٧١، وبخاصة في مجلس الشعب، إذ كانت موضوعاً من

(١) محمود الخالدي، معالم الخلافة في الفكر السياسي الإسلامي، دار جيل، (بيروت، ١٩٨٤)، ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) حيث اتفق في هذه الرؤية عدد من الفقهاء منهم: أحمد بن إدريس القرافي، الفروق، ج ٢، دار إحياء الكتب العربية، (القاهرة، ٥١٣٤٤)، ص ١٠٣؛ زين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم، الأشياء والنظائر، مؤسسة الحلبي، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٠٦.

(٣) محمود الخالدي، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

الموضوعات الأساسية في كل دورة نيابية، وقد زاد الحديث عنها عقب عام ١٩٧٦ بعد ما أثارت قضية انحرافات هيئة الأوقاف في مجلس الشعب، بعد ان أعلن وزير الأوقاف حينئذ محمد حسين الذهبي، ان إشرافه على الهيئة كعدم نظراً للمخالفات المالية الكبيرة التي وجدت بها^(١)، كما ألقى الشيخ محمد متولي الشعراوي وعقب تعيينه وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٨ بياناً هاماً في مجلس الشعب لفت فيه الأنظار لهذه الانحرافات وطالب في النهاية بتدخل المدعي العام الاشتراكي لحماية أموال الأوقاف^(٢).

وبعد أن أضحى عبد المنعم عبد المنعم وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٩ أثار من خلال استجواب له بالمجلس أموال الأوقاف والخطة التي كانت مدبرة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر لكسر العمود الفقري للإسلام وهي الدعوة الإسلامية بتبديد أموال الأوقاف وتوزيعها على الإصلاح الزراعي، إذ كان المسؤول عن الأوقاف والدعوة الإسلامية حينئذ يسارياً، ومن هنا فإنه لولا الرئيس أنور السادات وثورة التصحيح لاغتصبت كل أموال الأوقاف، إذ عمل الرئيس السادات على اصدار القانون الذي أعطى للأوقاف الشخصية الكاملة في إدارة أموال الأوقاف^(٣).

(١) الأهرام ، العدد (٢٦١٤٥) ، ٣٠ أيار ١٩٧٦ .

(٢) الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد الاعتيادية الثانية ، مضبطة الجلسة ٣٥ ، ٢٨ شباط ١٩٧٨ ، ص ٤٥٣٥ ، وقد طالب الشيخ الشعراوي الدولة في هذا الصدد برفع أيدهم عن أوقاف المسلمين حتى تصبح الدعوة الإسلامية حرة والأزهر حراً مندداً باغتصاب وزارة الحكم المحلي لثلاثين مليون من الجنيهات من أموال الأوقاف ، وكذلك وزارة المالية التي تغتصب عشرة ملايين جنيه ؛ المصدر نفسه ، ص ٤٥٣٥ .

(٣) للمزيد ينظر: رد عبد المنعم النمر على الاستجواب الذي وجه إليه في الفصل التشريعي الثالث ، دور الانعقاد الاعتيادية الأولى ، مضبطة الجلسة ٥٥ ، ١٩ شباط ١٩٨٠ ، ص ٥٤٢٧ - ٥٤٢٨ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن أموال الأوقاف . ينظر : عبد المنعم النمر ، قصة الأوقاف ، وزارة الأوقاف ، (القاهرة ، ١٩٧٩) ، ص ٣٩ .

ومن خلال الرأي الذي طرحه الشيخ عبد المنعم النمر الذي كان أزهرياً في وزارة الأوقاف نجد أن هناك تناقضاً مع الرأي الذي سبق أن أبداه العلماء في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عن الموضوع ذاته وهو توزيع أراضي الأوقاف على الإصلاح الزراعي، حيث اتجهوا إلى الموافقة التامة على هذه السياسة هذا زيادة على ان أراضي الأوقاف ما تزال مغتصبة ولم تسترد بأكملها في عهد الرئيس السادات، كما ذكر النمر أن دخل هيئة الأوقاف سنوياً بلغ حوالي ٣٠ مليون جنيه لا يحول أي منها إلى الأزهر، ولو وجه إليه مبلغ ستة ملايين جنيهاً لكفاه هذا عن الاعتماد على السلطة لتمويله مالياً، وادى ذلك لاستقلال الركيزة الاقتصادية للعلماء^(١).

وفي الوقت الذي عملت فيه الثورة على تنظيم العمل بوزارة الأوقاف بهدف أن تتفرغ لأداء رسالتها في نشر الدعوة الإسلامية بداخل مصر وخارجها إلا أن هذه القوانين جعلت الدعوة الإسلامية بلا سند مادي تركز عليه الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على استقلال علماء الدين مادياً وفكرياً وهو الأمر الذي كان له الدور البالغ في اتخاذ هؤلاء العلماء لمواقف الرفض والمعارضة من السلطة لاطمئنان كل منهم إن هذه المعارضة وهذا النقد لن يؤثر على حياتهم المعيشية ولن يفقدهم بالتالي وظيفتهم ويربطهم برابطة من التبعية للسلطة الحاكمة، علاوة على ان هذه القوانين التي ألحقت بوزارة الأوقاف لم تضيق مبدأ المعاملة بالمثل فلم تسر على أوقاف الكنائس، إذ ترك لكل كنيسة أوقافها في حدود مائتي فدان وما زاد عن هذا كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق السوداء^(٢)، وهو ما أدى

(١) عبد المنعم النمر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٢) مضابط مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دورة الانعقاد الاعتيادية الثالثة مضبطة الجلسة ٥٥ ، ٣ آذار

في أواخر عقد السبعينات لمناداة عدد من الأصوات في مجلس الشعب بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين^(١).

ثانيا : المحاكم الشرعية :

وعقب أقدام حكومة الثورة على إلغاء الوقف الأهلي جاءت الخطوة التالية بإصدار قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية القبطية عام ١٩٥٥ وجاء ذلك معبراً عن ثلاثة توجهات وأهداف وطنية تضمنها التفسير الرسمي للقانون في مذكرته الإيضاحية هذه الأهداف هي : تأكيد سيادة الدولة الوطنية من أجل ان تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها فيتم إخضاع جميع السكان على إختلاف جنسياتهم لقوانين ومحاكم البلاد ، وحدة النظام القضائي ذلك انه عقب إلغاء الامتيازات التي كانت تمنح للرعايا الأجانب وبعد أن أصبحوا يخضعون لنظم التقاضي العادية إمام المحاكم الوطنية، يعد من الأمور غير المقبولة التي لا تتفق والسيادة القومية ان يحتفظ الوطنيون من أهل البلاد من غير المسلمين باستثناءات قضائية ، وإصلاح عيوب النظام القضائي وذلك عقب أن كثرت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية، وتعد هذه الخطوة أولى الخطوات الكبرى التي أقدمت من خلالها الثورة على الاستيعاب الدينية في النظام الثوري ، إذ شكل إلغاء هذه المحاكم تحدياً لنظام الشريعة نفسه في دولة إسلامية يعلن دستورها على أن دينها الرسمي الإسلام، فقد أثار هذا القانون مناقشات عديدة داخل مصر وخارجها، ففي داخل مصر يبرز موقف الأزهر، والذي تراوح مابين المعارضة والتأييد^(٢) .

كان ابرز المعارضين الأزهريين البارزين لهذه الخطوة شيخ الأزهر حينئذ محمد الخضر حسين الذي استقال من منصبه الكبير مرات عديدة ، كما سبقت

(١) من هولاء صلاح أبو إسماعيل . المصدر السابق ، ص ٥٢٩ .

(٢) رفعت سيد احمد ، الدين والدولة والثورة ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٨٥) ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

الإشارة، وكانت استقالته في المرة الأخيرة ترجع كما إتفق عدد من الآراء إلى إلغاء هذه المحاكم حيث كان من رأيه أن يدمج القضاء الأهلي في القضاء الشرعي لا ان يحدث العكس، ذلك لأن الشريعة، كما ذكر يجب ان تكون هي المصدر الأساسي للقوانين^(١)، كما إتجه نهج الشيخ محمد الخضر حسين عدد من علماء الأزهر البارزين من الدين لم يستطيع الضباط الأحرار استمالتهم ، إذ إتجهوا إلى الإستقالة كإحتجاج رسمي لدى السلطة على هذا الإلغاء، من هؤلاء الشيخ محمد عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر حينئذ، وهي مجموعة الاستقالات التي استقادت منها السلطة بتعيين عدد آخر من العلماء ممن لا يخالفونها الرأي، وبذا تضمن موافقتهم المستقبلية على ما تنتهجه من سياسات^(٢).

أما في خارج مصر فقد تصاعدت الإحتجاجات من أجزاء عديدة من العالم الإسلامي، بخاصة من سوريا التي كان للإخوان المسلمين تنظيم قوي بها^(٣).

وكما كان المعارضين لإلغاء المحاكم الشرعية وجد المؤيدون وعلى رأسهم شيخ الأزهر الجديد عبد الرحمن تاج الذي أيد الإلغاء عملياً بالذهاب مع عدد من علماء الأزهر لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر على اتخاذ هذه الخطوة التحريرية على حد تعبيره^(٤).

ويعد تأييد إلغاء هذه المحاكم أمراً غاية في الخطورة بخاصة إذا جاء ليس من عالم بالأزهر ولكن من شيخ من شيوخه يدرك تماماً أهمية هذه المحاكم في تطبيق

(١) وقد ورد في رواية أخرى ان سبب استقالة الشيخ محمد خضر حسين ترجع الى احتجاجه على تدخل حكومة الثورة في شؤون الأزهر ، وذلك عندما نعى الى علمه اعترامها على تعديل قانون هيئة كبار العلماء . ينظر : علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٧ ؛ محمد محمد البهي ، حياتي في رحاب الأزهر طالبا وأستاذاً ووزيراً ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٦٢-٦٣ .

(3) Daniel Crecluis , Al Azhar in the Revlution Ln : Mi ddle East Journai , Winter , 1966 . p . 35- 36

(٣) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٧ .

(٤) الأهرام ، العدد (٤٦٧١) ، ٢٦ أيلول ١٩٥٥ ؛ الأهرام ، العدد (٤٦٧٦) ، ٢٨ أيلول ١٩٥٥ .

شرع الله، ومن ثم تحقيق العدل، ثم كيف نقارن موافقة الشيخ عبد الرحمن تاج على إلغاء هذه المحاكم بموقف شيخ الأزهر محمد الخضر حسين، والشيخ حسونه النواوي الذي رفض عام ١٨٩٦ مجرد الحديث في شأن إصلاح المحاكم الشرعية وذلك عندما عرضت الحكومة على مجلس الشورى اقتراحاً بنذب قاضيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية لمشاركة قضاة المحكمة العليا الشرعية في اصدار الأحكام، فرأى الشيخ حسونه النواوي وكان شيخ الأزهر في هذا الحين ان هذا الأمر يمثل اعتداء صارخاً على المحاكم الشرعية التي تطبق شريعة الله وليس في حاجة إلى الاستعانة برجال القانون المدني الذي هو من صنع البشر، ولم يقتصر الأمر، عند هذا الحد بل عارض الشيخ النواوي هذا الاقتراح في مجلس الشورى، مما أدى إلى خروجه من المجلس الأمر الذي أدى إلى إلغاء المشروع برمته^(١).

وعقب تطبيق قانون إلغاء المحاكم الشرعية لم يشترك علماء الأزهر من إلغاء القانون وإنما من الآثار التي ترتبت عليه، وهي خلو فرص العمل الحكومي أمام خريجي الأزهر الدارسين للشريعة، حيث كان من المحال أن يدخلوا في منافسة مع المحامين في الحصول على وظائف في إطار النظام الجديد الموحد للتقاضي بوصفهم غير ملمين بالأسس الغربية للقانون المصري الحديث، فما كان من الحكومة إلا أن عملت على بث الطمأنينة في نفوسهم لكي تحظى بتأييدهم من خلال تقديم الضمانات الكافية للمتخرجين بالأزهر كقضاة من أنه لن يفقد أي قاضي يعمل في ظل نظام الشريعة وظيفته، إذ سيعاد تدريبه للعمل في إطار النظام القضائي الموحد، ولمزيد من تهدئة خريجي الأزهر من الدارسين للشريعة، ركز مجلس قيادة الثورة على مقولة ان قانون الشريعة لم يتم إلغاؤه بل تم استيعابه في

(١) محمد محمد مصطفى شحاتة، تاريخ الأزهر وتطوره. بمناسبة العيد الألفي للأزهر، مجمع البحوث الإسلامية،

(القاهرة، ١٩٨٢)، ص ١٤٥.

ظل النظام الوطني وبذلك تكون مبادئ الشريعة سارية المفعول، إلى جانب وجود عدد من الوظائف التي مازالت تنتظر الأزهريين الذين يدرسون الشريعة^(١).

وكانت موافقة شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج حينئذ على قانون إلغاء المحاكم الشرعية قد أثارت التساؤل عن الدوافع الحقيقية التي جعلته يقدم على هذه الموافقة، فإن اعتراض عدد ليس بالقليل من علماء الأزهر ليس على القانون ولكن على الآثار الناتجة عن إلغائه إلى جانب عدد آخر من الملاحظات والتي من أهمها ما سبقت الإشارة إليه من أن مطالب الأزهريين أضحت وفي المرحلة الثالثة مركزة في مطلبين هما، المطلب الاقتصادي، والمطلب الإصلاحي^(٢).

ويبدو هنا المطلب الاقتصادي واضحاً، إذ إن الأزهريين لم يشتكوا من الآثار الخطيرة لهذا القانون الذي أدى إلى إلغاء تطبيق شرع الله في نطاق التقاض، ولكن إشتكوا من عدم وجود وظائف لهم في إطار هذا النظام الجديد الأمر الذي أوحى بأنه إذا وجدت هذه الوظائف لما لجأوا إلى الشكوى، وبهذا يكون الرئيس جمال عبد الناصر قد نجح فيما فشل فيه الاستعمار الغربي في هذا المجال وهو التدخل في إدارة الأوقاف، وإلغاء المحاكم الشرعية.

ثالثاً : تنظيم الأزهر :

إنطلاقاً من عمل الثورة على إصلاح المؤسسات الدينية الإسلامية التقليدية من أجل مواكبة متطلبات التنمية والحاجات الجديدة الناشئة في المجتمع عملت على إحداث عدد من التعديلات بالأزهر، وجاء أول تعديل لقانون الأزهر بعد الثورة عام ١٩٥٦، وهو الخاص بتعديل المواد (٧٥، ٧٦، ١٠٤) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٢٦ والذي تمحور حول إعادة تنظيم الجامع الأزهر، وهي التعديلات التي

1- Creceluis , op . Cit . pp . 33- 37

(٢) محمود الخالدي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣ .

اقتضت التيسير على طلاب امتحانات النقل في الأقسام الابتدائية والثانوية والخاصة بنشر الدعوة الإسلامية في دول العالم، وهي تعديلات ثانوية طفيفة^(١).

أما التعديل الفعلي الذي أحدثته الثورة بالأزهر فقد تمثل في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي شملها وهو القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١، أو كما يسميه البعض قانون الثورة حيث تم تبريره والدعاية له بأنه يعمل على إصلاح الأزهر وإعادة مجد الدعوة الإسلامية، وإبعاد الدعاة عن إحترافها، علاوة على ذلك ما سيخرجه من علماء ومفتيين في جميع المجالات يملكون دراية بشؤون دينهم بحيث يكونون أمناء في عملهم^(٢).

ونظراً للتأثير الهائل الذي تركه هذا القانون على قيام الأزهر بدوره كجامع وجامعة إسلامية كبرى لها الرأي الحاسم في كل مايتعلق بالعقيدة والشريعة سيتم تناوله فيما يلي من خلال نظرة نقدية من النقاط الأساسية التي تم البحث عنها عند تحليل أي قانون نقطتان جوهريتان هما ظروف إصدار القانون، والمواد التي تكون منها القانون وفيما يلي توضيح لهاتين النقطتين : أولاً : ظروف إصدار القانون عند البحث في ظروف إصدار قانون تنظيم الأزهر يلحظ الباحث صدوره في جو شابه السرعة ، إذ بعث الرئيس جمال عبد الناصر برسالة إلى مجلس الشعب في آخر جلسات دور الانعقاد العادية للمجلس، وذلك في ٢٢ تموز ١٩٦١ ومعها مشروع القانون طالباً نظره على وجه الاستعجال، وبالفعل تم إقرار القانون وإصداره في الجلسة نفسها، وهو أمر يرجع في جانب كبير منه الى سعي السلطة منذ البداية لفرض القانون على الأزهر، حيث اتجهت لحشد عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة داخل الجلسة مثل أنور السادات، وكمال الدين حسين^(٣)، وكمال

(١) رفعت سيد احمد ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون في ، قانون اعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٥٨ .

(٣) كمال الدين حسين عبد الرحمن (١٩٢١ - ١٩٨٠) ولد في القاهرة حصل على بكالوريوس علوم عسكرية من الكلية الحربية عام ١٩٣٩ وهو من الضباط الأحرار البارزين اشترك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ عضو في

الدين رفعت^(١)، وعندما إرتفعت الأصوات المعارضة للمشروع داخل المجلس لجأ أنور السادات إلى تهديد المجلس بما نصه: " كانت في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ثورة والذي حاولوا الوقوف إمامها ديسوا بالإقدام، واليوم ثورة جديدة وسيصاب الذين يقفون إمامها بنفس المصير" ^(٢).

ومن ناحية أخرى إتجه محمد البهي متحدث الحكومة داخل الأزهر إلى مهاجمة ما وصف بجو العداوة والجمود الذي يسود الأزهر موضحاً أن الثورة أعطت الإصلاح للأزهر لأن الشيوخ لم يريدوه^(٣)، وانطلاقاً من الرغبة في إضفاء مزيد من الشرعية على القانون شكلت في مجلس الشعب لجنة خاصة لشؤون الأزهر والمعاهد الدينية لدراسة المشروع^(٤)، ضمت عدداً من الأزهريين

مجلس قيادة الثورة عمل وزيراً للشؤون الاجتماعية ١٩٥٤ ووزيراً للتربية والتعليم ١٩٥٦ ثم نائب لرئيس الجمهورية . للمزيد ينظر : شهد حازم لويس ، كمال الدين حسين ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١٦) ، ص ١٢ .

(١) كمال الدين رفعت (١٩٢١-١٩٧٧) ولد في مدينة الإسكندرية عضو في تنظيم الضباط الأحرار ، التحق بالكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٤٢ ، اشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨ عمل وزيراً للعمل عام ١٩٦١ ، ثم نائب رئيس الوزراء للتعليم العالي عام ١٩٦٤ . للمزيد ينظر : علي محمد سلام ، مشاهير السياسة ، (القاهرة ، ٢٠٠٦) ، ج ١ ، ص ٥٧٨ .

(٢) رفعت سيد أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) مضابط مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة ٢٨ ، ٢٢ تموز ١٩٦١ ، ص ٢٩٨٤ - ٣٠٢١ .

(٤) وكان مما جاء في تقرير هذه اللجنة ليوضح ضرورة التغيير أو بمعنى أدق ضرورة صدور هذا القانون : الأزهر إذ يعد علماء في الدين وفي لغة القرآن ، لم يتهيأ بعد لتأهيل العالم الديني المتخصص في عمل من أعمال الخبرة والإنتاج التي تحتاج إليها نهضة المسلمين في كل البلاد وقد تلاقى كافة أهل الغيرة في كل بلاد الإسلام على رأي واحد في هذه المشكلة هو ضرورة ان يعرف عالم الدين ألوانا من فنون العلم يعيش عليها ويشترك بها في النهضة ليسمو مقام الدين عن ان يكون حرفة أو سببا للتعطيل في المجتمع وليس هناك من سبيل الى ذلك إلا تتطور معاهد الدراسات الدينية بأن تجمع الى جانب تلك الدراسات علوما أخرى تتحقق بها لكل خريج الخبرة والمعرفة وسلامة العقيدة ، ليأخذ كل منهم مركز القيادة في كل من مجالات النشاط في العالم الإسلامي المتحرر من اجل ذلك كله كان لا بد من تجديد الأزهر وتطويره والاعتراف بمكانته وأثره ؛ المصدر نفسه ، ص ٢٩٨٤ .

منهم محمد عبد اللطيف دراز، وحسن مأمون، إلى جانب محمد الصالح عبد الكافي عضو المجلس حينئذ^(١)، وقد أقرت اللجنة القانون دون أي تعديلات تذكر في الأساسيات، إذ كل ما أحدثته على المواد التي وردت بمشروع القانون عدداً من التعديلات في الصياغة زيادة على ذلك بعض الإضافات الثانوية الطفيفة، هذا على الرغم من أن القانون تكون من ١٠١ مادة، وكل مادة ضمت عدداً من الجزئيات^(٢)

أما بالنسبة لمناقشات مواد القانون داخل مجلس الشعب فلم تشر خلافات حولها إلا أن الخلاف تركز فقط بين الأعضاء حول كيفية الموافقة على المشروع، وهل تتم بقراءة أرقام المواد أو محتواها، لقد جاء قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ لربط الأزهر بثورة تموز بعد ما يقارب من ثمانية سنوات من نجاحها حيث لم تستطع الثورة في بداية تعاملها مع الأزهر أن تقدم مباشرة على هذه الخطوة الكبرى التي رأت أن تمهد لها بخطوات تسبقها وترفع العقبات من طريقها، تمثلت هذه الخطوات في قانون إلغاء الوقف الأهلي الذي جاء ليقوض الأساس الاقتصادي لمؤسسة الأزهر، وقانون إلغاء المحاكم الشرعية التي عمل على وضع نقطة النهاية إمام تطبيق شرع الله في التقاضي^(٣).

وعقب أن نجحت في هاتين الخطوتين أقدمت الثورة على اتخاذ الخطوة الثالثة التي تمثلت في قانون إعادة تنظيم الأزهر الذي جاء لربط الأزهر وبصورة رسمية مقننة برئاسة الجمهورية، وقبل ان نعرض لموقف الأزهر من هذا القانون تجدر الإشارة إلى وجود موقف مسبق للأزهر من التطوير وذلك عندما كتب طه حسين في صحيفة الجمهورية مقالاً في عام ١٩٥٥، أي قبل اصدار القانون بحوالي

(١) مضابط مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٢٨، المصدر السابق، ص ٢٩٨٤.

(٢) ينظر: مواد القانون في تقرير الحالة الدينية في مصر، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣) ينظر: مناقشات مواد القانون؛ مضابط مجلس الشعب، مضبطة الجلسة ٢٨، المصدر السابق، ص ٢٩٨٧-

خمس سنوات بعنوان الخطوة الثانية أثنى فيه على توحيد الحكومة للقضاء واعتبرها خطوة أولى في مجال تطوير المجتمع، يجب ان تتلوها خطوة ثانية تتمثل في توحيد الأمة والتقريب بين أبنائها من خلال توحيد التعليم وتوحيد القضاء^(١)، فيدرس أبناء المجتمع في المدارس الابتدائية، ثم في المدارس الثانوية والكليات الجامعية، أو في المدارس الفنية ثم من شاء منهم بعد هذا التخصص في علوم الدين يكون له مطلق الحرية بشرط الإيمانه هذا التخصص عن المشاركة في الحياة العلمية والعقلية في المجتمع^(٢)، واستشهد على سلامة هذا الاقتراح بأنه ليس بالأمر الجديد في تاريخ المسلمين الذين عاشوا قرونًا لا يعرفون هذا التفريق بين أمور الدين والدنيا لأن هذا من شأنه أن يحدث عزلة بينه وبين المجتمع الذي عاش فيه، علاوة على هذا إن رجال الدين المسيحي، كما إشار إلى ذلك طه حسين لم يمنعهم التخصص في علوم الدين من أن يتقنوا ألوانا من العلوم المدنية العليا، وهو اقتراح يفهم منه أمرين : المناداة بإلغاء التعليم الديني في مراحل التعليم المختلفة، وجعل التعليم مدنيًا بأكمله، وذلك بدعوى توحيد التعليم لتحقيق حاجات المجتمع من ناحية، والإبقاء على الأزهر كمعهد يدرس فيه من استكمل تعليمه الجامعي ويرغب في التخصص في أمور الدين، وذلك بشرط إدخال التعليم العلماني فيه فيخرج منه الطبيب، والمهندس وغيره من ناحية ثانية^(٣) .

كان هذا هو محتوى الاقتراح الذي استقبله المسؤولون بالأزهر بالهجوم والرفض التام الذي وصل إلى حد إتهام مقدم الاقتراح بالجهل وعدم الإيمان، فاتجهت جبهة علماء الأزهر^(٤)، إلى اصدار بيان من خلال رئيسها الشيخ محمد

(١) الجمهورية ، العدد (٢٣١٧) ، ٢١ تشرين أول ١٩٥٥ .

(٢) الجمهورية ، العدد (٢٣٤٢) ، ٦ تشرين ثاني ١٩٥٥ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد (٢٣٤٢) ، ٦ تشرين ثاني ١٩٥٥ .

(٤) وقد ظهرت هذه الجبهة في عقد الأربعينيات ، حيث أسسها بعض علماء الأزهر ومنهم محمد الشربيني ومحمد يوسف موسى ، محمد عبد المنعم خفاجي ، الشيخ أحمد الشرباصي ، الشيخ محمود خليفة ، وكانت تبدي

الشربيني رفضت من خلاله مجرد التفكير في الإقتراح، ومما جاء في البيان المذكور إن التفكير في هذا الموضوع مدعاة للشكر وعامل من عوامل الفساد والإثم، وأي إثم أكبر من هدم الأزهر والقضاء على علوم الدين وروح الإسلام في مصر والبلاد الإسلامية فقد فرض الله على الأمة ان تكون منها طائفة تتعلم شرع الله من علمائه لتبلغه للعامة لا صلاح المجتمع وقد كان الأزهر في مصر ولا يزل مضطلعاً بهذه الفريضة فمن الخطأ الشنيع بل الفساد الكبير الإقدام على المساس باي حلقة من هذا النظام، يقصد النظام الذي كان سائداً في الأزهر حينئذ وهو الذي كان يتم وفق القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦ لأنه وليد ضرورة إسلامية ملحة، وتجربة طويلة مبصرة^(١).

ومن ناحية أخرى أصدرت الشؤون العامة بياناً للرد على ما نشر بإحدى الصحف بأن لجان تعديل المناهج في الأزهر اقترحت تدريس الحقوق والطب والهندسة والكيمياء والعلوم السياسية، رفضت به هذا الخبر بشدة معلنة من خلال البيان المذكور: ان هذا الخبر نشأ في دار الصحيفة لافي إدارة الأزهر، إن هذا الإتجاه العجيب لم يخطر من رجال اللجان على بال أحد^(٢).

وإمعاناً في نفي هذا الخبر وإيضاح مجافاته للحقيقة ردد مدير تحرير الأزهر أحمد حسن الزيات النفي ذاته فهو خبر به كذب وإختلاق وأمر أريد به إثارة

الرأي الإسلامي في الكثير من شؤون الأزهر والشؤون الإسلامية بصفة عامة ، وأصدرت عدداً من الكتب الإسلامية ، ثم ألغيت في منتصف الخمسينات عقب ثورة تموز بقليل ، محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر في إلف عام ، ج ٢ ، ص ٣٧٠ .

(١) راجع البيان بأكمله في الأزهر ، مج ٤٣ ، ج ٣ ، تشرين أول ، ١٩٥٥ ، ص ٣٨٣ - ٣٨٥ .

(٢) وجددير بالذكر ان عدداً من علماء الأزهر عملوا على تأييد هذا الاقتراح من هولاء المؤيدين والمعارضين للاقتراح من الأزهريين انظر البيان في الأزهر . لمعرفة هذا البيان . ينظر : الأزهر ، مج ٤٣ ، ج ٢ ، القاهرة أب ، ١٩٥٩ ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ؛ الجمهورية ، العددان (٢١٣٥) ، ٢ تشرين ثاني ١٩٥٥ ؛ العدد (٢١٤٥) ، ٩ كانون أول ١٩٥٥ .

القارئ وإضحاكه على حساب جامعة جليلة يكن لها العالم كله عواطف القدااسة والإحترام^(١).

أما عن موقف الأزهر من قانون إعادة تنظيمه والذي لم يختلف في محتواه كثيراً عن الإقتراح الذي نادى به طه حسين من ناحية إدخال التعليم العلماني بالأزهر، وإزالة الفروق بين التعليم الأزهري والتعليم المدني بدعوى تحقيق الحاجات المتجددة للمجتمع فيمكن تناوله من خلال توضيح موقف المسؤولين بمؤسسة الأزهر^(٢).

جاءت بدايات تأييد إصلاح وتطوير الأزهر عقب ثورة تموز ١٩٥٢ بإيعاز الثورة لبعض علماء الدين الموالين لها بالكتابة عن الحال المتدهور الذي وصل إليه الأزهر سواء من حيث برامجه العلمية أو نظامه الإداري، ثم كان أن شكلت لجنة بموجب هذه الآراء بقرار جمهوري ضمت من بين أعضائها حينئذ السعيد مصطفى السعيد^(٣)، وشيخ الأزهر محمود شلتوت، وذلك من أجل التعرف على الأحوال بالأزهر توطئة لإصلاح المناهج به وإدخال العلوم الحديثة إليه وبعد مناقشات عديدة قررت اللجنة رفض تحويل الأزهر إلى جامعة تجمع بين علوم الدين والعلوم المدنية، إلا انه وعلى الرغم من هذا القرار أعلن عن موافقة اللجنة وإقرارها لأمر التطوير، نظراً لأن هذه كانت رغبة السلطة التي وعت جيداً الدلالة التاريخية والدور الحضاري للأزهر ومن ثم الخطورة الحقيقية التي يمكن ان

(١) أحمد حسن الزيات ، بيان حول جامعة الأزهر ، الأزهر ، مج٤٦ ، ج٢ ، القاهرة ، أب ١٩٥٩ ، المقالة الافتتاحية .

(٢) أحمد حسن الزيات ، المصدر السابق ، المقالة الافتتاحية .

(٣) السعيد مصطفى السعيد (١٩١٨ - ١٩٨٣) ولد في القاهرة حصل على البكلوريوس في طب الاسنان من جامعة القاهرة عام ١٩٣٩ ثم حصل على الدكتوراه عام ١٩٤٥ وتدرج في العمل حتى اصبح استاذاً ، تسلم منصب رئاسة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ . للمزيد ينظر: الموسوعة القومية للشخصيات المصرية ، المصدر السابق ، ص٣٠٧ .

تهدها إذا لم تقضي تماماً على أي قوة محتملة للأزهر، وهو الأمر الذي يذكرنا بما فعله محمد علي بعلماء الأزهر^(١).

وعلى أية حال صدر في العام ١٩٦١ قانون تطوير الأزهر وجاء في مقدمة المؤيدين له شيخ الأزهر محمود شلتوت، ومدير جامعة الأزهر محمد البهي، ومدير تحرير مجلة الأزهر أحمد حسن الزيات الذي عمل على تأييد القانون إعلامياً من خلال المجلة المذكورة^(٢).

فبالنسبة لشيخ الأزهر محمود شلتوت فقد حرص الشيخ محمود شلتوت على الرغم من رفضه غير العلني للقانون على تأييده رسمياً بعد أربعة أيام من إقراره في مجلس الشعب، وقبل الإصدار الرسمي له في الخامس من تموز، واصفاً ماحدث بأنه إصلاح ديني يمكن الأزهر من أداء رسالته^(٣)، وحرص بعد إصدار القانون على إرسال برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يثني من خلالها على النظام الجديد الذي يفتح لأبناء الأزهر أبواب العمل في جميع نواحي الحياة، ويحقق آمال المسلمين في بقاع الأرض^(٤)، كما لم يقتصر عند هذا الحد بل اتجه

(١) ومما يروى في هذا الصدد ان السعيد مصطفى فوجئ بدعوته الى الاشتراك في هذه اللجنة دون علم منه بالموضوعات التي دعى للنظر فيها ، كما ان الشيخ محمود شلتوت رفض فكرة التطوير تماماً معتبراً ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما اللذين أوعزا بهذه الفكرة للرئيس جمال عبد الناصر من أجل ان تصبح جامعة الأزهر جامعة متطورة تسائر متطلبات العصر ، وبلغ تأثره بالاقتراح ان أخذ يكي قائلًا ، الأزهر كما هو ، لا نريد تعديلاً . ينظر : الأهرام ، العدد (٣٤٥١٤) ، ١ كانون أول ١٩٧٩ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٤٥١٤) ، ١ كانون أول ١٩٧٩ .

(٣) محمود شلتوت ، عيد الثورة التاسع عيدان : عيد الإصلاح الديني وعيد الإصلاح الديني ، الأزهر ، مج ٥٦ ، ج ٣ ، القاهرة ، أب ١٩٦١ ، ص ٢٦٩-٢٧١ .

(٤) الأخبار ، العدد (١٢٦٨) ، ٢٧ أيار ١٩٦١ .

في الوقت ذاته إلى كتابة عدد كبير من المقالات باللغة العربية والانكليزية في مجلة الأزهر يعددان من خلالها مزايا القانون الجديد^(١) .

وحرص عقب عامين من إصدار القانون وفي أحد رسائله للرئيس جمال عبد الناصر على أبداء رأيه في خضوع الأزهر لرئاسة الجمهورية موضحاً موافقته التامة على هذه التبعية لأنها تبعد الأزهر عن أي هزات قد تحاك ضده، ويساعد على تحقيق رسالة الأزهر^(٢) .

أما مدير جامعة الأزهر محمد البهي فقد هب للدفاع عن القانون المذكور منذ ان كان مشروعاً مقدماً إلى مجلس الشعب من رئاسة الجمهورية، حيث كان كما ذكرنا متحدث الحكومة داخل الأزهر ثم عقب صدور القانون اتجه ومن خلال عدد كبير من المقالات إلى الثناء عليه بتعداد مميزاته بوصفه يدعم المركز العلمي للأزهر، ويستعيد له مكانته الأولى^(٣) .

ومن الجدير ذكره إن موقف أساتذة جامعة الأزهر فقد تراوح ما بين التأييد لما ذهب إليه مدير الجامعة والرفض ، والقبول المشروط^(٤)، إلا انه ونتيجة لتعظيم السلطة على الرأي المخالف لها أعلن في الصحف عن الموافقة الكاملة التي أبدائها

(١) من هذه المقالات التي نشرها الشيخ محمود شلتوت ، أمانة القومية العربية في ذمة الأزهر ، الأزهر ، مج٥٧ ج٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ ، ص٦٦٩-٦٧٥ ؛ رسالة الأزهر في ضوء قانون الجديد ، المصدر نفسه ، ص٧٨٢-٨٧٩ ؛ رسالة الأزهر بعد اعادة تنظيمه ، الأزهر ، مج٥٩ ، ج٨ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٦٢ ، ص٨٠١-٨٠٣ .

(٢) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢١٣ .

(٣) من المقالات التي نشرها محمد البهي في هذا الصدد . ينظر : محمد محمد البهي ، الأزهر في نظامه الجديد ، الأزهر ، مج٥٦ ، ج٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ ، ص٦٦٥-٦٦٨ ؛ الأهرام ، العدد (٣٨٧٩١) ، ٢٤ حزيران ١٩٦١ ؛ المساء(جريدة) ، العدد(٦٤٥) ، تشرين أول ١٩٦٢ .

(٤) ما يوضح انه كان هناك عدد من الأساتذة الأزهريين غير الموافقين ما نشر بعد ذلك على لسان هؤلاء من بينهم ، عبد الجليل شليبي ، عبد الغفار عزيز ، محمد سعاد جلال . ينظر : آرائهم في عبد الجليل شليبي ، الكتاب التذكري ، ص١٢٣ .

أساتذة الأزهر على القانون لاعتبارين : الأول ، إن هذا التنظيم الجديد سيجعل رسالة الأزهر عالمية، والإعتبار الثاني : إن الذين ينتقدون هذا التنظيم على أساس ان دراسة العلوم الحديثة بالأزهر إلى جانب العلوم الدينية سيكون فيها إرهاب وعيب على الطالب فان الذي يطلب العلم عليه إلا يحدد قدره^(١) .

مدير تحرير مجلة الأزهر :

أما مدير تحرير مجلة الأزهر أحمد حسن الزيات فإنه على الرغم من كونه يعد أحد أشد المعارضين لفكرة طه حسين في تطوير التعليم بالأزهر وإدخال التعليم العلماني به، إلا إنه مالبت أن إتجه ليس فقط إلى تأييد الفكرة بعد خمسة أعوام من رفضه لها بمجلة الأزهر، لكن إلى التمهيد لها قبل طرحها رسمياً من خلال مطالبته في إحدى مقالاته للثورة بضرورة إحداث ثورة دينية إلى جانب الثورات والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها الثورة، وتلخص هدف الثورة الدينية ، كما ذهب الزيات في إيضاحها إلى: تحرير العقل من التقليد، وتطهير السنه من الأحاديث الدخيلة، وتطوير الفقه في حدود ما انزله الله، وبلغه الرسول وذلك تمهيداً لعرض الإسلام الصحيح على الناس من خلال الذي يجب أن يعد احد الأدوات الأساسية التي تقود هذه الثورة^(٢) .

وعندما صدر قانون إعادة تنظيم الأزهر كتب أحمد حسن الزيات عدد آخر من المقالات المؤيدة للقانون ووصل إلى الحد الذي أطلق فيه على عهد الرئيس عبد الناصر بالعصر الذهبي الرابع بوصفه من وجهة نظره العصر الذي طبقت فيه مبادئ الإسلام، وأخذ فيه بالإصلاح الشامل للأزهر الذي طرحه عدد من أئمة

(١) إخبار اليوم ، القاهرة ، العدد (١٢٤١٦) ، ٢٦ أيار ١٩٦١ .

(٢) كما تولت في هذا الإطار المقالات بمجلة الأزهر تنادي بتحقيق هذه الثورة الرابعة من هذه المقالات . ينظر :

أحمد حسن الزيات ، ثوراتنا الثلاث تعوزهن رابعة ؛ الأزهر ، مج ٦٢ ، ج ٥ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٠ ، ص ٤١٦ ؛ محمود الشرفاوي ، الثورة الرابعة ضرورة محتومة ، الأزهر مج ٦٧ ، ج ٦ ، القاهرة ، تشرين ثاني

١٩٦٠ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .

الأزهر بدءاً من الإمام محمد عبده إلى الشيخ محمود شلتوت، فلم يتحقق هذا إلا في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وكأن الله قد إدر نعمته تحقيقه لرئيس الدولة جمال، ونعمة تطبيقه لشيخ الأزهر محمود شلتوت^(١).

ومن أجل استكمال جوانب الموضوع فإن الأمر لا يقتصر على موقف عدد من أبرز المسؤولين الأزهريين من قانون إعادة تنظيم الأزهر خلال عهد الرئيس عبد الناصر وإنما يستلزم التعرف على موقف الأزهر خلال مدة الرئيس أنور السادات خاصة إن القانون ظل يطبق في عهده دون تعديلات تذكر على الرغم من نقاط الضعف التي ظهرت به وجعلت عدداً كبيراً من الأصوات من مختلف الاتجاهات ترتفع تطالب بعضها بإلغائه، والبعض الآخر بضرورة تعديله .

ومن خلال ما تقدم نطرح آراء شيوخ الأزهر في مدة حكم الرئيس السادات من القانون، فبالنسبة للشيخ محمد محمد الفحام فيتضح رأيه في القانون إعادة تنظيم الأزهر من خلال السؤال الذي طرح عليه والذي تمحور حول رؤيته في تحويل جامعة الأزهر إلى جامعة مدنية فذكر ان الأزهر لا يمكن أن يعود إلى طابعه القديم وما تبقى من الأزهر قبل هذا القانون كلياته الثلاث، اللغة العربية، والشريعة، وأصول الدين وهي كليات لا تقوم بالمهمة المنوطة بها نظراً لحذف عدد كبير من الكتب المهمة من مناهجها^(٢)، وهي إجابة يبدو من خلالها موافقة الشيخ الفحام على قانون إعادة التطوير، والتشكيك في إمكانية رجوع الجامعة إلى ما كانت عليه حتى وان بذلت الجهود من أجل ذلك لأن الأزهر فقد الكثير من طابعه القديم .

(١) أحمد حسن الزيات ، العصر الذهبي للأزهر ، الأزهر ، مج ٦٩ ، ج ٢ ، القاهرة ، تموز ١٩٦١ ، ص ٢٤٢ ؛ المصدر نفسه ، مج ٦٢ ، ج ٦ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦١ ، ص ٤٥٣ ؛ المصدر نفسه ، مج ٦٧ ، ج ١ ، حزيران ١٩٦١ ، ص ٤ .

(٢) الأهرام ، العدد (٣٧٦٢١) ، ٩ آذار ١٩٧٥ .

أما الشيخ عبد الحليم محمود فقد أخذ جانب المعارضين للقانون، وهي المعارضة التي بدأت منذ أن كان وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر عام ١٩٧٢، إذ قدم عدداً من الاقتراحات من أجل تعديل بعض مواد القانون^(١)، ثم وعقب تعيينه شيخاً للأزهر عام ١٩٧٣ اعترض على القرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس أنور السادات ووافق عليه وزير الأوقاف حينئذ الشيخ عبد العزيز عيسى^(٢)، وهو القرار رقم (١٠٩٨) لسنة ١٩٧٤ والخاص بتنظيم وزارة شؤون الأزهر وتحديد مسؤولياتها^(٣)، إذ عارض الشيخ عبد الحليم محمود القرار عملياً بتقديم استقالته، وقد انطلقت معارضته لهذا القرار من الأسس الآتية^(٤):

١. إن القرار يجعل الأزهر تابعاً تبعية كاملة لوزير شؤون الأزهر، الأمر الذي يقيده ويجعله غير قادر على أداء مهام رسالته.
٢. إن القرار يخالف قانون إعادة تنظيم الأزهر من نواحي عديدة منها : أنه ينص على تبعية الأزهر بجميع هيئاته لوزير الأزهر مخالفاً بذلك القانون في مادته الثانية التي نص فيها على تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية .

(١) من هذه الاقتراحات طلبه من اللجنة الوزارية للخدمات في عام ١٩٧٢ بالتوصية بمعاملة شيخ الأزهر معاملة نائب رئيس الوزراء لكي يتلاءم هذا مع مكاتته ومسؤولياته ، وان يكون لشيخ الأزهر كافة الاختصاصات المخولة للوزير بالنسبة لجميع هيئات الأزهر والعاملين به ، وهي اقتراحات وافق عليها المجلس الاعلى للأزهر ، ومجلس الدولة ؛ علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج٢، ص٣٥١-٣٥٢ .

(٢) عبد العزيز عيسى (١٩٠٨ - ١٩٨٣) ولد في محافظة البحيرة حصل على العالمية من الأزهر عام ١٩٣٢ ثم الدكتوراه أصبح عضواً في مجمع البحوث الإسلامية ، ثم وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٤ وله العديد من المؤلفات في الأدب العربي وتنظيم الأسرة . للمزيد ينظر الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٣) ينظر : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (١٠٩٨) لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم وزارة شؤون الأزهر وتحديد مسؤولياتها ؛ علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٥٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٣٥٣ .

وعليه فإن الشيخ عبد الحليم محمود لا يعارض في تبعية الأزهر لرئاسة الجمهوري، زيادة على ذلك أن أصدره دون عرضه على المجلس الأعلى للأزهر مخالفاً بذلك الفقرة السادسة من المادة العاشرة من القانون التي نصت على ان المجلس الأعلى للأزهر يختص بالنظر في كل مشروع أو قرار جمهوري يتعلق بأي شأن من شؤون الأزهر^(١)، علاوة على أن صدره دون أخذ رأي شيخ الأزهر، يعد بذلك مخالفاً للقانون في مادته الرابعة التي نصت على أن شيخ الأزهر هو صاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، كما ان الغي معظم إختصاصات الأزهر وهيئاته الوارده بالقانون ونقلها إلى وزارة شؤون الأزهر وهو ما يبدو في إلغاء معظم اختصاصات كل من المجلس الأعلى للأزهر، ومجلس جامعة الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبحوث الإسلامية، وبذا تعد هيئات الأزهر بموجب القرار، مجرد أدوات في يد وزارة شؤون الأزهر^(٢).

٣ . إن قانون إعادة تنظيم الأزهر لم يمنح وزير شؤون الأزهر نفوذاً وزارياً مطلقاً، وإنما الذي أدى إلى هذه المادة مائة من القانون وهي المادة التي نصت على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون في مدى أربعة أشهر من تاريخ صدره، وإلى حين صدورها فللوزير المختص حق اصدار القرارات التي يراها مناسبة لمعالجة شؤون الأزهر وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون، إلا ان اللائحة التنفيذية لم تصدر إلا بعد أربعة عشر عاماً من صدور القانون، وهي مخالفة قانونية^(٣).

(١) ينظر: قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢) قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٣) قانون إعادة تنظيم الأزهر ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

وذكر الشيخ عبد الحلیم محمود جعلت لوزير شؤون الأزهر سلطة اصدار قرارات تتعلق بالأزهر لمدة طويلة، وتقدم الشيخ المذكور بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون إعادة تنظيم الأزهر، ومن الإقتراحات التي قدمها : ضرورة منح شيخ الأزهر جميع السلطات المخولة للوزير، إلى جانب إلغاء منصب وزير شؤون الأزهر، علاوة على إسناد تمثيل الأزهر في مجلس الوزراء الى شيخ الأزهر بدلاً من وزير شؤون الأزهر، هذا وقد استجاب الرئيس أنور السادات لاقتراح الشيخ عبد الحلیم محمود بالنسبة لموضع ومكانه شيخ الأزهر فكان أن اصدر القرار الجمهوري رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥ الذي أكد من خلال المادة الأولى منه على ان شيخ الأزهر هو الأمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام^(١)، كما أكد من خلال مادته الثانية على أن يكون لشيخ الأزهر وهيئته وللعاملين فيه عدا جامعة الأزهر جميع الإختصاصات المقررة للوزير في كافة القوانين واللوائح التنفيذية وتكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الإختصاصات المقررة في القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة كما جاء في ملحق القرار ان يعامل شيخ الأزهر معاملة الوزير من حيث المرتب وبدل التمثيل والمعاش ويكون ترتيبه في الأسبقية قبل الوزراء مباشرة^(٢).

ويلحظ على الإقتراحات التي قدمها الشيخ عبد الحلیم محمود في هذا الصدد أنها وان كانت اقتراحات مهمة وقد لقي بعضها استجابة من الرئيس أنور السادات إلا أنها في جملتها مجموعة من الإقتراحات التي لم تتعدّ عدداً من الجزئيات وتركت عدداً من الأمور الأهم، والتي تعد من الأساسيات منها إن قانون إعادة تنظيم الأزهر في حد ذاته يقيد قدرة الأزهر على أداء دور مستقل في أي من مجالات المجتمع .

(١) ينظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥ ؛ علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج٢،

ص ٣٨٧ .

(٢) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٣٨٧ .

أما رأي الشيخ محمد عبد الرحمن ببيصار فإنه رأى ان قانون إعادة تنظيم الأزهر وان كان قد صدر لتلبية ما فرض على الأزهر من التزامات جديدة دعت إليها مرحلة التطور التي تمر بها عدد من المجتمعات النامية في آسيا وإفريقيا، كأن يبعث إليهم بالطبيب والمهندس والمحاسب الذي يسهم في تطوير هذه المجتمعات، ويقوم في الوقت ذاته بمهمة الدعوة الإسلامية^(١)، إلا أن القانون وبعد ان مضت عليه مدة ليست قصيرة كان في حاجة لإجراء تعديلات لابد منها ليتفق مع ظروف المجتمع، إلا انه لم يذكر فحوى هذه التعديلات^(٢).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن شيوخ الأزهر قد اتجهوا إلى تأييد قانون إعادة تنظيم الأزهر سواء في عهد الرئيس جمال عبد الناصر أو في عهد الرئيس أنور السادات كان ذلك من خلال إبداءهم بعض الملاحظات عليه التي تراوحت ما بين ملاحظات سطحية عامة لم تذكر أكثر من ضرورة تعديل القانون ليتفق مع متطلبات المجتمع، أو ملاحظات جزئية محددة ركزت على عدد بعينه من القضايا، وما بين ملاحظات تشكك في إمكانية رجوع الجامعة الأزهرية الى ما كانت عليه قبل صدور القانون، على الرغم من ان المهام التي انيطت بشيوخ الأزهر في عهد الرئيس أنور السادات وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على اصدار القانون (١٩٦١-١٩٧١) هي التركيز على الدراسة المتأنية للقانون التي تنظر إليه نظرة نقدية .

(١) الأهرام ، العدد (٣٥٤٧) ، ٢٢ أب ١٩٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، العدد (٤٥٢١) ، ٣٠ كانون ثاني ١٩٧٩ .

المبحث الثالث : الأزهر وسياسات السلطة تجاه القضايا الإسلامية والوطنية .

كان للأزهر (المؤسسة والعلماء) مواقف تجاه سياسات وقرارات السلطة في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات يمكن من خلالها دراسة موقف الأزهر من السلطة والقضايا المطروحة، ولكي يتسنى لنا القيام بهذه المهمة نقدم عرضاً موجزاً من تلك المواقف تجاه عدد من سياسات السلطة في المجالات الإسلامية والسياسية :

أولاً : الأزهر وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية :

تعد الشريعة الإسلامية الأداة الأساسية في بناء المجتمع الإسلامي الصحيح والمتتبع لمسألة تطبيق الشريعة في النظام السياسي المصري الحديث يجد ان هذه القضية استمرت في دائرة الظل نظراً لغلبة التيار العلماني على القيادات السياسية التي حكمت مصر^(١)، فلم تقبل السلطة على الأخذ بها كمحدد لسياساتها فيما عدا النص عليها في الدساتير^(٢)، وهو الأمر الذي لم يكن يرتب أي التزام على الدولة لتطبيق أحكام الشريعة^(٣)، واستمر الحال على هذا النحو إلى عهد الرئيس أنور السادات في منتصف عقد السبعينات بدراسة وبحث موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية إلى مجلس الشعب بوصفه الهيئة التشريعية للبلاد ، وواكب هذا الأمر مناداتاً حينئذ شيخ الأزهر الشيخ محمد الفحام بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية إنطلاقاً من مصر البلد الإسلامي التي لا يصح ان يكون واقعها مخالف للدين، ومن

(١) عن تطور العلمانية في مصر . ينظر : محمد كاظم حبيب ، مؤامرة فصل الدين عن الدولة ، دار الإيمان ، بيروت ، (١٩٧٤) ، ص ٥٦ .

(٢) الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مركز التنظيم والميكرو فيلم ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٨٥ - ٩٥ .

(٣) نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف صراع الدين والدولة في مصر ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٨٥ - ٩٥ .

هذا المنطلق دعا مجمع البحوث الإسلامية لوضع قانون إسلامي من أجل تقنين الشريعة تمهيداً لبيان رأي الإسلام في كافة ما يهم المسلمين^(١).

وعد شيخ الأزهر عبد الحليم محمود من شيوخ الأزهر البارزين من الذين بذلوا جهوداً كبيرة تحسب لهم في مجال تطبيق الشريعة الإسلامية^(٢)، إذ طالب بتطبيق الشريعة باعتبار ان هذا أمر من الله ذكره في مواضع عديدة في القرآن الكريم، وكان من رأيه البدء فوراً بتطبيق الشريعة منتقداً بهذا ما أثاره بعض

(١) عبد الجليل شليبي ، قانون الإسلام في مواجهة التحديات ، الأزهر ، مج ٧١ ، ج ٣ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٧٢ ، ص ٦٠٢ - ٦٠٣ .

(٢) ومما هو جدير بالذكر انه كانت للشيخ عبد الحليم محمود جهوداً كبيرة في مجال تقنين الشريعة الإسلامية قبل ان يصبح شيخاً للأزهر عام ١٩٧٣ من هذه الجهود : عمله وهو أمين عام مجمع البحوث الإسلامية على تنفيذ إحدى توصيات المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد عام ١٩٦٨ وهي التوصية التي نصت على تأليف لجنة من رجال الفقه الإسلامي والقانون الوضعي لتضع الدراسات ومشروعات القوانين التي يتيسر على المسؤولين في البلاد الإسلامية الأخذ بإحكام الشريعة الإسلامية في قوانين بلادها مثل قوانين العقوبات والقوانين التجاري والبحري وبناء على هذا شكل عبد الحليم محمود لجنة من خبراء الشريعة ورجال القانون في مصر لتضع خطة العمل ، حيث وضعت خطة مرحلية للتقنين وافق عليها مجلس مجمع البحوث عام ١٩٧٠ وتمثلت في :

(أ) تقنين المذاهب الفقهية التي يعمل بها في البلاد الإسلامية ، ويتم البدء بتقنين المذاهب الأربعة لأهل السنة (الحنفية - الشافعية - المالكية - الحنابلة) ويقنن كل مذهب على حدة ويصاغ من كل مذهب الرأي الراجح فيه وصياغته من خلال مواد (ب) العمل لوضع قانون مختار من بين المذاهب جميعاً ، ولتنفيذ هذه الخطة المرحلية اصدر الشيخ عبد الحليم محمود قراراً بتشكيل أربع لجان كل لجنة تختص بتقنين مذهب معين بحيث تضم كبار العلماء المختصين في المذهب وكبار المستشارين القانونيين فيه ، وبالفعل بدأت اللجان عملها لتقنين المعاملات ، الى ان انتهت بتقنين المعاملات على المذاهب الأربعة ، ثم بدأ تقنين الحدود الشرعية ، وقد طبعت أجزاء من عمل هذه اللجان . للمزيد من التفاصيل عن هذه الجهود . ينظر : محمد عطية خميس ، تقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٧٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٩ ، ص ٨١٢ - ٨١٤ ؛ وبخصوص القوانين التي أُنجزت . ينظر : محمد عطية خميس ، مشروعات قوانين القصاص والديات والحدود الشرعية ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٧٨ .

علماء الأزهر وغيرهم حول بماذا نبدأ وانتهوا إلى ضرورة ان يكون التطبيق مرحلياً يبدأ أولاً بإعداد الفرد المسلم وثانياً بإعداد القوانين الإسلامية^(١) .
وإنطلاقاً من رغبته في أن تسرع الدولة وبدون إبطاء لتطبيق الشريعة الإسلامية بعث بخطابين إلى رئيس مجلس الشعب وكان حينئذ المهندس سيد مرعي طالب في الخطاب الأول تطبيق أحكام الشريعة^(٢) ، وفي الخطاب الثاني طالب فيه أيضاً بعدم تعطيل الشريعة الإسلامية ، أو تطبيقها في مكان دون آخر انطلاقاً من انه لا إجتهد لبشر في مسألة يوجد فيها نص شرعي قطعي^(٣) ، وهو الأمر الذي يأتي عقب المناقشات التي دارت في مجلس الشعب حول تحريم الخمر والميسر، وصدور تشريع يجعلها حلالاً في الأماكن السياحية ويحرمها في الأماكن الأخرى^(٤) .

ولم تقف جهود الأزهر من خلال الشيخ عبد الحلیم محمود عند هذا الحد في مجال تقنين المعاملات والحدود، إذ قام بوصفه رئيساً لمجمع البحوث الإسلامية بالاشتراك مع علماء لجنة الفتوى بالأزهر، وبعض كبار رجال القانون بالعمل لصياغة مشروع قانون للأحوال الشخصية في الزواج والطلاق، انتهى منه الأزهر أواخر عام ١٩٧٦^(٥) .

(١) وللتعرف على المناقشات التي دارت بهذا الصدد . ينظر : مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، بخصوص تقنين الشريعة الإسلامية ، رقم الملفه ١ / أ ، القاهرة ، ٢٢ كانون أول ١٩٧٣ ، و ٤ ، ص ٣ ؛ يحي هاشم ، تقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٧٢ ، ج ٥ ، حزيران ١٩٧٦ ، ص ٦ .

(٢) إسماعيل علي معتوق ، تعديل قانون العقوبات المصري ، الأزهر ، مج ٦٨ ، ج ٢ ، القاهرة ، شباط ١٩٧٦ ، ص ١٢٨ - ١٣٧ .

(٣) يحي هاشم ، تقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٧١ ، ج ٦ ، القاهرة ، آب ١٩٧٦ ، ص ٧٣٣ - ٧٣٤ .

(٤) وللاطلاع على جانب من مناقشات التي دارت بمجلس الشعب بخصوص تحريم المشروبات الروحية ولعب الميسر . ينظر : الأهرام ، العدد ٥١٦١ ، ١٤ حزيران ١٩٧١ .

(٥) محمد أبو زهرة ، قانون الأحوال الشخصية ، مطبعة الفكر العربي ، ط ٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٥ - ١٥ .

وفي إطار المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية عقد مؤتمر في ٢٣ آب عام ١٩٧٧ تحت رعاية الشيخ عبد الحلیم محمود، وبرئاسة الشيخ حسن بن مخلوف، للمطالبة بتطبيق الشريعة ضم عدداً من الهيئات والجماعات الإسلامية في مصر^(١)، وتلخصت القرارات التي أصدرها المؤتمر في نقطتين جوهريتين هما بطلاً أي تشريع أو حكم يصدر مخالفاً لما جاء به الإسلام، وضرورة الأخذ بتطبيق الشريعة الإسلامية حيث يوجد فيها الحل لجميع مشكلات الأمة^(٢).

كما تمخض المؤتمر وبجهود من الشيخ عبد الحلیم محمود عن إصدار قرار بتشكيل لجنة عليا لمراجعة التشريعات الوضعية وتعديلها بما يتفق مع مبادئ الشريعة، وفعلاً تشكلت تلك اللجنة وانتهت بوضع مشروع قانون الحدود الشرعية عام ١٩٧٧، وهو المشروع الذي لم يتقيد بمذهب معين^(٣).

أما الشيخ عبد الرحمن بيبصار الذي تولى مشيخة الأزهر خلفاً للشيخ عبد الحلیم محمود فقد ركزت وجهة نظره في مجال تطبيق الشريعة من عدم وجود ما يحول دون أن تعود الأمة إلى أصولها وشريعتها، فلأمر كما ذكر لا يحتاج إلا إلى تعديل بعض أحكام القانون التجاري والمدني، بالإضافة إلى قانون العقوبات، أما

(١) هذه الجهات والجمعيات هي : أبو بكر الصديق ، التراث الإسلامي ، الخلفاء الراشدين ، شباب سيدنا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، الشبان المسلمين ، العشيرة المحمدية ، الهداية الإسلامية ، الجمعيات الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة ، الجمعيات العامة للمحافظة على القرآن الكريم ، الجمعيات الدينية بالجامعات ، مشيخة عموم الطرق الصوفية ، مجمع البحوث الإسلامية ، إدارة الوعظ والإرشاد بالأزهر ، جامعة الأزهر ، الصحافة الإسلامية . ينظر : مؤسسة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، مؤتمر الهيئات والجماعات في مصر ، ملفه رقم ٢٦ / ١ ، ١٩٧٧ ، ٣ ، ٣ ؛ عبد العزيز هندي ، تقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٧٢ ، ج ٧ ، القاهرة ، آب ١٩٧٧ ، ص ١٢٨١ - ١٢٨٤ .

(٢) عبد العزيز هندي ، المصدر نفسه ، ص ١٢٨١ - ١٢٨٤ .

(٣) محمد عطية خميس ، تقنين الشريعة الإسلامية ، ص ٨١٤ .

بالنسبة لتعديل النظام المصرفي، فإنه إذا وجد ما يدعو إلى التعديل فيجب ألا يتم بصورة سريعة حتى لا يترتب عليه إضرار تؤثر على الاقتصاد الوطني^(١).

ويتضح من رؤية الأزهر للشريعة من شيخه عبد الحليم محمود وعبد الرحمن بيسار ملاحظتين مترابطتين : **الملاحظة الأولى** : إختلاف في لهجة الحديث عن تطبيق الشريعة، فبعد أن كان يتم الحديث في عهد الشيخ عبد الحليم محمود عن وجوب تغير كافة القوانين بما يتماشى والشريعة، أصبح ذكر ذلك الأمر في عهد الشيخ عبد الرحمن بيسار ان معظم القوانين الموجودة والمطبقة تتماشى بالفعل مع الشريعة، فيما عدا أقل القليل منها وهي بعض أحكام القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات^(٢).

الملاحظة الثانية : بعد ان كان الأمر يسير في عهد مشيخة عبد الحليم محمود على نحو سريع في مجال تقنين الشريعة من خلال تشكيل اللجان التي سعت لصياغة قوانين إسلامية، ومناداتها بضرورة تطبيق الشريعة دون إبطاء، أصبح يتم الحديث من خلال الشيخ عبد الرحمن بيسار عن أهمية التأنى وإعطاء الفرصة للدراسة تفادياً لإضرار السرعة في هذه الأمور وهو الرأي الذي تناقض تماماً مع وجهة النظر التي سبق أن أبداها الشيخ بيسار عندما كان وزير للأوقاف وشؤون الأزهر عام ١٩٧٨، إذ ذكر في معرض رده حول أحد الأسئلة التي وجهت إليه عن الإجراءات العملية التي تجري لتطبيق الشريعة^(٣).

إن الرأي يكاد يكون مجمعاً في هذا الأمر على وجوب الإسراع بانجاز أعمال اللجان المختلفة المشكلة بمجلس الشعب لتقنين الشريعة الإسلامية، ورفض

(١) من تصريح خاص أدلى به محمد عبد الرحمن بيسار ، آخر الساعة (مجلة) ، العدد (٢١١٤) ، القاهرة ،

١٦ كانون ثاني ١٩٨٠ ، ص ٧ .

(٢) انظر هذا التصريح في الأهرام ، العدد (٥٦٨١٣) ، ٢٤ ، كانون أول ١٩٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩ .

تماماً الرأي الذي طالب بضرورة الانتظار في تطبيقها حتى يصلح حال المجتمع على اعتبار ان هذا تصور خاطئ من أساسه لأن تطبيق الشريعة يقصد به تقويم ما أعوج من شؤون المجتمع وإصلاح ما فسد من أمور وإذا ما انتظرنا حتى يتحقق ذلك فهل يتحقق تلقائياً وبدون تنظيم أو قانون، ثم إذا فرضنا ان المجتمع صلح أمره وبرأ من مفسده فلماذا القوانين إذن، وهي اللهجة التي اختلفت تماماً عما صرح به شيخ الأزهر في أواخر ١٩٧٨، إذ طالب بالتأني في التطبيق، ولعل إختلاف المواقف هذا يعود إلى السلطة التي رأت ضرورة الأسرع في تقنين الشريعة وعندما بدأ الأمر يتحقق، وجدت نفسها في وضع يتعين عليها فيه التطبيق، فما كان عليها للخروج من هذا المأزق إلا أن تعلن ضرورة التأني، ويعلن معها عدد كبير من علماء الأزهر منهم الشيخ عبد الرحمن بيبصار ضرورة الانتظار تمهيداً لتطبيق الشريعة مرحلياً^(١).

أما عن موقف مجلتي الأزهر ومنبر الإسلام من قضية تطبيق الشريعة فقد إنفقتنا على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية إنطلاقاً من قدرتها على حل مشكلات المجتمع من ناحية، والنص عليها في الدستور المصري من ناحية أخرى، ومن هذا المنطلق عارضت المجلتان ان يقتصر مفهوم الشريعة على الحدود الشرعية فقط، ذلك لأنها كل لا يتجزأ^(٢).

(١) الأهرام ، العدد(٥٦٨١٣) ، ٢٤ كانون أول ١٩٨١ .

(٢) ويلاحظ في هذا المجال على مجلة الأزهر بالذات اتجاهها الى المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، عقب مناداة الرئيس أنور السادات بهذا ، إذ انه وبعد طرد الخبراء السوفيت عام ١٩٧١ وتوتر العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي اتجهت الى مهاجمة الشيوعية بصفة عامة ، والاتحاد السوفيتي بصفة خاصة رابطة في هذا وذلك هو الأهم ، بين هجومها على الإلحاد والشيوعية ، وبين مطالبتها بتطبيق الشريعة متسائلة هل يجوز لدولة إسلامية ان تتحالف وتتعامل مع دولة ملحدة لا تؤمن بالله ولا بالأديان السماوية ، وهي رؤية تعكس من خلالها موقف السلطة وما يبرهن على هذا ان المجلة أخذت طوال فترة الستينات وعندما كانت علاقة مصر جيدة بالاتحاد السوفيتي لا تشير من قريب أو بعيد الى الحاد السوفيت ولا تتعرض لمدى شرعية إقامة

وارتبط بموقف الأزهر من الشريعة، موقفه من قضية دينية أخرى على جانب كبير من الأهمية هي قضية الحوار بين الأديان، ففي إطار ما يسمى بالحوار بين الأديان أو ما نوقش أحياناً تحت عنوان التفاهم الإسلامي المسيحي وان لم يجد الباحث للأزهر كمؤسسة إسلامية يجب أن تدافع عن الإسلام موقفاً يعبر عن سياسة محددة المعالم تجاه هذه القضية الهامة، إلا إن الأزهر عمل من خلال عدد قليل من شيوخه على مواجهة هذه القضية ومنهم الشيخ محمد الفحام، وعبد الحليم محمود فقد تأكد الشيخ محمد الفحام ما ظهر عقب هزيمة حزيران ١٩٦٧ من كتب تبشيرية غمرت مصر والعالم الإسلامي منها سلسلتين من هذه الكتب أحدهما بعنوان : في حوار المسيحي الإسلامي والثانية بعنوان : دراسات قرآنية وكان الهدف من إصدارهما إدعاء إن الإسلام امتداد للمسيحية ومحاولة إثبات ان القرآن الكريم يؤيد إلهية وصلب المسيح، وأنه يقرر إن التوراة والإنجيل لم يلحقهما أي تحريف، وإدعاء ان محمد ليس رسولاً، بل هو مسيحي مؤمن بالمسيحية درس السريانية والعبرية وترجم عنهما الكتاب المقدس وهذه الترجمة هي القرآن الكريم وأنه رأي الناس منصرفين عن المسيحية فجاء ليردهم إليها^(١).

فكان أن إتجه الشيخ محمد الفحام من أجل مواجهة هذه الأفكار التبشيرية لدعوة مجمع البحوث الإسلامية للانعقاد في آذار ١٩٧١، من أجل دراسة الموضوع ، إذ تم تفويض عدد من العلماء للرد على هذه الآراء، وهو العمل الذي لم يتم نظراً لتعصب عدد من المسيحيين من خلال مظاهرة أحدثها عدد منهم في مدينة الخانكة وهي الأحداث التي دعت الرئيس أنور السادات الى مواجهتها شخصياً^(٢).

علاقات معهم من عدمه وتوضيح هذا النشر في سياسة المحلة . ينظر : محمد منصور محمود هبة ، المصدر

السابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(١) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨٣ .

أما الشيخ عبد الحليم محمود فقد عمل من جانبه أيضا على التصدي لقضية الحوار بين الأديان ولكن بشكل أكثر حسماً من سابقه، حيث انطلق في رؤيته لهذه القضية من أن المسألة ليست بالسهولة التي تثار عند بحثها وتكمن في مجرد الاعتراف بوجود الله وانه مادام كل من المسلم والمسيحي يعترف بذلك فقد أصبحا شريكي عقيدة^(١)، ومن هنا جاء رفضه للمؤتمرات التي عقدت بدعوى التفاهم الإسلامي المسيحي^(٢).

(١) انظر كلمة الشيخ عبد الحليم محمود في الحوار الإسلامي المسيحي في ١٢ نيسان ١٩٧٨ ؛ الأهرام ، العدد (٥٤٢٣) ، ١٣ نيسان ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

(٢) وقد عقدت لهذا الهدف عديد من المؤتمرات ، وصدر عدد من المؤلفات من ذلك الكتاب الذي أصدره مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية ، وهو الذي صدر عن الملتقى الإسلامي المسيحي الذي تبني فكرة ان الضمير المسيحي والضمير الإسلامي يستطيعان مواجهة تحديات النمو ومن هنا فان فكرة الالتقاء بين الأديان تصلح لمعالجة القضايا المختلفة على ضوء ما يوجد من مبادئ أساسية في التراث الروحي الاجتماعي والتقاليد الدينية . ينظر : الجامعة التونسية الملتقى الإسلامي المسيحي ، الضمير المسيحي والضمير الإسلامي في مواجهة لتحديات النمو ، مركز دراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، (تونس ، د.ت) وكذلك . ينظر : عبد الله العلمي ، سلاسل المناظرة الإسلامية النصرانية بين شيخ وقسيس ، د.م ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ويتضمن هذا الكتاب أقاويل مدعمة بنصوص من التوراة والإنجيل تثبت ان عقيدة التوحيد المطلق الله تعالى في الإلوهية والربوبية هي أساس النصرانية التي بشرها السيد المسيح وهي التي كان عليها إتباعه في القرون الثلاثة الأولى التي تلت وجوده وان عقيدة التثليث قد أدخلت على هذه الديانة منذ أول مجمع كنس عقدة أساقفتهم عام ٣٢٥ م وراجع أيضا في هذا الصدد ؛ وليم سليمان قلادة ، المسيحية والإسلام على أرض مصر ، دار الحرية ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ؛ وليم سليمان قلادة وحسين أحمد أمين ، وآخرون ، التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات ، اتحاد المحامين العرب ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ومن الجدير بالذكر انه مازالت تعقد الندوات التي تدعو للتفاهم بين المعتقدات بدون ان يعترض الأزهر على إقامتها ، ولعل أواخر ما نشر في هذا الصدد اشترك مصر رسميا في المؤتمر العالمي حول السلام بين الأديان وذلك بدعوة من بابا روما بالفاتيكان من (٢٤-٢٩) أكتوبر ١٩٨٨ في إيطاليا ؛ الأهرام ، العدد (٥٧٨٤) ، ٢٣ تشرين أول ١٩٨٨ .

إذ بنى أسس رفضه على الاعتبارات الآتية^(١) : المسيح (عليه السلام) أمه مريم ، بينما عمل المسيحيون للهجوم على الرسول ومبادئ الإسلام، زيادة على ذلك كان لابد أن تعترف أوروبا بالدين الإسلامي وبالرسول حتى يحظى المسلمون في أوروبا بالمعاملة التي ينالها اليهود بها من الاعتراف بأعيادهم وشعائهم، ومن هنا لا يمكن أن تتم فكرة الحوار بين الأديان وبين إتباع رسول يحترمه المسلمون وهو عيسى(عليه السلام) ، وإتباع رسول لا يعترف به المسيحيون وهو محمد (صلى الله عليه وسلم) ، كان يجب على المسلمين والمسيحيين وهم يعملون معاً على مواجهة التيارات المنحرفة، أن يسيرا في خط متوازن، إلا ان المسيحيين عملوا من أجل تنصير المسلمين في كل مكان في العالم، وعلى حين أن المسيح أرسل لهداية بني إسرائيل، إلا ان المسيحيين تركوا هذا الهدف، وأخذوا يعملون على تنصير المسلمين، وبخاصة الأقليات الإسلامية الموجودة في بعض البلاد المسيحية، ساعدهم على هذا الثروة ووسائل الحضارة الحديثة، كما إن الإسلام هو العامل الأكبر في تثبيت المسيحية حين اعترف بوجود المسيح وبرا أمه، ومع هذا قابله المسيحيون بالجحود، بخاصة في تلك المؤتمرات التي عقدت من أجل الحوار بين الأديان، إذ تحدثوا عن الإسلام، والرسول بصورة لا تليق بهم^(٢).

(١) وردت رسالة الى الشيخ عبد الحليم محمود من ميغيل دي ايبالسا سكرتير عام جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية بمدريد باسبانيا للمشاركة في مؤتمر قرطبة العالمي الإسلامي المسيحي الثالث الذي عقد عام ١٩٧٩ واختير له عنوان محمد وعيسى ملهتان للقيم الاجتماعية المعاصرة وكان الهدف المعلن للمؤتمر ان يشرح سلمون كيف يعبر الرسول عن هذه القيم المعاصرة بالنسبة لمسلمي اليوم سواء برسائله وعقيدته ودعوته ، ويشرح المسيحيون كيف يعبر عيسى عن القيم الاجتماعية نفسها عند مسيحي اليوم فكان ان رفض الشيخ عبد الحليم محمود من خلال رسالة بعث بها الى سكرتير الجمعية الاشتراك في هذا المؤتمر انطلاقاً من هذه الاعتبارات . ينظر : الرسالة والرد عليها في ؛ الأزهر ، مج ٦٥ ، ج ١ ، القاهرة ، (شباط ، آذار ، نيسان)

١٩٧٨ ، ص ٦٧٦ - ٦٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٧٦ - ٦٧٩ .

ويبدو من خلال هذا العرض السابق لقضية الحوار بين الأديان مدى الهدف والفكرة التي تركز عليها، وهي الفكرة التي لم يقابلها أي موقف رسمي من قبل الأزهر فيما عدا موقف الشيخ عبد الحليم محمود بمفرده عندما كان شيخاً للأزهر وما زالت تعقد المؤتمرات التي تدعوا لقضية الحوار بين الأديان تحت اسم وبصر الأزهر وعلمائه دون أن تجد من يعارضها، أو يضع لها ضوابط معينة تعقد وفقاً لها .

ثانياً : موقف الأزهر من الجماعات الإسلامية :

إن ظهور الجماعات الإسلامية لا تعد ظاهرة خاصة يتميز بها المجتمع المصري، فهي تمثل متغيراً هاماً من متغيرات الحركات الاجتماعية التي شاعت في أنحاء العالم الثالث ، ويعد ظهورها في مصر أمراً ذا أهمية خاصة لأن مصر تعد مركزاً للعالمين العربي والإسلامي ، والهزات التي تحدث فيها غالباً ما تتسع حتى تصل إلى خارج الحدود بشكل أكثر إنتساعاً، ويرجع ظهور هذه الجماعات الإسلامية إلى مجموعة تطورات إجتماعية واقتصادية وسياسية شهدها المجتمع ، ولو إقتصرننا على التطورات السياسية لوجدناها تتمثل في غياب الحوار المتعقل بين الحاكم والمحكوم، وسيطرة القهر والاستبداد على أسلوب تعامل الحاكم للمحكوم، وذلك على الرغم من وجود شعارات غالباً ما يرفعها الحكام لتعكس جو الحرية، والديمقراطية، وسيادة القانون ودولة المؤسسات التي يعيش في إطارها الأفراد^(١) .

(١) رنا عبد الرحيم حاتم ، الجماعات والتنظيمات الإسلامية في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، قسم تاريخ ، ٢٠١٦) ، ص ١١٥ - ١١٧ .

وقد وجد في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر عدد من الجماعات ذات الطابع الإسلامي على الساحة المصرية^(١)، إلا ان الدور الأساسي كان لجماعة الإخوان المسلمين التي كان لها الصدارة على ساحة العمل السياسي، ومن هنا جاء إحتكاكها المستمر بالنظام بعد الثورة، وإنتهى برفض النظام لاستمرار التعاون معها إنطلاقاً من رغبتها في إقامة حكم إسلامي ، كما سبقت الإشارة ، وقد وجد ان هناك إتساق بين موقف الأزهر من جماعة الإخوان مع موقف الرئيس جمال عبد الناصر منهم فعقب الصدام الأول لهم مع السلطة عام ١٩٥٤ وهجوم الرئيس في عدد من خطبه، أصدر شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج بياناً عنوانه (مؤامرة الإخوان) حرص من خلاله في الهجوم على الجماعة من منطلق ديني على اعتبار أنهم يعملون على تشويه الدين وحقائقه، وذلك في مقابل الأزهر الذي يعمل من منطلق حمايته للإسلام على ان يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق^(٢) .

كما صدر عن جماعة كبار العلماء بالأزهر ما عرف باسم (نداء) إلى المسلمين وهو عبارة عن بيان حرصت من خلاله على توضيح مدى انحراف هذه الجماعة عن مبادئ الإسلام، وأساليب الدعوة الإسلامية الصحيحة وانتهى البيان بتوجيه النصح إلى المسلمين بالابتعاد عن هذه الجماعة^(٣)، وفي غمار الحملة الموجهة ضد الإخوان فسحت صفحات مجلة منبر الإسلام أن تنشر على صفحاتها مقالات نددت بالأفكار التي دعوا إليها، وأطلقت عليهم أسماء مثل العملاء

(١) من هذه الجماعات الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة وشباب سيدنا محمد وجماعة السيدات

المسلمات ؛ رنا عبد الرحيم حاتم ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٢) ينظر : البيان في ، الأزهر ، مج ٢٦ ، ج ٧ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٥٤ ، ص ٤٠١-٤٠٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠٣ ؛ حسين القاضي ، المصدر السابق ، ص ٢٢-٢٣ .

المنحرفون^(١)، كما عمل المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية من جانبه على إصدار كتب وضحت رأي الإسلام في جماعة الأخوان^(٢) .

وبعد الصدام الثاني للسلطة مع الأخوان عام ١٩٦٥ أصدر شيخ الأزهر حسن مأمون بياناً استنكر من خلاله ما أسماه (بجرائم الأخوان) ووصفهم بأدعياء الإسلام حيث يبعدون عن الإسلام الحق، أما الأزهر فإنه بكلياته ومعاهده ووسائل إعلامه لقن عقائد الدين كما أرادها الله، صافيه من تفكير الضالين^(٣) ، وهكذا إلى أن ذهب في الهجوم عليهم لدرجة ان تشبههم بعملاء الاستعمار وهو تشبيه قريب للتشبيه الذي شبههم به الرئيس جمال عبد الناصر عندما ذكر أن الاستعمار يئس من أن يتحكم في مصر فاصطنع نفاقاً منها ليهدموا المكاسب التي حققتها^(٤).

وبعد ظهور التنظيمات الإسلامية كقوة معارضة لنظام حكم الرئيس أنور السادات احد سمات عقد السبعينات في القرن الماضي^(٥)، وهي القوى التي ساعد على ظهورها وشجعها الرئيس السادات لها في بداية حكمه بوصفها عنصراً هاماً في مواجهته لليساريين والناصريين، كما ساعد على نموها استخدام السلطة لسلاح الدين لتبرير شرعية بعض سياساتها، دون أن يجد هذا الاستخدام تطبيقاً فعلياً حقيقياً علاوة على ذلك عدم وجود هيئة إسلامية مؤثرة يمكن ان تحتوي هذه الجماعات وتصحح مفاهيمها، إذ غاب في هذه المواجهة الأزهر كمؤسسة إسلامية، كان يمكن ان تقوم بدور تفاعلي مع هذه التنظيمات يعد أساس لتوجيه أفراد هذه

(١) من هذه المقالات . ينظر : يوسف علي يوسف ، العملاء المنحرفون لا الإخوان المسلمون ، منبر الإسلام ، العدد

٧ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٦ ، ص ٢١٨-٢١٩ .

(٢) ينظر : رأي الدين في أخوان الشيطان ، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، د.ت) .

(٣) ينظر : البيان في الأزهر ، مج ٦٥ ، ج ٧ ، القاهرة ، أيلول ١٩٦٥ ، ص ١٣١ ؛ حسين القاضي ، المصدر

السابق ، ص ٢٤-٢٨ .

(٤) الأهرام ، العدد (٤٣٢٥٠) ، ١١ أيلول ١٩٦٥ .

(٥) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الإخوان المسلمون ، م-٤ / ١١٠٩ .

الجماعات إلى الفكر الديني الصحيح إزاء كافة مشكلات وقضايا المجتمع ، ذلك ان موقف الأزهر من هذه الجماعات وبخاصة تلك التي أطلق عليها بالجماعات المتطرفة لا يخرج تقريباً عن رأي السلطة إزاءها، وذلك فيما عدا موقف شيخ الأزهر عبد الحليم محمود منها، حيث مما يروى في هذا الصدد ان المحكمة العسكرية العليا وهي المحكمة التي كانت تفصل في قضية أعضاء جماعة التكفير والهجرة^(١) .

أرادت المحكمة قبل اصدار حكمها على الجماعة الوقوف على رأي علماء الأزهر في فكر الجماعة من خلال المحضر الذي سجلته النيابة من أقوال ومناقشات المسؤولين في هذه الجماعة، في حين أراد علماء الأزهر ولكي يصدروا حكماً صادقاً الوقوف على آراء الجماعة خلال مصادرها الأصلية كأن يطلعوا على شرح أصحابها لها، ومؤلفاتهم إلا أن المحكمة رفضت هذا لسرعة حسم الموضوع فامتنع عدد من علماء الأزهر عن الاستجابة لطلبها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(٢)، فما كان من المحكمة إلا ان أصدرت حكمها على أعضاء الجماعة

(١) جماعة التكفير والهجرة أو (أهل الكهف) : هي فئة من الشباب ينشد الدين في أسنى صورته ولكن فريقاً من المتطرفين الذين يسعون في الارض فساداً قد استغلوا في هذا الشباب حماس الدين فاتوه من هذا الجانب وصوروا لهم المجتمع الذي يعيشون فيه بأنه مجتمع كافر يجب مقاومته . للمزيد ينظر : رنا عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٢) حيث طلبت المحكمة من وزير الأوقاف الأسبق محمد متولي الشعراوي ان يذكر رأيه في أقوال الجماعة فحول ملخص آراء الجماعة إلى المكتب الفني بوزارة الأوقاف ، ألا ان رد المكتب الفني لم يرق لأعضاء المحكمة فكان ان أعادت المحكمة الطلب إلى وزير الأوقاف ليختار عالماً ليراجع ملخص آراء الجماعة فحول الوزير إلى وكيل الوزارة لشئون الدعوة الإسلامية فأبدى رأيه الذي لم تسترح له المحكمة فكان أن اتصلت المحكمة برئيس جامعة الأزهر لانتداب أحد كبار العلماء لدراسة الموضوع فأختار عميد كلية أصول الدين الذي أطلع على محاضر الجلسات وأبدى رأيه ألا أن المحكمة لم تكنف بآرائه حيث عاودت الاتصال بعدد من كبار العلماء أمثال محمد البهي وزير الأوقاف الأسبق ، وعبد العزيز عيسى وزير الأوقاف الأسبق ، والشيخ عبد الجليل عيسى عضو مجمع البحوث الإسلامية وغيرهم ، فاعتذر بعضهم ، وطلب بعضهم الاطلاع على

والذي هاجمت من خلاله تقاعس العلماء عن أبداء الرأي ، إذ ذكرت أنها تسجل للتاريخ أسفها لما أصاب الإسلام على يد من يتقاعس عن أداء رسالته" ووأسفاه على إسلام ينزوي فيه رجال الدين في كل ركن هاربين متهربين من أداء رسالتهم أو الإفصاح عن رأيهم أو أبداء حكم الدين فيما يعرض عليهم من أمور، فلاهم أدو رسالتهم وأعلنوا كلمة الحق، ولاهم تركوا أماكنهم لمن يقدر على أداء الرسالة"^(١)، وهو حكم يصدر ليدين كافة علماء الدين الإسلامي ويصفهم بالسلبية والجمود إزاء كافة ما يعرض عليهم من قضايا، وهو ما أغضب الشيخ عبد الحلیم محمود وجعله يصدر بياناً أوضح فيه رأي علماء الأزهر إزاء قضية جماعة التكفير والهجرة، وهو البيان الذي امتنعت الصحف الحكومية عن نشره، لتعارضه مع رأي السلطة إزاء هذه الجماعة، وهو الأسلوب الذي لجأت إليه دائماً للتعطيم على ظهور الرأي المعارض والمخالف لها، وكانت من أهم النقاط الأساسية التي وردت بالبيان لتوضح موقف علماء الأزهر من هذه الجماعة ان العلماء يفرقون في أمر هذه الجماعة ما بين قضية القتل، وقضية الفكر^(٢).

أما قضية القتل التي تمثلت في قتل أعضاء الجماعة للشيخ محمد حسين الذهبي^(٣)، فأنهم قد أعلنوا إدانتهم لها لتعارضها مع حكم الإسلام ، وأما قضية

مؤلفات هذه الجماعة لكي يصدرها حكماً واضحاً فلم يستجب لهم . ينظر: علي عبد العظيم ، المصدر

السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩٥ .

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) وقد نشرته صحيفة الأحرار وبعض المجلات الدينية . ينظر : البيان في علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢

، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٣) محمد حسين الذهبي (١٩١٥ - ١٩٧٧) ولد في قرية مطوبس في محافظة كفر الشيخ تخرج من كلية الشريعة

جامعة الأزهر عام ١٩٣٩ ، حصل الذهبي على الدرجة العالمية أي الدكتوراه بدرجة أستاذ في علوم القرآن

عام ١٩٤٦ من كلية أصول الدين في جامعة الأزهر وذلك عن رسالته التفسير والمفسرون التي أصبحت بعد

نشرها أحد المراجع الرئيسة في علم التفسير ، عمل أستاذاً في كلية الشريعة جامعة الأزهر وأعيد عام ١٩٦٨

الى جامعة الكويت بعد عودته عام ١٩٧١ عين أستاذاً في كلية أصول الدين ثم عميداً لها ثم أميناً عاماً لمجمع

الفكر فيرى العلماء أن قضية هذه الجماعة هي قضية رأي لا تحتل غير الحكم بالصواب أو الخطأ خاصة في مجتمع تسود فيه حرية الرأي والاعتقاد، وهي الحرية التي من المفترض أن تسمح بنشوء مختلف الآراء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وعلى هذا رفض العلماء فكرة تجريم الرأي، وهي الفكرة التي رددتها السلطة والمحكمة وأرادت من العلماء بناء على هذا تجريم فكر هذه الجماعة^(١)، وكان الشيخ عبد الحليم محمود ببيانه لهذا الرأي أراد أن يضع منهاج عمل للدولة في علاقتها بالجماعات الإسلامية مفاده إنه لا يجب تجريم الفكر أو مواجهته بالعنف بل بالفكر، لأن العنف سيؤدي إلى المزيد من العنف من قبل هذه الجماعات وهو منهاج الذي لم تأخذ الدولة به والتي عملت وفي مقابل موقف الأمام عبد الحليم محمود من هذه الجماعة والذي تم تحجيمه إلى القيام بحملة إعلامية واسعة النطاق ضد الجماعة شملت عدداً من علماء الدين لهذا الغرض وإتجهت إلى إدانة الجماعة بوصفها عصابة للتدمير والتكفير تتنافى مبادئها مع تعاليم الإسلام^(٢).

ومن ناحية أخرى أقدم الشيخ جاد الحق مفتي الجمهورية إلى اتخاذ موقف مؤيد لموقف السلطة من هذه الجماعات، من خلال موقفه من أعضاء تنظيم الجهاد ، إذ إصدار فتوى بخصوص كتاب الفريضة الغائبة الذي أعده أحد أعضاء

البحوث الإسلامية في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٧٥ أصبح وزيراً للأوقاف وشؤون الأزهر وذلك حتى تشرين الثاني عام ١٩٧٦ له العديد من المؤلفات في الفقه والتفسير . ينظر: رنا عبد الرحيم حاتم ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ ؛ الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الحركات الدينية المتطرفة ، م-٣ / ١١١٠ .

(١) علي عبد العظيم ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٩٦-٣٩٧ .

(٢) ينظر: في هذا رأي الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية حينذاك ، وأراء عدد آخر من العلماء منهم رائد العشيرة الحمدي ، ورئيس الجمعية الشرعية ورئيس جمعية شباب محمد ؛ الأهرام ، العدد (٥٤٨٦٠) ، ص ٨ ، تموز ١٩٧٧ .

التنظيم^(١)، وهي الفتوى التي جاءت طويلة ومليئة بالاستشهادات القرآنية والأحاديث النبوية، توجز فيما فيه مآخذ على السلطة، وتفصل فيما فيه تحامل على المتهمين، وقد لقيت الفتوى هجوماً مضاداً لها من جانب عدد من علماء الأزهر، لعدد من الأسباب من بينها السببان الآتيان^(٢) :

الأول على الرغم من تأكيد المفتي على أهمية وضرورة فريضة الجهاد وان الجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة ، إلا انه لم يعارض ما قاله الرئيس أنور السادات إن حرب عام ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب مع الكيان الصهيوني هذا في حين ان الصراع العربي مع الكيان الصهيوني لم يحل بإبرام معاهدة أنفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مواجهة أو مواجهات أخرى تسترد فيها بقية الأرض المحتلة^(٣).

أما الثاني أقرار المفتي للفصل بين الدين والسياسة، وذلك عندما ذكر في فتواه عن كتاب الفريضة الغائبة هذا الكتيب لا ينتسب إلى الإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية، وعامة فانه وأيا ما كان موقف علماء الأزهر الحقيقي سواء من قضية جماعة التكفير والهجرة ، أو تنظيم الجهاد أو غيرهما من الجماعات وسواء جاء تنديد الأزهر لهذه الجماعات من واقع خشية الاصطدام بالسلطة، أو لمخالفة هذه الجماعات لمبادئ الدين الإسلامي، فإنه كان من المطلوب أن يعمل الأزهر كمؤسسة دينية كبرى على أن ينمي موقفاً مسبقاً من الجماعات الإسلامية بصفة عامة يتخذ كمعيار ونمط يقاس عليه وتتخذ السلطة كأساس تحكم من خلاله على مدى بعد أو قرب الجماعات الإسلامية من العمل على إعتناق وتطبيق مبادئ الإسلام وهو الدور الذي يقع على عالم الأزهر أدائه في مجال نصح الحاكم إذ يقع

(١) علي أحمد الخطيب ، من فتاوى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ،

١٩٨١) ، ص ١٤١ .

(٢) علي أحمد الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ .

(٣) منهم صلاح أبو إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٦٠ - ٦٩ .

عليه أن يضع أمام الحاكم أسساً ثابتة تكون أساساً لعلاقة الحاكم بالجماعات الموجودة في المجتمع^(١).

وفي إطار سعي السلطة سواء في عهد الرئيس جمال عبد الناصر أو الرئيس أنور السادات للتضييق على الجماعات الإسلامية بكل الطرق الممكنة لمنع فكرها من الإنتشار، طلب الرئيس أنور السادات في أواخر حكمه من الأزهر إصدار مجلة تعمل من ناحية على مواجهة الأحداث التي أخذت تتصاعد منذ عام ١٩٨١، ومن ناحية أخرى لمواجهة زيادة عدد المجلات الإسلامية وخنوح بعضها نحو التشدد في نقدها للسلطة، فكان ان عمل الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار شيخ الأزهر حينئذ على إصدار مجلة في تموز عام ١٩٨١ عن مجمع البحوث الإسلامية^(٢)، تحت عنوان رسالة الأزهر حيث كانت تصدر كملحق أسبوعي لمجلة الأزهر، كما هو موضح على غلافها أعطاء القارئ الرأي الصحيح فيما يجد من المشكلات اليومية في حياة المسلم، وظلت تصدر لمدة عام صدر خلالها (٤٧) عدداً^(٣).

وبالاطلاع على كل الأعداد الصادرة عن المجلة خلال المدة القصيرة التي صدرت فيها في محاولة لتحديد الخط العام لها نجد أن إتجاه المجلة إلى تناول القضايا الدينية البحتة^(٤)، وابتعادها التام عن إثارة القضايا الدينية السياسية التي

(١) علي محمد الخطيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) مارتن كرامر ، النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات ، هيئة الاستعلامات ، (القاهرة ، د.ت) ، ص ٩٤ .

(٣) عبد الله صيام ، علاقة الأخلاق بالشرعية الإسلامية ، رسالة الأزهر (مجلة) ، العدد (١) ، القاهرة ، تموز ١٩٨١ ، ص ٤-٥ .

(٤) من هذه القضايا : القرآن والحقائق العلمية ، حسن الحوار في الإسلام ، الأعياد في الإسلام ، بر الوالدين ، الزكاة ، صلاة التراويح ، المسرح والإسلام . للمزيد ينظر : المصدر نفسه ، ص ٤-٥ .

تخالف رؤية السلطة^(١)، والإقتصار في إطار طرحها للقضايا السياسية على القضايا التي تبرر إتجاه السلطة، وهي أمور تتشابه فيها رسالة الأزهر مع مجلتي الأزهر ومنبر الإسلام^(٢).

وبعد أن أصدرت مجلة رسالة الأزهر آخر عدد لها وهو السابع والأربعون ، تم إيقافها عن الصدور لسبب أساسي وهو أن القارئ عندما أستقبلها توقع أن تعبر عن رأيه بطرح الرأي الإسلامي في القضايا المثارة ولكنه وجدها تتماشى مع الخط العام للسلطة فلم يقبل على شرائها مما أدى لعدم رواج توزيع المجلة^(٣)، وبإجراء مقارنة بين موقف الأزهر من الجماعات الإسلامية في مدتي حكم الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات يتبين تطابق موقف الأزهر العلني مع موقف السلطة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر من هذه الجماعات، وهو ما تمثل في هجوم الأزهر وتنديده المستمر بجماعة الأخوان، وهي الجماعة الرئيسية التي كانت تعمل على الساحة السياسية حينذاك، وهو الأمر الذي مثل استمرارية لموقف الأزهر من هذه الجماعات في مدة ما قبل الثورة في المرحلة الثالثة ولا يشكل فعلاً مستقلاً ولكن رد فعل مؤيد لسياسة السلطة تجاه هذه الجماعات، علاوة

(١) ولعل أحد الأمثلة التي توضح هذا أن مصطفى الطير وهو أحد علماء الأزهر كان قد كتب مقالاً بالجملة عن الفتنة الطائفية ، فكان ان طلب الشيخ عبد الرحمن بيبصار بعد اطلاعه على المقال باعتباره مشرفاً على المجلة ضرورة وضع حد لمثل هذه المقالات . ينظر : يوسف الدحوي ، التفسير وجمع المذاهب الفقهية ، رسالة الأزهر ، العدد (٨) ، ٢ القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٨١ ، ص ٤ .

(٢) ما يوضح هذا امتناع المجلة عن بدء الرأي في عدد من الأحداث السياسية الدينية التي كانت تثار من حين الى آخر ، من ذلك أحداث الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ ، حيث رفضت المجلة التعليق عليها لأسباب عدة منها : (أ) ان الموضوع تتولاه النيابة والقضاء ، كما يعمل الرئيس أنور السادات على شرح حقائق الأحداث للشعب

(ب) كثرة الاجتهادات التي قيلت لتفسير ماحدث (ج) ضرورة ترك الأمر في الموضوع للسياسيين باعتبارهم أقدر على المعالجة ، لأن الأحداث تعد أمراً سياسياً وليس دينياً . ينظر: عبد المعطي محمد بيومي ، لقاء مسؤولية الفتنة على رجال الدين بعد عن الواقع ، رسالة الأزهر ، العدد (١٠) ، القاهرة ، ٣ أيلول ١٩٨١ ، ص ٩- ١١ .

(٣) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، المصدر السابق ، م - ٣ / ١١١٠ .

على ذلك وجود اختلاف نسبي في عهد الرئيس أنور السادات بين موقف الأزهر والسلطة من هذه الجماعات وهو ما تمثل في البيان الذي أصدره شيخ الأزهر عبد الحليم محمود والذي منعت السلطة نشره لتعارضه مع موقفها من هذه الجماعات .

ثالثاً : الأزهر والقضايا الوطنية :

انتهج الأزهر (المؤسسة والعلماء) خطأ ثابتاً من السلطة ظهر من خلال المواقف التي إتخذها إزاء عدد من قضايا العمل السياسي، وهي مجموعة القضايا التي شكلت بالنسبة له حدود الدور الذي يؤديه في المجال السياسي، ويمكن تقسيم هذه القضايا حسب المدد الزمنية إلى قضايا إرتبطت بالخط الذي رسمته الثورة في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، والقضايا التي إستجدت على الساحة العمل السياسي في عهد الرئيس أنور السادات^(١) .

١ . القضايا التي طرحت في مدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر:

هي عبارة عن مجموعة قضايا ظهرت على أثر ثورة تموز ١٩٥٢ والتي كان للأزهر موقفاً تجاهها والتي تمثلت في : إتفاقية الجلاء ، وتأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر .

(أ) إتفاقية الجلاء : والتي حرص فيها الأزهر على الاحتفال عام ١٩٥٤ بتوقيع إتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا وهو الاحتفال الذي حضره الرئيس جمال عبد الناصر، إذ إنتهز هذه المناسبة لإعطاء الثورة شكلاً إسلامياً من خلال مناداته

(١) الأزهر ، مج ٥٤ ، ج ٧ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٥٤ ، ص ٦١ .

لعلماء الأزهر بضرورة حمل الرسالة التي لم يتخل عنها الأزهر وهي رسالة الإسلام^(١) .

(ب) **تأميم قناة السويس** : أيد الأزهر تأميم القناة في ٢٦ تموز عملياً من خلال البيان الذي أصدره شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج بهذه المناسبة، معتبراً قرار التأميم، قراراً حكماً لا ينقصه شئ في الاعتبارات الشرعية القانونية، إذ إنه حق خالص لمصر^(٢) .

(ج) **العدوان الثلاثي** : عمل الأزهر على شجب العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين أول عام ١٩٥٦ من خلال الدور متعدد الجوانب الذي قام به في المعركة حيث: كما قام بالتبرع بالأموال من أجل الإسهام في مساعدة قوات الدفاع وإعانة أسر الشهداء^(٣) ، إلى جانب ذلك قام بالأدوار الآتية^(٤) :

١. زار شيخ الأزهر عبد الرحمن تاج الجنود، كما حرص على تشجيعهم عند سفرهم إلى المعركة .

٢. عمل على تخريج كتيبة عسكرية تكونت من علماء وموظفي الأزهر للعمل في جيش التحرير.

(١) عبد الحفيظ محمد ، موقف الأزهر من القضايا الوطنية ، الأزهر ، مج ٥٤ ، ج ٧ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٥٤ ، ص ٦١ .

(٢) عبد الرحمن تاج ، بيان خاص بتأميم قناة السويس ، الأزهر ، مج ٥٢ ، ج ١ ، القاهرة ، أب ١٩٥٦ ، ص ٥ .
(٣) المجلس الأعلى للأزهر ، هيئة كبار العلماء ، تبرع الأزهر الحكومي للأسر الشهداء وقوات الدفاع ، رقم الملفه ١٧ / ٧٦ ، ١٢ تشرين ثاني ١٩٥٦ ، و١ ، ص ١ .

(٤) حسن جاد دور الأزهر في معركة المصير ، الأزهر ، مج ٥٧ ، ج ٥ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٥٦ ، ص ٤٨١ ؛ عباس طه ، التدريب العسكري في مناهج الدراسة بالأزهر والمعاهد الدينية ، الأزهر ، مج ٥٨ ، ج ٢ ، القاهرة ، أيلول ١٩٥٦ ، ص ٢١٥ ؛ أبو الوفا المراغي ، الأزهر في المعركة الأخيرة ، الأزهر ، مج ٦٠ ، ج ٤ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٥٦ ، ص ٣٧٢ .

٣. قام الأزهر من خلال شيخه بمراسلة ملوك ورؤساء عدد من الدول الأوربية في الشرق والغرب لتوضيح إبعاد الموقف، هذا الى جانب البيانات المتلاحقة التي أصدرها من أجل توضيح ما ينبغي للشعب المصري القيام به .

٤. عمل الأزهر في الميدان الثقافي على إيقاف الدراسة في الكليات والمعاهد الدينية بالقاهرة والأقاليم مؤقتاً ابتداءً من يوم الخميس الموافق الأول من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ لإتاحة الفرصة لشباب الأزهر ورجاله في القيام بواجبهم مع جنود جيش التحرير الوطني^(١)، أما على المستوى الديني فقد عمل الأزهر على تبصير الشعب بأحكام الدين وتوضيح مكانة الشهيد والمجاهد^(٢) .

(د) الميثاق الوطني :

وعقب صدور الميثاق الوطني عام ١٩٦٢^(٣)، دعا شيخ الأزهر حينذاك الشيخ محمود شلتوت أساتذة الكليات الأزهرية، وشيوخ ومدرسي وطلاب المعاهد الأزهرية إلى مؤتمر عام لمناقشة فيه الميثاق من وجهة النظر الإسلامية وقد انتهوا إلى تطابق الميثاق في مبادئه مع مبادئ الدعوة الإسلامية بوصفه ينشد إقامة مجتمع أنساني يسود فيه الأيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وهو بهذا جعل من مبادئه نظاماً اجتماعياً يقضي على الاستغلال^(٤).

(١) المجلس الاعلى للأزهر ، هيئة كبار العلماء ، قرار مشيخة الأزهر وقف الدراسة ، رقم الملفه ٥٧ ، ٣١ تشرين أول ١٩٥٦ ، ١ ، ص ١ .

(٢) حيث قام شيخ الأزهر والمدرسون فيه والوعاظ وأئمة المساجد بنشاط في المدن والقرى وكان يطلق على الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف حينئذ خطيب المعركة . ينظر: الأزهر ، مج ٥٨ ، ج ٧ ، القاهرة ، شباط ١٩٥٧ ، ص ٦٦٦ - ٦٦٧ .

(٣) للمزيد عن ميثاق العمل الوطني . ينظر : الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، نظام الحكم ، م - ٢ / ١١٠١ .

(٤) محمود شلتوت ، المؤتمر الخاص بالميثاق الوطني ، الأزهر ، مج ٦٢ ، ج ٢ ، القاهرة ، تموز ١٩٦٢ ، ص ١٣٢ - ١٣٥ .

وبناء على ذلك توجه عدد من علماء الأزهر إلى الرئيس جمال عبد الناصر لشكره على إصدار الميثاق الذي يعد، كما ذكروا فاتحة عهد جديد في المجتمع العربي الإسلامي، وإنموذجا يجب الإحتذاء به جميع الشعوب والأمم العربية والإسلامية^(١).

وتركزت كل تحفظات الأزهر على الميثاق في نقطتين: الأولى ضرورة أن يعلن في الميثاق إن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، والثانية أن يضاف إلى الفقرة التي جاءت في الميثاق والخاصة بمساواة المرأة بالرجل عبارة، أن يكون ذلك في حدود الشريعة الإسلامية، ويلاحظ على هذين التحفظين من جانب الأزهر إنهما بمثابة ذر الرماد في العيون، إذ كانت هناك نقاط كثيرة جدية ان يثيرها الأزهر كهيئة إسلامية أولها إلا يكون الإسلام هو دين الدولة الرسمي فقط، بل تكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، أما من ناحية مجلتي الأزهر، ومنبر الإسلام فقد اتجهتا إلى الثناء على الميثاق ببيان أهميته للمرحلة التي يمر بها المجتمع، فاتجهت مجلة الأزهر من خلال مدير تحريرها أحمد حسن الزيات لإبراز مدى تماشي الميثاق مع رسالة الدين الإسلامي، حيث يعد الطابع المميز لقوانين تموز عام ١٩٥٢ التي جاءت على حسب تعبير المجلة مشتقة من الميراث الثقافي الإسلامي، ومن طبيعة الشعب العربي^(٢)، كما حفلت مجلة منبر الإسلام من ناحية أخرى بحشد كبير من الدراسات والمقالات والتعليقات والتي يمكن تقسيمها في مجال الدفاع عن الميثاق وتأييده إلى ثلاث قضايا رئيسية: ١. الربط بين الميثاق ومبادئ الثورة الستة^(٣)، ٢. الربط بين الميثاق والاشتراكية^(١)، ٣. الربط بين الميثاق والمبادئ الإسلامية^(٢).

(١) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٢) أحمد حسن الزيات، الميثاق الوطني والدين الإسلامي ، الأزهر ، مج ٦٣ ، ج ٧ ، القاهرة ، أب ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .

(٣) من هذه المقالات : محمد محمد المدني ، الميثاق ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، تموز ١٩٦٢ ، ص ٢١ -

٢٧ ؛ البهي الخولي ، مع الميثاق ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ - ٣٣ .

٢. القضايا التي طرحت في مدة حكم الرئيس أنور السادات :

وهي عبارة عن مجموعة القضايا التي فرضها تطور المجتمع المصري في مدة حكم الرئيس أنور السادات، وتمثلت في تعديل الدستور، وثورة التصحيح وحرب تشرين الثاني وإتفاقية الفصل بين القوات، وأحداث ١٨، ١٩ يناير والشيعوية وسنتعرف على هذه القضايا وموقف الأزهر منها على النحو الآتي^(٣) :

(أ) **تعديل الدستور** : طلب الرئيس أنور السادات في إطار الأعداد لما سمي بالدستور الدائم عام ١٩٧١، أن يوجد نص في الدستور بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع لإعطاء الدستور المظهر الإسلامي المناسب ، ومن هنا عملت المجموعة الدستورية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للدستور برئاسة رئيس مجلس الشعب حينئذ كحافظ بدوي^(٤)، ورئيس لجنة الدستور آنذاك

(١) من أمثلة هذه المقالات : طعيمة الجرف ، فلسفتنا الاشتراكية في ضوء الميثاق ، منبر الإسلام ، المصدر نفسه ، ص ٦٠ ؛ عبد المنعم أبو السعود ، من وحي الميثاق ، منبر الإسلام ، العدد ٦ ، القاهرة ، تشرين ثاني ١٩٦٢ ، ١٣٦ .

(٢) من المقالات الموضحة لهذا : عبد السلام سرحان ، حول الميثاق الوطني ، منبر الإسلام ، المصدر نفسه ، ص ٦٧-٦٨ ؛ أحمد كمال أبو الجحد ، مكان الإسلام من نظامنا الجديد ، منبر الإسلام المصدر نفسه ، ص ٩٥-٩٩ ؛ حسني عبد المجيد ، دعوة الميثاق الوطني من دعوة الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٥ ، القاهرة ، تشرين أول ١٩٦٢ ، ص ٣٨-٣٩ ؛ محمود عبد المجيد ، الميثاق في ضوء الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، كانون ثاني ١٩٦٣ ، ص ١٢٩-١٣٠ ؛ محمد محمد المدني ، مبادئ من الميثاق يرشد إليها القرآن الكريم ، منبر الإسلام ، العدد ٢ ، القاهرة ، تموز ١٩٦٤ ، ص ٢٧٠-٢٩ .

(٣) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، نظام الحكم ، م - ١ / ١١١٢ .

(٤) حافظ علي يوسف بدوي (١٩٢٢ - ١٩٨٣) ولد في محافظة كفر الشيخ التحق بالتعليم الابتدائي، وفي العام ١٩٤٢ التحق بمدرسة المعلمين، وتخرج فيها ، ثم التحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة وتخرج فيها عام ١٩٥٢ ثم عمل بالمحاماة بعد تخرجه من كلية الحقوق، وفي عام ١٩٦٧ تولى وزارة الشؤون الاجتماعية، ثم أصبح وزيراً لشؤون مجلس الأمة عام ١٩٦٩، كما اختير رئيساً لمجلس الشعب اعتباراً من ١٥ أيار ١٩٧١

على الالتقاء بقيادات الأزهر لاستطلاع رأيهم بشأن مشروع الدستور الدائم، وحضر اللقاء شيخ الأزهر محمد الفحام ، ووزير الأوقاف عبد العزيز كامل، وعدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر^(١)، وهو اللقاء الذي صدر عنه بيان وضح انه وبناء على رأي علماء الأزهر تم النص في الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع^(٢)، وليس مصدر من المصادر الرئيسية للتشريع ، وهو الأمر الذي ثار حوله جدل كبير من جانب عدد من علماء الدين والجماعات الإسلامية إلى أن تم تعديل هذه المادة مرة أخرى في الدستور عام ١٩٨٠، لتصبح مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع^(٣).

(ب) الأزهر وثورة التصحيح : إن بمجرد قيام الرئيس أنور السادات في ١٥ أيار ١٩٧١ بما أطلق عليه ثورة التصحيح ، عمل المجلس الأعلى للأزهر برئاسة الشيخ محمد الفحام على إصدار بيان يؤيد من خلاله خطوة الرئيس بوصفها خطوة تأتي من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطن وسيادة القانون وبناء الدولة الجديدة^(٤)،

وحتى ١٥ من أيار ١٩٧٤، ثم عين مستشاراً لرئيس الجمهورية ثم اختير مساعداً لرئيس الجمهورية . للمزيد ينظر : الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(١) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأزهر منهم محمد محمد البهي و احمد حسن الباقوري و بدوي عبد اللطيف للمزيد ينظر : الأهرام ، العدد (٥٣٤٧٠) ، ١٥ أيار ١٩٧١ ؛ العدد (٥٤٥٦٠) ، ١٦ أيار ١٩٧١ ، ؛ العدد (٥٤٦٧٠) ، ١٦ حزيران ١٩٧١ .

(٢) ينظر : البيان في الأهرام ، العدد (٥٤٧٣٠) ، ٢٨ حزيران ١٩٧١ .

(٣) ينظر : الدساتير المصرية ١٨٠٥-١٩٧١ ، المصدر السابق ، ص ١ ؛ وقد أوردت مجلة منبر الإسلام في صفحاتها عدداً من المقالات التي توضح موضع مبادئ الشريعة في الدستور وذلك ، كما سائرة منها للأحداث من هذه المقالات : محمود الحفناوي ، الشريعة الإسلامية والدستور الدائم ، منبر الإسلام ، العدد ٧ ، القاهرة ، أب ١٩٧١ ، ص ٢٦-٣١ ؛ عبد العزيز هندي ، تقنين الشريعة الإسلامية ، الأزهر ، مج ٥٦ ، ج ٦ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٣ ، ص ٨٧٤ .

(٤) عبد الستار آدم ، دستورية القوانين في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، منبر الإسلام ، العدد ١١ ، القاهرة ، آذار ١٩٧٢ ، ص ١١٠-١١١ .

ولإضفاء صفة الشرعية على الثورة صدرت عدد من المقالات في مجلة منبر الإسلام في ذكرى الثورة تؤيد الثورة وتحاول إيجاد أساس إسلامي لها^(١).

(ج) إحداث ١٨ و ١٩ (كانون الثاني) ١٩٧٧ : بعد شجب الرئيس أنور السادات لهذه الأحداث^(٢)، إجتمع المجلس الأعلى للأزهر برئاسة الشيخ عبد الحلیم محمود لمناقشة ما حدث، وانتهى المجلس بتوجيه بيان إلى الشعب آخذاً بتفسير وتحليل الرئيس السادات لها والذي وصفها بأعمال الشغب والتخريب التي قامت بها فئة من الغوغاء (اليساريين)^(٣)، كما أوضح الشيخ عبد الحلیم محمود من خلال خطبة الجمعة التالية للأحداث عن موقفه وتنديده بالشيوعيين الذين كانوا السبب الرئيس وراء تلك الأحداث^(٤).

وفي إطار هذه الأحداث عمل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية على إصدار كتاب ضمنه تبريرات الرئيس السادات للأحداث، وبرقيات التأييد التي تلقاها من داخل مصر وخارجها معلنة تجديد البيعة واستنكار الأحداث^(٥).

ويبدو من خلال ما تقدم إن القضايا السابقة سواء المتعلقة بالمدة التالية للاستقلال أو بالمدة اللاحقة لها أثر الأزهر في تبعية أفراد المجتمع لتأييد قرارات

(١) ويذهب الكاتب في هذا المقال الى القول بان مدلول ثورة التصحيح ومفهومها في حكم الإسلام هو الآية الكريمة ، ((وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)) . ينظر : محمد فهمي عبد اللطيف ، معنى التصحيح في الإسلام ، منبر الإسلام ، العدد ٦ ، القاهرة ، أيار ١٩٧٧ ، ص ٤ - ٧ ؛ مأمور غريب ، ثورة التصحيح ميلاد جديد لمصر ، منبر الإسلام ، العدد ٦ ، القاهرة ، أيار ١٩٧٧ ، ص ١٢ - ١٣ ؛ آل عمران ، الآية ١٠٤ .

(٢) شاكر ضيدان جابر ، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسية ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، (جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩) ، ص ١٣٧ - ١٥٣ .

(٣) الأهرام ، العدد (٥٤٦١٦) ، ٢٥ كانون ثاني ١٩٧٧ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد (٥٤٦١٠) ، ٢٢ كانون ثاني ١٩٧٧ .

(٥) أيمن قائد ، وفاء شعب ، في مواجهة إحداث ١٨ ، ١٩ ، كانون ثاني ١٩٧٧ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ٤٤ - ٤٨ .

السلطة، وهو ما شكل رد فعل مؤيد لسياساتها واستمرارية للأثر الذي أداه عدد من علماء الأزهر في المرحلة الثالثة من مراحل تطور الأزهر فقد تكرست العلاقة اللصيقة بين شيوخ الأزهر والنظام بعد تولي الشيخ حسن مأمون الذي كان أول من طبق عليه القانون الجديد فوصف الإخوان المسلمين بأنهم مجرمون بعد صدامهم مع النظام في ١٩٦٥ وطالب بالجهاد ضد الكيان الصهيوني بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ ولم يكن العهد الناصري فقط الذي أستخدم الأزهر كمؤيد ومعبئ ومبرر لسياسته بل في عهد الرئيس أنور السادات أصدر الشيخ الفحام بياناً أيد فيه الخطوات التي قام بها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١ فيما يعرف بثورة التصحيح ووصف الشيخ عبد الحلیم محمود القوى اليسارية بعد أحداث ١٨، ١٩ كانون الثاني ١٩٧٧ بأنهم ملحدون ولا ينتمون إلى الجماعة الإسلامية.

كما عرف الأزهر في عهد الشيخ عبد الحلیم محمود هامشاً من الاستقلالية بعد أن نجح في استصدار القرار الجمهوري رقم (٣٥٠) لسنة ١٩٧٥ والذي أصبح بمقتضاه شيخ الأزهر يعامل معاملة الوزير وألغى منصب وزير شؤون الأزهر ، كما الفت في عهده لجان لتقنين الشريعة الإسلامية وعارض الشيخ عبد الحلیم محمود قانون الأحوال الشخصية وقتئذ والذي لم يصدر إلا بعد وفاته وتمثل مرحلة الشيخ بيبصار إنموذجاً للتوافق بين السلطة والمشیخة فقد عدل الدستور في عهده وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع ولكنه في الوقت نفسه دعا إلى عدم التطبيق الفوري للشريعة وطالب بتعديل بعض مواد القوانين لتتوافق مع الشريعة ومن ناحية أخرى فقد أيد اتفاقية كامب ديفيد المصرية مع الكيان الصهيوني وخطوات التطبيع وطالب المعارضين للتطبيع في الأزهر بعدم الصدام مع السلطة والمعارضة فقط في الأمور التي تستحق المعارضة ومن هنا يمكننا القول إن الأزهر في هذه المرحلة كان منصاعاً بشكل تام لقرارات السلطة ومؤيد لها .

الختمة

مثلت مؤسسة الأزهر في مصر حقيقة الدور الفعال الذي أدته ، سواء في تكوين الدولة المصرية، أم في الحياة الاجتماعية والسياسية ، إذ مثلت إحدى أهم الركائز التي استندت عليها الدولة المصرية في ديمومتها وبقائها وجاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذه المؤسسة الاجتماعي والسياسي في مصر خلال المدة ١٩٥٢ - ١٩٨١ .

فقد كان التركيز حول إثبات غرضين أساسيين كان الأول إثبات سعي السلطة لجعل الأزهر عنصراً ثانوياً في المجتمع يؤدي إلى تقليص وتهميش الدور الذي يمكن أن يقوم به عالم الدين في المجتمع ، وذلك مقارنة بالوظيفة السياسية المنوط أدائها بالعالم في الإسلام ، ويدل على هذا ما أوضحتها الدراسة من استمرارية النمط العام للعلاقة بين السلطة والعلماء منذ مدة ما قبل الثورة ، وهو ما يتمثل في سيطرتها على العلماء ومحاولة توظيفهم لتحقيق أهدافها في الداخل والخارج ، ففي مدة ما قبل الثورة فإن سعي السلطة (الدولة الفاطمية) إلى نشر مذهبها الشيعي جعلها تنشئ الأزهر وتستخدم علماءه للقيام بهذا الدور وهو ما جعل الأزهر تابعاً للسلطة ، إذ يقوم بالدور الذي تحدده له .

أما في عهد المماليك والعثمانيين فنتيجة لعدد من العوامل الداخلية التي نبعت من داخل الأزهر أهمها استقلاله المالي والعلمي ومكانة علمائه في المجتمع وعدد آخر من العوامل الخارجية التي نبعت من البيئة المحيطة وتمثلت في نظم الحكم السائدة ، وتفرد الأزهر على الساحة العلمية أضحت الأزهر مستقلاً في ممارسة دوره ، فقد لعب دوراً محورياً مما جعله يحتل مكانة الصدارة في المجتمع ، ويصبح معه علماء الأزهر صفوة المجتمع ، ويجعل العصر (المملوكي والعثماني) العصر الذهبي للعلماء ، أما في عهد محمد علي فعقب ان اعتمد في توليه السلطة على قوة العلماء عمل على تهميش دور الدين في المجتمع ، وإتجه من ثم للقضاء

على قوة العلماء ، الأمر الذي أدى إلى هبوط مكانة العلماء في النسق الإجتماعي ، وظهور صفوة جديدة علمانية الفكر والسلوك تقود عمليات التحديث من خلال استلهام النموذج الغربي .

وعلى الرغم من استمرار إستعانة الحكام بعلماء الأزهر كوسيلة لإضفاء الشرعية على سياستهم ، وبخاصة غير المرغوبة به جماهيرياً ، إلا إن العلماء لم يكن في وسعهم استعادة مكانتهم أبان عهدي المماليك والعثمانيين نظراً لاعتماد سلطتهم على نموذج إجتماعي إسلامي ، ومنذ أن زال هذا النموذج عقب الاتجاه إلى الغرب كان حتماً أن يتبدل هذا الوضع .

وبالإنقال إلى المدة ما بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ فإنها وان مثلت مرحلة تاريخية جديدة من مراحل التطور الإجتماعي والسياسي المصري ، إذ غيرت النظام السياسي القديم وأسست نظاماً جديداً يقوم على ركائز خاصة به ، إلا أنها اختطت مساراً معيناً في مجال تحديد العلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية ، إذ إتبع نمطاً في مجال التطبيق يهدف إلى تهميش دور الدين بإضعاف المؤسسات الإسلامية مما جعلها مجرد رموز شكلية تفتقد القدرة على التأثير الحقيقي على النظام السياسي وتعد مجرد واجهات تضيي الشرعية على عمل السلطة ، وهو ما يعد مخالفاً لأهداف المؤسسات في الإسلام ، إذ أقدم الرئيس جمال عبد الناصر في الداخل على اعادة صياغة الفكر الديني بأسلوب يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات التنمية ، كما حددتها السلطة وفق قناعاتها الفكرية والأيدولوجية فاستخدم الدين مع أدوات أخرى في عمليات التعبئة السياسية وإيجاد شرعية للسلطة .

وفي هذا الإطار قضى عبد الناصر على قوة الأخوان المسلمين ، ودعم من عدم إستقلال العالم من خلال سياسته تجاه المؤسسات الإسلامية التي انطلقت من محاور عديدة تمثلت في القضاء على إستقلال العلماء المالي بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلي ، وتحويل جانب كبير من أراضي الأوقاف لوزارة الإصلاح

الزراعي ، إلى جانب ذلك إلغاء العمل ببعض قوانين الشريعة الإسلامية في نطاق التقاضي بإصدار قانون إلغاء المحاكم الشرعية ، والقضاء على أي دور محتمل ممكن ان يؤديه الأزهر في شؤون المجتمع باستقلاله عن السلطة ، وذلك بإصدار قانون اعادة تنظيم الأزهر ، هذا بجانب إيجاد أداة إسلامية لسياسات النظام ، وهو ما تمثل في إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، كما اتجه الرئيس عبد الناصر لاستخدام الدين وخاصة في المدة من ١٩٦١- ١٩٦٧ بوصفها منطلقاً لأيدولوجية سياسية تمثلت في الاشتراكية الإسلامية ، أما في الخارج فقد استخدم الدين كبعد إضافي لسياسة النظام الخارجي في العالم العربي ، وأفريقيا ، وبخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ .

كما تعد بالمثل مدة حكم الرئيس أنور السادات استمرارية لمدة حكم الرئيس جمال عبد الناصر من ناحية تهميش عنصر الدين وتوظيفه لتحقيق أهداف السلطة ، إذ اتجه الرئيس السادات لاسترضاء مؤسسة الأزهر من أجل الحصول على تأييدها لعدد كبير من سياساته الداخلية والخارجية ، ففي الداخل عمل للحصول على تأييد العلماء تجاه عدد كبير من سياساته ومواقفه ، ومن ذلك موقفه من الجماعات الإسلامية ، وقضية العلاقة بين الدين والسياسة ، وفي الخارج استخدم الدين كمبرر لسياساته في الإطارين الإقليمي والدولي ، ولعل أبرز استخدام لعنصر الدين في هذين الإطارين هو استخدامه في تبرير موقفه من الكيان الصهيوني ، وتسوية معاهدة السلام ، علاوة على ذلك بيان دور مصر في قيادة العالم الإسلامي وهي الاستخدامات التي توضح الدور التعبوي للدين .

وبذا يمكن القول إن الدولة (في عهدي الرئيس جمال عبد الناصر وأنور السادات) على الرغم من كونها دولة إسلامية ، إلا إنها ونتيجة الرغبة في تهميش الدور الذي يمكن أن يقوم به الدين في المجتمع تفرق من خلال عملها بين الدين والدولة بحيث تجعل العلاقة بينهما علاقة استيعاب ، حيث تستوعب الدولة الدين ، الأمر الذي يعود بنتائجه السيئة على الطرفين ، إذ تفقد المؤسسات الإسلامية

مصادقيتها لدى الشعب ، وتفقد السلطة جانباً من المشروعية القانونية والشرعية السياسية وذلك على أساس أن المشروعية عبارة عن نص الدستور على ان الإسلام دين ودولة ، أما الشرعية فهي عبارة عن رض المحكومين الذي يعد سند لشرعية السلطة في المجتمع المسلم .

وفي محاولة لتحديد طبيعة دور الأزهر في مدة ما بعد الثورة تجدر التفرقة وفقاً لإغراض التحليل في مجال العمل السياسي بين مستويات ثلاثة هي : الأزهر كمؤسسة والأزهر كهيئات والأزهر كمؤسسة تخرج عدداً من الأفراد ممن يعملون خارج المؤسسة في مجال العمل العام السياسي منه خاصة .
وفيما يلي هذه المستويات :

١. الأزهر كمؤسسة : ويقصد بهم الأفراد الذين ينتمون لمؤسسة الأزهر ، ويتولون قمة المسؤولية بها ، ويأتي في مقدمتهم شيخ الأزهر وبمتابعة دور هؤلاء يمكن القول أن هناك موقفاً عاماً للمؤسسة الأزهرية تجاه السلطة يتحدد من خلال العناصر التالية.

أ. شرعية السلطة وحقيقة الولاء : حيث يتبين ولاء الأزهر للسلطة السياسية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر وأئور السادات وعمله على إضفاء الشرعية على سياستها الداخلية والخارجية .

ب. الأزهر والأيدولوجية الرسمية للنظام السياسي : إذ يعمل الأزهر على مساندة الأيدولوجية التي تتبناها السلطة ، باحثاً لها عن اطار إسلامي يبررها وهو ما يتضح في تبريره للاشترابية في عهد الرئيس عبد الناصر ، والبرالية والانفتاح في عهد الرئيس السادات ، الا أن هذا لا ينفى دور السلطة في الضغط على تلك المؤسسة في القيام بهذا الدور .

ج . الدور وحقيقة المبادرة : ذلك انه فضلاً عن دور الأزهر في تسويق سياسات النظام فان هذا الدور بالبحث عن شكله وطبيعة يتبين انه دور يدخل في إطار رد الفعل وليس الفعل ذاته ، إذ أن الأزهر لم يكن هو المبادر بطرح ما يجب طرحه

لموجهة القضايا والإحداث ، وهي نتيجة طبيعية تتبع من انه القائم بالدور الذي تشكل له السلطة ، وهو ما يجعله تابعاً لها .

وقد تروح عدم اتخاذ الأزهر لزام المبادرة من أكبر وأدق الأمور مثل السياسات التي تتبناها السلطة إلى أذناها ، إذ أضحي لا يقدم في كثير من الأحيان على منبع نشر أو تداول كتاب يحوي عدداً من الأخطاء الدينية ، الا بعد أن تتصاعد الآراء من خارجه لتطالبه بمنع نشره .

د. الأزهر وحقيقة المعارضة : وان كان من غير الممكن وفقاً لما أوضحته الدراسة الحديث عن الأزهر كأفراد ينتمون إلى مؤسسة ويشكلون جماعة ضاغطة على السلطة ، الا أن هذا لا يعني انه خلوا تماماً المعارضين لسياسات السلطة إذ وجد في مدة مابعد الثورة عدد من هؤلاء ، إذا اقتصرنا على شيوخ الأزهر نجد أن الشيخ محمد الخضر حسين لم يتردد في الاستقالة من منصبه بعد أن اقدمت السلطة على إلغاء المحاكم الشرعية ، والشيخ عبد الحلیم محمود الذي اتخذ من خلال عدد من مواقفه دوراً مستقلاً ولو نسبياً عن الخط العام للسلطة من ذلك موقفه تجاه الجماعات الإسلامية ، ودفاعه عن ضرورة استقلال منصب شيخ الأزهر ، ومعارضته محاولة السلطة تعديل قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٧٩ ، وذلك عندما كان مجرد فكرة وهي المواقف التي استجابت السلطة لبعضها ، من ذلك استجابة الرئيس السادات لاقتراح الشيخ عبد الحلیم محمود بالنسبة لموضع ومكانة شيخ الأزهر ، وتاجيل اجراء التعديلات التي كانت تعتمزم السلطة تطبيقها على قوانين الأحوال الشخصية ، إذ لم تستطيع تنفيذها الا بعد وفاته عام ١٩٧٨ ، الا أن هذا لا يعني أن السلطة تشجع المعارضة بالأزهر ، بل هي على العكس تعمل دائماً للقضاء على الخطاب الأزهري المضاد لها ، من ذلك منعها نشر البيان الذي أدلى به الشيخ عبد الحلیم محمود ليوضح من خلاله موقفه كعالم دين من الجماعات الإسلامية .

٢. الأزهر كهيئات فرعية تابعة للمؤسسة من خلال متابعة الدور الذي تقوم به هيئات الأزهر الخمس ، يمكن القول أن الدور ينعقد لمجمع البحوث الإسلامية الذي يقوم بدور مجتمعي في دراسة عدد من القضايا الإقتصادية والإقتصادية والإسلامية والسياسية ، إذ يكون له قدر نسبي من الحرية في مناقشة القضايا غير الخلفية مع السلطة ، والعكس صحيح وما يوضح هذه النتيجة أن المجمع اتجه في المجال الإقتصادي لتوضيح الرأي الإسلامية تجاه عدد من القضايا الإقتصادية التي يقع معظمها في مجال التعامل المالي ، وهي القضايا التي لم تكن تعني السلطة كثيراً حين درسها المجمع ، إذ لم تكن تقع في بؤرة اهتمامها .

أما في المجال السياسي فينتج المجمع عند مناقشة القضايا السياسية إلى تبني رأي السلطة غالباً ، وفي المجال الديني اقتصر في الغالب الأعم على بحث المسائل الخاصة بالعبادات والعقائد بحيث يمكن القول أن الجانب الروحي للدين يطغى تماماً على جانبه السياسي وبهذا يمكن القول أن المجمع تراوح في تأديته للمهام المنوطة به ما بين الاستقلال والتبعية وذلك حسب نوعية القضايا التي يبحثها ، ومدى أهميتها للسلطة ومساسها بمصالحها .

ومن مجمل التحليل السابق الذي تناول العلاقة المتبادلة بين الأزهر والسلطة يتبين أن عدم قيام العالم بالدور المنوط به في المجتمع الإسلامي يعود إلى عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها عمل السلطة السياسية على السيطرة على المؤسسات الإسلامية ، ورسم دورها ، وهو ما وصل في بعض الأحيان إلى حد مطالبتها لكي تقوم بدور أكثر انحيازاً للسلطة مما هي عليه وهو أمر يرتبط في حدوثه بتدهور مكانة عالم الدين في المجتمع .

تقودنا النتائج السابقة والتي تتعلق بأثر الأزهر اجمالاً من ١٩٥٢-١٩٨١ لطرح ملاحظات ختامية حول حقيقة الأثر الإجماعي والسياسي الذي يجب أن يقوم به الأزهر (المؤسسة والعلماء) فالفكرة الأساسية في هذا الصدد أن الأزهر نشأ مرتبطاً بالسلطة ثم بداء مستقلاً عنها ، ثم ربط مرة أخرى بها ، فهل يستطيع أن

يستقل عنها مرة أخرى ليقوم بدوره الحضاري المتميز بحيث يصبح مشكلاً وقائماً بالدور ويصبح بهذا جامعة تودي وظيفة حضارية تعمل من خلالها على بناء وتعميق مفاهيم وقيم التعامل الحضاري بما يجعلها تتحول إلى أداة من أدوات البناء الفكري والثقافي من هنا نقدم تصوراً لمجموعة من الخطوط العامة التي يمكن أن تحدد دوراً حضارياً متميزاً للأزهر إذ يتطلب الأمر أن يعمل الأزهر على تشكيل الدور ، والقيام به هذا من منطلق كونه مؤسسة إسلامية يفرض الإسلام عليها وعلى العلماء داخلها القيام بوظائف معينة وهنا يتوقع أن يعمل الأزهر على تحديد ما يجب أن يقوم به في ضوء الوظائف ، إذ من المفترض أن يكون للأزهر دورين أساسيين : احدهما في المجال الداخلي ويتقسم إلى دور تقوم به المؤسسة ودور تقوم به الجامعة .

الدور الذي تقوم به المؤسسة يتجه إلى السلطة السياسية ، عامة الشعب ، إذ يقع على الأزهر في هذا الإطار العمل على اكتساب مصداقية ذاته كمؤسسة تضم هيئات ، وعلماء ، وهو أمر يتطلب أن يأتي الفكر متمشياً مع الحركة ومتابعاً لها ، ولكي يتحول الأزهر إلى قوة معينة لها دورها المتوازن في جميع مجالات المجتمع ، بما في ذلك دورها تجاه السلطة ، ذلك أن قيام واستمرارية الأزهر في أداء دور متميز في ضوء ظروفه الحالية ترتبط بفعاليته في المجتمع التي تعتمد على مصداقيته لدى الأفراد ، وهو ما يبرز من خلال تفاعله في المجتمع ، إذ يعد هذا التفاعل خطوة أولى ومتطلباً سابقاً يعمل على إعادة الأزهر لأحد الأدوار التي قام بها كأطار مرجعي لمعرفة الرأي الإسلامي ، وهو أمر يرتبط تحقيقه بنوعية السلطة السياسية القائمة وطبيعة المجتمع وهو ما يترتب عليه أربعة احتمالات فإذا كانت قيادة المجتمع إسلامية ، والمجتمع إسلامي فلاشك في سهولة قيام الأزهر والمؤسسات الإسلامية بالدور المحدد لها من منطلق التزامها بالإطار الفكري والعقدي الإسلامية ، وهنا يلعب الدين دوراً إيجابياً في عملية التنمية في شمولها وتكون العلاقة بين الظاهرتين الدينية والسياسية علاقة تعاون ، أما إذا كانت قيادة

المجتمع يغلب عليها الطابع العلماني فكراً وممارسة كذلك فان الحديث عن دور أن وجد للمؤسسات الإسلامية يصبح أمراً غير ذي موضوع ، وهنا من المتصور أن يحجم دور الدين ويهمش أو يلغى تماماً مما لا نجد له أثراً في حركة المجتمع ، وتكون العلاقة بين الظاهرتين الدينية والسياسية علاقة تنافر ، أما إذا افترضت جدلاً أن القيادة السياسية في المجتمع إسلامية ، والمجتمع علماني فلاشك أن دور المؤسسات الإسلامية يعتمد على طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة ، ويكون الدور الذي يلعبه الدين ، دوراً مزيجاً بين السلبية والايجابية ، أما أن كانت القيادة علمانية والمجتمع إسلامي فلاشك في صعوبة قيام المؤسسات الإسلامية بدورها نظراً للعراقيل التي تضعها السلطة أمام العمل المستقل لهذه المؤسسات ، إذ تكون العلاقة بين الظاهرتين السياسية والدينية علاقة استيعاب من جانب الأولى .

ومن المؤكد أن تلك النماذج باعتبارها انماطاً نظرية لا تتشكل على هذا النحو ، ولكنها توجد في حالة مختلطة يصعب معها استشراف دور الأزهر في الحياة السياسية فالنظام قد يكون علمانياً من حيث الممارسة ، متخذاً شكلاً إسلامياً من حيث الفكرة ، وكذلك فان الحكم على المجتمع بالعلمانية لا يكون مطلقاً حيث قد يتضمن عناصر تدل على الفاعلية الدينية قد تستطيع القيام بدور ايجابياً إذا ما توافرت لها الظروف والشروط .

وفي هذا السياق ومع تشابك عناصر العملية السياسية الذي يعتبر الأزهر ودوره السياسي أحد جوانبها ، وكذلك عناصر التصور للدور المتوقع داخل الأزهر والسلطة والمجتمع فانه يمكن أن تصاغ هذه العلاقات في صورة شرطية ، تربط بين الدور ، كما تفترضه الرؤية الإسلامية ، والدور كما تتطلبه كل من السلطة ، والأزهر وما يتوقعه أفراد المجتمع من الأزهر في إطار خبرته الحضارية ، واخيراً طبيعة البنية السياسية التي تجمع بين هذه العناصر معاً ، وقيام مؤسسات أخرى بذات الدور مشاركة مع الأزهر ، ذلك أن صياغة علاقات شرطية قد يسهم بصورة أو بأخرى في استشراف دور الأزهر السياسي ، تفاعل هذه العناصر

جميعاً غالباً ما يؤدي إلى دور أساس للأزهر سواء من حيث الوجود أو الفاعلية ، أما تخلف أحد هذه العناصر أو تناقضها مع العناصر الأخرى فسيؤدي غالباً إلى قيام الأزهر بدور هامش من حيث الوجود والفاعلية ، وبين هذين التصورين توجد تصورات مختلفة ومتنوعة من حيث قربها أو ابتعادها من أحد هذين الدورين .

وأخيراً يمكن القول أن الخاتمة قد توصلت إلى النتائج الآتية :

١- أن عدم وجود مرجعية ثابتة للمذاهب الإسلامية الأربعة في مصر قد أضعف الأزهر كثيراً ، ولم يكن المرجع الوحيد في إصدار الفتاوى والقضايا الفقهية والارشادية.

٢- أن طبيعة النظام العسكري القائم على المركزية والتسلط يوظف ذلك في نظام ادارة الدولة وبالتالي فأن مصر قد وقعت تحت حكم العسكر منذ ثورة ١٩٥٢ وإلى اليوم فجعلت من الأزهر مؤسسة تابعة لها وتدور في فلكها وهذا ما توصلت اليه الأطروحة .

٣- لم تستطيع مؤسسة الأزهر أن تتخذ قرارات حاسمة بل ظلت في معظمها متأرجحة بين الموافقة والرفض ، وأستغلت إدارة الدولة هذا الموقف فتوالت بأصدار الأنظمة والقوانين التي سحبت استقلالية الأزهر ولعل اكبر مثال في ذلك سحب الوقف الأهلي .

٤- الأزهر وصف بالقوة والامكانية في العهد الملكي في ١٩٢٢ - ١٩٥٢ حتى أنه أصدر قرارات واجهة السلطة بقوة ، لاسيما في موضوع الملكية ، لكن تراجع كثيراً في عهد الجمهورية وتصدي الإدارة العسكرية لأدارة الدولة .

٥- تدخل الدولة في مناهج الأزهر ومعنى ذلك فقد خصوصية في ميدان التعليم ولم تتضح أستراتيجيته في ذلك .

القرآن الكريم :

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

أ. الملفات المحفوظة في الأزهر (محفوظات الأزهر) :

١. ملف رقم ٢/٥٠ ، صورة أمر كريم صادر إلى رئيس مجلس النظار بانفصال الشيخ حسونه النواوي من مشيخة الأزهر ومن دار الافتاء المصرية ، ٢١ حزيران ١٨٩٩ .
٢. ملف رقم ٩١٨٧ ، أمله الشخصية للشيخ محمد أبي الفضل ، ٣١ آذار ١٩٠٨ .
٣. ملف رقم ٨٦ ، تعيين سليم البشري على مشيخة الأزهر ، ٢٣ أيلول ١٩٠٩ .
٤. ملف رقم ١/١ اس ، قرار ملكي بتأليف لجنة من وزير الحقانية لبحث مشروع اعادة تنظيم الجامع الأزهر ٢٥ حزيران ١٩١٠ .
٥. ملف رقم ٤٢٣ ، مذكرة بخصوص الحصول على الشهادة العالمية ، بتاريخ ٢١ نيسان ١٩١١ .
٦. ملف رقم ٥٦ ، لائحة الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية ، ٩ آذار ١٩١٤ .
٧. ملف رقم ٥٣٤ ، مدرسة القضاء الشرعي وتبعية إدارتها لوزارة الحقانية ، ٢١ آب ١٩١٦ .
٨. ملف رقم ٦٦٧ ، كشف بأسماء الطلاب المشاغبين والتي أرسلها المراقبون عن الطلبة الأزهريين لمجلس إدارة الأزهر ، ١٨ نيسان ١٩٢٠ - ١٩٢٧ .
٩. ملف رقم ٢/ب ، مجلس إدارة الأزهر (العقوبات) ، قطع الجراية عن الطالب عبد الحميد عزام من روق الصعايدة ، ٦ آب ١٩٢٥ .
١٠. ملف رقم ٥٦ ، النظر في قانون الجراية في الأزهر ، ١٢ أيار ١٩٢٥ .
١١. ملف رقم ١٠١٤ ، ميزانيات وحسابات ، ١٣ نيسان ١٩٢٨ .
١٢. ملف رقم ٢٨ ، بتعين الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية ، ٢ أيار ١٩٢٨ .
١٣. ملف رقم ٥٧ ، بتعيين شيخ الجامع الأزهر محمد الظواهري ، ٣ تموز ١٩٢٩ .

١٤. ملف رقم ١٢/٤ ، بتعين محمد الفحام وكيلاً للجامع الأزهر ، ٢٩ أيار ١٩٢٩ .
١٥. ملف رقم ١٣/٤ ، بتعين عبد المجيد سليم شيخاً للسادة الحنفية ، ٢٥ نيسان ١٩٢٩ .
١٦. ملف رقم ٤٩ ، بتعين محمد عبد اللطيف الفحام ضمن هيئة كبار العلماء ، ، ٢٩ نيسان ١٩٣١ .
١٧. ملف رقم ٢٦/٤ ، بقبول استقالة الشيخ محمد الظواهري ، ١٨ نيسان ١٩٣٥ .
١٨. ملف رقم ٩٢١٥ ، مرسوم بإنشاء قسم في كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر لتدريس علم تجويد القرآن الكريم وفن القراءات ، ١٣ تشرين اول ١٩٣٩ .
١٩. ملف رقم ٢٨٨ ، مذكرة بخصوص إنشاء المكتبة الأزهرية ، ١٨ نيسان ١٩٤٣ .
٢٠. ملف رقم ٢٠١٦١ ، مرسوم بإنشاء معهد ديني في سوهاج ، ١٢ آذار ١٩٤٦ .
٢١. ملف رقم ٢٠/١ ، أمر ملكي بتعين محمد عبد اللطيف مديراً للجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦ .
٢٢. ملف رقم ١٦٠ ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ٢٩ أيلول ١٩٤٨ .
٢٣. ملف رقم ١٧٣ ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ١٨ آب ١٩٤٩ .
٢٤. ملف رقم ٦/١٤ ، أمر ملكي بتعين الشيخ عبد المجيد سليم على مشيخة الأزهر ، ٨ أيار ١٩٥٢ .
٢٥. ملف رقم ٤٨٦ ، محضر اجتماع اللجنة المشكلة لبحث السياسة التعليمية في الأزهر ، ١٦ نيسان ١٩٥٢ .
٢٦. ملف رقم ٣/٥١ ، بتعين حضرة الشيخ محمد الخضر حسين شيخاً للأزهر ، ١١ أيلول ١٩٥٢ .
٢٧. ملف رقم ٢١٥٠٩ ، نبذة تاريخية بتطور الإصلاح في الأزهر ، ١٥ حزيران ١٩٥٢ .
٢٨. ملف رقم ٣ /٣٤ ، مذكرة بخصوص إنشاء درجة لمدير مكتبة الأزهر ، ٨ أيلول ١٩٥٢ .
٢٩. ملف رقم ٤٧٨٢ ، بيان بشأن الأحداث الجارية في تونس والجزائر والمغرب ، ١٨ كانون اول ١٩٥٢ .

٣٠. ملف ١٨ / ٦ ب ، صورة الخطاب الذي أرسل الى الرئيس محمد نجيب بخصوص منع المخدرات ، رقم الملفه، ٢٩ كانون ثاني ، ١٩٥٣ .
٣١. ملف رقم ٢٤٥٩ ، بيان استنكار ، ٣٠ آب ١٩٥٣ .
٣٢. ملف رقم ٨٧١ ، بيان بشأن الاعتداءات المتكرر من الفرنسيين على المغرب، ١٦ كانون أول ١٩٥٣ .
٣٣. ملف رقم ٢٦٣ ، الإحصاء المبدئي للتعليم الابتدائي الأزهرى ، ١٥ حزيران ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .
٣٤. ملف رقم ٢١٥٨٨ ، مذكرة إيضاحية للقانون ٤٩٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل مواد من المرسوم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، ٢٩ أيلول ١٩٥٤ .
٣٤. ملف رقم ٢٣١ ، رسالة من الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الشيخ عبد المجيد سليم الى الشيخ علي كاشف الغطاء ، ٢٩ آب ١٩٥٤ .
٣٥. ملف رقم ٢٧٠ ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ٢٥ نيسان ١٩٥٤ .
٣٦. ملف رقم ٢٦٣ ، الإحصاء المبدئي للتعليم الابتدائي الأزهرى ، ١٢ أيار ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .
٣٧. ملف رقم ٢٦٣ ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .
٣٨. ملف رقم ٢١١٤ ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ١٩٥٥ .
٣٩. ملف رقم ٦٤٤ ، تقرير المفتش العام المرفوعة الى مدير إدارة الأزهر بخصوص إحصاء بعدد طلاب المعاهد الدينية الأزهرية ، ٢١ حزيران ١٩٥٥ .
٤٠. ملف رقم ١٧ / ٧٦ ، تبرع الأزهر الحكومي للأسر الشهداء وقوات الدفاع ، ١٢ تشرين ثاني ١٩٥٦ .
٤١. ملف رقم ٥٧ ، قرار مشيخة الأزهر وقف الدراسة ، ٣١ تشرين أول ١٩٥٦ .
٤٧. ملف رقم ٢١٥٩٤ ، قرار رئيس الجمهورية بشأن أعضاء هيئة التدريس ، ٢٠ تشرين ثاني ١٩٥٦ .
٤٨. ملف رقم ٤٣٨ ، قرار بشأن استقلال الجزائر ، ٣١ كانون ثاني ١٩٥٧ .

٤٩. ملف رقم ٢١٥٩١، مذكرة وقرار لرئيس الجمهورية بشأن التنظيم الإداري للأزهر ، ٢ تموز ١٩٥٨.
٥٠. ملف رقم ١٢٠، نداء من شيخ الجامع الأزهر إلى أبناء العروبة والإسلام، ٢٣ تشرين أول ١٩٥٨.
٥١. ملف رقم ١٢٤٣ ، اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، ٦ كانون أول ١٩٥٩ .
٥٢. ملف رقم ٤٥٥ ، الفتوى التي أصدرها الشيخ محمود شلتوت بشأن جوز التعبد بمذهب الشيعة الإمامية ، ١٧ آذار ١٩٥٩.
- ٥٣ . . ملف رقم ٢٤٨٤ ، خطة الدراسة والمناهج ، ١٧ تشرين أول ١٩٥٩ .
٥٤. ملف رقم ٤٥٦ ، قانون اعادة تنظيم الأزهر ، ٢٣ حزيران ١٩٦١ .
٥٥. ملف رقم ١٣ / ٥٦ ، مذكرة الى وزارة شؤون الأزهر بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، ١٥ آب ١٩٦١ .
٦٢. ملف رقم ٥٢ ، وزارة شؤون الأزهر ، مذكرة الى وزير التربية والتعليم بخصوص مباني جامعة الأزهر ، ٢٤ نيسان ١٩٦١.
٦٣. ملف رقم ٤ ، ملف مباني جامعة الأزهر ، ٢١ أيلول ١٩٦١ .
٦٤. ملف رقم ٥٧ ، لجنة التخطيط لكلية البنات الإسلامية ، ١٢ نيسان ١٩٦٢ .
٦٥. ملف رقم ١٠ / ٦ / ١١٤ ، تقدير مشروع المباني للأزمة لجامعة الأزهر ، ١٤ حزيران ١٩٦٢.
٦٦. ملف رقم ٥٩ ، قرار رقم ٣/ بشأن تشكيل لجنة لتحديد احتياجات جامعة الأزهر وفروعها من المباني الجامعية ، الجلسة الأولى في ١٣ كانون ثاني ١٩٦٢ .
٦٧. ملف رقم ٩٠ / ١ ، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية ، ١٥ أيار ١٩٦٢ .
٦٨. ملف رقم ١٢ / ب ، بيان بأعضاء مجمع البحوث الإسلامية المعنيون بالقرار الجمهوري ٥٦ ، ١٣ كانون ثاني ١٩٦٢.
٦٩. ملف رقم ٣٦ / ١ ، تقرير عن نشاط المكتبة الأزهرية ، ١٨ كانون أول ١٩٦٣ .
٧٠. ملف رقم ٧٩ / م ٢ ، تقرير بشأن سير العمل في البحوث الإسلامية ، ٢٤ نيسان ١٩٦٣ .

٧١. ملف رقم أ١ ، مشروع لللائحة المؤقتة لتنظيم العمل بمجمع البحوث الإسلامية ، ٣٠ أيلول ١٩٦٤ .
٧٢. ملف رقم ٢٤٣ / ٧-٣ ، لائحة الداخلية للمشروع الطلاب الوافدين ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٤ .
٧٣. ملف رقم ٢٤٣ / ٤-٦ ، مذكرة بخصوص إقامة الطلاب الوافدين ، ٣ آذار ١٩٦٥ .
٧٤. ملف رقم ٥٤١ ، قرر نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء مديريات إقليمية ، ١١ تشرين ثاني ١٩٦٥ .
٧٥. ملف رقم ١٢٨٥ ، معادلة الشهادات الأزهرية بشهادات الأخرى ، ٢٩ تشرين ثاني ١٩٦٥ .
٧٦. ملف رقم ٢٦ / أ ، مذكرة بشأن موافقة مدير دار الكتب المصرية بتقديم المساعدة الى المكتبة الأزهرية ، ١٢ آب ١٩٦٥ .
٧٧. ملف رقم ١٣٥ ، برقية من شيخ الجامع الأزهر الى سفير إيران في القاهرة بخصوص القضية الفلسطينية ، ٢ أيار ١٩٦٥ .
٧٨. ملف رقم ٤١٢ ، دعوة شيخ الأزهر الى الشيخ علي كاشف الغطاء لحضور المؤتمر الثالث للمجمع البحوث الإسلامية ، ٦ حزيران ١٩٦٦ .
٧٩. ملف رقم ١٧/١ ، قرار وزير شؤون الأزهر رقم ٨ بشأن اختيار المبعوثين من الأزهر ، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ .
٨٠. ملف رقم ٧ ، وضع مكافأة لموظفي المكتبة الأزهرية جزاء انجازهم فهرس للمكتبة الأزهرية ، ١١ حزيران ١٩٦٦ .
٨١. ملف رقم ٣٢٣ ، تعيين مدير عام للمعاهد الأزهرية ، ١٢ أيار ١٩٦٧ .
٨٢. ملف رقم ٣٢٣ ، تعيين مدير عام للمعاهد الأزهرية ، ٢٦ أيلول ١٩٦٧ .
٨٣. ملف رقم ٢٨ / ٣ ، طلب طبع ونشر وتوزيع كتب القرآن الكريم في أوروبا ، ٧ آذار ١٩٦٧ .
٨٤. ملف رقم ١٧/١٨٦ ، بيان عددي بالطلاب الوافدين الى الأزهر من أنحاء العالم الإسلامي ١٥ نيسان ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .
٨٥. ملف رقم ٥٨٣ ، إحصاء التعليم بالمعاهد الأزهرية ، ١٤ أيلول ١٩٧٠ .

٨٦. ملف رقم ٤ (و) / ٩٤ ، مشروع ميزانية الجامع الأزهر ، ١٤ حزيران ١٩٥٥ - ١٩٧٠ .
٨٧. ملف رقم ٣١٤ / ٣٩ ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١١٥ بتعين الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية ، ٢٨ حزيران ١٩٧٠ .
٨٨. ملف رقم ٥٨٣ ، إحصاء التعليم بالمعاهد الأزهرية ، ٢٣ نيسان ١٩٧١ .
٨٩. ملف رقم ١٤٩٥ ، نشاط جمهورية مصر العربية الإسلامية بالخارج ، ١٢ نيسان ١٩٧١ .
٩٠. ملف رقم ٣٨ ، مذكرة بخصوص البحوث التي أحييت الى لجنة البحوث الفقهية ، ١٦ كانون الأول ١٩٧٢ .
٩١. ملف رقم ١٢٧ ، إدارة المعاهد الدينية بيانات عن العام الدراسي ١٩٧١ - ١٩٧٢ .
٩٢. ملف رقم ٤٨ / أ ، محضر اجتماع اللجنة المشكلة لبحث السياسة التعليمية في الأزهر ، جلستها المنعقدة ٢٥ حزيران ١٩٧٢ .
٩٣. ملف رقم ٣٧ ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، رقم الملفه ، ٨ تشرين أول ١٩٧٢ .
٩٤. ملف رقم ٣٦٤ ، قرارات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية وتوصياته ، تشرين أول ١٩٧٢ .
٩٥. ملف رقم ١٨ ، بيان الأزهر حول استثمار الأموال في البنوك ، ٢ كانون أول ١٩٧٢ .
٩٦. ملف رقم ٤٢ / هـ ، مذكرة مرفوعة الى وزير الأوقاف وشئون الأزهر بشأن الإنتاج المسرحي والتمثيل ، ١٩ شباط ١٩٧٢ .
٩٧. ملف رقم ٢٤ ، بيان عددي بالمنح الدراسية ، ١٠ كانون أول ١٩٧٢ .
٩٨. ملف رقم ١ / أ ، بخصوص تقنين الشريعة الإسلامية ، ٢٢ كانون أول ١٩٧٣ .
٩٩. ملف رقم ١٤٠ / هـ ، بيان للمجاهدين والمحاربين والعرب ، ٢٧ شباط ١٩٧٣ .
١٠٠. ملف رقم ٣٦ / ب ، محضر اجتماع مجمع البحوث الإسلامية ، ١٥ كانون أول ١٩٧٣ .

١٠١. ملف رقم ١/٦٢ ، البيان الذي أصدرته اللجنة التي شكلها مجمع البحوث الإسلامية لإعلان رأيه في موضوع تمثيل شخصية الرسول والأنبياء ، ٩ كانون ثاني ١٩٧٣ .
١٠٢. ملف رقم ٦٦ ، تقرير وزير شؤون الأزهر إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة بيان عن ميزانية جامعة الأزهر ، ١١ نيسان ١٩٧١ - ١٩٧٤ .
١٠٣. ملف رقم ٦٠/٢ ، مظلمة مرفوعة من جماعة الوعظ والدعوة الإسلامية الى وزير المعارف العمومية ، ٢٠ أيار ١٩٧٥ .
١٠٤. ملف رقم ٢٩/د ، بيان مشيخة الأزهر بشأن فلم محمد رسول الله ، ٩ أيار ١٩٧٦ .
١٠٥. ملف رقم ٢٦ / ١ ، مؤتمر الهيئات والجماعات في مصر ، ٩ أيلول ١٩٧٧ .
١٠٦. ملف رقم ٢٦ ، محضر اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر تطبيق الشريعة الإسلامية ، ١٧ تموز ١٩٧٨ .
١٠٧. ملف رقم ٣٤ ، مذكرة مرفوعة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص مكافحة المخدرات ، ١٨ أيلول ١٩٧٨ .
١٠٨. ملف رقم ١٠٢٦ ، بيان في تولي المرأة في سلك القضاء ، ٢ حزيران ١٩٨١ .
١٠٩. ملف رقم ٩٢/ب ، بيان بشأن أنواع الزواج ، ٣ حزيران ١٩٨١ .
١١٠. ملف رقم ٥٨٣ ، دارة الإحصاء المركزي ، تقرير المفتش العام المرفوع الى إدارة الأزهر ، ١٩٦٧ - ١٩٨١ .
١١١. ملف رقم ٦٧ ، مشروع الميزانية الجامع الأزهر ، ١٩٥٣ - ١٩٨١ .
١١٢. ملف رقم ٣٠ ، لجنة شؤون الطلاب الوافدين الجلسة العاشرة ، ١٢ حزيران ١٩٨١ .
١١٣. ملف رقم ٢٧ ، بيان بعدد المنح الأزهرية ، ١٣ أيار ١٩٨١ - ١٩٨٢ .
١١٤. ملف رقم ١٢/س ، بيان من الأزهر بشأن الأحداث الجارية في إيران ، ٤ تموز ١٩٨٧ .
- ب. محفوظات الأزهر في مؤسسة كاشف الغطاء :

١. ملف رقم ٤ / ١٤ ، رسالة من الشيخ محمد تقي ألقى الى محمد حسين كاشف الغطاء ، ٢٦ تموز ١٩٥٢ .
٢. ملف رقم ٢٨ / و ، كلمة حول الوحدة الإسلامية للشيخ علي كاشف الغطاء ، ١٠ نيسان ١٩٥٣ .
٣. ملف رقم ٢١١ ، مراسلة شيخ الأزهر محمود شلتوت الى السيد الحكيم ، ٢٤ أيلول ١٩٥٩ .
٤. ملف رقم ١١٣ ، برقية الشيخ محمود شلتوت الى السيد الحكيم ، ١١ نيسان ١٩٥١ .
٥. ملف رقم ٢١٥ ، رسالة السيد محسن الحكيم الى الشيخ محمود شلتوت ، ٢٤ نيسان ١٩٥١ .

ثانياً / الوثائق المنشورة :

أ. محاضر مجلس الشعب :

١. الفصل التشريعي الأول، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة ٣٤ ، ٢٤ كانون أول ١٩٥٧ .
 ٢. الفصل التشريعي الأول ، دورة الانعقاد العادية الأولى ، مضبطة الجلسة ٩ ، ٢٠ آب ١٩٥٧ .
 ٣. الفصل التشريعي الثالث ، دورة الانعقاد الاعتيادية الثانية مضبطة الجلسة ٢٨ ، ٢٢ تموز ١٩٦١ .
 ٤. الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الاعتيادية الثانية ، مضبطة الجلسة ٣٥ ، ٢٨ شباط ١٩٧٨ .
 ٥. الفصل التشريعي الثاني ، دورة الانعقاد الاعتيادية الثالثة مضبطة الجلسة ٥٥ ، ٣ آذار ١٩٧٩ .
 ٦. الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد الاعتيادية الأولى ، مضبطة الجلسة ٥٥ ، ١٩ شباط ١٩٨٠ .
- ب. الدار العربية للوثائق (د.ع.و) ، ملف العالم العربي (بيروت) ، وزارة الإعلام (مركز التوثيق الإعلامي) جمهورية العراق .

١. الوثائق الخاصة بمصر :

١. د.ع.و ، ملف العالم العربي ، الأخوان المسلمون ، م-٤ / ١١٠٩ .
٢. د.ع.و ، ملف العالم العربي ، الحركات الدينية المتطرفة ، م-٣ / ١١١٠ .
٣. د.ع.و ، ملف العالم العربي ، نظام الحكم ، م-١ / ١١١٢ .

٤. د.ع.و ، ملف العالم العربي ، نظام الحكم ، م - ٢ / ١١٠١ .

ج . المطبوعات الحكومية :

١. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، الأزهر بين القديم والحديث ، (القاهرة ، د.ت)
١٠. مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣٠) .
١١. مرسوم باعتماد للائحة الداخلية للمعاهد الدينية ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣١) .
١٢. لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠ ، مشروع مقدم لصاحب العطفة محمد سعيد باشا قائم مقام الحضرة الخديوي ورئيس النظارة ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٢٨) .
١٣. رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، الكتاب رقم ١٨٨ من مطبوعات المجلس للدورة الثانية عشرة ، أيلول - حزيران ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، تحت عنوان جامعة الأزهر ، واقعها - مشكلاتها - مقترحات لتطويرها .
١٤. دليل رسائل التخصص والعالمية (القاهرة ، جامعة الأزهر ، أدرة العامة للدراسات العليا والبحوث ، د.ت).
١٥. وزارة شؤون الأزهر ، بيانات إحصائية عن جامعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٧١) .
١٦. تقرير مدير جامعة الأزهر عن العام الجامعي ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ، (القاهرة ، ١٩٦٤) .
١٧. جامعة الأزهر ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة ، بيان بالوافدين للدراسات العليا بالخارج ١٩٨٠ - ١٩٨١ .
١٨. جامعة الأزهر ، إدارة التخطيط والإحصاء والمتابعة ، بيان الخرجين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ .
١٩. تقويم جامعة الأزهر ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٦٤) .
٢. إدارة الإعلام ، جامعة الأزهر في ظل التطوير الجديد (مفخرة من مفاخر الثورة) منشورات جامعة الأزهر - أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية والإعلام ، (القاهرة ، د.ت) .
٢٠. بيان ٣٠ آذار ، دار الأحد البحيري ، (بيروت ، ١٩٦٨) .

٢١. لجنة التعريف بالإسلام ، بطل العروبة والإسلام جمال عبد الناصر ، المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢٢. مجموعة الفتاوى الإسلامية ، مج ٤ ، دار الإفتاء المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨١) .
٢٣. وزارة الأوقاف ، قوانين الوقف والقوانين المتعلقة بها ، مطبعة الأوقاف ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢٤. الفتاوى الإسلامية ، مج ١٣ ، دار الإفتاء ، (القاهرة ، ١٩٨٤) .
٢٥. الدساتير المصرية ١٨٠٥ - ١٩٧١ ، مركز التنظيم والميكرو فيلم ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
٢٦. محمد عطية خميس ، مشروعات قوانين القصاص والديات والحدود الشرعية ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
٣. الهيئة العامة للاستعلامات ، الأزهر في إلف عام ، مسلسل (١٩٦) ، (د. م. ، ١٩٨١) .
٤. تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة ، ١٩٩٦) .
٥. إدارة الإعلام ، جامعة الأزهر في ظل التطوير الجديد (مفخرة من مفاخر الثورة) منشورات جامعة الأزهر - أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية والإعلام ، (القاهرة ، د.ت) .
٦. الشئون العامة بوزارة الأوقاف ، الأوقاف اشتراكية عريقة ، (القاهرة ، ١٩٦٣) .
٧. مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٤٠) .
٨. الأزهر تاريخه وتطوره ، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٩. الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ، لائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية ، المطبعة المعاهد الدينية ، (القاهرة ، ١٩٣١) .

ثالثاً : الكتب الوثائقية :

١. مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

رابعاً: الرسائل والاطاريح غير المنشورة :

أ . الرسائل :

- ١ . أسيه إبراهيم أحمد أبو القاسم ، جهود الشيخ محمود شلتوت في الفقه الإسلامي ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ،كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية ، ٢٠١٥) .
- ٢ . بلال سليمان الصرايرة ، حلف بغداد والمملكة الأردنية الهاشمية ، رسالة ماجستير (منشورة) ، (جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٧) .
- ٣ . حيدر لفته سعيد ، المعز لدين الله الفاطمي وأثره في المغرب ومصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب، ٢٠٠٥) .
- ٤ . سارة صبار الحمزاوي ، هدى شعراوي رائدة حركة التغيير في واقع المرأة العربية ١٨٧٩-١٩٤٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٥) .
- ٥ . ثائر صائب صالح ، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٥٢-١٩٦٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الانبار ، كلية الآداب ، ٢٠١٠) .
- ٦ . حيدر نزار عطية ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من خلال الدراسات الأكاديمية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي العربي للدراسات العليا ، ٢٠٠٢) .
- ٧ . حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي ١٩٣٣-١٩٨٧ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٣) .
- ٨ . حسين جبار شكر ألبياتي ، موقف مصر من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٠) .
- ٩ . هدى محمود جاد شريف ، موقف البهي من الفكر الإسلامي الفلسفي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، (كلية أصول الدين ، قسم العقيدة والفلسفة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٢) .
- ١٠ . هنادي زعل مسعود الهنداوي ، السلطان قانصوة الغوري ونهاية دولة المماليك ١٥٠٠-١٥١٧ م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة اليرموك ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢) .
- ١١ . هناء عبد الزهرة حسن ، دور الأمم المتحدة في مشكلة الصحراء الغربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٥) .

١٢. علاء محسن صادق الاعرجي ، الأسهامات الفكرية لعلماء الشيعة ومفكرهم في مجلة رسالة الإسلام القاهرية ١٩٣٩-١٩٧٢ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية التربية بنات ، قسم التاريخ ، ٢٠١٦) .
١٣. محمد عبد الصبور محمد ، تطور التعليم في المعاهد الأزهرية بمحافظة سوهاج في القرن العشرين دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة سوهاج ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٥) .
١٤. محمد طه بركات، دور الأعلام الديني الإسلامي في مجال الدعوة الى تنظيم الأسرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الأعلام ، قسم العلاقات العامة) ، ١٩٨١ .
١٥. ماجدة علي صالح ، الاستعمار الجديد في المنطقة العربية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) .
١٦. مؤمن عبد الحميد ، عوامل تحول تلاميذ التعليم الأزهرى الى التعليم العام في مصر دراسة حالة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٥) .
١٧. مؤيد إبراهيم كاظم ، الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٨٤) .
١٨. يوسف محمد عيدان ، التطورات السياسية الداخلية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠٠٤) .
١٩. عبد الحميد عبد الله سلام ، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها عام ١٩٦١ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الأزهر ، كلية التربية ، قسم الادارة التربوية والتخطيط التربوي ، ١٩٧٥) .
٢٠. عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والحياة الإجتماعية والسياسية في مصر ١٧٩٨-١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠١٤) .
٢١. عتاب حمود أسفيح الزيدي ، انتفاضة احمد عرابي في مصر ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩) .

٢٢. نبراس محمد حسن إسماعيل ، العنف دراسة تحليلية في الأطروحات الفكرية الإسلامية المعاصرة حركة الأخوان المسلمين في مصر نموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، فرع الفكر السياسي ، ٢٠١٢) .
٢٣. صفا سلام تايه ، القمص سرجيوس ودوره الفكري والسياسي في مصر (١٨٨٣-١٩٦٤) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، قسم تاريخ ، ٢٠١٦) .
٢٤. شهد حازم لويس ، كمال الدين حسين ودوره العسكري والسياسي في مصر حتى عام ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١٦) .
٢٥. شاكر زيدان جابر ، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسية ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، (جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩) .
٢٦. جميل عرفة منتصر ، دور علماء الأزهر في مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الإسكندرية - كلية الآداب ، ١٩٨٠) .
٢٧. عيشة حسن بركات ، دور علماء الأزهر في المجتمع المصري في الفترة من ١٨٨٢-١٩١٤ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم تاريخ - ٢٠١٠) .
٢٨. لمى عباس محمد ، العلاقات المصرية السعودية ١٩٥٨-١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، ٢٠١٠) .
٢٩. سامية حسن إبراهيم ، الأزهر والسياسة المصرية من ١٩١٩ - ١٩٢٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ١٩٧٨) .

ب. الأطاريح :

١. أمية حسني أبو السعود ، دور المعارضة الدينية في السياسية الإيرانية في الفترة ١٩٢٤-١٩٧٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٨٥) .
٢. أحمد ماجد عبد الرزاق ، التطورات الاقتصادية في مصر وانعكاساتها الاجتماعية دراسة تاريخية ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم تاريخ ، ٢٠١٣) .

٣. أبو الحمد الوفا زيدان ، العدالة الاجتماعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالأزهر من منظور إسلامي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية البنات ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٣) .
٤. أحمد عبد الرحمن ، تطوير التعليم الجامعي الأزهرى في مصر على ضوء التحديات والتغيرات العالمية المعاصرة تصور مقترح ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الأزهر ، كلية التربية ، قسم أصول التربية ، ٢٠١٠) .
٥. أنعام سيد عبد الجواد ، الوضع الاجتماعي للمرأة في القانون المصري المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع) ، ١٩٨٠ .
٦. أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر دراسة تطبيقية للسياسة الاقتصادية ١٩٧٤-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٥) .
٧. بسام عبد السلام حميد البطوش ، الفكر الاجتماعي في مصر ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٢) .
٨. جاسم محمد حسن العدول ، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الموصل، كلية التربية ، ٢٠٠٤) .
٩. حسن عبد المالك محمود ، الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في جامعة الأزهر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الأزهر ، كلية التربية ، قسم الإدارة والتخطيط التربوي ، ١٩٨٢) .
١٠. ورود نوري حسين ، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الحاكمة في عصر المماليك الشراكسة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة واسط ، كلية التربية ، ٢٠١٥) .
١١. وسن سعيد الكرعوي ، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ٩٤٦ - ١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القادسية ، كلية التربية ، ٢٠٠٧) .
١٢. علي السيد احمد طنش ، تحديث المجتمع المصري والتعليم بالأزهر بين تخريج الداعية والعالم الداعية دراسة تاريخية مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية ، قسم المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩١) .

١٣. عبد الجواد صابر إسماعيل ، مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، (جامعة الأزهر ، كلية للغة العربية ، ١٩٧٨) .
١٤. عرفات عبد العزيز سلمان ، رسالة الأزهر الثقافية في بعض الدول إفريقيا (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية المقارنة والإدارة العامة ، ١٩٧٢) .
١٥. عايدة فؤاد إبراهيم ، تكافؤ الفرص التعليمية بين الإناث والذكور في التعليم قبل الجامعي دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة عين شمس ، كلية التربية ، قسم المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩٢) .
١٦. مصطفى عبد الرحمن إبراهيم ، النتاج الأدبي للشيخ عبد المتعال الصعيدي موضوعاته وخصائصه ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية اللغة العربية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) .
١٧. رنا عبد الرحيم حاتم ، الجماعات والتنظيمات الإسلامية في مصر ١٩٧٠-١٩٨١ ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، قسم تاريخ ، ٢٠١٦) .

خامساً : كتب القواميس والموسوعات :

أ. القواميس :

١. أحمد عطية الله ، القاموس الإسلامي ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ١٩٤-٢٠٤

ب. الموسوعات :

١. الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة ، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) .
٢. جمال حسن عبيدة ، موسوعة شيوخ الأزهر منذ تأسيسه ولغاية اليوم ، المطبعة الرشاد ، (بيروت ، ٢٠١٣) .
٣. لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، دار الشروق ، ط٢ ، (القاهرة ، ١٩٩٧) .
٤. عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات ، ط٣ ، (بيروت ، ١٩٨٣) .

٥. عبد الرحمن زكي، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة ، ١٩٧٣)

سادساً : الكتب العربية والمعربة :

١. أنور الجندي ، تطور الصحافة العربية في مصر، مطبعة الرسالة ، (القاهرة ، ١٩٥٦) .
٢. إبراهيم خليل احمد، الأستشراق وصلتها بالامبريالية العالمية ، مكتبة الوعي العربي، (القاهرة ، ١٩٧٢) .
٣. أبن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تقديم وتعليق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ج ١١ .
٤. أبن خلكان ، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ، (د.ت ، دمشق) ، ج ١ .
٥. أبى بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه ، دار إحياء ، (د.م ، ١٩٧٥) ، ج ١ .
٦. أحمد العلونة ، ذيل الأعلام ، دار المنارة ، (جدة ، ١٩٩٨) .
٧. احمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) .
٨. أحمد بن إدريس القرافي ، الفروق ، ج ٢ ، دار إحياء الكتب العربية ، (القاهرة ، ١٣٤٤هـ) .
٩. أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي ، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، المكتب الإسلامي ، (بيروت ، ١٣٩٧هـ) ، ج ٤ .
١٠. احمد تيمور ، أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث (تراجم نخبة من رجالات العلم والأدب والدين والإصلاح في مصر والشام والعراق والحجاز وتونس والجزائر) ، تقديم محمد يوسف ، لجنة نشر المؤلفات التيمورية ، (القاهرة ، ١٩٦٧) .
١١. احمد حسين الصاوي ، فجر الصحافة في مصر ، دراسة في أعلام الحملة الفرنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٧٥) .
١٢. احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو: البحث عن الاشتراكية ، دار الموقف العربي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .

١٣. احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ، مطبعة شفيق باشا ، (القاهرة ، ١٩٢٦) .
١٤. احمد شفيق مذكراتي في نصف قرن ، عباس حلمي الثاني ، القسم الأول من يناير سنة ١٨٩٢-١٩٠٢ ، (القاهرة ، ١٩٣٦) ، ج ٢ .
١٥. احمد شلبي ، تاريخ التربية الإسلامية ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٤٠) .
١٦. أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عهد محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٣٨) .
١٧. احمد عزت عبد الكريم وعبد الحميد البطريق وآخرون ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطابع الأخبار ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
١٨. احمد عطية أبو الحاج ، الأحكام الشرعية لأحوال الشخصية ، دار الأمان للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٥) .
١٩. أحمد محمد الحوفي ، الجهاد ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢٠. احمد محمد عوف ، الأزهر في ألف عام ، سلسلة البحوث الإسلامية (١٢) ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
٢١. أسامة أحمد شاكر ، من أعلام العصر ، (القاهرة ، ٢٠٠١) .
٢٢. إسماعيل الدفتار وجمال ماضي وآخرون ، الدين والعلم في مواجهة المخدرات ، (القاهرة ، ١٩٩٤) .
٢٣. الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، التمدن والحضارة والعمران ، دراسة وتحقيق ، محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ج ١ .
٢٤. البحث عن الذات قصة حياتي ، ط ٣ ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٩) .
٢٥. الجامعة التونسية ، الملتقى الإسلامي المسيحي ، الضمير المسيحي والضمير الإسلامي في مواجهة لتحديات النمو ، مركز دراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، (تونس ، د.ت) .
٢٥. الحسيني هاشم ، مجمع البحوث الإسلامية ، اللجنة العليا للاحتفال بالأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .

٢٦. السعيد حجاج وعبد العزيز غنيم ، في أثناء الثورة المصرية ١٩١٩ ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٢٧. السيد الشحات احمد حسن ، تطوير التعليم المدني (دراسة تحليلية في مصر ١٨٠٠-١٩٢٣ ، سلسلة المكتبة العربية للدراسات التربوية ، (القاهرة ، ١٩٨٥) .
٢٨. السيد عبد الحافظ عبد ربه ، فلسفة الجهاد في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني ، (بيروت ، ١٩٧٢) .
٢٩. الفتاوى الإسلامية ، مج٧، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٢) .
٣٠. الفتاوى الإسلامية ، مج٩ ، دار الإفتاء المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٤) .
٣١. المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ، دار الفكر الحديث للنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٠) .
٣٢. أمين سامي ، تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة ، ج٢ ، المطبعة الأميرية ، (القاهرة ، ١٩٣٦) .
٣٣. أنور الجندي ، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية ، مطبعة الرسالة ، (القاهرة ، د. ت) .
٣٤. أنور الجندي ، المخططات التلمودية اليهودية الصهيونية في غزو الفكر الإسلامي ، ط٢، دار الاعتصام ، (القاهرة، ١٩٧٧) .
٣٥. أنور الجندي ، المرأة المسلمة في وجه التحديات ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٦٥) .
٣٦. أنور الجندي ، تاريخ الصحافة الإسلامية ، مطبعة دار الأنصار ، (القاهرة ، ١٩٣٥) ، ج١ .
٣٧. أنور السادات، البحث عن الذات ، قصة حياتي، المكتبة المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٨) .
٣٨. أيمن قائد ، وفاء شعب ، في مواجهة أحداث ١٨ ، ١٩ ، كانون ثاني ١٩٧٧ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
٣٩. بثينة عبد الرحمن ياسين ، جمال عبد الناصر وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٠) .

٤٠. بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة ، محمد الجوهري وعليا شكري وآخرون ، ط٢ ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٨) .
٤١. بيان للناس من الأزهر الشريف ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ج٢ .
٤٢. جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، دار مكتبة الحياة ، ج٢، (بيروت ، د.ت) .
٤٣. جرجي زيدان ، مصر العثمانية ، ، تحقيق : محمد حرب ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٩٤) .
٤٤. جلال احمد أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة في مصر، المركز العربي للبحث والنشر ،(القاهرة ، ١٩٨٢) .
٤٥. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٦م) ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ج٢ .
٤٦. جلال يحيى ، مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥ ، منشأة المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٦٩).
٤٧. جمال الدين سرور ، العصر الفاطمي ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٤٨. جمال حسن عبيدة ، موسوعة شيوخ الأزهر منذ تأسيسه ولغاية اليوم، مطبعة الرشاد،(بيروت ، ٢٠١٣) .
٤٩. جودة عبد الخالق ، الانفتاح ، الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٢)
٥٠. جيهان السادات ، امرأة من مصر ، المكتبة المصرية الحديثة ، (القاهرة ، ١٩٨٨) .
٥١. حامد ربيع ، الدعاية الصهيونية حول تأصيل نظرية التعامل النفسي في التقاليد السياسية اليهودية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (القاهرة ، ١٩٧٥) .
٥٢. ، الحرب النفسية في المنطقة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٤) .

٥٣. ، الصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٦) .
٥٤. حماده حسني ، جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف ١٩١١-١٩٦١ دراسة تاريخية ، مكتبة بيروت ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) .
٥٥. حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، (العصر العباسي الثاني في الشرق ومصر والمغرب والأندلس ٤٤٧هـ - ٦٥٦هـ ، ١٠٥٥م-١٢٥٨م) ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ج.٤
٥٦. حسن العشماوي ، الإخوان والثورة ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
٥٧. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨٤) .
٥٨. حسنين ربيع ، العصر الأيوبي والعصر المملوكي ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٥٩. حسنين ربيع ، العصر الأيوبي والعصر المملوكي ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٦٠. حسين القاضي ، موقف الأزهر وعلمائه من جماعة الإخوان دراسة تاريخية وثائقية ، دار المقطم للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ٢٠١٦) .
٦١. حلمي نصر ، الأقلية الإسلامية في البرازيل وكندا حمايتها ، المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية ، الأمانة الفنية لمجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٨) .
٦٢. حمد أبو زهرة ، قانون الأحوال الشخصية ، مطبعة الفكر العربي ، ط٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٦) .
٦٣. حورية توفيق مجاهد ، نظام الحزب الواحد في إفريقيا بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٧٦) .
٦٤. حيدر حب الله ، سؤال التقريب بين المذاهب أوراق جادة ، مؤسسة الانتشار العربي ، (بيروت ، ٢٠١٠) .

٦٥. دانييل كريسيولوس ، ظهور شيخ الإسلام باعتباره الزعيم الديني البارز في مصر ، في أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (أذار-نيسان) ١٩٦٩ ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ج ١ .
٦٦. دريد عبد القادر نوري ، سياسة صلاح الدين الأيوبي في بلاد مصر والشام والجزيرة ١١٧٤-١١٩٣ ، مطبعة الإرشاد ، (بغداد ، ١٩٧٦) .
٦٧. دلال يسن ، التعليم الأزهرى قبل الجامعي بين الماضي والحاضر توجهات لتطويره ، دار الفكر العربي ، (القاهرة - ٢٠١٠) .
٦٨. نوقان قرقوط ، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥-١٩٣٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٢) .
٦٩. رأي الدين في أخوان الشيطان ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، (القاهرة ، د.ت) .
٧٠. رفاعة الطهطاوي ، مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب المصرية ، ط ٢ ، مطبعة شركة الرغائب ، (القاهرة ، ١٩١٢) .
٧١. رفعت سيد احمد ، الدين والدولة والثورة ، دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٨٥) .
٧٢. زكريا البري ، كتاب حكم الإسلام في قضية فلسطين ، دار الكتاب العربي ، (القاهرة ، ١٩٥٦) .
٧٣. زكريا سليمان بيومي ، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٧٨) .
٧٤. زكي محمد مجاهد ، الإعلام الشرقية في المائة الرابعة عشر الهجرية ، دار الغرب الإسلامية ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٩٤) ، ج ٧ .
٧٥. زين العابدين بن إبراهيم ابن نجيم ، الأشياء والنظائر ، مؤسسة الحلبي ، (القاهرة ، ١٩٦٨) .
٧٦. سعاد ماهر ، الأزهر اثر وثقافة ، إشراف محمد توفيق عويضة ، سلسلة دراسات في الإسلام (٢٢) ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٦٢) .
٧٧. سعيد إسماعيل علي ، الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دراسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٧٤) .
٧٨. سعيد الأفغاني ، الإسلام والمرأة ، دار الفكر ، ط ٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٠) .

٩٤. صلاح أبو إسماعيل ، الشهادة ، دار الاعتصام ، (القاهرة ، ١٩٨٤) .
٩٥. صلاح مهدي علي ، المرجعية الدينية ودورها الوطني في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠-٢٠٠٢ ، جعفر العصامي للطباعة ، (القاهرة ، ٢٠١٠) .
٩٦. طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، دار الوحدة ، (بيروت ، ١٩٨٢) .
٩٧. طه حسين ، في الشعر الجاهلي ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٢٦) .
٩٨. ، مستقبل الثقافة في مصر ، مطبعة المعارف ، (القاهرة ، ١٩٤٨) ، ج ٣ .
٩٩. ، مستقبل الثقافة في مصر ، دار المعارف ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٣٧) .
١٠٠. عباس حلمي الثاني ، عهدي : مذكراتي خديوي مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤ ، ترجمة جلال يحيى ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٩٣) .
١٠١. عبد الجبار ناجي ، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت ، ٢٠٠١) .
١٠٢. عبد الحلیم محمود ، إمام التابعين سعيد بن المسيب، المطبع الدار المصرية، ط ١٠، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
١٠٣. عبد الحلیم منتصر، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، دار المعارف، ط ٥، (القاهرة، ١٩٨٠) .
١٠٤. ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه، دار المعارف، ط ٥، (القاهرة ، ١٩٨٠) .
١٠٥. عبد الرحمن الجبرتي ، وقائع الدهور في بدائع الزهور ، مطبعة بولاق ، (القاهرة ، د.ت) ، ج ١ .
١٠٦. عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤-١٩٢١ ، ط ٢ ، مؤسسة دار الشعب ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ج ١ .
١٠٧. ، في إغراق الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، دار الشعب ، (القاهرة ، ١٩٦٩) .

١٠٨. مصر إسماعيل ، النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٤٨) .
١٠٩. ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر (عصر محمد علي) ، مطبعة النهضة ، (القاهرة ، ١٩٣٠) ، ج ٣ .
١١٠. ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، مطبعة النهضة ، (القاهرة ، ١٩٢٩) ، ج ١ .
١١١. عبد الرحمن زكي ، القاهرة ، تاريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥) من جوهر القائد الى الجبرتي المؤرخ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (القاهرة ، ١٩٦٦) .
١١٢. ، القاهرة تأريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥) من جوهر القائد الى الجبرتي المؤرخ .
١١٣. ، الأزهر وما حوله من الآثار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، (القاهرة ، ١٩٧٠) .
١١٤. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، المطبعة جامعة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٧٤) .
١١٥. عبد الستار فتح الله سعيد، الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، دار الأنصار، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
١١٦. عبد العاطي محمد أحمد ، الدين في فكر عبد الناصر في عبد الناصر وما بعد كتاب قضايا عربية ، إشراف : أنيس الصايغ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٨٠) .
١١٧. عبد العزيز الأزهرى وآخرون ، فؤاد الأول ، مطبعة مصر ، (القاهرة ، ١٩٣٧) .
١١٨. عبد العزيز الشناوي ، الأزهر جامعاً وجامعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ج ١ .
١١٩. ، أوروبا في مطلع العصور الحديثة ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ج ١ .
١٢٠. ، أروقة الأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٢٩) ، مج ٢ .

١٢١. ، الأئمة الأربعة (حياتهم ، مواقفهم ، آرائهم)، مكتبة الإيمان ، (القاهرة ، ٢٠٠٤ ،
 . (
١٢٢. ، دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم العثماني ، أبحاث
 الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، (آذار-نيسان) ١٩٦٩ ، مطبعة دار الكتب ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ج ٢ .
١٢٣. ، عمر مكرم (بطل المقاومة الشعبية) ، سلسلة أعلام العرب (٦٧) ، المؤسسة
 المصرية العامة للتأليف والنشر - دار الكاتب العربي ، (القاهرة ، ١٩٦٧) .
١٢٤. عبد العزيز مرزوق ، الحجاب في الشرع والفطرة ، مكتبة دار المنهاج ، (الرياض ، ١٩٧٨) .
١٢٥. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة
 ، ١٩٩٩) ، ج ١ .
١٢٦. عبد الفتاح عبد الحميد ، يا مسلمي العالم اتحدوا ، دار البيان ، (القاهرة ، ١٩٧٦) .
١٢٧. عبد اللطيف البغدادي في مصر ، مطبعة ومجلة المصري ، (القاهرة ، د.ت) .
١٢٨. عبد اللطيف حمزة ، قصة الصحافة المصرية ، ط ٢ ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٨٥) .
١٢٩. عبد الله العلمي ، سلاسل المناظرة الإسلامية النصرانية بين شيخ وقسيس ، دم ، (القاهرة ، ١٩٧٠)
 .
١٣٠. عبد الله سامي ، الإسلاميون والديمقراطية في مصر عصف ورميم ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ،
 . (٢٠٠٦) .
١٣١. عبد المنعم النمر ، إسلام لا شيوعية ، دار غريب ، (القاهرة ، ١٩٧٦) .
١٣٢. ، الشيعة المهدي الدروز تاريخ وثائق ، دار الحرية ، (القاهرة ، ١٩٨٧) .
١٣٣. ، قصة الأوقاف ، وزارة الأوقاف ، (القاهرة ، ١٩٧٩) .
١٣٤. عبد المنعم حمادة ، الأستاذ محمد عبده ، مطبعة الاستقامة ، (دم ، د.ت) .
١٣٥. عبد المنعم خفاجي ، الأزهر يحكي قصته في ألف عام ، مطبعة دار الوفاء ، (القاهرة ، ٢٠٠٢)
 .

١٣٦. عبد الودود شلبي ، صور من جهاد الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٥) .
١٣٧. ، في محكمة التاريخ ، دار الشروق ، (القاهرة ، ١٩٨٧) .
١٣٨. عثمان أمين، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده، الهيئة العامة لقصور الثقافة، (القاهرة - ٢٠٠٦) .
١٣٩. عبد الوهاب النجار ، الأيام الحمراء ، أشرف ودراسة ، احمد زكريا الشلف ، أعداد وتحقيق ، مصطفى الغريب محمد ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، (القاهرة ، ٢٠١٠) .
١٤٠. عدنان السراج ، الإمام محسن الحكيم ١٨٨٩ - ١٩٧٠ دراسة تاريخية ، دار الزهراء ، (بيروت ، ١٩٩٣) .
١٤١. علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، مدينة القاهرة ، الخطوط العربية على عمائر القاهرة ، سيرة احمد بن طولون ، ترجمة وتحقيق زهير الشايب ومنى زهير الشايب ، (القاهرة ، ١٩٩٢) ، ج ١٠ .
١٤٢. علي إبراهيم حسن ، مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي الى الفتح العثماني ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٥ ، (القاهرة ، ١٩٦٤) .
١٤٣. علي إبراهيم حسن ، تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، (القاهرة ، ١٩٦٣) .
١٤٤. علي أحمد الخطيب ، من فتاوى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨١) .
١٤٥. علي الحديدي ، عبد الله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة إعلام العرب (٩) ، مكتبة مصر ، (القاهرة ، د.ت) .
١٤٦. علي الدين هلال ، كمال المنوفي وآخرون ، تحليل السياسة العامة قضايا نظرية ومنهجية ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٨) .
١٤٧. علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ، (القاهرة ، ١٣٠٦ هـ) ، ج ٤ .

١٦٢. كريستوفر هيرولد ، بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجعة محمد احمد أنيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٦) .
١٦٣. كليم صديقي ، التوحيد والتفسيخ بين السياسات الإسلامية والكفر ، ترجمة ظفر هويدي ، بين العلماء والأمرء ، مطبعة العربي ، (القاهرة ، ١٩٨١) .
١٦٤. كمال مصطفى محمد ، الدعوة الإسلامية وبنور التغريب ، دار أبو المجد للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٧) .
١٦٥. لجنة برئاسة محمد عبد الله ماضي ، الأزهر في ١٢ عام ، الدار القومية ، (القاهرة ، د-ت) .
١٦٦. لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨١) .
١٦٧. لمعي المطيعي ، هولاء الرجال من مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، (القاهرة ، ١٩٨٩) ، ج ٢ .
١٦٨. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل باشا الى ثورة ١٩١٩ ، المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الهيئة العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
١٦٩. مارتن كرامر ، النظام الحاكم والمعارضة في مصر في عهد السادات ، هيئة الاستعلامات ، (القاهرة ، د.ت) .
١٧٠. مارلين نصر ، التصور القومي العربي في فكر عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) : دراسة في علم المفردات والدلالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٨١) .
١٧١. مجمع البحوث الإسلامية ، تاريخه وتطوره ، اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر الأمانة العامة ، (القاهرة - ١٩٨٣) .
١٧٢. مجموعة رسائل الأمام حسن ألبنا ، رسالة نظام الحكم ، (د.ت) ، (د.م) .
١٧٣. محب الدين الخطيب ، الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة الى إصلاحه ، المطبعة السلفية ومكتبتها (القاهرة ، ١٩٢٦) .
١٧٤. محمد الجوادي ، أصحاب المشيختين ، مكتبة الشروق الدولية ، (القاهرة ، ٢٠٠٩) .

١٨٨. محمد سيد طنطاوي ، معاملات البنوك والأحكام الشرعية ، مجمع البحوث الإسلامية ، ط ٨ ، (القاهرة ، ١٩٩١) .
١٨٩. محمد عبد الرحمن حسين ، نضال شعب مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٧٠) .
١٩٠. محمد عبد العليم حسين، مشيخة الأزهر الشريف، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
١٩١. محمد عبد الغني الأشقر ، سائر الأمير التتري ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٩٥) .
١٩٢. محمد عبد الله عنان، تاريخ الجامع الأزهر، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٥٨) .
١٩٣. محمد عبده ، مذكرات الإمام محمد عبده ، عرض وتحقيق وتعليق طاهر الطناحي ، دار الهلال، (القاهرة ، ١٩٦١) .
١٩٤. محمد عزت الطهطاوي ، التبشير الأستشراق أحقاد وحمالات على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وبلاد الإسلام ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
١٩٥. محمد علي غريب ، أزهريات ، الدار القومية للطباعة ، (القاهرة ، د.ت) .
١٩٦. محمد عمارة ، عندما أصبحت مصر عربية (دراسة عن المجتمع المصري في العصر الفاطمي (بيروت، ١٩٧٤) .
١٩٧. محمد عميرة ، مكتبة الأزهر الشريف ، للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
١٩٨. محمد عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، (القاهرة ، ١٩٧٢) .
١٩٩. محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ، (بيروت ، ١٩٧٧) .
٢٠٠. محمد فؤاد شكري ، عبد المقصود العناني وآخرون ، بناء دولة محمد علي (السياسة الداخلية) ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٤٨) .

٢٠١. محمد كاظم حبيب ، مؤامرة فصل الدين عن الدولة ، دار الإيمان ، (بيروت ، ١٩٧٤) .
٢٠٢. محمد كامل أفقي ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، المطبعة المنيرة بالأزهر،(القاهرة ، ١٩٥٦) ، ج.١
٢٠٣. .٠٠٠٠٠٠٠٠ ، الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة ، مكتبة نهضة مصر ، (القاهرة ، ١٩٦٥) .
٢٠٤. محمد متولي الشعراوي ، الإسلام حدثا وحضارة ، دار العودة ، (بيروت ، ١٩٨٠) .
٢٠٥. محمد محمد البهي ، الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر :مشكلات الحكم والتوجيه ، ط٣ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٢٠٦. محمد متولي الشعراوي ، الحلال والحرام ، مؤسسة إخبار اليوم للطباعة ، (القاهرة ، ١٩٨٠) .
٢٠٧. محمد محمد البهي ، حياتي في رحاب الأزهر طالبا وأستاذا ووزيراً ،مكتبة وهبة ،(القاهرة ، ١٩٨٣) .
٢٠٨. محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (١٢٥٠ - ١٥١٧) دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، د.ت) .
٢٠٩. محمد محمد رمضان ، دور الأزهر الثقافي في العالم الإسلامي ، (القاهرة ، ١٩٧٢) .
٢١٠. محمد محمد مصطفى شحاتة ، تاريخ الأزهر وتطوره بمناسبة العيد الألفي للأزهر ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٢) .
٢١١. محمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد عبد اللطيف السبكي ، المختار الصحاح ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
٢١٢. محمد منصور محمود ، الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات ، دار الوفاء ، (القاهرة ، ١٩٩٠) .
٢١٣. محمد نجيب ، كنت رئيساً لمصر ، ط٢ ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٨٤) .
٢١٤. محمود أبو العيون ، الجامع الأزهر نبذة في تاريخه ، مطبعة الأزهر ، (القاهرة ، ١٩٤٩) .

٢٢٧. مصطفى صبري ، مختصر مواقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ورسله المسمى القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ١٩٨٦) .
٢٢٨. مصطفى عبد الرزاق ، محمد عبده ، دار المعارف للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٤٦) .
٢٢٩. مؤرخ مجهول ، تاريخ الملك الاشرف قايتباي ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية ، (بيروت ، ٢٠٠٣) .
٢٣٠. ناجي غلوش ، الثورة والجماهير مراحل النضال العربي ١٩٤٨-١٩٦١ ودور الحركة الثورية ، ط ٣ ، دار الطليعة ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
٢٣١. ناصر الأنصاري ، موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم وإعلامهم ورموزهم ، دار الشروق ، ط ٢ ، (القاهرة ، ١٩٨٧) .
٢٣٢. نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيوف صراع الدين والدولة في مصر ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٨٤) .
٢٣٣. نديم البيطار ، من النكسة الى الثورة ، دار الطليعة ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
٢٣٤. هدى جمال عبد الناصر ، جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، مكتبة الأسرة ، (القاهرة - ٢٠١٥) .
٢٣٥. هنري لورنس وآخرون ، الحملة الفرنسية في مصر نابليون والإسلام ، ترجمة بشير سباعي ، سينا للنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٥) .
٢٣٦. وصيتي ، المكتب المصري الحديث ، (القاهرة ، ١٩٨٢) .
٢٣٧. وليد محمد الاعظمي ، الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٩٠) .
٢٣٨. وليم سليمان قلادة ، المسيحية والإسلام على أرض مصر ، دار الحرية ، (القاهرة ، ١٩٨٦)
٢٣٩. وليم سليمان قلادة وحسين أحمد أمين ، وآخرون ، التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات ، اتحاد المحامين العرب ، (القاهرة ، ١٩٨٦) .

٢٤٠. يا ولدي هذا عمك جمال ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٧١) .
٢٤١. ينظر رشيد الخيون ، أمالي السيد طالب الرفاعي ، دم ، (لندن ، ٢٠١٣) .
٢٤٢. حمادة حسني ، جماعة كبار العلماء بالأزهر ١٩١١-١٩٦١ ، مكتبة بيروت ، (القاهرة - ٢٠٠٨) .
٢٤٣. حيدر صبري شاکر سلمان ، الأوضاع الاقتصادية في مصر (١٨٤٠-١٨٧٩) دراسة تاريخية ، مطبعة الميزان ، (النجف الأشرف ، ٢٠١٥) .
٢٤٤. عاصم الدسوقي ، مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥-١٩٦١ ، دار الثقافة الجديدة ، (القاهرة ، ١٩٨٠) .
٢٤٥. فاروق يوسف احمد ، السلام وأزمة الهوية في مصر ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٨٢) .
٢٤٨. سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث في مصر وإبعاده الثقافية ، ط٢ ، مكتبة غريب ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .
٢٤٦. أحمد الشربيني السيد ، المعتدلون في السياسة المصرية دراسة في شخصية إبراهيم الهلباوي ، الهيئة المصرية العامة ، (القاهرة ، ١٩٩١) .
٢٤٧. بيارد دودج ، الأزهر في ألف عام ، ترجمة حسين فوزي ، الهيئة العامة للكتاب ، (القاهرة ، ١٩٩٧) .
٢٤٨. تقي الدين احمد بن علي المقريري ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة وآخرون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٥٧) .
٢٤٩. تقي الدين احمد بن علي المقريري ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريرية ، ج٢ ، مكتبة الثقافة الدينية ، (القاهرة ، د.ت) .
٢٥٠. جاستون فيبيت ، القاهرة مدينة الفن والتجارة ، ترجمة مصطفى العبادي ، (بيروت ، ١٩٦٨) .
٢٥١. جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، دار مكتبة الحياة ، (بيروت ، د.ت) ، ج٢ .

٢٥٢. جرجيس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، (القاهرة ، د. ت) .
٢٥٣. خير الدين الزركلي ، الأعلام ، دار العلم للملايين ، ط٤ ، (بيروت ، ١٩٧٩) .
٢٥٤. سهير حلمي ، أسرة محمد علي ، الهيئة المصرية ، (القاهرة ، ٢٠٠٣) .
٢٥٥. سيد نوفل ، أشهر الثورات السياسية في تاريخ الأزهر في قصة الأزهر في رحاب العلم والأيمان ، مطبعة دار الهلال ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
٢٥٦. شهاب الدين السهروردي ، عوارف المعارف ، دار صادر للنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٨) .
٢٥٧. عبد الحميد يونس وعثمان توفيق ، الأزهر ، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، ١٩٤٦) .
٢٥٨. عبد الرحمن رشيد (وآخرون) ، جمال الدين الأفغاني ومشروعه الإصلاحية (مجموعة مقالات) ، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، (طهران ، ٢٠٠٤) .
٢٥٩. عبد الرحمن محمد ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج٢ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، (القاهرة ، ١٩٥٨) .
٢٦٠. عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من الجهاد في الإصلاح ، مطبعة الاعتماد ، (القاهرة ، د. ت) .
٢٦١. علي حسني الخربوطلي ، مصر العربية الإسلامية ، السياسة والحضارة في مصر في العصر العربي الإسلامي منذ الفتح العربي الى الفتح العثماني ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٦٣) .
٢٦٢. عمر طوسن ، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهد عباس الأول وسعيد ، (القاهرة ، ١٩٣٤) .
٢٦٣. فاروق يوسف احمد ، دراسات في الاجتماع السياسي القوة السياسية ، ج٢ ، مكتبة عين شمس ، (القاهرة ، ١٩٧٨) .
٢٦٤. قدري قلججي ، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في الشرق العربي ، سلسلة أعلام الحرية (١) ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، (بيروت ، ١٩٥٧) .

٢٦٥. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، المبحث الثاني الفكر السياسي والاجتماعي ، مكتبة مدبولي ، (القاهرة ، ١٩٨٦) ، ج ١ .
٢٦٦. مجاهد توفيق الجندي ، صفحات مطوية من تاريخ الأزهر نظام الدراسة بالجامع الأزهر في عصر السيوطي ، (القاهرة ، ٢٠٠٥) .
٢٦٧. محمد السعدي فرهود ، الأزهر بين المحافظة والتجديد (الكتاب التذكري بمناسبة احتفالات العيد الألفي للأزهر ، (القاهرة ، ١٩٨٣) .
٢٦٨. محمد العباس المهدي ، الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية ، مطبعة الأزهرية المصرية ، (القاهرة ، ١٨٨٣) .
٢٦٩. محمد سعيد فرح ، الشخصية القومية ، مطبعة المعارف ، (الإسكندرية ، د. ت) .
٢٧٠. محمد كمال السيد محمد ، الأزهر جامعاً وجامعة ، أو مصر في إلف عام ، مجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة ، ١٩٨٦) .
٢٧١. مصطفى محمد رمضان ، تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث (١٨٧٢ - ١٩٦١) ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ١٩٧٧) .

ب. الكتب الأجنبية :

- 1.Charis Waddy, The Muslim Mind, Longman Group Ltd. , London , 1976
2. Richard B.Parke and Robin Sabin , Islamic Monuments in Cairo, A practical Guide, The American University in Cairo press, Second printing, Cairo 1988.
3. P. M. Holt (ed.), political and Social Change in Modern Egypt, Oxfor London,1968.
- 4.William R. Polk and Richard L. Chambers (ed.), Op. Cit, p. 271
5. F. Robert Hunter,(Egypt's High Officials in Transition from Turkish to a Modern Administrative Elite 1849- 1879) , "Middle Eastern Studies"(magazine), London, Vol. 19, Number (3) , July 1983.

6. Gabriel Baer, Studies in the Social History of modern Egypt, The University of Chicago Press , Chicago, 1969 .
7. Gabriel Baer, A history of Landownership in Modern Egypt 1800 -1950 , London Middle Eastern Monographs (4) , Oxford University Press . , 1962.
8. William R. Polk and Richard L. Chambers (ed.), Beginnings of Modernization in the Middle East press (the Nineteenth Century) the University of Chicago pres, Chicago, 1968 .
9. Jacob M . Landau,(Prolegomena to a Study of secret societies in modern , vol. 1, No. 2, January 1965 , Egypt)," Middle Eastern studies" . Footnote No. (69),
10. Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community, An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt 1804- 1952, Harvard University press, Cambridge,1961
11. cob E .Safra , Chirman of the Board Jorge Aguilar – Cauz , president, The New Encyclopaedia Britannica , Vol 1, London , 1943.
12. haris Waddy , The Muslim Mind, Longman Group Ltd. , London , 1976 .
- 13.the Muslim Mind , Longman Group Ltd . London , 1976 Charis waddy
- 14.Bayard Dodge , World Affairs ,Vol 123 , (World Affairs Instiute ,1960).
15. Lucian w . pye ,Aspects of poLicl development Boston :(Little Brown, 1965).
- 16.Peter du preez , the politics of Identity (New york st . Mmrtin s press , 1980).
- 17.Charles D . smith ,Islam and the search for social order in modern Egypt: Abiography of muhammed Husayn Haykal (new york : new york press1983.
- 18.Gabriel Baer , studies in the social History of modern Egypt (London :the university of Chicago press , 1969.
- 19.Shahough Akhavi , Religion and politics in contem porary Iran : ciegy –state Relations in the pahlavi period (new york : state university of new york , Albany , 1980) .
20. Robert L . Tignor , modernizataion and British colonial Rile in Egypt 1882 – 1914 (new york : princeton university press ,1966) .

21. Cyriac k pullapilly , Lslam In the contemporary world (Lndiana :cross roads Books . 1980) .
22. Hiham sharabi , Arab Tntellectuals And The west : The Formative yers 1875-1914 (London : The Johns Hopkns press , 1970 .
23. Arek Hopwood , Egypt: politics and Society 1945- 1981 , St Antony 's College ,oxford , (London ,1922) .
24. The Encyclopaedia of IsLam , E .J . Brill , Vol 1 ,(Lelden ,1986) Tamir moutafa , Intenational .
25. Journal of Middle East Studies ,Vol , 32 ,NO1 , Cambridge University Press ,(Feb, 2000) .
26. Donald p . Little , religion Under Mamluks , Muslim World , VLxxlll N3-4 July –october 1983 .
27. Nasser Rabbat , Al- Azhar Mosque , Published by: Brill , Vol. 13 , 1996.
28. Yohannes Bekele, Samuel Zwemer Missonary Strategy Towards Islam , Doctrol Dissertaion (Unpublished), The University Of Birmingham , 2012 .
29. p.J. Vatikiotis, The modern History of Egypt, Widenfeld and Nicolson, .London , 1969.
30. Herman Nicholas, the extent of human rights violations during the state of emergency under the rule of Ferdinand Marcos in the Philippines 1972 - 1986, Doctoral thesis, Vienna University, 2009.
31. Avi Shilon , Menachem Begin, University of New Haven ,(U.S.A, 2007).
32. DALD L . Sills (ed) , public policy In : I . Encyclopedia , op , cit , vol , 13.
33. Bashir Khadra , Leadership ,Ideology and develop , mein the middle East in : Journal of Asian and African studies , vol . XIX .N. 3-4 July and October 1984,
34. Gabriel Baer , Studies in the Social History of Modern Egypt (London : the university of Chicago press , 1969)
35. Daniel Creceluis , Al Azhar in the Revlution Ln : Mi ddle East Journai , Winter , 1966.

ثامناً : المذكرات الشخصية :

١. سعد زغلول ، مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، عبد العظيم رمضان ، مركز وثائق مصر المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، هامش رقم (٧١٩) ، ج١ .
 ٢. مذكرات أيمن ، ترجمة خيرى حمادة ، ج١ ، دار النهار ، (بيروت ، ١٩٦٠)
- تاسعاً : البحوث والدراسات :**
١. رمزية الاطرقجي ، الأزهر في ظل الفاطميين : دراسة في تراثه الفني والثقافي ، (مجلة كلية الآداب) ، العدد ٢٥ ، بغداد ، شباط ١٩٧٩ .
 ٢. رفعت سيد احمد ، إشكالية الصراع بين الدين والدولة في النموذج الناصري ، (مجلة اليقظة العربية) ، العدد٤، السنة الأولى ، القاهرة ، حزيران ١٩٨٥ .
 ٣. طارق البشري ، مصر الحديثة بين احمد والمسيح ، (مجلة الكاتب) ، العدد (١٠٧) ، القاهرة ، شباط ١٩٧٠ .
 ٤. عبد الله عبد الدائم ، تجربة الوحدة العربية المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١ ، بحث منشور ،(مجلة شئون عربية) ، العدد (٤٣) ، القاهرة ، أيلول ١٩٨٥ .
 ٥. عفاف لطفي السيد ، الحياة الاجتماعية واقتصادية لعلماء القاهرة في القرن الثامن عشر ، ترجمة أمين العيوطي ، (مجلة الفكر العربي المعاصر) ، العدد (١٥) ، بيروت ، أيار ١٩٦٩ .
 ٦. مؤيد محمود المشهداني ، تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب ، بحث منشور ، (مجلة كلية التربية ، جامعة تكريت ، مج٧ ، ج٣٥ ، نيسان ٢٠١١ .
 ٧. محمود الهجرس ، عود الى امجاد ماضينا في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الأزهر بين القديم والحديث ، (مجلة منبر الإسلام) ، مج٢٣ ، ج٨ ، القاهرة ، أيار ١٩٦٩ .
 ٨. محمود الحاج قاسم محمد ، الطب والمستشفيات في عصر صلاح الدين الأيوبي ، (مجلة دراسات تاريخية) ، العدد٣ ، بغداد ، تموز- أيلول ، ٢٠٠١ .
 ٩. نيفين عبد المنعم مسعد ، التيارات الدينية في مصر وقضية الأقليات ، (مجلة المستقبل العربي) ، مج٤ ، ج٣٠ ، أب ١٩٨١ .

١٠. نجاة عبد الكريم ، وقفات مع محمد رشيد رضا ١٨٦٥-١٩٢٥ ، (مجلة مركز دراسات الكوفة) ، العدد ١٩ ، ٢٠١٠ .

عاشراً : الصحف والمجلات :

أ. الصحف :

١. الأهرام (جريدة) ، العدد (٨٦٩٢) ، ٢ آذار ١٩٠٨ .
٢. ، العدد (١٢٤١) ، ٣ تشرين أول ١٩١٠ .
٣. ، القاهرة ، العدد (٢٣١٢) ، ٩ أيار ١٩٢١ .
٤. ، العدد (١٥١١٢) ، ١٠ تموز ، ١٩٢٦ .
٥. ، العدد (٢٦٩١٤) ، ٢٨ كانون أول ١٩٢٨ .
٦. ، العدد (٨٠ ١٢٦) ، ١٤ أيلول ١٩٣٠ .
٧. ، العدد (٣٢٩٨) ، ٩ آب ١٩٥٠ .
٨. ، العدد (٣١٩٩) ، ٢ أيار ١٩٥٠ .
٩. ، العدد (٢١٨٨) ، ١٥ كانون أول ١٩٥١ .
١٠. ، العدد (١٢٢٥١) ، ١ كانون ثاني ١٩٥١ .
١١. ، العدد (١٢٦٧) ، ١٤ حزيران ١٩٥٢ .
١٢. ، العدد (٣٦٥١٠) ، ١٨ آب ١٩٥٢ .
١٣. ، العدد (١٥١٧٢) ، ١٣ تشرين أول ١٩٥٢ .
١٤. ، العدد (١٤٣٦٧) ، ١١ آذار ١٩٥٢ .
١٥. ، العدد (٢٣٩٨٥) ، ١١ تموز ١٩٥٢ .
١٦. ، العدد (٢٤١٣) ، ٣٠ كانون ثاني ١٩٥٣ .

١٧. ، العدد (٢٨٩٤) ، ٢٣ أيلول ١٩٥٣ .
١٨. ، العدد (٣٤٦١) ، ٢٠ أيلول ١٩٥٤ .
١٩. ، العدد (٢٣١٤٦) ، ١٧ نيسان ١٩٥٤ .
٢٠. ، العدد (٢٣٤٢) ، ٦ تشرين ثاني ١٩٥٥ .
٢١. ، العدد (٢١٣٥) ، ٢ تشرين ثاني ١٩٥٥ .
٢٢. ، العدد (٢١٤٥) ، ٩ كانون أول ١٩٥٥ .
٢٣. ، العدد (٢٦٤٧) ، ٢١ تشرين أول ١٩٥٥ .
٢٤. ، العدد (٤٦٧١) ، ٢٦ أيلول ١٩٥٥ .
٢٥. ، العدد (٤٦٧٦) ، ٢٨ أيلول ١٩٥٥ .
٢٦. ، العدد (٢٤٥١٤) ، ١ آذار ، ١٩٥٥ .
٢٧. ، العدد (٢٦٢٢٦) ، ٢٦ تشرين أول ١٩٥٨ .
٢٨. ، العدد (٢٥٢٣١) ، ٢٤ تشرين ثاني ١٩٥٩ .
٢٩. ، العدد (١٤٠٩٢) ، ٢٨ تشرين ثاني ١٩٥٩ .
٣٠. ، العدد (٣٨٧٩١) ، ٢٤ حزيران ١٩٦١ .
٣١. ، العدد (١٢٦٨) ، ٢٧ أيار ١٩٦١ .
٣٢. ، العدد (٢٥٦٤٢) ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦١ .
٣٣. ، العدد (٣٤١٣٢) ، ١٢ كانون أول ١٩٦١ .
٣٤. ، العدد (٣٤٦١٦) ، ٢٢ تشرين أول ١٩٦٢ .
٣٥. ، العدد (٣٤٦١٦) ، ٢٢ تشرين أول ١٩٦٢ .
٣٦. ، العدد (٢٣٧٩١) ، ٧ آذار ١٩٦٢ .

٣٧. ، العدد (٦٧١٢٠) ، ١٣ تشرين أول ١٩٦٣ .
٣٨. ، العدد (٦٨٩١) ، ١٥ تشرين أول ١٩٦٣ .
٣٩. ، العدد (١٦٣) ، ٢٢ آب ١٩٦٤ .
٤٠. ، العدد (٣٢٦٣١) ، ١٣ آب ، ١٩٦٤ .
٤١. ، العدد (٢٨٧١٢) ، ١ أيار ١٩٦٤ .
٤٢. ، العدد (١٧٣٢٤) ، ٢٩ كانون أول ١٩٦٥ .
٤٣. ، العدد (٤٣٢٥٠) ، ١١ أيلول ١٩٦٥ .
٤٤. ، العدد (٣٣٤٢١) ، ٢٩ كانون ثاني ، ١٩٦٥ .
٤٥. ، العدد (٢٦٩٧٣) ، ١٦ كانون ثاني ١٩٦٥ .
٤٦. ، العدد (٢٨٦٢٩) ، ٦ كانون ثاني ١٩٦٥ .
٤٧. ، العدد (١٦٧٣٥) ، ١٤ تشرين ثاني ، ١٩٦٦ .
٤٨. ، العدد (١٣٢٢) ، ٢٣ تموز ١٩٦٦ .
٤٩. ، العدد (٢٩٤٢٧) ، ٦ حزيران ١٩٦٧ .
٥٠. ، العدد (٢٩١٦٤) ، ٢٠ تموز ١٩٦٧ .
٥١. ، العدد (١٣٤٢٠) ، ١٥ آب ١٩٦٧ .
٥٢. ، العدد (٣٧٥٢٦) ، ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٩ .
٥٣. ، العدد (٢٣٦٥٧) ، ١٥ تشرين أول ١٩٦٩ .
٥٤. ، العدد (١٣٤٠٢) ، ٧ أيلول ١٩٧٠ .
٥٥. ، العدد (١٣٤٠٢) ، أيلول ١٩٧٠ .
٥٦. ، العدد (٣٤١٥) ، ٣ شباط ١٩٧٠ .

- ٥٧.....، العدد (٥٤٥٦٠) ، ١٦ أيار ١٩٧١ .
- ٥٨.....، العدد (٥٤٦٧٠) ، ١٦ حزيران ١٩٧١ .
- ٥٩.....، العدد (٥٤٧٣٠) ، ٢٨ حزيران ١٩٧١ .
- ٦٠.....، العدد ٥١٦١ ، ١٤ حزيران ١٩٧١ .
- ٦١.....، العدد (٥٣٤٧٠) ، ١٥ أيار ١٩٧١ .
- ٦٢.....، العدد (١٢٧٢٦) ، ١٧ حزيران ١٩٧٢ .
- ٦٣.....، العدد (٦٧٠٥٢) ، ٣٠ تشرين ثاني ١٩٧٢ .
- ٦٤.....، العدد (٣٤٢٦٧) ، ١٨ أيلول ١٩٧٢ .
- ٦٥.....، العدد (٣٨٥٦٦) ، ٨ تشرين أول ١٩٧٣ .
- ٦٦.....، العدد (٣٢١٠٧) ، ٢٣ كانون ثاني ١٩٧٤ .
- ٦٧.....، العدد (٢٤٨١) ، ١١ كانون ثاني ١٩٧٥ .
- ٦٨.....، العدد (٢٢٢٩١) ، ٩ أيار ١٩٧٥ .
- ٦٩.....، العدد (٨٣٢١٥) ، ٦ شباط ١٩٧٥ .
- ٧٠.....، العدد (٣٧٦٢١) ، ٩ آذار ١٩٧٥ .
- ٧١.....، العدد (٣٥٤٧) ، ٢٢ آب ١٩٧٥ .
- ٧٢.....، العدد (٤٥٦٤٣) ، ١٧ أيار ١٩٧٦ .
- ٧٣.....، العدد (٢٦١٤٥) ، ٣٠ أيار ١٩٧٦ .
- ٧٤.....، العدد (٢١٣٤٣) ، ١٤ أيار ١٩٧٧ .
- ٧٥.....، العدد (٥٨٤٤) ، ٦ تموز ١٩٧٧ .
- ٧٦.....، العدد (٥٤٨٦٠) ، ٨ تموز ١٩٧٧ .

٧٧. ، العدد (٣٩٥٣٢) ، ٢٥ تشرين ثاني ١٩٧٧ .
٧٨. ، العدد (٥٤٦١٦) ، ٢٥ كانون ثاني ١٩٧٧ .
٧٩. ، العدد (٥٤٦١٠) ، ٢٢ كانون ثاني ١٩٧٧ .
٨٠. ، العدد (٣٦٩٥١) ، ٢٧ أيلول ١٩٧٨ .
٨١. ، العدد (٥٤٢٣) ، ١٣ نيسان ١٩٧٨ .
٨٢. ، العدد (١٥٩٢٣) ، ٢٢ أيلول ١٩٧٨ .
٨٣. ، العدد (٥٣١٢٦) ، ٢٧ تشرين أول ١٩٧٨ .
٨٤. ، العدد (١٩٣٧) ، ٢٧ تموز ١٩٧٨ .
٨٥. ، العدد (٤٣٦٨٢) ، ١١ نيسان ١٩٧٨ .
٨٦. ، العدد (٣٧٨٤٥) ، ١٨ أيار ١٩٧٩ .
٨٧. ، العدد (٦٢٥٤) ، ١٦ تشرين أول ١٩٧٩ .
٨٨. ، العدد (٤٥٢١) ، ٣٠ كانون ثاني ١٩٧٩ .
٨٩. ، العدد (٣٨٣٢) ، ١٨ شباط ١٩٧٩ .
٩٠. ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .
٩١. ، العدد (٣٤٥١٤) ، ١ كانون أول ١٩٧٩ .
٩٢. ، العدد (٣٤٥١٤) ، ١ كانون أول ١٩٧٩ .
٩٢. ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .
٩٣. ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .
٩٤. ، العدد (٣٢٧٦٤) ، ٤ أيلول ١٩٧٩ .
٩٥. ، العدد (٢٧٩٤١) ، ١١ حزيران ١٩٧٩ .

٩٦. العدد (٣٦٤٣٨)، ٢٨ تشرين ثاني ١٩٨٠.
٩٧. العدد (١٢٩٢)، ٢٥ تشرين أول ١٩٨٠.
٩٨. العدد (١٦٥٢٠)، ٢٠ تشرين أول ١٩٨٠.
٩٩. العدد (١٤٦٣٧)، ١٧ تشرين ثاني ١٩٨١.
١٠٠. العدد (٣٧٨٥٢)، ٣١ آذار ١٩٨١.
١٠١. العدد (٥٦٨١٣)، ٢٤ كانون أول ١٩٨١.
١٠٢. العدد (٥٦٨١٣)، ٢٤ كانون أول ١٩٨١.
١٠٣. إخبار اليوم، القاهرة، العدد (١٢٤١٦)، ٢٦ أيار ١٩٦١.
١٠٤. البيان (جريدة)، القاهرة، العدد (٣٤١٠)، ٣ تموز ١٩٦١.
١٠٥. الأخبار (جريدة)، القاهرة، العدد (٢٣٤٤)، ٢٢ آب ١٩٦٤.
١٠٦. العدد (٢٣١٠)، ١٠ حزيران ١٩٨٨.
١٠٧. العدد (٥٧٨٤)، ٢٣ تشرين أول ١٩٨٨.
١٠٨. المساء (جريدة)، العدد (٦٤٥)، القاهرة، ١٧ تشرين أول ١٩٦٢.
١٠٩. الجمهورية (جريدة)، العدد (٢٣١٧)، ٢١ تشرين أول ١٩٥٥.
١١٠. العدد (٢٥١٢٧)، ٨ أيلول ١٩٨٤.
١١٣. العدد (١٣٢٥)، ٥ أيار ١٩٨٥.
١١٤. العدد (٦٣٣٢)، ٨ أيلول ١٩٨٩.
١١٥. العدد (٦٣٣٢)، ٨ أيلول ١٩٨٩.
١١٦. العدد (٤٥٦٣)، ٨ أيلول ١٩٨٩.
١١٧. العدد (٣٤٥٤)، ٢٥ آب ١٩٨٩.

١١٨..... العدد (١١٤٥)، ١٧ كانون ثاني ١٩٩٢.

١١٩..... العدد (١٤٢٢٣)، ٢٦ شباط ١٩٩٤.

ب. المجالات :

١. مجلة الأزهر، مج ١٠، ج ٦، آذار ١٩٣١.

٢. مج ٢٦، ج ٧، ١٦ أيار ١٩٣٦.

٣. مج ٥٦، ج ٣، تشرين اول ١٩٥٢.

٤. مج ٦٧، ج ٦، كانون اول ١٩٥٢.

٥. الأزهر، مج ٢١، ج ٣، تشرين أول ١٩٥٢.

٦. مج ٢٣، ج ١٠، القاهرة، ٢ حزيران ١٩٥٢.

٧. مج ٢٥، ج ١، ١٠ أيلول ١٩٥٣.

٨. مج ٢٤، ج ٦، آذار ١٩٥٣.

٩. مج ٢٥، ج ١، ١٠ أيلول ١٩٥٣.

١٠. مج ٢٦، ج ١، أيلول ١٩٥٣.

١١. مج ٤٣، ج ٢، تشرين أول ١٩٥٣.

١٢. مج ٧٣، ج ٩، ١٩٥٤.

١٣. مج ٥٤، ج ٧، تشرين ثاني ١٩٥٤.

١٤. مج ٥٤، ج ٧، تشرين ثاني ١٩٥٤.

١٥. مج ٢٦، ج ٧، تشرين ثاني ١٩٥٤.

١٦. مج ٢٧، ج ٢، تشرين ثاني ١٩٥٥.

١٧. مج ٢٦، ج ١١-١٢، شباط ١٩٥٥.

١٨. مج ٢٦ ، ج ٦ ، آذار ١٩٥٥ .
١٩. مج ٢٦ ، ج ١١-١٢ ، ٢٤ شباط ١٩٥٥ .
٢٠. مج ٤٣ ، ج ٣ ، تشرين أول ، ١٩٥٥ .
٢١. مج ٢٧ ، ج ٩ ، شباط ١٩٥٦ .
٢٢. مج ٥٨ ، ج ٢ ، أيلول ١٩٥٦ .
٢٣. مج ٦٠ ، ج ٤ ، تشرين ثاني ١٩٥٦ .
٢٤. مج ٥٢ ، ج ١ ، آب ١٩٥٦ .
٢٥. مج ٥٧ ، ج ٥ ، كانون أول ١٩٥٦ .
٢٦. مج ٢٨ ، ج ٦ ، كانون ثاني ١٩٥٧ .
٢٧. مج ٥٢ ، ج ٣ ، كانون أول ١٩٥٧ .
٢٨. مج ٢٩ ، ج ٤ ، شباط ١٩٥٨ .
٢٩. مج ١٢-١١ ، ج ١٢ ، أيار ١٩٥٩ .
٣٠. مج ٥٥ ، ج ٦ ، كانون أول ١٩٥٩ .
٣١. مج ٤٣ ، ج ٢ ، آب ١٩٥٩ .
٣٢. مج ٤٦ ، ج ٢ ، آب ١٩٥٩ .
٣٣. مج ٦٢ ، ج ٥ ، تشرين أول ١٩٦٠ .
٣٤. مج ٦٧ ، ج ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦٠ .
٣٥. مج ٥٦ ، ج ٣ ، آب ١٩٦١ .
٣٦. مج ٣٧ ، ج ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ .
٣٧. مج ٥٧ ، ج ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ .

- ٣٨ مج ٥٦ ، ج ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ .
- ٣٩ مج ٦٩ ، ج ٢ ، تموز ١٩٦١ .
- ٤٠ مج ٦٢ ، ج ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦١ .
- ٤١ مج ٦٧ ، ج ١ ، حزيران ١٩٦١ .
- ٤٢ مج ٦٢ ، ج ٢ ، تموز ١٩٦٢ .
- ٤٣ مج ٦٣ ، ج ٧ ، آب ١٩٦٢ .
- ٤٤ مج ٦٢ ، ج ٥ ، تشرين أول ١٩٦٢ .
- ٤٥ مج ٥٩ ، ج ٨ ، كانون ثاني ١٩٦٢ .
- ٤٦ مج ٦٢ ، ج ١٠ ، ١٩٦٢ .
- ٤٧ مج ٤٤ ، ج ٧ ، آذار ١٩٦٢ .
- ٤٨ مج ٤٥ ، ج ٨ ، كانون ثاني ١٩٦٢ .
- ٤٩ مج ٢٣ ، ج ٦ ، آذار ١٩٦٢ .
- ٥٠ مج ٤٣ ، ج ٩ ، آذار ١٩٦٢ .
- ٥١ مج ٢٣ ، ج ٥ ، شباط ١٩٦٢ .
- ٥٢ مج ٥٦ ، ج ٦ ، كانون ثاني ١٩٦٣ .
- ٥٣ مج ٥٥ ، ج ٩ - ١٠ ، نيسان ١٩٦٣ .
- ٥٤ مج ٤٠ ، ج ٧ ، أيلول ١٩٦٥ .
- ٥٥ مج ٦٥ ، ج ١١ ، تشرين اول ، ١٩٦٥ .
- ٥٦ مج ٦٥ ، ج ١١ ، تشرين اول ، ١٩٦٥ .
- ٥٧ مج ٣٧ ، ج ١ ، ٢٥ أيار ١٩٦٥ .

- ٥٨ مج ٦٥ ، ج ٧ ، أيلول ١٩٦٥ .
- ٥٩ مج ٥٦ ، ج ٤ ، آذار ١٩٦٦ .
- ٦٠ مج ٣ ، ج ٥٦ ، حزيران ١٩٦٧ .
- ٦١ مج ٧ ، ج ٤٧ ، آب ١٩٦٩ .
- ٦٢ مج ٢ ، ج ٤٧ ، نيسان ١٩٧٠ .
- ٦٣ مج ٢ ، ج ٥٩ ، نيسان ١٩٧٠ .
- ٦٤ مج ٧١ ، ج ٣ ، تشرين أول ١٩٧٢ .
- ٦٥ مج ٣١ ، ج ٣ ، نيسان ١٩٧٥ .
- ٦٦ مج ٧٢ ، ج ٥ ، حزيران ١٩٧٦ .
- ٦٧ مج ٧١ ، ج ٦ ، آب ١٩٧٦ .
- ٦٨ مج ٦٨ ، ج ٢ ، شباط ١٩٧٦ .
- ٦٩ مج ٧٢ ، ج ٧ ، آب ١٩٧٧ .
- ٧٠ مج ٦٥ ، ج ١ ، شباط ، آذار ، نيسان ١٩٧٨ .
- ٧١ مج ٤١ ، ج ٤ ، نيسان ١٩٧٩ .
- ٧٢ مج ٧٦ ، ج ٤ ، نيسان ١٩٧٩ .
- ٧٣ مج ٤٣ ، ج ٤ ، كانون ثاني ١٩٧٩ .
- ٧٤ مج ٢٦ ، ج ٤ ، نيسان ١٩٧٩ .
- ٧٥ مج ٤ ، ج ٦٤ ، حزيران ١٩٨٠ .
- ٧٦ مج ٤ ، ج ٦٤ ، حزيران ١٩٨٠ .
- ٧٧ مج ٧١ ، ج ١٢ ، تشرين أول ١٩٨١ .

- ٧٨ مج ٥٦ ، ج ٦ ، نيسان ١٩٨٣ .
- ٧٩ مج ٥٥ ، ج ٥ ، القاهرة ، نيسان ١٩٨٣ ،
- ٨٠ مج ٥٢ ، ج ٥-٦ ، نيسان ، ١٩٨٣ .
- ٨١ مج ٦٧ ، ج ٦ ، أيلول ١٩٨٣ .
- ٨٢ مج ٥٧ ، ج ٢ ، تشرين ثاني ١٩٨٤ .
- ٨٣ مج ٥٩ ، ج ٩ ، شباط ١٩٨٧ .
- ٨٤ مج ٦٧ ، ج ٧ ، نيسان ١٩٨٧ .
- ٨٥ مج ٥٩ ، ج ٥ ، أيار ١٩٨٧ .
- ٨٦ مج ٦٠ ، ج ٧ ، آب ١٩٨٨ .
- ٨٧ مج ٦١ ، ج ٦ ، كانون أول ١٩٨٨ .
- ٨٨ مج ٦٠ ، ج ٧ ، آب ١٩٨٨ .
- ٨٩ مج ٦٢ ، ج ٩ ، تشرين أول ١٩٨٩ ،
- ٩٠ مج ٦٤ ، ج ٣ ، نيسان ١٩٩٢ .
- ٩١ مج ٦٦ ، ج ٩ ، آذار ١٩٩٤ .
- ٩٢ مج ٦٦ ، ج ٧ ، آذار ١٩٩٤ .
- ٩٣ مج ٧١ ، ج ٦ ، تشرين اول ١٩٩٨ .
- ٩٤ مج ١٣ ، ج ١١ ، بيروت ، أيلول ١٩١١ .
- ٩٥ المنار ، مج ٧ ، ج ١٤ ، تموز ١٩١١ .
- ٩٦ مجلة السعادة العظمى ، مج ١ ، ج ٣ ، القاهرة ، شباط ١٩٥٢ .
- ٩٧ مجلة رسالة الإسلام ، مج ١١ ، ج ٣ ، تموز ١٩٤٩ .

- ٩٨ مج ١ ، ج ١ ، كانون ثاني ١٩٤٩ .
- ٩٩ مج ١١ ، ج ٤ ، تشرين أول ١٩٥١ .
- ١٠٠ مج ٦ ، ج ٤ ، القاهرة ، نيسان ١٩٥٢ .
- ١٠١ مج ٦ ، ج ٢ ، نيسان ١٩٥٤ .
- ١٠٢ مج ٣ ، ج ٩-١٢ ، كانون ثاني ١٩٥٦ .
- ١٠٣ مج ١١ ، ج ٢ ، ١٩٥٩ .
- ١٠٤ مج ١٤ ، ج ٢ ، أيلول ١٩٦٢ .
- ١٠٥ مج ٥٥-٥٦ ، ج ٤ ، نيسان ١٩٦٢ .
- ١٠٦ . مجلة منبر الإسلام ، العدد ٨ ، القاهرة ، ٢٤ تموز ١٩٥٢ .
- ١٠٧ العدد ٥ ، كانون ثاني ١٩٥٤ .
- ١٠٨ العدد ٢ تموز ١٩٦٢ .
- ١٠٩ العدد ٥ ، تشرين أول ١٩٦٢ .
- ١١٠ العدد ٨ ، تشرين أول ١٩٦٢ .
- ١١١ العدد ٩ ، تشرين ثاني ١٩٦٢ .
- ١١٢ العدد ٢ ، تموز ١٩٦٢ .
- ١١٣ العدد ٦ ، تشرين ثاني ١٩٦٢ .
- ١١٤ العدد ٨ ، كانون ثاني ١٩٦٣ .
- ١١٥ العدد ١٠ ، كانون أول ١٩٦٣ .
- ١١٦ العدد ٨ ، شباط ١٩٦٣ .
- ١١٧ العدد ٢ ، تموز ١٩٦٤ .

١١٨. ، العدد ١٢ ، أيار ١٩٦٤ .
١١٩. ، العدد ٥ ، أيلول ١٩٦٤ .
١٢٠. ، العدد ١٧ أيلول ١٩٦٤ .
١٢١. ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٦٥ .
١٢٢. ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٦٥ .
١٢٣. ، العدد ٨ ، تشرين ثاني ١٩٦٥ .
١٢٤. ، العدد ٨ ، تشرين ثاني ١٩٦٥ .
١٢٥. ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٦٥ .
١٢٦. ، العدد ٢ ، حزيران ١٩٦٥ .
١٢٧. ، العدد ١ ، أيار ١٩٦٥ .
١٢٨. ، العدد ٥ ، أيار ١٩٦٥ .
١٢٩. ، العدد الأول ، ٢ أيار ١٩٦٥ .
١٣٠. ، العدد ٧ ، تشرين أول ١٩٦٦ .
١٣١. ، العدد ٨ ، تشرين ثاني ١٩٦٦ .
١٣٢. ، العدد ٢ ، أيار ١٩٦٦ .
١٣٣. ، العدد ٢ ، أيار ١٩٦٦ .
١٣٤. ، العدد ٢ ، أيار ١٩٦٦ .
١٣٥. ، العدد ٢ ، أيار ١٩٦٦ .
١٣٦. ، العدد ٨ ، تشرين ثاني ١٩٦٦ .
١٣٧. ، العدد ٧ ، أيار ١٩٧١ .

١٣٨. ، العدد ١١ ، آذار ١٩٧٢ .
١٣٩. ، العدد ٥٦ ، حزيران ١٩٧٤ .
١٤٠. ، العدد ٣ ، آذار ١٩٧٥ .
١٤١. ، العدد ٦ ، أيار ١٩٧٧ .
١٤٢. ، العدد ٦ ، أيار ١٩٧٧ .
١٤٣. ، العدد ١١ ، تشرين أول ١٩٧٧ .
١٤٤. ، العدد ٢ ، كانون ثاني ١٩٧٨ .
١٤٥. ، العدد ١٠ ، أيلول ١٩٧٨ .
١٤٦. ، العدد ٧ ، حزيران ١٩٧٩ .
١٤٧. ، العدد ٦ ، نيسان ١٩٨٣ .
١٤٨. ، العدد ٣ ، (آذار) ١٩٨٣ .
١٤٩. ، العدد ٦ ، نيسان ١٩٨٦ .
١٥٠. مجلة رسالة الأزهر في عهده الجديد ، مج ٢٢ ، ج ٦ ، القاهرة ، أيار ١٩٥٢ .
١٥١. مجلة لواء الوحدة الإسلامية ، مج ٣ ، ج ١ ، النجف ، ٣١ تشرين ثاني ١٩٥٤ .
١٥٢. مجلة الساعة ، العدد ٢١١٤ ، القاهرة ، ١٦ كانون ثاني ١٩٨٠ .
١٥٣. مجلة آخر ساعة ، العدد ٢٢ ، القاهرة ، ٥ شباط ١٩٨٠ .
١٥٤. رسالة الأزهر ، العدد ٨ ، القاهرة ، ٢ تشرين ثاني ١٩٨١ .
١٥٥. ، العدد ١٠ ، ٣ أيلول ١٩٨١ .
١٥٦. ، العدد ١ ، تموز ١٩٨١ .
١٥٧. مجلة الرسالة ، العدد ٣٨ ، القاهرة ، ١٨ آذار ١٩٨٢ .

١٥٨. مجلة التوحيد ، العدد ١٢ ، القاهرة ، كانون أول ١٩٨٣ .
١٥٩. مجلة الأمة ، العدد ٤٢ ، القاهرة ، آذار ١٩٨٤ .
١٦٠. مجلة لواء الإسلام ، مج ٦ ، ج ٣ ، القاهرة ، حزيران ١٩٨٨ .
١٦١. مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد ٣ ، القاهر ، آذار ٢٠١

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Baghdad
College of Art
AL-Adab-Journal



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية الآداب
مجلة الآداب

NO:

Date:

التاريخ: ٢٠١٧ / ٧ / ٤

العدد: ٤٥

إلى / أ. د. محمد صالح حنيور الزبدي / جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ

م. م. احمد رحيم فرهود العكيلي / جامعة القادسية / كلية التربية / قسم التاريخ



م / نشر - المستلآت

تحية طيبة ...

نؤيد لكم أن مجتكم المسئل الموسوم: "الأزهر الشريف وأثره الفكري والثقافي في مصر

١٩٨١-١٩٥٢".

تم تقيمه وأصبح صالحاً للنشر في أعدادنا القادمة من مجلة الآداب.

رئيس التحرير
عبد المالك
الاستاذ الدكتور منذر علي
جامعة بغداد
مجلة الآداب
كلية الآداب

٢٠١٧ / ٧ / ٤

نسخة منه الى /

مجلة الآداب للحفظ